



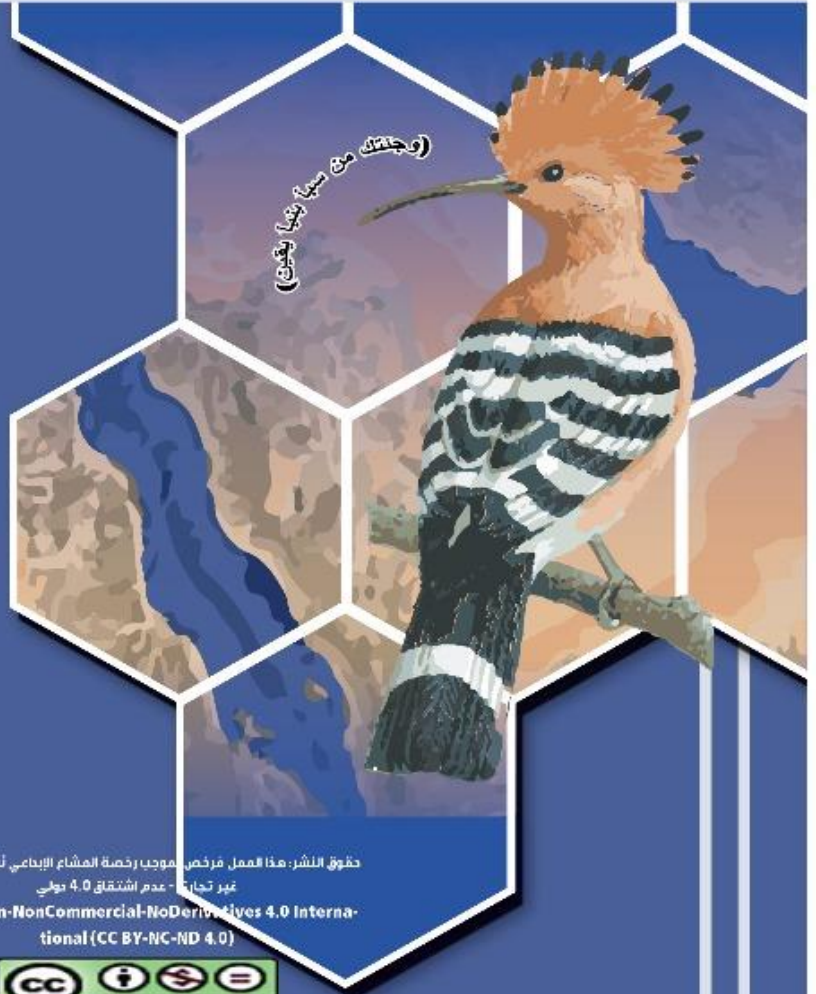
ISSN-L:2707-742X

مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية Journal of the Arabian Peninsula Center for Educational and Humanity Researches

مجلة علمية دورية محكمة / شهرية (فصلية مؤقتاً) تصدر عن مركز جزيرة العرب للبحوث والتقييم
المجلد (3) العدد (22) ربيع الأول 1446 هـ / سبتمبر 2024 م

A scientific, periodical, monthly (temporarily quarterly) journal published by the Arabian Peninsula Center for Research and Evaluation; Volume (3), Issue (22), first spring 1446 AH / September 2024 AD

  Crossref
<https://doi.org/10.56793/pcra221322>



حقوق النشر: هذا العمل فرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لنسب المصنف -
غير تجارة - عدم اشتقاق 4.0 دولي
Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)





Journal of the Arabian Peninsula Center for Educational and Humanity Researches (JAPCEHR)

ISSN: 2707-742X

<https://doi.org/10.56793/pcra221322>

<https://apcfra.com/showpaper/39>

مجلة علمية محكمة دورية شهرية (فصلية مؤقتاً)

Scientific journal, periodical, monthly (temporarily quarterly)

تصدر عن مركز جزيرة العرب للبحوث والتقييم

It is issued by the Arabian Peninsula Center for Research and Assessment

المجلد (3) العدد (22) ربيع الأول/ 1446هـ- سبتمبر/ 2024م

Volume (3), Issue (22), Rabi` al-Awwal/ 1446 AH - September/ 2024

رخصة النشر والتداول: يؤكد مركز جزيرة العرب للبحوث والتقييم: أن هذا المصنّف مرخص بموجب المشاع الإبداعي المصنّف 4.0 دولي. (CC BY NC ND)

License Copyright: The Arabian Peninsula Center for Research and Assessment confirms that this work is licensed under the Creative Commons Attribution 4.0 International License. (CC BY NC ND)

Arabian Peninsula Center for Research and Evaluation. Republic of Yemen. Sana'a

Chairman of the editorial board

Prof. Fahd Saleh Qasem Maghrabah

Professor of educational administration and
planning and head of the Arabian Peninsula Center
for Research and Evaluation

رئيس هيئة التحرير

أ. د. فهد صالح قاسم مغربه

أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي ورئيس
مركز جزيرة العرب للبحوث والتقييم

Editorial manager

Prof. Dr. Mansour Saleh Al-Abdi

associate professor of quality management;
Director of the Scientific Research Department
at the Arabian Peninsula Center

مدير التحرير

أ.م.د. منصور صالح العبدى

أستاذ إدارة الجودة المشارك؛ ومدير إدارة
البحث العلمي بمركز جزيرة العرب

Assistant Editorial Director

Prof. Dr. Mabrouk Saleh Al-Soudi

Associate Professor of Higher Education
Administration; Director of the Scientific
Assessment Department at the Arabian Peninsula
Center

مساعد مدير التحرير

أ.م.د. مبروك صالح السوداني

أستاذ إدارة التعليم العالي المشارك؛ ومدير
إدارة التقييم العلمي بمركز جزيرة العرب

Editorial secretary

Engineer / Amat Al-Salam Fahd
Saleh Al-Maamari

سكرتيرة التحرير

المهندسة/ أمة السلام فهد صالح المعمرى

Members of the editorial board

أعضاء هيئة التحرير

N	Name and surname/major/university	الاسم واللقب/التخصص/الجامعة	م
1	Prof. Abdul Khaleq Hadi Tawaf/ Business Administration/ Amran University- Yemen	أ.د/عبد الخالق هادي طواف/إدارة أعمال/جامعة عمران- اليمن	1
2	Prof. Dr. Ibrahim Othman Hassan / Curricula and Teaching Methods / University of Khartoum + Hail	أ.م.د/إبراهيم عثمان حسن/مناهج وطرق التدريس/جامعتي الخرطوم+ حائل	2
3	Prof. Dr. Abd al-Salam Awad Labhas/ Curricula and Teaching Methods/ University of Aden	أ.د/عبد السلام عوض لبهس/ مناهج وطرق تدريس/جامعة عدن	3
4	Prof. Dr. Abdul-Jabbar Al-Tayyib Al-Nour/ Educational Administration and Planning/ Sana'a University	أ.م.د/عبد الجبار الطيب النور/ إدارة وتخطيط تربوي/جامعة صنعاء	4
5	Prof. Dr. Sadiq Ahmed Al-Sabai / Financial and Accounting Sciences / Najran University	أ.م.د/صادق أحمد السبئي/ علوم مالية ومحاسبية/ جامعة نجران	5
6	Prof. Dr. Hammoud Mohsen Al-Maleiki/ Educational Administration and Planning/ University of Dhamar	أ.م.د/حمود محسن المليكي/إدارة وتخطيط تربوي/جامعة ذمار	6
7	Prof. Dr. Abdul Karim Hussein Raadan/Rhetoric and Literary Criticism/University of Al-Mahra	أ.د/عبد الكريم حسين رعدان/بلاغة ونقد أدبي/جامعة المهرة	7
8	Prof. Dr. Saeed Omar Bin Dahbaj/ Interpretation and Sciences of the Qur'an/ Seiyun University	أ.م.د/سعيد عمر بن دحباج/ تفسير وعلوم القرآن/جامعة سيئون	8
9	Prof. Dr. Ayman Abdo Hassan / Curriculum and Teaching of Physical Education / Assiut University	أ.م.د/أيمن عبده حسن/مناهج وتدريس تربية رياضية/جامعة أسيوط	9
10	Prof. Dr. Abd al-Rahman Ahmad al-Mukhtar/ Islamic History/ Amran University Prof. Osama Saeed Hindawi/ Education Technology/ Al-Azhar	أ.م.د/عبد الرحمن أحمد المختار/تاريخ إسلامي/جامعة عمران	10
11	Prof. Osama Saeed Hindawi/ Education Technology/ Al-Azhar University	أ.د/أسامة سعيد هنداوي/تكنولوجيا تعليم/ج. الأزهر	11
12	Prof. Dr. Muhammad Qassem Qahwan/ Fundamentals of Education/ Amran University	أ.م.د/محمد قاسم قحوان/أصول تربية/جامعة عمران	12
13	Prof. Dr. Muhammad Abdullah Humaid / Management and Strategic Planning / University of Hajjah	أ.د/محمد عبد الله حميد/إدارة وتخطيط استراتيجي/جامعة حجة	13
14	Prof. Dr. Muhammad Hassan Al-Fattah/ English Language Arts/ Amran University Prof. Ali Ahmed Al-Qaedi/ Comparative Jurisprudence/ Amran	أ.م.د/محمد حسن الفتاح/آداب إنجليزية/جامعة عمران	14
15	Prof. Ali Ahmed Al-Qaedi/ Comparative Jurisprudence/ Amran University	أ.د/علي أحمد القاعدي/فقه مقارن/جامعة عمران	15
16	Prof. Ahmed Yahya Ali/ Professor of Arabic Literature and Criticism Faculty of Al-Alsun (Languages), Ain Shams University, Egypt	أ.د/أحمد يحيى علي أستاذ الأدب والنقد بكلية الألسن جامعة عين شمس-مصر	16
17	Prof. Dr. Nouruddin Issa Adam Ali/Curriculum and Teaching Methods/University of Sinnar + Hail	أ.م.د/نور الدين عيسى آدم علي/مناهج وطرق تدريس/جامعتي سنار+ حائل	17
18	Prof. Noman Ahmed Fayrouz/ Academic Accreditation Council/ Ibb University	أ.د/نعمان أحمد فيروز/ مجلس الاعتماد الأكاديمي/جامعة إب	18
19	Prof. Ali Qaid Sinan / Linguistics (grammar and morphology) / Sana'a University Prof. Dr. Fazaa Khaled Al-Muslimi/ English Curricula and	أ.م.د/علي قائد سنان/لغويات (نحو و صرف)/جامعة صنعاء	19
20	Prof. Dr. Fazaa Khaled Al-Muslimi/ English Curricula and Teaching Methods Sanaa University	أ.د/فازع خالد المسلمي/ مناهج وطرق تدريس إنجليزية	20
21	Prof. Dr. Fadlallah Abdul Razzaq Qatran/ Rhetoric/ Amran University Prof. Taha Ahmed Al-Aqbi/ Comparative Jurisprudence/ Amran	أ.م.د/فضل الله عبد الرزاق قطران/ بلاغة/جامعة عمران	21
22	Prof. Taha Ahmed Al-Aqbi/ Jurisprudence/ Amran University	أ.م.د/طه أحمد العقبي/فقه مقارن/جامعة عمران	22
23	Prof. Dr. Diaa Ali Noman / Private Law / International Center of Expertise, Marrakech, Morocco	أ.م.د/ذياء علي نعمان/ قانون خاص/المركز الدولي للخبرة مراكش المغرب	23
24	Prof. Dr./ Fadel Muhammad Al-Misbah/ Islamic Call and Culture/ Najran University	أ.م.د/فاضل محمد المصباحي/دعوة وثقافة إسلامية/جامعة نجران	24
25	Dr. Hamad bin Hilal Al-Ahmadi/ Management and Planning/ The Open University/ Sultanate of Oman	د.حمد بن هلال الهمدي/إدارة وتخطيط/الجامعة المفتوحة/سلطنة عمان	25
26	Prof. Dr. Saeed Naji Ghaleb Iskandar / History / Taiz University	أ.د/ سعيد ناجي غالب اسكندر /تاريخ/ج. تعز	26

جميع حقوق الطبع والاقتباس محفوظة - مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية

الحمد لله الذي أسبغ علينا نعمه؛ ظاهرة وباطنة، وهدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، ونصلي ونسلم على إمام المرسلين، والمبعوث رحمة للعالمين: البشير النذير، والسراج المنير رسولنا الكريم، محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وبعد/

يطيب لي باسم هيئة تحرير مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية؛ أن أضع بين أيدي الباحثين الأجلاء، والقراء الأعزاء؛ وعموم جمهور المجلة؛ العدد (22) ربيع الأول/ 1446هـ - سبتمبر/ 2024م وتضمن (7) أبحاث قيمة- (6) منها بالعربية وبحث واحد بالإنجليزية- تنوعت موضوعاتها وأماكنها؛ تناول الأول المبالغة في التعليم لدى الإداريين في مدارس التعليم الثانوي بالمدينة المنورة، ومسح الثاني واقع الرضا الوظيفي وعلاقته بالأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج، وتبع الثالث- بالإنجليزية- تأثير أنظمة أمن المعلومات على قدرات التعلم التنظيمي في المؤسسات التعليمية في الدول العربية، واستشراف الرابع إدارة كوارث السيول في الجمهورية اليمنية واستراتيجية معالجة أثارها في ضوء نتائج الدراسات والتجارب المعاصرة، ودرس الخامس واقع تدريس مهارتي الاستماع والكلام في اللغة العربية لطلاب المرحلة الثانوية في المعاهد الشرعية بالصومال، وحلل السادس المقومات والسياسات الزراعية حسب رؤية المملكة للعام 2030م ودورها في استدامة الأمن الغذائي لمحصول القمح خلال الفترة (2008-2023)، وحلل السابع العوامل المؤثرة في الإنتاج بالمشاريع الزراعية بولاية نهر النيل؛ مراجعة تحليلية وثائقية للموسم الشتوي 2018/2019، وكما يتبين من العناوين؛ فقد تناولت الأبحاث موضوعات مهمة شملت موضوعات تربوية وإنسانية، كما تضمنت مراجع وتوصيات إبداعية؛ إضافة إلى ما تميزت به من جودة عالية في إخراجها وتنسيقها، وتنوع مصادرها ومشاركة باحثات وباحثين من أربع دول عربية.

وهذه المناسبة نتقدم بوافر التحية ممزوجة بجزيل الشكر وبالغ الامتنان؛ للباحثين والباحثات الذين شاركوا وساهموا بأبحاثهم القيمة ضمن هذا العدد؛ من المملكة العربية السعودية ومن الجمهورية اليمنية، وجمهورية السودان والصومال، والشكر موصول لأسرة التحرير من المحكمين والإداريين؛ لجهودهم الرائعة في التحكيم والتنسيق، سائلاً الله أن يجزيهم خير الجزاء؛ كما نبشر الباحثين أننا وبعد إضافة الرقم (أوركيد ORCID)، نحرص على إضافة منصة جديدة، تضاف للمنصات السبع السابقة، ونعمل باستمرار للتميز على مختلف المسارات، ونهدف بذلك إلى نقل الجهود البحثية والباحثين من نطاق التداول المحدود وصولاً إلى العالمية، كما ننوه إلى أننا وحرصاً من إدارة المجلة على تميز الأبحاث؛ فنحن نؤكد على تضمين نسبة لا تقل عن 70% من المراجع الحديثة والمنشورة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، إضافة إلى التأكيد على الإضافة الجديدة للبحث وشموله للمجالات التطبيقية التي تعزز الاستفادة من البحث.

وأخيراً؛ يسعدنا أن نؤكد لجميع الباحثين والباحثات؛ في الجامعات والمؤسسات البحثية اليمنية والعربية والعالمية؛ أن شعار المجلة هو الريادة والتميز في تقديم خدمات سريعة وبجودة عالمية وبرسوم رمزية لا تتجاوز الكلفة، وبذلك فالتحكيم والنشر عبر مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية؛ سيبقى الأجود في التحكيم، والأسرع زمنياً والأقل تكلفة؛ كون أولويتنا في المجلة خدمة جميع الباحثين- بدون استثناء- ونرحب دوماً بالأفكار والمقترحات الإبداعية، والتي تهدف إلى نشر المعرفة وتعزيز القيم الأصيلة والتعريف بمنهج الوسطية والاعتدال ونشر الوعي التربوي ومفاهيم الإدارة الحديثة، سائلين الله أن يوفقنا جميعاً لخدمة العلم وطلبته، وصناعة الغد المشرق الذي يعود فيه المسلمون إلى قيادة العالم؛ لتنعم البشرية بالأمن والسلام، وأن يوفقنا جميعاً لما يحب ويرضاه، آمين.

والله ولي الهداية والتوفيق

رئيس هيئة التحرير

أ.د. فهد صالح مغربه المعمرى

Terms and rules of publication in the Journal of the Arabian Peninsula Center for Educational and Human Research	شروط وقواعد النشر في مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية
<p>The Journal of the Arabian Peninsula Center for Educational and Human Research, which is an international, specialized and indexed scientific journal. Its international standard number is E.ISSN: 2707-742X; And the prefix number of the journal's research (https://doi.org/10.56793/pcra221315).</p>	<p>مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، وهي مجلة علمية محكمة متخصصة دولية ومفهرسة ورقمها المعياري الدولي E.ISSN: 2707-742X؛ ورقم البادئة التعريفية لأبحاث المجلة (https://doi.org/10.56793/pcra221315).</p>
<p>General Conditions: The journal publishes studies and research on the conditions of science and its recognized steps. According to the following:</p>	<p>الشروط العامة: تنشر المجلة الدراسات والأبحاث التي تتوافر فيها شروط العلمي وخطواته المتعارف عليها. وفقاً للآتي:</p>
<p>1 The subject of the research should be within the terms of reference of the journal (educational and human).</p>	<p>1 أن يكون موضوع البحث ضمن اختصاصات المجلة (التربوية والإنسانية).</p>
<p>2 The research adheres to the publishing rules followed in the journal.</p>	<p>2 التزام البحث بقواعد النشر المتبعة في المجلة.</p>
<p>3 The research has not been published or submitted for publication to any other journal.</p>	<p>3 البحث لم ينشر ولم يقدم للنشر إلى أي مجلة أخرى.</p>
<p>4 The researcher's commitment to scientific research ethics and intellectual property rights.</p>	<p>4 التزام الباحث بأخلاقيات البحث العلمي وحقوق الملكية الفكرية.</p>
<p>5 Adhere to the rules of scientific research; Documenting references, controlling citations, and placing footnotes.</p>	<p>5 الالتزام بقواعد البحث العلمي؛ توثيق المراجع، وضبط الاستشهاد، ووضع الحواشي.</p>
<p>6 The journal organizes the arrangement of research papers according to technical considerations.</p>	<p>6 تنظم المجلة ترتيب البحوث حسب الاعتبارات الفنية.</p>
<p>The researcher bears full legal responsibility for the content he publishes; it expresses the researcher's point of view; It does not express the point of view of the center / magazine.</p>	<p>7 يتحمل الباحث كامل المسؤولية القانونية عن المحتوى الذي ينشره؛ فهو يعبر عن وجهة نظر الباحث؛ ولا يعبر عن وجهة نظر المركز / المجلة.</p>
<p>N Publishing rules, procedures and conditions:</p>	<p>م قواعد النشر وإجراءاته وشروطه:</p>
<p>1 The number of research pages should not exceed (25) pages, including figures, appendices, and a list of references, leaving a space of 1.25 between lines.</p>	<p>1 يجب ألا يتجاوز عدد صفحات البحث (25) صفحة بما فيها الأشكال والملاحق وقائمة المراجع، مع ترك مسافة 1.25 بين السطور.</p>
<p>2 The received study should be grammatically, spelling and linguistically checked.</p>	<p>2 الدراسة المستلمة يجب أن تكون مدققة نحوياً وإملائياً ولغوياً.</p>
<p>3 The number of study words is (9,000) words as a maximum, and the title words do not exceed (20) words.</p>	<p>3 عدد كلمات الدراسة (9,000) كلمة كحد أقصى، ولا تزيد كلمات العنوان عن (20) كلمة.</p>
<p>4 The number of words of the abstract in Arabic does not exceed 200 words, and 250 in English, and the keywords are 3-5 words.</p>	<p>4 عدد كلمات الملخص باللغة العربية لا تزيد عن 200 كلمة، و250 في الإنجليزية، والمفتاحية 3-5 كلمات.</p>
<p>5 The paper is formatted on (A4 scale), so that the font type and size are as follows:</p>	<p>5 يتم تنسيق الورقة على (مقياس A4)، بحيث يكون نوع وحجم الخط على النحو التالي:</p>

6	When submitting the research, individual spacing is taken into account, leaving margins of (2.5 cm) on all sides (top - bottom - right - left).	يراعي عند تقديم البحث التباعد المفرد مع ترك هوامش مسافة (2.5 سم) من جميع الجهات (أعلى - أسفل - يمين - يسار).	6
7	The type of font adopted in research, whether in Arabic or English, is Sakkal Majalla. The font size for main headings is (16), for subheadings (14) bold, for the rest of the texts (14) normal, for tables and figures (12) normal, and for the summary and margins size (12) normal.	نوع الخط المعتمد في الأبحاث سواء باللغة العربية أو الإنجليزية هو Sakkal Majalla، حجم خط العناوين الرئيسية (16) وللعناوين الفرعية (14) غامق، ولباقي النصوص (14) عادي، للجدول والأشكال (12) عادي، وللملخص والهوامش حجم (12) عادي.	7
8	The title of the research with the data of the researchers on the first page: size (18) and be accurate and expressive of the content of the research.	عنوان البحث مع بيانات الباحثين في الصفحة الأولى: حجم (18) ويكون دقيقاً ومعبّراً عن محتوى البحث.	8
9	Proper documentation in the body of the study and the list of references according to the documentation system (APA) for educational and administrative research, or (MLA) for religious and literary research.	التوثيق السليم في متن الدراسة وقائمة المراجع وفقاً لنظام التوثيق (APA) للبحوث التربوية والإدارية، أو (MLA) للبحوث الدينية والأدبية.	9
10	Translate Arabic references into English, with the prefix (DOI) added to the references available.	ترجمة المراجع بالعربية إلى اللغة الإنجليزية، مع إضافة البادئة (DOI) للمراجع التي تتوفر عليها.	10
11	Acknowledging the originality of the research and not withdrawing it; After informing the researcher of the acceptance of publication in the journal.	الإقرار بأصالة البحث وعدم سحبه؛ بعد إبلاغ الباحث بقبول النشر في المجلة.	11
12	The researcher coordinates the research according to the conditions of the journal mentioned below.	يقوم الباحث بتنسيق البحث حسب شروط المجلة المذكورة أدناه.	12
13	The researcher uploads the coordinated research in a Word file on the journal's website (https://apcra.com/sendpaper), or to the journal's e-mail: apcra.org@gmail.com	يحمل الباحث البحث المنسق في ملف وورد على موقع المجلة (https://apcra.com/sendpaper)، أو إلى بريد المجلة الإلكتروني: apcra.org@gmail.com	13
14	The researcher is informed electronically of the receipt of the research, its initial acceptance, and the date of sending it for arbitration within 24 hours.	يبلغ الباحث إلكترونياً باستلام البحث والقبول المبدئي له وموعد إرساله للتحكيم خلال 24 ساعة.	14
15	The researcher is notified to pay the fees (\$100). And for Yemenis (\$50) or an apology with a statement of reasons.	يتم إشعار الباحث بتسديد الرسوم (\$100) دولاراً أمريكياً، ولليمنيين (\$50) أو الاعتذار مع بيان الأسباب.	15
16	The study is sent to (2) arbitrators in the field of specialization, and arbitration takes place within (5-7) days.	يتم إرسال الدراسة إلى (2) محكمين في مجال التخصص، والتحكيم خلال (5-7) أيام.	16
17	The researcher must make the required modifications from the arbitrators.	يجب على الباحث إجراء التعديلات المطلوبة من المحكمين.	17
18	The researcher receives a letter of final acceptance with the specified date for publication according to the date of his acceptance for publication.	يتلقى الباحث خطاباً بالقبول النهائي مع الموعد المحدد للنشر بحسب تاريخ قبوله للنشر.	18
19	Studies are arranged upon publication in the journal according to technical considerations only.	ترتب الدراسات عند النشر في المجلة وفقاً للاعتبارات الفنية فقط.	19

20	Once the researcher is notified that his study has been finally accepted for publication, the copyright is transferred to the journal.	بمجرد إشعار الباحث بقبول دراسته للنشر قبلاً نهائياً، تنتقل حقوق الطبع والنشر إلى المجلة.	20
21	The study is published electronically. Within a week after the modifications are completed.	يتم نشر الدراسة إلكترونياً؛ خلال أسبوع بعد الانتهاء من التعديلات.	21
22	A list of references referred to in the body of the research is placed at the end of the research, in alphabetical order, and Arabic comes first, followed by references in English.	توضع قائمة بالمراجع المشار إليها في متن البحث في آخر البحث مرتبة ألف بائياً، وتأتي العربية أولاً يليها المراجع بالإنجليزية.	22
23	The researcher(s) shall obtain one copy and (5) extracts from the issue in which the research is published.	يحصل الباحث/الباحثون/ على نسخة واحدة و(5) مستلآت من العدد الذي ينشر فيه البحث.	23

 To communicate with the journal:

للتواصل مع المجلة: 

All correspondence should be directed to: The editor-in-chief of the journal
Prof. Dr. Fahd Saleh Qasem
.Maghrabah

.Republic of Yemen - Sana'a

Phone: the international code (00967).

Tel. 01-381947

Mobile + WhatsApp (00967 -

771196665/ 00967715474947

Website: <https://www.apcfra.com>

Email: apcra.org@gmail.com

Or direct download via the website:

<https://apcfra.com/sendpaper>

توجه جميع المراسلات إلى: رئيس هيئة
تحرير المجلة

الأستاذ الدكتور/ فهد صالح قاسم مغربه.

الجمهورية اليمنية- صنعاء.

الهاتف: المفتاح الدولي (00967). هاتف

01- 381947

الموبايل+ واتس (00967- 771196665/

00967715474947

الموقع الإلكتروني:

<https://www.apcfra.com>

البريد

الإلكتروني: apcra.org@gmail.com

أو التحميل المباشر عبر الموقع:

<https://apcfra.com/sendpaper>

TABLE OF CONTENTS

فهرس المحتويات

صفحة pp/	عنوان البحث / اسم الباحث/ الباحثين The title of the research / the name of the researcher/ researchers	الرقم
أ-ز	المقدمة والفهرس/ كلمة رئيس التحرير/ أ.د/ فهد صالح قاسم مغربه Introduction and index/ editor-in-chief's speech/ Prof. Dr. Fahd Salih Qassem Maghrabah	00
25 - 1	المبالغة في التعليم لدى الإداريين في مدارس التعليم الثانوي بالمدينة المنورة الباحث/ نايف عبد الله الجابري Overeducation among Administrators of Secondary Schools in Madinah Researcher. Naif Abdullah Aljabri	221
50 - 26	الرضا الوظيفي وعلاقته بالأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج د/ وليد صالح هيثم الحجيلي Job Satisfaction and its Relationship to Academic Performance of the Teaching Staff in Lahej University Dr. Waleed Saleh Haitham Al-Hujailly	222
70 - 51	The impact of information security systems on organizational learning capabilities in educational institutions in Arabic Countries Dr. Elham Ali "Sid Ahmed" Abdullah تأثير أنظمة أمن المعلومات على قدرات التعلم التنظيمي في المؤسسات التعليمية في الدول العربية د. إلهام على "سيد أحمد" عبد الله	223
105 - 71	إدارة كوارث السيول في الجمهورية اليمنية واستراتيجية معالجة آثارها في ضوء نتائج الدراسات والتجارب المعاصرة أ.د. فهد صالح مغربه، 2- أ.م.د. عبد المجيد أحمد مداغش، 3- أ.م.د. مبروك صالح السوداني Flood Disaster Management in Yemen and a Strategy for Addressing Its Effects in Light of Contemporary Studies and Experiences 1-Fahd Saleh Maghrabah., 2-Abdulmajeed Ahmed Modaghesh., 3-Mabrouk Saleh Al-Sudi	224
130-106	واقع تدريس مهارتي الاستماع والكلام في اللغة العربية لطلاب المرحلة الثانوية في المعاهد الشرعية بالصومال د. محمود محمد أحمد Teaching Listening and Speaking Skills in Somali Islamic Institutes: Current State and Development Need Dr. Mahmoud Mohammed Ahmed	215
155-131	المقومات والسياسات الزراعية حسب رؤية المملكة للعام 2030م ودورها في استدامة الأمن الغذائي لمحصول القمح خلال الفترة (2008-2023) د.خالدة عبد الله مصطفى The Agricultural Policies and Resources in Saudi Arabia's Vision 2030 on Sustainability of food security Wheat Crop period (2008-2023) Dr. Khalda Abdalla Mustafa	216
180-156	العوامل المؤثرة في الإنتاج بالمشاريع الزراعية بولاية نهر النيل؛ مراجعة تحليلية وثائقية للموسم الشتوي 2019/2018 1-الباحثة/ جميلة سالم الشيخ القراي، 2-2-أ.م.د/معتصم عبد الرحمن علي، 3-أ.د/عامر سالم الشيخ القراي. Factors Affecting Production in Agricultural Projects in the Nile River State; A Documented Analytical Review for the Winter Season 2018/2019 1-Researcher: Jameela Salim Elsheikh Algarrai., 2-Co.Prof. Mutasim Abdul Rahman Ali., 3-Prof.Dr. Amir Salim Elsheikh Algarrai	227

المبالغة في التعليم لدى الإداريين في مدارس التعليم الثانوي بالمدينة المنورة⁽¹⁾⁽²⁾

الباحث/ نايف عبد الله الجابري

موظف إداري بالإدارة العامة للتعليم بمنطقة المدينة المنورة || المدينة المنورة || المملكة العربية السعودية

تلفون: 00966537090314 || الإيميل: asyyyas@hotmail.com أوركيد: <https://orcid.org/0009-0006-1553-3880>

المستخلص: هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة توفر المبالغة في التعليم لدى الإداريين في مدارس التعليم الثانوي بالمدينة المنورة من وجهة نظرهم، وأثر متغيرات (النوع، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التخصص) في وجهات نظرهم. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستبانة من إعداد حورية (2020) تضمنت (16) مؤشراً موزعة على مجالين: (المؤشرات الوظيفية، والمؤشرات الذاتية)، تم توزيعها بطريقة مباشرة وإلكترونية على عينة عشوائية بلغت (184) من الذكور والإناث، أظهرت النتائج أن المبالغة في التعليم لدى الموظفين الإداريين جاءت بمتوسط كلي (2.15 من 3)، وبدرجة توفر (متوسطة)، وجاءت المؤشرات الوظيفية بمتوسط (2.29)، بينما المؤشرات الذاتية بمتوسط (2.01)، وكلاهما بدرجة توفر (متوسطة). لم تظهر فروق دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات العينة تبعاً لمتغيرات الدراسة؛ باستثناء المؤهل العلمي حيث وجدت فروق دالة لصالح البكالوريوس فأعلى، بناء على النتائج أوصى الباحث بضرورة تطابق سوق العمل مع المخرجات التعليمية، والتوظيف المستهدف وفقاً للمؤهلات، ووضع تخصصات عملية ومواد تطبيقية للتخصصات النظرية؛ لزيادة مهاراتهم ومجالات قبولهم في التوظيف، وإعداد برامج تطوير مهني مرنة، مع مراجعة سياسات الترقية، وتعزيز التواصل بين المؤسسات التعليمية والإدارية، مع الاستفادة أكثر من حملة مؤهلات الماجستير؛ بما يعزز استخدام الموارد البشرية ويقلل من حدة المبالغة في تعليمهم، كما قدم مقترحات بدراسة تأثير التوصيات على فعالية العمل الإداري وجودة التعليم، بالإضافة إلى تقييم تجارب دول أخرى، تفيد الدراسة في تحسين كفاءة الإدارة وتقليل الهدر في التعليم.

الكلمات المفتاحية: المبالغة في التعليم، آراء الإداريين، جدوى التعليم، مدارس التعليم العام، المدينة المنورة.

Overeducation among Administrators of Secondary Schools in Madinah Researcher. Naif Abdullah Aljabri⁽³⁾

Administrative Officer at the General Administration of Education in Al-Madinah Region || Al-Madinah || KSA

Phone: +966537090314 || Email: asyyyas@hotmail.com || ORCID: <https://orcid.org/0009-0006-1553-3880>

Abstract: This study aimed to identify the extent of overeducation among administrators in secondary schools in Madinah from their own perspectives, and to examine the impact of variables such as gender, educational qualification, years of experience, specialization, The researcher employed a descriptive-analytical method and utilized a questionnaire developed by Houria (2020) consisting of 16 indicators distributed across two domains: functional indicators and personal indicators. The questionnaire was distributed directly and electronically to a random sample of 184 administrators. The results showed that overeducation among administrative staff had an overall average of 2.15 out of 3, indicating a moderate presence, with

¹ - أصل الدراسة: مشروع بحثي مُقدّم لاستكمال مُتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التّعليم وتخطيطه. الرقم الجامعي (4108230)، جامعة المدينة، إشراف د. السعيد سعد الشامي | أستاذ التخطيط و اقتصاديات التعليم المشارك || قسم الإدارة التربوية | كلية التربية | 1442هـ - 2021 م
² - توثيق الاقتباس (APA): الجابري، نايف عبد الله. (2024). المبالغة في التعليم لدى الإداريين في مدارس التعليم الثانوي بالمدينة المنورة، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، 3(22)، 1-25. <https://doi.org/10.56793/pcra2213221>

³ - APA Citation Documentation: Al-Jabri, Naif Abdullah. (2024). Overeducation among Administrators of Secondary Schools in Madinah. *Journal of the Arabian Peninsula Center for Educational and Humanitarian Research*, 3(22), 1-25. <https://doi.org/10.56793/pcra2213221>

functional indicators scoring an average of 2.29 and personal indicators 2.01, both indicating moderate levels. No statistically significant differences were found at the level of ($\alpha \leq 0.05$) among the sample responses according to study variables, except for the educational qualification variable, where significant differences were found in favor of those with a bachelor's degree or higher. Based on the results, the researcher recommended aligning the labor market with educational outcomes, targeted employment according to qualifications, the introduction of practical specializations and applied courses for theoretical fields to enhance skills and employment opportunities, the development of flexible professional development programs, a review of promotion policies, and Enhancing communication between educational and administrative institutions, The researcher also emphasized the need to utilize master's degree holders more effectively to optimize human resource use and reduce the impact of overeducation. Additionally, suggestions were made for studying the impact of these recommendations on administrative effectiveness and educational quality, as well as evaluating the experiences of other countries. This study contributes to improving administrative efficiency and reducing educational waste.

Keywords: overeducation, administrators' perspectives, the feasibility of education, public schools, Madinah .

1-المقدمة.

يعتبر رأس المال البشري عنصر مهم لدى مختلف الدول والمنظمات، فهو مساهم رئيس في النمو الاقتصادي؛ لما يمثله هذا العنصر من دور هام في تحقيق الرفاهية الاقتصادية وزيادة في الدخل القومي، كما يساهم في تحقيق التنمية بكافة صورها وأشكالها، ولهذا فإن رأس المال البشري يمنح النجاح لتلك الدول التي استثمرت في هذا العنصر أكفأ استثمار وكما يساعد في خلق بيئة تعمل على الاستمرارية، والإنتاجية، وتحقيق التقدم، والازدهار.

ويعد التعليم رافداً من روافد الاقتصاد وعاملاً مؤثراً في النمو الاقتصادي للدول، كما أن العلاقة طردية بينه وبين الاقتصاد حيث ثبت أن نجاح المجتمعات وتقدمها يتوقف على استثمار مخرجات التعليم المتمثل في رأس المال البشري أفضل استثمار (حورية، 2020)، وأكدت دراسة ليم (Lim, 2013) أن خريجي التعليم العالي ذوي المهارات العالية يستطيعون الابتكار، وتقديم الإضافة، والبحث والتطوير، ورفع الإنتاجية، وبالتالي رفع العوائد.

ومن هذا الجانب يبرز اهتمام المملكة بالتعليم بإنشاء العديد من الجامعات يوجد في المملكة حوالي 30 جامعة حكومية، و12 جامعة أهلية وخاصة، بإجمالي 42 جامعة، بالإضافة إلى ما يقارب 13 كلية حكومية وخاصة وأهلية، و7 كليات عسكرية، وغالبيتها ذات قدرة استيعابية كبيرة، وموزعة بين مناطق المملكة، وكما تجاوزت مؤشرات القبول في الجامعات الحكومية 87% من عدد الطلاب والطالبات في ذات الفئة العمرية بحوالي أكثر من 311 ألف مقعد حكومي بانتظار خريجي الثانويات (وزارة التعليم، 1445).

وبالمقابل هناك صعوبات تواجه خريجي التعليم العالي في سوق العمل قد تؤدي إلى فشل مثل هذا الاستثمار، كالحصول على عمل أو العمل في وظيفة غير مناسبة، حيث أظهرت عدة دراسات ومنها دراسة حميد ويونس (2016) التي أشارت في نتائجها: إلى أنه يوجد عدم تطابق في عملية تعيين الموظفين ذوي التخصصات العلمية مع الوظائف ذات المهارات المتوسطة للعمال في القطاع المالي، كما أكدت دراسة شو وآخرون (Cho et al., 2020) أن هناك تأثيراً سلبياً للإفراط في التعليم على الرضا الوظيفي للعمال بالصين، كما شددت الدراسة بضرورة مراجعة السياسات التعليمية وسوق العمل، حتى يكون هناك تطابق بين سوق العمل ومخرجات التعليم.

كما أشارت دراسة حورية (2020) إلى أن سبب عدم توفر الفرص الوظيفية المتاحة غالباً ما يرجع لعدم توافق الخبرات والمؤهلات التي لدى الخريجين مع الأعمال المطلوبة لسوق العمل، بما يؤدي إلى تأخرهم في الحصول على العمل

المناسب، ويجعلهم مضطرين لدخول سوق العمل والقبول بوظائف تحتاج إلى مؤهلات أقل من مؤهلاتهم، وبالتالي يكونون عرضة للمبالغة في التعليم والهدر التعليمي. ومن هنا رأى الباحث القيام بهذه الدراسة.

2-1- مشكلة الدراسة:

تزامن مع تزايد أعداد الجامعات وتزايد الإقبال على التعليم والاستثمار فيه، بروز معوقات وتحديات التي تواجه المملكة العربية السعودية من معدل بطالة بلغ (12%) من السكان السعوديين (الهيئة العامة للإحصاء، 2020)، كما أوضح التقرير أيضاً أن أكثر من نصف السعوديين العاطلين عن العمل والبالغة نسبتهم (58.1%) هم من الحاصلين على مؤهل البكالوريوس، وكما بلغت نسبة العاطلين عن العمل من حملة الدبلوم (25.4%) (الهيئة العامة للإحصاء، 2020)، لذلك يسعى خريجو الجامعات ومؤسسات التعليم العالي للحصول على عمل في أي مجال وبشكل أسرع تفادياً للبطالة، وحتى لو لم تكن هذه الوظائف مرتبطة بدراساتهم وتخصصاتهم، أو كانت تلك الوظائف أقل من مهارات الخريجين، وكانوا مضطرين للعمل بها لعدم توفر الفرص الوظيفية المناسبة لمؤهلاتهم وخوفاً من تأخرهم في الحصول على العمل المناسب، مما يسبب ذلك دخولهم سوق العمل والقبول بوظائف تحتاج مؤهلات أقل من مؤهلاتهم، ليكونوا عرضة للمبالغة في التعليم، حيث أن البطالة تجعل الشخص أكثر عرضة للقبول في وظيفة يكون فيها مؤهلاً أكثر من اللازم، وهذا ما اتفقت عليه بعض الدراسات مثل: دراسة حورية (2020)، ودراسة نيلسون (Nielsen, 2011)، ودراسة بيتر وسلون (Peter & Sloane, 2014).

ومن الممكن أن يكونوا موظفين وحصلوا على موافقة جهة عملهم من أجل الحصول على مؤهلات عالية، ثم لم يتم الاستفادة من هذه المؤهلات ولم يتم مواءمتها مع وظائفهم وأصبحت تفوق حاجة سوق العمل، وبالتالي تحدث هنا ظاهرة المبالغة في التعليم والإفراط (هدر تعليمي)، والتي أشار إليها دراسة حورية (2020) بسبب عدم تطابق واستيعاب سوق العمل لهذه المؤهلات، وقد يعزى ذلك بسبب أن المؤهلات التي يحملونها عالية وزائدة عن متطلبات الوظيفة وسوق العمل، ولاسيما أن هذه المؤهلات تحتاج إلى تكاليف ونفقات سواء على مستوى الفرد والأسرة أو على مستوى الدولة والمؤسسات التعليمية.

3-1- أسئلة الدراسة:

بناء على ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في السؤالين التاليين:

1. ما درجة توفر مؤشرات المبالغة في التعليم لدى الإداريين في مدارس التعليم الثانوي بالمدينة المنورة؟
2. ما مدى وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توفر مؤشرات المبالغة في التعليم لدى الإداريين في مدارس التعليم الثانوي بالمدينة المنورة تعود لمتغيرات: النوع (ذكر-أنثى)، المؤهل العلمي (ماجستير فأعلى، بكالوريوس، دبلوم فأقل)، سنوات الخبرة (أقل من عشرة، عشرة فأكثر)، التخصص (علمي، نظري)؟

4-1- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- 1- معرفة حجم المبالغة في التعليم ومؤشراتها ودرجة توفرها لدى الإداريين في مدارس التعليم الثانوي بالمدينة المنورة.
- 2- فحص مدى وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توفر مؤشرات المبالغة بينهم تعزى لمتغيرات: (النوع، المؤهل، التخصص، سنوات الخبرة).

1-5-أهمية الدراسة.

تبرز أهمية الدراسة من أهمية ظاهرة المبالغة في التعليم، باعتباره موضوعاً حديثاً ولم يسبق تناوله في أي دراسة علمية بمنطقة المدينة- حسب علم الباحث- وبذلك يأمل الباحث أن تفيد نتائج الدراسة كالاتي:

- الأهمية العلمية:
 - إثراء المعرفة حول تأثير المبالغة في التعليم على أداء الإداريين في المدارس الثانوية، مما يساعد في فهم العلاقة بين المؤهلات التعليمية ومستوى الكفاءة الفعلية في أداء المهام الإدارية.
 - تحليل الفروق بناءً على المتغيرات الديموغرافية والتعليمية (النوع والمؤهل والتخصص وسنوات الخبرة والرتبة الوظيفية، مما يعزز الفهم الأكاديمي لأهمية هذه المتغيرات في ظاهرة المبالغة في التعليم.
- الأهمية العملية (التطبيقية):
 - بناءً على نتائج الدراسة، يمكن تصميم برامج تدريبية تستهدف تحسين مهارات الإداريين الذين يظهرون مؤشرات المبالغة في التعليم، لضمان توافق مؤهلاتهم مع احتياجات الوظيفة الفعلية.
 - مراجعة سياسات التوظيف والترقية في المدارس الثانوية، بهدف ضمان تناسب المؤهلات المطلوبة مع المهام الوظيفية الفعلية وليس مجرد حيازة مؤهلات أعلى من اللازم.
 - قد تفيد في إنشاء نظام تقييم دوري لمؤهلات الإداريين؛ لتحديد أي حالات مبالغة في التعليم وإعادة توجيه الكفاءات بطريقة تخدم المدرسة بشكل أفضل.
 - تطوير خطط استباقية لتوظيف الإداريين بناءً على مؤهلات تتوافق مع الاحتياجات الفعلية للوظائف، مما يقلل من ظاهرة المبالغة في التعليم.
 - تطوير برامج إرشاد وتوجيه مهني للإداريين تركز على تعزيز الكفاءات العملية المطلوبة في الوظائف، وتوجيههم نحو استثمار مؤهلاتهم بشكل فعال يتناسب مع متطلبات بيئة العمل.
 - قد تساعد نتائج هذه الدراسة في تغيير توجهات الأفراد عند إقبالهم على الاستثمار في التعليم وقبل اتخاذ القرار، وحصولهم على مؤهلات قد لا توائم أو تطابق احتياجات سوق العمل.

1-6-حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: درجة توفر مؤشرات المبالغة في التعليم في المجالين (الوظيفي، الذاتي)
- الحدود البشرية: الإداريين والإداريات الذين يعملون في مدارس التعليم الثانوي.
- الحدود المكانية: مدارس المرحلة الثانوية داخل المدينة المنورة البالغ عددها 80 مدرسة للبنين و91 مدرسة للبنات.
- الحدود الزمانية: أجريت الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي: 1442/ 2021م

1-7-مصطلحات الدراسة:

- المبالغة في التعليم: عرف حورية (2020) المبالغة في التعليم بأنها: "كل موظف وموظفة يقوم بأعمال لا تتناسب مع المؤهلات العلمية التي يحملها، أو يعمل مع موظفين آخرين لديهم مؤهلات أقل من مؤهله، أو يتقاضى أجرًا يقل عن المستوى الذي من المفترض أن يحصل عليه، مقابل الخبرات والمؤهلات التي لديه، وتبنى الدراسة هذا التعريف للمبالغة في التعليم".

- الإداريون في مدارس التعليم الثانوي: ويعرفهم الباحث إجرائيًا: "الإداريون الذين يندرجون تحت السلم الوظيفي للإداريين، وليسوا ضمن الهيئة التعليمية، ويمارسون الأعمال الإدارية (المكتبية) من سكرتارية، ومدخلي بيانات، ومساعدين إداريين، وكتاب، وغيرها من المسميات الإدارية، ويعملون في المدارس الثانوية بالمدينة المنورة".

2-الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1-الإطار النظري للدراسة

2-1-1-المبالغة في التعليم:

ذكرت دراسة ميغينس (McGuinness, 2006) أن المبالغة في التعليم انتشرت بشكل كبير منذ أواخر ثمانينات القرن العشرين، حيث حاول الاقتصاديون تقييم الآثار المترتبة على التوسع السريع المستمر في معدلات المشاركة التعليمية، التي أصبحت سمة رئيسة لسياسة سوق العمل في معظم الاقتصادات المتقدمة على سبيل المثال: داخل المملكة المتحدة فإن النية المعلنة للحكومة هي أن يستفيد من جميع الذين تقل أعمارهم عن 30 عامًا من التعليم العالي، مما جعل هناك وفرة في القوة العاملة الأكثر تعليمًا وسبب ارتفاعا في مخزون رأس المال البشري والكوادر البشرية، لذلك فقد أجبر العمال على تولي ومزاولة وظائف تم تعليمهم أكثر من اللازم بشأنها، مما يجعل استثمارهم غير مجد إذا كانت الوظائف لا تتناسب مع تعلمهم.

2-1-2-الآثار السلبية للإفراط في التعليم على الرضا الوظيفي:

ذكرت دراسات (Allen & Weert, 2007)؛ Lim, 2013؛ Cho et al., 2020) أن الإفراط في التعليم يؤدي إلى نتائج سلبية تؤثر على رضا الموظفين ويلخصها الباحث فيما يلي:

- 1- تقليل مستوى الرضا الوظيفي نتيجة عدم تطابق المؤهلات مع متطلبات الوظيفة.
- 2- زيادة الشعور بالإحباط والتوتر لدى الموظفين بسبب الفجوة بين التعليم والوظيفة.
- 3- انخفاض مستوى السعادة لدى الموظفين بسبب عدم استغلال كامل لقدراتهم التعليمية.
- 4- زيادة احتمالية ترك الموظفين لوظائفهم بحثًا عن فرص تتناسب مع مؤهلاتهم.
- 5- انخفاض الإنتاجية العامة نتيجة للرضا الوظيفي المتدني.
- 6- تأخير في التقدم الوظيفي والتطور المهني بسبب التعليم الزائد عن الحاجة.
- 7- تأثير سلبي على العلاقات بين الموظفين وأرباب العمل بسبب الشعور بالتقليل من القيمة.
- 8- زيادة مخاطر الوقوع في البطالة نتيجة للقبول بوظائف أقل من مستوى المؤهلات.

2-1-3-العوامل الديموغرافية والاقتصادية المؤثرة على الإفراط في التعليم:

ذكرت دراسات (Nielsen, 2011؛ Kiersztyn, 2013؛ Capsada, 2017) أن هناك تأثيرات متباينة للإفراط في التعليم بناءً على عوامل ديموغرافية واقتصادية يلخصها الباحث في النقاط التالية:

- 1- ارتفاع نسبة المبالغة في التعليم لدى المهاجرين والأفراد الذين يعملون في أماكن بعيدة.
- 2- زيادة فرص الإفراط في التعليم لدى الحاصلين على مؤهلات جامعية عند البحث عن وظائف.
- 3- تأثير سلبي للتعليم الزائد على رأس المال البشري من حيث الإنتاجية والجدوى الاقتصادية.
- 4- تأثير البطالة على زيادة نسبة القبول بوظائف أقل من مستوى التعليم.
- 5- تأثير عدم كفاءة البحث عن الوظائف على زيادة المبالغة في التعليم.

- 6- دور التنقل المكاني في تقليل نسبة الإفراط في التعليم بين العمال.
- 7- تأثير المنافسة في سوق العمل على زيادة نسبة المبالغة بين الخريجين.
- 8- زيادة نسبة التعليم الزائد بين الفئات العمرية الصغيرة والخريجين الجدد.

2-1-4- العلاقة بين الإفراط في التعليم والسياسات التعليمية وسوق العمل:

- تؤكد دراسات (Mcguinness, 2006؛ Lim, 2013؛ Peter & Sloane, 2014) أن هناك ضرورة لمراجعة السياسات التعليمية وسوق العمل لتجنب الإفراط في التعليم، وتلخص ذلك فيما يلي:
- 1- الحاجة لمراجعة السياسات التعليمية لتناسب مع متطلبات سوق العمل.
 - 2- ضرورة التنسيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل لضمان توافق المؤهلات مع الوظائف.
 - 3- تأثير السياسات الاقتصادية على تقليل الفجوة بين التعليم والتوظيف.
 - 4- تعزيز البرامج التدريبية التي تركز على المهارات العملية المطلوبة في سوق العمل.
 - 5- تطوير برامج توجيه مهني للطلاب لتجنب الإفراط في التعليم.
 - 6- تأثير السياسات الحكومية على تحسين التوظيف للمؤهلات العالية.
 - 7- أهمية دعم الابتكار والتدريب المستمر في المؤسسات لتجنب التعليم الزائد.
 - 8- ضرورة تحسين التشريعات العمالية لتقليل نسبة البطالة بين المؤهلين تعليمياً.

2-1-5- طرق قياس المبالغة في التعليم:

1. الأساليب الشخصية والتقييم الذاتي: حيث يعتمد الأسلوب على جمع البيانات من الأفراد مباشرة، كدراسة ليم (Lim, 2013) استخدمت هذه الطريقة من خلال توزيع استبانة على العينة لتحليل استجاباتهم وفهم درجة توفر مؤشرات المبالغة في التعليم لديهم.
2. الأساليب المهنية والتقييم الوظيفي: وتستخدم للتأكد من مدى تطابق التعليم مع متطلبات الوظيفة. دراسة ميغينيس (Mcguinness, 2006) اعتمدت على تقييم التعليم الزائد من خلال معلومات مقدمة من محلي الوظائف، وذلك بتحديد التعليم المطلوب وفقاً للمسمى الوظيفي ومقارنة ذلك بمستوى التعليم الفعلي.
3. الأساليب الإحصائية والموضوعية: استخدمت بعض الدراسات الأساليب الإحصائية لقياس المبالغة في التعليم. دراسة شيفالييه (Chevalier, 2003) استخدمت الطريقة الإحصائية التي تقيس متوسط التعليم بين العاملين وتحدد نسبة المبالغة بناءً على انحراف معياري. كما تتوافق هذه الطريقة مع مقاييس دراسة كيرتزن (Kiersztyn, 2013) التي استخدمت الأساليب الإحصائية والموضوعية لتقييم تطابق التعليم مع الوظائف.
4. اعتمدت دراسة حورية (2020) على مجالين لقياس المبالغة في التعليم: الأول المؤشرات الذاتية التي تعكس رغبة وشعور الرضا في العمل، والثاني المؤشرات الوظيفية التي تتعلق بوصف الوظيفة وعلاقتها بالمؤهل العلمي. يتبين من استعراض بعض أساليب قياس المبالغة في الدراسات السابقة، يتضح أنها اختلفت في طرق قياس المبالغة وتنوعت في ذلك، حيث إن بعضها عملت على قياس المبالغة في التعليم من خلال الطابع والمجال الذاتي أو الشخصي، وذلك بتوزيع استبانة واستفتاء العينة وتحليل استجاباتهم لتعرف على درجة توفر مؤشرات المبالغة لديهم مثل دراسة ليم (Lim, 2013)، وهذا قد لا يعزز مصداقية نتائجها لأنها قد تخضع لتحيز العينة والمستجيبين لهذه الظاهرة، بينما رجحت أكثر الدراسات القياس من خلال محور الطابع الذاتي (الشخصي)، وأيضاً من خلال محور المجال الوظيفي، وذلك من خلال فحص العامل وتحديد ما إذا كانت وظيفته ذات علاقة مع تحصيله العلمي، وذلك بالتحقق من

خلال الوصف الوظيفي أو الوثائق أو محلي الوظائف في سبيل الوصول إلى نتائج أكثر دقة وبعيدة عن التحيز وهذا ما اتفقت عليه عديد من الدراسات مثل: دراسة حورية (2020)، ودراسة كليفر (Chevalier, 2003)، ودراسة كيرتزن (Kiersztyn, 2013).

2-1-6- عدم المواءمة بين التعليم وسوق العمل

1) آثار عدم المواءمة بين التعليم وسوق العمل

ذكرت دراسات (Allen & Weert, 2007)؛ جولي، 2007؛ الربيعي، 2017؛ نفارينى وفرهاست، 2024 Navarini & Verhaest)، أن عدم المواءمة بين التعليم وسوق العمل يؤدي إلى نتائج سلبية عديدة؛ يلخص الباحث أهمها كالاتي:

1. زيادة معدلات البطالة بين الخريجين المتعلمين.
2. إهدار الطاقات والموارد البشرية عند توظيفها في وظائف غير ملائمة.
3. ارتفاع معدلات الهجرة للبحث عن فرص عمل خارجية.
4. ضعف النمو الاقتصادي بسبب سوء توزيع القوى العاملة.
5. الاعتماد على العمالة الأجنبية لسد الفجوات في سوق العمل الوطني.
6. تعميق الفجوة بين المهارات المكتسبة من التعليم ومتطلبات سوق العمل.
7. ظهور تحديات اجتماعية واقتصادية ناتجة عن البطالة وعدم التوظيف الملائم.

2) العوامل المؤدية لعدم المواءمة بين التعليم وسوق العمل

ذكرت دراسات (الصمادي، 2016؛ Elmazagi, 2016؛ حورية، 2020) أن عدم التطابق بين مخرجات التعليم وسوق العمل له عدة أسباب؛ يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. عدم توافق السياسات التعليمية مع احتياجات سوق العمل.
2. تركيز التخصصات الدراسية على المجالات الأدبية أكثر من العلمية.
3. ضعف التوجيه المهني الذي يؤدي إلى اختيار غير مناسب للتخصصات.
4. القيود الجغرافية التي تواجه النساء في البحث عن وظائف ملائمة.
5. ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم وأرباب العمل لتحديد الاحتياجات الفعلية.
6. عدم وجود برامج تدريبية تطبيقية تلي احتياجات سوق العمل.
7. ضعف التوعية بمستقبل سوق العمل والتغيرات التي تطرأ عليه.

2-1-7- الحلول المقترحة لتقليل الفجوة بين التعليم وسوق العمل:

ذكرت دراسات (Xiangrong, 2008؛ Peter & Sloane, 2014؛ حورية، 2020) أن من أهم الحلول المقترحة

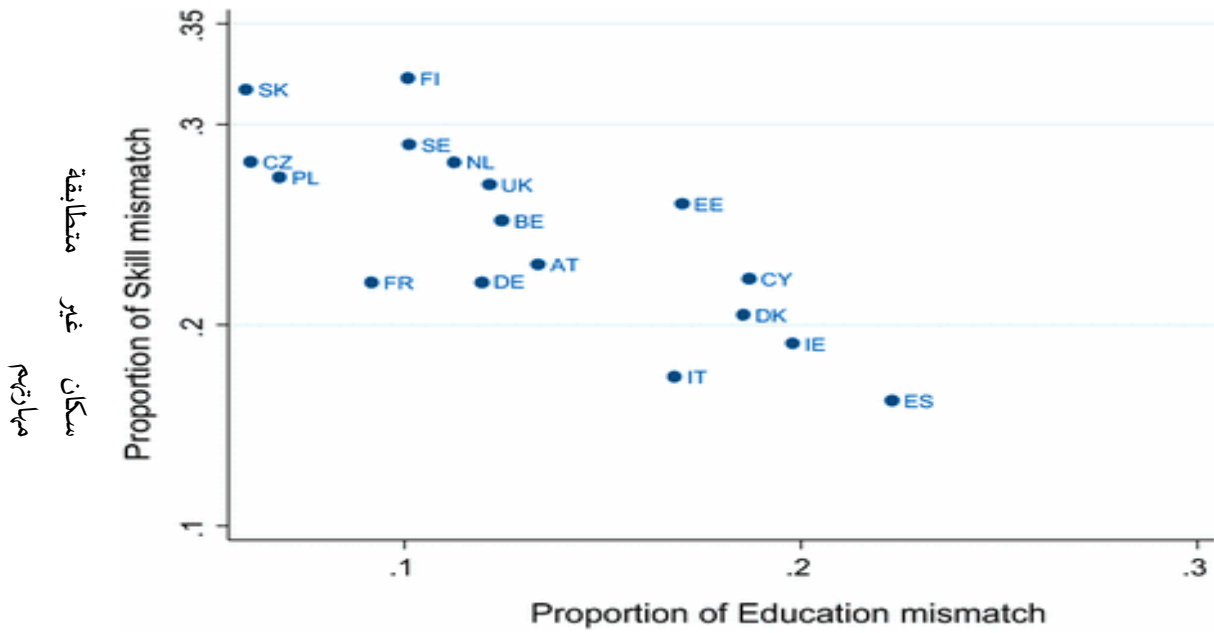
لتقليل الفجوة بين التعليم وسوق العمل يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. تعزيز الروابط بين نظم التعليم والتدريب وسوق العمل.
2. تحسين مستويات التعليم والاهتمام بإدخال التكنولوجيا الحديثة في المناهج.
3. توفير برامج تدريبية متقدمة تركز على المهارات العملية المطلوبة في سوق العمل.
4. تطوير خدمات التوظيف لتكون أكثر كفاءة وتوافقاً مع متطلبات سوق العمل.
5. توجيه الطلاب نحو التخصصات التي تلي احتياجات سوق العمل الفعلية.

6. إجراء دراسات مسحية دورية لقياس توقعات أصحاب العمل من الخريجين.
7. مراجعة السياسات التعليمية وربطها بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2-1-8- خبرات بحثية لبعض الدول في حل ظاهرة المبالغة في التعليم:

- المملكة المتحدة: تجربة كليفرلي ولندلي: ذكرت دراسة كليفرلي ولندلي (Chevalier & Lindley, 2009) أنه خلال أوائل التسعينيات، تضاعفت نسبة الملتحقين بالتعليم العالي في المملكة المتحدة خلال فترة زمنية قصيرة. تم تحديد المبالغة في التعليم من خلال الجمع بين أكواد المهنة والمقياس الذاتي للموظف لدراسة مدى ملاءمة التطابق بين المؤهل والوظيفة. تم تقسيم الخريجين إلى ثلاث مجموعات: المتطابقون، المتعلمون على ما يبدو، والمتعلمون بالفعل. لاحظت الدراسة أن نسبة الخريجين المتعلمين قد تضاعفت، ولكن ظلت الأجور ثابتة. أكدت الدراسة أن سوق العمل قد أصبح أكثر مرونة، وأن وظائف الخريجين أصبحت غير تقليدية، مما يسهم في الحد من الإفراط في التعليم.
- أوروبا: تجربة (كابسادا، 2017) (Capsada, 2017) في التوسع التعليمي: ذكر كابسادا (2017) أنه على الرغم من المخاوف من ظاهرة المبالغة في التعليم، فإن التوسع التعليمي في معظم الأحيان لا يترجم بالضرورة إلى حالات من الإفراط في التعليم في الدول المتقدمة؛ حيث شهدت البلدان الأوروبية زيادة كبيرة في نسبة العمال الشباب الحاصلين على شهادات جامعية، ومع ذلك، فإن التوسع التعليمي قد ساعد على استدامة الطلب على المهارات العالية بفضل التقدم التقني، وخلص كابسادا (2017) (Capsada, 2017) إلى أن حدوث الإفراط في التعليم لا يعتمد فقط على فائض الخريجين، بل يعتمد أيضًا على مرونة سوق العمل، كما أكد أن بلدانًا مثل إسبانيا وإيرلندا لديها نسبة عالية من العمال المتعلمين، ولكن نصيبهم في الوظائف التي تتطلب مهارات عالية أقل نسبيًا، مما يسهل حدوث الإفراط في التعليم. على العكس من ذلك، تقدم جمهورية التشيك وألمانيا نسبيًا أقل من العمال ذوي التعليم العالي مع نسبة أقل من العمال المستخدمين في وظائف تتطلب مهارات عالية. وبذلك فقد أوصت الدراسة بضرورة توفير بيئة مناسبة وتقنية متطورة لتوظيف المهارات وفقًا لمتطلبات سوق العمل، بما يعزز من إنتاجية العمال.
- الاتحاد الأوروبي: تجربة بيتر وسلون في سوق العمل: وأشارت دراسة بيتر وسلون (Peter & Sloane, 2014) إلى أن الإفراط في التعليم يشير إلى فشل السوق في الاستفادة من الإمكانيات البشرية المتاحة. وجدت الدراسة أن العديد من خريجي الجامعات يعملون في وظائف لا تتطلب شهادات جامعية، مما يؤدي إلى انخفاض في الأجور والرضا الوظيفي. أكدت الدراسة ضرورة وضع منهجية لتنظيم سوق العمل وتوظيف العمال ذوي المهارات والمؤهلات العالية في وظائف تناسب مع قدراتهم، لضمان استفادة فعالة من هذه الموارد البشرية.
- تجربة (17) دولة أوروبية: ذكرت دراسة فليس وآخرون (Flisi et al., 2017) أن هناك ارتباطًا سلبيًا بين حدوث المبالغة في التعليم وعدم تطابق المهارات في 17 دولة أوروبية. أظهرت الدراسة أن 60% من سكان أوروبا متطابقون مهنيًا، بينما الباقي يعانون من عدم تطابق إما في التعليم أو في المهارات، وأكدت الدراسة أن النظر في بُعد واحد فقط من عدم التطابق المهني يعطي صورة غير كاملة، بما يؤكد الحاجة إلى التمييز بين المهارات والتعليم عند تحليل سوق العمل.



شكل 1: نسبة الأفراد في حالة عدم تطابق المهارة مقابل عدم تطابق التعليم في بعض البلدان الأوروبية سكان غير متطابق

المصدر: منقول من: دراسة فليس وآخرون (Flisi et al., 2017).

يشير شكل (1) ودراسة فليس وآخرون (2017) إلى وجود ثلاث مجموعات رئيسية من البلدان فيما يتعلق بعدم تطابق التعليم والمهارات؛ المجموعة الأولى: تشمل بلداناً مثل إيطاليا وإسبانيا وإيرلندا، حيث يعاني الأفراد من عدم تطابق في التعليم بمستوى عالٍ، ولكنهم يمتلكون المهارات المناسبة لوظائفهم، والنظام التعليمي في هذه البلدان يميل إلى تقديم تعليم عام دون التركيز على المهارات الإضافية، أما المجموعة الثانية: فتضم بلداناً مثل السويد وفنلندا وهولندا، وتتميز بوجود عدم تطابق في المهارات بمستوى عالٍ ولكن مع مبالغة منخفضة في التعليم؛ حيث يمتلك الأفراد مهارات تفوق ما تتطلبه وظائفهم، مما يعني أن هناك إمكانات غير مستغلة. المجموعة الثالثة: تضم بلداناً مثل بلجيكا والنمسا وألمانيا، حيث يوجد توازن بين عدم تطابق التعليم والمهارات، وبعضها تتميز بتقاليد قوية في التعليم المهني؛ توصي الدراسة بتحسين الروابط بين التعليم وسوق العمل من خلال برامج تقييم شاملة تضمن توظيف الأفراد وفقاً لمؤهلاتهم ومهاراتهم. يتضح من الخبرات البحثية أن المبالغة في التعليم لا تقتصر على المؤهل التعليمي فقط، بل تشمل الجانب المهاري الذي لا يقل أهمية. لذا، يجب أن يكون هناك تركيز عند اختيار الموظفين على توافق مؤهلاتهم ومهاراتهم مع متطلبات سوق العمل، كما أن عدم التطابق، سواء كان تعليمياً أو مهاريًا، يشير إلى عدم كفاءة النظام التعليمي وعدم مواءمته مع سوق العمل، ولتحقيق التوافق المثالي بين الخريجين وسوق العمل، يجب تطوير آليات التوظيف وربطها بمتطلبات السوق من خلال برامج دورية لقياس المبالغة في التعليم وتحديد احتياجات سوق العمل بدقة. وهذا ما أشارت دراسات: بيتر وسلون (Peter & Sloane, 2014)، وكبسدا (Capsada, 2017)، ودراسة فليس وآخرون (Flisi et al., 2017).

2-2- الدراسات السابقة:

يستعرض الباحث عدداً من ملخصات الدراسات السابقة (العربية والأجنبية) تبعاً لتسلسلها الزمني؛ من الأحدث إلى الأقدم، ومن ثم التعقيب عليها.

- هدفت دراسة (المطيري، 2024، Almutairi) إلى فحص تأثير الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم على النمو الاقتصادي في بلد غني بالموارد الطبيعية مثل السعودية خلال الفترة من 1990-2019، استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وثلاثة مقاييس لرأس المال البشري التعليمي، أظهرت النتائج أن كلاً من نسبة الالتحاق بالتعليم العالي والمنح الدراسية، كمقياس جديد تم استخدامه في الدراسة، مرتبطان سلباً وبشكل ملحوظ بالنمو الاقتصادي، ومع ذلك، فمتوسط سنوات الدراسة له علاقة سلبية ولكن غير ملحوظة بالنمو، أما التأثير التفاعلي للثروة النفطية على النمو الاقتصادي عبر الاستثمار في رأس المال البشري فكان إيجابياً وملحوظاً، مما يشير إلى أن وجود النفط كعامل يعزز هذا التأثير، ومع ذلك كانت العلاقة المباشرة بين الثروة النفطية والنمو سلبية، مما يؤكد ما يسمى بـ"لعنة الموارد" التي قد تنجم عن تأثير المرض الهولندي، حيث يؤدي التركيز على الصناعات المعتمدة على الموارد إلى تقليل الطلب على القوى العاملة المتعلمة، وهذا قد يفسر التأثير السلبي غير المتوقع للاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي، على الرغم من تطور التعليم بعد الإنفاق المالي الكبير من قبل الحكومة السعودية، وتشير هذه النتائج إلى وجود إمكانات غير مستغلة للأشخاص ذوي التعليم العالي، وتؤكد أهمية تحقيق رؤية 2030 لاستيعاب رأس المال البشري العاطل عن العمل وزيادة المشاركة في سوق العمل، لتعزيز النمو الاقتصادي.
- هدفت دراسة (شولتر-نيلسن، 2024، Schultz-Nielsen) إلى تقديم رؤى جديدة حول ظاهرة فرط التعليم من خلال إظهار أن معدلات فرط التعليم بين المهاجرين وعوائل الأجر للمهاجرين المتعلمين بشكل مفرط ترتبط بشكل وثيق بفئات قبولهم، أظهرت الدراسة أن معدل فرط التعليم في الدنمارك هو الأعلى بين المهاجرين من الدول التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي بعد 2003، حيث إن 61% منهم متعلمون بشكل مفرط مقارنة بـ24% من السكان المحليين، وبعد التحكم في الخصائص الديموغرافية والتعليمية، تبين أن مواطني الدول الجديدة في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى أفراد الأسر المعاد توحيدهم واللاجئين والطلاب، يعانون من فرط التعليم مقارنة بمواطني دول شمال أوروبا وأعضاء الاتحاد الأوروبي قبل عام 2003، كما أن المواطنين المتعلمين تعليماً عالياً يعانون فقط من خسائر طفيفة في الأجر، في حين أن الفئات الأخرى من المقبولين يكسبون عادة ما بين 17% و36% أقل مما كان يمكن أن يكسبوه لو عملوا في وظائف تتناسب مع تعليمهم، بالنسبة للاجئين المتعلمين تعليماً عالياً، فإن الفجوة تكون أكبر.
- هدفت دراسة (كابسادا-مونسيش، 2024، Capsada-Munsech) إلى فحص مدى تأثير خصائص نظم التعليم الثانوي على خطر فرط التعليم بين خريجي الجامعات، تشير البحوث السابقة إلى أن الأصل الاجتماعي ومجال الدراسة يعتبران من المؤشرات المهمة لفرط التعليم، وبينت النتائج أن تأثير الأصل الاجتماعي يختلف عبر مجالات الدراسة، فهو يمنع خريجي الجامعات من الوقوع في فخ فرط التعليم في المجالات غير المهنية كالعلوم الإنسانية، بينما يكون أقل تأثيراً في مجالات أخرى كالهندسة، كما أن تأثير الأصل الاجتماعي قد يختلف بين الدول، اعتماداً على تأثير نظام التعليم الثانوي على الاختيار الاجتماعي، فقد يوفر الأصل الاجتماعي تصفية مبكرة في النظم التعليمية الموجهة مهنيًا، بينما في النظم الشاملة، تحدث التصفية الاجتماعية عند دخول الخريج إلى سوق العمل، يشير استخدام بيانات (REFLEX/HEGESCO) إلى أن الأصل الاجتماعي يكون أقل أهمية في التنبؤ بخطر فرط التعليم في الدول ذات التوجه المهني الأكبر في التعليم الثانوي، بينما في الأنظمة الشاملة، يستعيد الأصل الاجتماعي تأثيره عندما يدخل خريجو المجالات غير المهنية إلى سوق العمل.

- هدفت دراسة (دال برا، 2024، Dal Pra) إلى دراسة احتمالية الوقوع في فرط التعليم بين العمال الذين تزيد أعمارهم عن 50 عامًا في أوروبا خلال الفترة 2004-2020، مع التمييز بين المحليين والمهاجرين، تم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات SHARE، وهي قاعدة بيانات طولية عبر الوطنية تغطي 20 دولة أوروبية، شملت العينة عمالاً محليين ومهاجرين يحملون جنسية بلد الإقامة، مما يشير إلى مستوى أعلى من الاندماج الشخصي والعمالي في بلد الوصول، تم تقدير نموذجين لأخذ العوامل الاجتماعية والاقتصادية والشخصية التي تؤثر بشدة على احتمالية أن يكون العامل متعلمًا بشكل مفرط، يفحص البحث دور عامل الخلفية المهاجرة في احتمال زيادة فرط التعليم، وتأثير الوقت الذي يقضيه العامل في بلد الوصول في التغلب على ذلك، أظهرت النتائج أن العمال المهاجرين البالغين هم أكثر عرضة لفرط التعليم من المولودين محليًا، مع تأثير النساء المهاجرات بشكل كبير، يُعد الوقت الذي يقضيه العامل في سوق العمل حاسمًا لتقليل استمرار فرط التعليم والسماح للعمال بالانتقال إلى وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم الدراسية، وبذلك فبعض العمال المهاجرين لا يتمكنون من الخروج من فخ فرط التعليم.
- هدفت دراسة (باران، 2024، Baran) إلى استقصاء العوامل المرتبطة بخطر فرط التعليم في الاتحاد الأوروبي، مع التركيز بشكل خاص على البعد الجنساني والإقليمي، اختبرت الدراسة نظرية فرانك للتأهيل التفاضلي، التي تشير إلى أن النساء أكثر عرضة لأن يكنَّ متعلمات بشكل مفرط مقارنة بالرجال، أظهرت نتائج الدراسة أن صلاحية محدودة لنموذج فرانك بسبب العلاقة المعقدة التي تربط بين الجنس وفرط التعليم، كما أن الجنس يفرق بين خطر فرط التعليم عند اقترانه بمسؤوليات الرعاية، بينما يرتبط الوصول الأسهل إلى مرافق رعاية الأطفال بانخفاض خطر فرط التعليم بين النساء في الأسر التي لديها أطفال صغار، كما وُجد أن النساء المهاجرات أكثر عرضة لفرط التعليم مقارنة بالرجال المهاجرين وغير المهاجرين، وعلى عكس نظرية فرانك، تبين أن درجة التمرد غير ذات صلة بفرط التعليم، كما أظهرت الدراسة أدلة على تزايد حالات فرط التعليم في الاتحاد الأوروبي بين عامي 2011 و2018.
- هدفت دراسة (مايورينو وتيرزيرا، 2024، Maiorino & Terzera) إلى تحليل محددات ظاهرة فرط التعليم بين المهاجرين في لومبارديا، إيطاليا، وكيف تطورت الظاهرة على مدى 14 عامًا من 2008 - 2021، تشمل العينة المستهدفة الأفراد القانونيين وغير القانونيين من دول تعرف بأنها ذات ضغط هجرة عالي، الذين أعلنوا عن أنفسهم كـ"موظفين"، وكشفت النتائج عن تأثير زمني كبير يختلف حسب الجنس؛ حيث أظهرت انخفاضًا في احتمالية فرط التعليم في السنوات التي تلت الأزمة مقارنةً بسنوات سابقة بالنسبة للرجال، كما تبين أن عدد سنوات الهجرة والتعليم الابتدائي أو الثانوي في إيطاليا يقلل بشكل كبير من احتمالية فرط التعليم، أظهرت الاحتمالات المتوقعة أن كون الفرد امرأة وأصوله من بعض الدول مثل أوكرانيا ومولدوفا والفلبين يزيد من تعرضهم كأجانب لفرط التعليم.
- هدفت دراسة (نقاريني وفرهاست، 2024، Navarini & Verhaest) إلى تحليل العلاقة بين الإفراط في التعليم والعوائد من التعليم باستخدام نموذج ديناميكي، تم تطوير إطار جديد يقسم العوائد استنادًا إلى القيم المتوقعة والمخاطر المترتبة على الإفراط في التعليم، اعتمدت الدراسة بيانات من بلجيكا ونموذج ديناميكي للاختيارات التعليمية المتأصلة، الإفراط في التعليم، والأجور، كشفت النتائج أن الأفراد الذين يعانون من الإفراط في التعليم يواجهون عقوبة أجور مستمرة، ومع ذلك، تبين أن مخاطر الإفراط في التعليم تلعب دورًا محدودًا في تفسير العوائد المتوسطة، خاصة فيما يتعلق بالدرجات الجامعية، كما وجدت الدراسة أن درجات البكالوريوس تقلل من مخاطر الإفراط في التعليم والعقوبات المرتبطة بها، وأن الإفراط في التعليم يؤدي إلى عوائد متفاوتة بين خريجي الماجستير.
- هدفت دراسة (موسينغو وزامو أكونو، 2024، Mosengo & Zamo Akono) إلى تقييم تأثير العمل غير الرسمي على حدوث الإفراط في التعليم في البلدان النامية، مع التركيز على حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، باستخدام

بيانات التوظيف، تم تحديد معدل حدوث الإفراط في التعليم، وتم عزل دور العمل غير الرسمي كعامل محدد لهذا الإفراط، لقياس الإفراط في التعليم، تم الاعتماد بشكل رئيسي على النهج المعياري (الملائم)، أظهرت النتائج أن نسبة الإفراط في التعليم في سوق العمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية تصل إلى 33، 3%، وتشير النتائج الاقتصادية المستندة إلى نموذج بروفات ثنائي المراحل المتكرر إلى تأثير إيجابي وملحوظ للعمل غير الرسمي، وتظل هذه النتائج قوية حتى عند استخدام النهج الإحصائي كبديل لقياس الإفراط في التعليم.

- هدفت دراسة (ماركوسين وآخرون، Markussen et al, 2024) إلى تقييم الفرضية التي تشير إلى أن انخفاض الحراك الاقتصادي بين الأجيال في النرويج يعود إلى ارتفاع قيمة التعليم كإشارة وزيادة الإفراط في التعليم، خاصة بين أبناء الطبقات العليا، استندت الدراسة إلى خمسة حقائق تجريبية تشير إلى هذا الاتجاه: (1) ارتفع العائد المالي للتعليم، ولكن فقط عبر هامش التوظيف؛ (2) زاد العائد المالي للتعليم بشكل أكبر عندما يُقاس التعليم بالسنوات الدراسية المكتملة مقارنةً بالوقت المستغرق فعلياً؛ (3) ارتفع كل من التحصيل التعليمي ومتطلبات المهارات في سوق العمل (كما يتوقعه التوزيع المهني)، لكن التحصيل ارتفع أسرع من المتطلبات، مما أدى إلى زيادة معدل الإفراط في التعليم؛ (4) يوجد ميل اجتماعي إيجابي حاد في الإفراط في التعليم، حيث يزداد الإفراط في التعليم بشكل أسرع بين أبناء العائلات ذات الطبقات العليا؛ (5) يوجد ميل اجتماعي سلبي حاد في عدم التوظيف، حيث يكون عدم التوظيف أكثر شيوعاً ويزداد بشكل أسرع بين أبناء العائلات ذات الطبقات الدنيا.

- هدفت دراسة (دل ري بوفيدا وآخرون، del Rey Poveda et al, 2024) إلى تحليل ظروف العمل للعمال المتنقلين ذوي التعليم العالي في خمسة من أهم أسواق الاتحاد الأوروبي، باستخدام مؤشر الإفراط في التعليم وتحليل تحوله خلال الفترة من 2005 إلى 2016، اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية من مسح القوى العاملة في الاتحاد الأوروبي، وكشفت النتائج عن وجود تفاوت كبير بين أوضاع مواطني الدول الأصلية والعمال المتنقلين من الدول الأعضاء الجدد (EU-13) والدول الأعضاء القديمة (EU-15) من منظور التكامل الاقتصادي والاجتماعي الناجح، على الرغم من أن عملية توسيع الاتحاد الأوروبي لم تلغ تمامًا العقوبة المفروضة على العمال المتعلمين من دول (EU-13)، إلا أنها ساهمت في تقليصها بشكل كبير، كما أدت إلى تقليل الفوائد التي يحصل عليها العمال المتنقلون من دول (EU-15) الأخرى، مما أدى إلى تكامل أفضل ومساواة أكبر،

- هدفت دراسة (يوانيان وآخرون، Yuanyuan et al, 2024) إلى دراسة تأثير نظرية "الإفراط في التعلم" على الذاكرة طويلة الأمد للأسماء الصينية ذات الشفافية الدلالية العالية والمنخفضة لدى طلاب الجامعات التايوانيين، يعتبر تعليم المفردات جزءاً أساسياً من تعليم اللغة الصينية في تايوان، حيث يجب على المدرسين التركيز على احتفاظ الطلاب بالمفردات على المدى الطويل بعد الحصة الدراسية، بناءً على مراجعة أخلاقيات البحث المتعلقة بالبشر من قبل لجنة أخلاقيات البحث بجامعة كاساتسارت، استخدمت الدراسة منهجيات نوعية وكمية وتجريبية للتحقيق في هذا التأثير، وأظهرت النتائج أن نظرية "الإفراط في التعلم" كان لها تأثير إيجابي على الذاكرة طويلة الأمد للكلمات الصينية لدى الطلاب التايوانيين خلال فترة تتراوح بين 3-9 أسابيع، كما وجد أن الإفراط في التعلم حسّن ذاكرة الطلاب طويلة الأمد للكلمات الصينية إلى حد معين، ولكن يُلاحظ أن هناك فرقاً بين الكلمات ذات الشفافية الدلالية العالية والمنخفضة، حيث كان تأثير النظرية على الذاكرة طويلة الأمد للكلمات ذات الشفافية العالية أكبر بقليل.

- هدفت دراسة حورية (2020) لقياس المبالغة في التعليم لدى موظفي جامعة طيبة وذلك من خلال التعرف على درجة توفر مؤشرات المبالغة في التعليم لديهم تبعاً لمتغيرات (الجنس، المؤهل، أسلوب الدراسة، التخصص) متبعة المنهج الوصفي التحليلي، واستبانة من مجالين: (المؤشرات الوظيفية، والمؤشرات الذاتية)، وتكونت العينة من 189

- فردًا وأظهرت النتائج عدم وجود اختلاف بين استجابات العينة في درجة توفر المؤشرات الذاتية والوظيفية تبعًا لمتغيرات الدراسة جميعًا، عدا متغير الجنس في المؤشرات الوظيفية وجاء لصالح الإناث، وامتغير المؤهل العلمي ولصالح البكالوريوس والماجستير من الإداريين، الذين يحملون مؤهلات علمية تفوق وظائفهم.
- وهدفت دراسة شو وآخرون (Cho et al., 2020) إلى فحص تأثير عدم التطابق التعليمي لطلبة الثانوية على سوق العمل في الصين، وتم استخدام منهج مسحياً طويلاً لمدة عامين للقوى العاملة، وقياس مستوى الرضا الوظيفي ومستوى الأجور، وتوصلت الدراسة إلى أن عدم التطابق التعليمي ليس له دلالة كبيرة على مستوى أجور العاملين في الشركات، بينما كان تأثيره كبيراً على الرضا الوظيفي وسلبياً على دافعيتهم؛ نتيجة للإفراط والمبالغة في التعليم.
- كما هدفت دراسة الربيعي (2017) إلى معرفة مدى توافق مخرجات التعليم في ليبيا وسوق العمل، متبعة في ذلك المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أنظمة تعليمية تتميز بارتفاع الكفاءة وستتمكن من مواكبة المستجدات التي يمكن أن تطرأ على سوق العمل، أما بعض الأنظمة التعليمية التي تقل فيها الكفاءة فقد تواجه عوائق كثيرة قد تصعب من التطابق بين مخرجات التعليم وسوق العمل، كما أظهرت الدراسة في النتائج أن نسبة مخرجات التعليم العالي في البطالة أكبر بكثير من الملتحقين في سوق العمل، وكما أن الطلاب في الجامعات الليبية يفضلون القسم الأدبي على القسم العلمي حيث أسهم هذا الاتجاه في تعميق هذا الاختلال بين الخريجين وبين سوق العمل، وأكدت الدراسة على ضرورة الموازنة بين المؤهلات وفرص التوظيف بالأولوية في وضع السياسات وتقليل الفجوة بين المعرفة المكتسبة من التعليم وبين المهارة المطلوبة في الوظيفة.
- كما هدفت دراسة المزاج (Elmazagi, 2016) لقياس معدل المبالغة لدى خريجي التعليم العالي في ألبانيا، حيث اتبع الباحث المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن التوسع في دخول الخريجين في سوق العمل حتى لو كانت مؤهلاتهم عالية مبني على فرضية أنه كلما زاد التعليم، زادت استفادة الفرد والمجتمع، مما يسبب زيادة في التوسع على طلب التعليم وإقبال العديد على الاستثمار فيه، مما قد يؤدي إلى توفر عمالة ذات مؤهلات عالية وتفوق الطلب، وقد يسهم ذلك بشكل سلبي في خفض قيمة هذه المؤهلات التي يحملونها.
- وهدفت دراسة حميد ويونس (Hamid & Youns, 2016) إلى معرفة آثار الإفراط في التعليم على خريجي سوق العمل المالي من خلال مسح دخل الأسرة، وذلك بتقدير وتحليل متوسط عوائدهم في القطاع المالي مع سنوات دراستهم، وتم تحليل عوائدهم خلال الأعوام من 2002 - 2007 لفحص آثار عدم التوافق التعليمي على عوائد التعليم الخاص بهم، وتوصلت الدراسة إلى وجود نسبة من المبالغة في التعليم لدى العاملين الحاصلين على مؤهلات علمية عالية على الرغم من تمتعهم بعائدات خاصة أعلى، وتم عزو السبب إلى عدم الملاءمة في تعيين الحاصلين على مؤهلات عالية مع وظائفهم التي يشغلونها ذات المهارات المتوسطة وأن هذه الوظائف تفوق المعروض من العمال ذوي المهارات العالية فتحدث المبالغة لديهم، كما أضافت الدراسة أن التعليم الزائد يعكس أوجه القصور في تخصيص الموارد.
- في حين هدفت دراسة الصمادي (2016) إلى الكشف عن الموازنة بين سوق العمل والخريجين من حملة الشهادات العليا في الأردن متبعة في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق الاستبانة على عينة عشوائية مكونة من 180 خريج وقد كشفت الدراسة عن عدد من النتائج من أبرزها: عدم وجود فروق في أسباب عدم الموازنة بين سوق العمل وبين مخرجات التعليم العالي تعزى لمتغير النوع، في حين ظهرت فروق تبعاً لمتغير المستوى التعليمي وكانت لصالح حملة الدكتوراه، وقد أوصى الباحث بعدد من التوصيات من أهمها: ضرورة تطوير برامج الدراسات العليا لتوافق متطلبات سوق العمل وضرورة الاستغلال الأمثل لهذه الموارد.

2-2-1-1-التعقيب على الدراسات السابقة.

2-2-1-1-2- جوانب التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

- الهدف هدفت غالبية الدراسات إلى تحليل ظاهرة فرط التعليم وتأثيرها على الأفراد سواء من حيث الأجور أو الاندماج في سوق العمل، واتفق معظمها في هدف فهم العوامل المؤثرة في الظاهرة مثل: الخلفية الاجتماعية، الجنسية، النوع، والفئة العمرية، تختلف دراسة "يوانيون وآخرون (2024)" بشكل واضح عن الدراسات الأخرى، حيث ركزت على تأثير الإفراط في التعلم على الذاكرة طويلة الأمد، مما يجعلها فريدة بين المجموعة.
- المنهجية: استخدمت معظم الدراسات مناهج تحليلية كمية تستند إلى البيانات الطولية أو المسوح المستعرضة، مع استخدام نماذج إحصائية متقدمة مثل نموذج بروفات في دراسة "موسينغو وزامو أكونو (2024)"، أو النموذج الديناميكي في دراسة "نفارينى وفهراسست (2024)". تختلف دراسة "حورية (2020)" باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما أن دراسة "شو وآخرون (2020)" اعتمدت المنهج المسحي الطولي التصميم الزمني.
- الأداة: اعتمدت غالبية الدراسات على بيانات مستمدة من قواعد بيانات وطنية أو دولية مثل SHARE، أو مسح العمالة الأوروبية، بينما اعتمدت دراسة "حورية (2020)" على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات. تعتبر دراسة "يوانيون وآخرون (2024)" استثناء حيث استخدمت منهجيات تجريبية لتحقيق هدفها.
- العينة: تنوعت عينات الدراسات بين العمال المحليين والمهاجرين، مع تركيز على الفئات العمرية المختلفة. مثلاً، ركزت دراسة "دال برا (2024)" على العمال فوق سن الخمسين، بينما استهدفت دراسة "مايورينو وتيرزيرا (2024)" العمال غير القانونيين في إيطاليا. تختلف دراسة "حورية (2020)" مرة أخرى في هذا الجانب حيث استهدفت موظفي جامعة طيبة، وهي عينة محددة نوعاً ما مقارنة ببقية الدراسات.

2-2-1-2- أهم نقاط الاستفادة من الدراسات السابقة:

- تقديم رؤى معمقة حول تأثير الخلفية الاجتماعية والجنسية على ظاهرة فرط التعليم ومدى تأثيرها على الأجور.
- تحديد الفئات الأكثر عرضة لفرط التعليم، مما يساعد على تطوير سياسات تستهدف تحسين فرصهم في سوق العمل.
- تسليط الضوء على دور نظم التعليم المختلفة في تشكيل احتمالات فرط التعليم، مع إظهار تأثير الزمن والخبرة العملية على تقليل ظاهرة فرط التعليم، وهو ما يساعد في تطوير برامج تدريبية وتوجيهية للعمال الجدد.

2-2-1-3- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

بحثت هذه الدراسة في ظاهرة المبالغة في التعليم من خلال الدراسات الأجنبية والتي توسعت فيها بشكل تفصيلي، ورغم تبني الباحث أداة دراسة حورية (2020)، باعتبارها الدراسة العربية الوحيدة - على حد علم الباحث - التي تناولت المبالغة في التعليم إلا أنها كانت على مستوى التعليم الجامعي، بينما تناولت الحالية التعليم العام، كما تتميز بشمولها وحدائتها مراجعها، وتقديمها العديد من التوصيات الإبداعية بالاستفادة من أحدث الدراسات في الموضوع.

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها

3-1- منهج الدراسة:

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال قراءة الأدبيات السابقة والوثائق والبيانات، والتي تم الحصول عليها من وزارة التعليم ومن دليل تصنيف المؤهلات بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وأيضاً من خلال استبانة قصيرة (ورقية وإلكترونية) تم توزيعها على الإداريين في مدارس التعليم الثانوي.

3-2- مجتمع الدراسة:

أجرى الباحث الدراسة بمنطقة المدينة المنورة، ويوجد بها (171) مدرسة حكومية للتعليم الثانوي؛ (80) للبنين، و(91) للبنات، يعمل في هذه المدارس، (491) موظفاً (من الجنسين)، ويمثلون مجتمع الدراسة الأصلي (مركز الإحصاء والمعلومات بوزارة التعليم، 2020).

3-3- عينة الدراسة:

استهدف الباحث عدد (216) موظفاً، كعينة ممثلة للدراسة بنسبة (43%) من المجتمع الأصلي، وتمت الإجابة على (184) استبانة، بنسبة 85% من العينة المختارة، أما خصائص أفراد العينة، فكما يوضحها الجدول 1:

جدول (1) توزيع أفراد العينة وفقاً للمتغيرات (النوع، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التخصص)

المتغير	الفئات	العدد	النسبة %	مجموع	المتغير	الفئات	العدد	النسبة %	مجموع
النوع	ذكر	67	36%	184	التخصص	علمي	69	37.5%	184
	أنثى	117	64%			نظري	115	62.5%	
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	27	15%	184	سنوات الخبرة	أقل من عشر	111	60%	184
	بكالوريوس	135	73%			عشر فأكثر	73	40%	
	ماجستير فأعلى	22	12%						

يتضح من الجدول (1) توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات، حيث كانت النسبة الأكبر من الإناث بنسبة 64%. كما أن حملة البكالوريوس يمثلون 73% من المستجيبين، و60% منهم لديهم خبرة أقل من عشر سنوات، وكانت النسبة الأكبر للتخصصات النظرية بنسبة 62.5%، في مقابل 37.5% للعلمية، وهذا التنوع سيعزز الثقة في مصداقية النتائج.

3-4- أداة الدراسة:

اعتمدت الباحثة أداة الدراسة الحالية (الاستبانة) بعد مراجعة الإطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع وقد تبنت الباحثة استبانة دراسة حورية (2020) في قياس المبالغة في التعليم وذلك لمناسبتها لطبيعة هذه الدراسة ومنهجها، وأهدافها، وتتكون من جزأين هما:

- الجزء الأول: مذكرة تعريفية والبيانات الديمغرافية والشخصية للمستجيبين حسب متغيرات الدراسة الخمسة.
- الجزء الثاني: وينقسم إلى مجالين: الأول: المؤشرات الذاتية، الثاني: المؤشرات الوظيفية، المجال الأول: المؤشرات الذاتية، عبر فيها الباحث عن المؤشرات من خلال أسئلة من المتوقع أن تعبر عن رغبة شخصية أو شعور بالرضا وسعادة في العمل، حيث تم طرحها على العينة ثم جمع إجاباتهم عليها، بينما جاءت في المؤشرات الوظيفية، على شكل أسئلة من المتوقع أنها تعبر عن الوظيفة التي يشغلها الموظف، ومدى علاقتها بالمؤهل العلمي، وتم التحقق منها من

خلال جمع بيانات ومعلومات من الوصف الوظيفي لمسميات الوظائف، والمهام المسندة للموظفين، وذلك بعد أن تم الحصول على هذه البيانات من الموظفين من خلال استبانة تمت مطابقتها مع واقع البيانات الوظيفية للموظفين. 3-4-1-صدق الأداة وثباتها: تم اختبار الصدق بعرض الأداة (الأصلية) على عدد (6) من الخبراء المتخصصين في الإدارة واقتصاديات التعليم في عدد من جامعات المملكة العربية السعودية والأردنية، وبخصوص الثبات؛ فقد حصلت الأداة وفقاً لدراسة (حورية، 2020) على معامل ثبات كلي (0.803) وهو معامل ثبات مرتفع، ونظراً لأن بيئة الدراستين واحدة، (المدينة المنورة)، فقد اعتبرها الباحث مؤشراً كافياً للوثوق بثبات الدراسة الحالية.

3-5-الوزن النسبي المعياري (المحك) للإجابات:

استخدم الباحث مقياس ليكرت الثلاثي، لتحديد بدائل الإجابة وعلى النحو المبين في الجدول (2)
جدول (2) الوزن النسبي لمديات المتوسطات والدلالة اللفظية (معياري الحكم)

م	مديات المتوسط الحسابي		معياري الحكم/ تقدير درجة التوفر
	من	إلى	
1	1.00	1.66	درجة توفر منخفضة
2	1.67	2.33	درجة توفر متوسطة
3	2.34	3.00	درجة توفر عالية

يتبين من الجدول أن هذا المقياس مناسب لدراسة مؤشرات المبالغة في التعليم لدى الإداريين، حيث يوفر تصنيفات واضحة تساعد في تحديد درجة التوفر بدقة وموضوعية، كما يعكس درجة رضا الموظفين وتوافق مؤهلاتهم مع وظائفهم، مما يتماشى مع أهداف الدراسة ويسهم في تقديم نتائج قابلة للتطبيق والتفسير بشكل ملموس.

3-6-أساليب المعالجة الإحصائية.

استخدم الباحث البرنامج الإحصائي للعلوم الإنسانية (SPSS)، وذلك باستخدام المعالجات الآتية:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة بالنسبة للمعلومات الأولية.
- معادلة ألفا كورنباخ لمعرفة ثبات الأداة.
- المتوسط الحسابي وذلك لحساب المتوسط الحسابي لكل عبارة وللمجالين.
- الانحرافات المعيارية للتعرف على التباين للعبارة.
- اختبار (T-test) لعينتين مستقلتين لمعرفة الفروق الإحصائية تبعاً لمتغيرات (النوع، التخصص، سنوات الخبرة).
- اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة الفروق تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

4-نتائج الدراسة ومناقشتها.

4-1-النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: "ما درجة توفر مؤشرات المبالغة في التعليم لدى الإداريين في مدارس التعليم الثانوي بالمدينة؟"

وللإجابة عن السؤال الأول تم تحليل المتوسطات الحسابية لاستجابات العينة على مستوى أداة الدراسة ككل، وكذلك على مستوى مؤشرات المجالين (الذاتية والوظيفية)، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول (3).

جدول (3) المتوسطات الحسابية لدرجة توفر مؤشرات المبالغة في المدارس الثانوي بالمدينة المنورة على مستوى المجالين الرئيسيين

م	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	توفر المبالغة
1	المؤشرات الوظيفية	2.29	0.90	1	متوسطة

2	المؤشرات الذاتية	2.01	0.85	2	متوسطة
	المبالغة في التعليم (الإجمالي)	2.15	0.87		متوسطة

يتبين من الجدول (3) أن درجة توفر مؤشرات المبالغة في التعليم لدى الإداريين جاءت بمتوسط كلي (2.15)، وعلى مستوى المجالين، جاءت المؤشرات الوظيفية أولاً؛ بمتوسط (2.29) ثم المؤشرات الذاتية بمتوسط (2.01). ولمزيد من التفصيل قام الباحث باستخراج المتوسطات لكل مؤشر ضمن المجالين، وتم تحديد النسبة المئوية لكل مؤشر، لتحديد درجة المبالغة في التعليم لدى الإداريين في مدارس التعليم الثانوي بالمدينة المنورة ودرجة توفرها لديهم، وذلك من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية لكل المؤشرات مع بدائلها، وعلى النحو الآتي:

4-1-1-1-1-4 المجال الأول: المؤشرات الوظيفية

جدول (4) المتوسطات الحسابية وترتيبها والتكرارات والنسب المئوية ودرجة توفر المؤشرات الوظيفية لظاهرة المبالغة في التعليم لدى الإداريين في مدارس التعليم الثانوي بالمدينة المنورة

م	المؤشر	الكود	البدايل	التكرار	نسبة %	المتوسط الحسابي	الرتبة	المبالغة %	درجة التوفر
6	ما درجة اعتقادك بأن المهارات التي تمتلكها تزيد عن التي تمارسها؟	1	منخفضة	7	3.8	2.67	1	70.7	عالية
		2	متوسطة	47	25.5				
		3	عالية	130	70.7				
2	هل العمل الحالي...؟	1	في مجال تخصصك	14	7.6	2.66	2	73.9	عالية
		2	قريب من تخصصك	34	18.5				
		3	بعيد عن تخصصك	136	73.9				
3	كم عدد سنوات الانتظار للحصول على العمل بعد التخرج؟	1	لم أنتظر	26	14.1	2.51	3	65.2	عالية
		2	انتظرت 1-2 سنة	38	20.7				
		3	انتظرت أكثر من سنتين	120	65.2				
1	هل العمل الحالي يحتاج إلى مؤهل...؟	1	أعلى من مؤهلك	16	8.7	2.51	4	59.8	عالية
		2	نفس مؤهلك	58	31.5				
		3	أقل من مؤهلك	110	59.8				
4	ما درجة الاستفادة من المؤهل العلمي في عملك الحالي؟	1	عالية	26	14.1	2.41	5	54.9	عالية
		2	متوسطة	57	31				
		3	منخفضة	101	54.9				
5	ما درجة اعتقادك بأن العمل الذي تمارسه لا يحتاج إلى مؤهلاتك؟	3	منخفضة	37	20.1	2.19	6	39.1	متوسطة
		2	متوسطة	75	40.8				
		1	عالية	72	39.1				
7	ما عدد زملاء العمل الذين يحملون مؤهلاً أقل من مؤهلك؟	1	اثنان فأقل	79	42.9	1.83	7	26.1	متوسطة
		2	ثلاثة إلى خمسة	57	31				
		3	خمس فأكثر	48	26.1				
8	كم مرة غيرت عملك؟	1	لم أغير العمل	111	60.3	1.55	8	15.2	منخفضة
		2	مرة أو مرتين	45	24.5				
		3	ثلاث مرات فأكثر	28	15.2				
					الإجمالي	2.29		50.6%	متوسطة

يتضح من الجدول (4) أن معدل توفر المؤشرات الوظيفية لظاهرة المبالغة في التعليم لدى الإداريين في مدارس التعليم الثانوي بالمدينة المنورة كان متوسطاً، بمتوسط (2.29) ومعدل مبالغة (50.6%). وتراوحت درجات المؤشرات بين متوسطة إلى عالية، باستثناء المؤشر الخاص بعدد مرات تغيير العمل الذي جاء بدرجة توفر (منخفضة)، وكان أعلاها مؤشر "ما درجة اعتقادك بأن المهارات التي تمتلكها تزيد عن التي تمارسها في العمل؟"، الذي حصل على أعلى متوسط

حسابي (2.67) بنسبة (70.7%)، مما يشير إلى شعور الإداريين بأنهم غير مستغلين بشكل كامل في وظائفهم الحالية، يليه مؤشر "العمل في مجال التخصص" الذي سجل معدل مبالغة عال بنسبة (73.9%) حيث اختار معظم الإداريين خيار "بعيد عن تخصصك"، وهو ما يبرز مشكلة عدم توافق تخصصاتهم مع طبيعة عملهم.

ومن ناحية أخرى، أظهر مؤشر "سنوات الانتظار للحصول على العمل بعد التخرج" أيضاً معدل مبالغة مرتفع بنسبة (65.2%)، حيث انتظر غالبية المستجيبين لأكثر من سنتين قبل الحصول على وظيفة، مما يشير إلى تحديات في سوق العمل المحلي. في المقابل، جاء مؤشر "كم مرة غيرت عملك؟" بأدنى معدل مبالغة (15.2%)، مما يعكس استقراراً نسبياً في العمل رغم المبالغة في المؤهلات.

وتشير هذه النتائج إلى ضرورة مراجعة سياسات التوظيف والترقية، مع تعزيز التطابق بين المهارات المكتسبة في التعليم ومتطلبات الوظائف، وإعداد برامج تدريبية موجهة لسد الفجوة بين المؤهلات والوظائف المتاحة، وكذلك تحسين السياسات التعليمية لتجنب الإفراط في التعليم وضمان توافق المؤهلات مع احتياجات سوق العمل.

وقد يُعزى ارتفاع نسبة المبالغة بين الإداريين في مدارس التعليم الثانوي إلى ما تُشير إليه المؤشرات من ارتفاع المهارات للعاملين فوق ما تتطلبه وظائفهم التي يمارسونها، وقد يعزى ذلك إلى إقبال العديد من الأفراد على الاستثمار في التعليم ولسهولة تلبية رغباتهم وتطوير ذاتهم من خلال التعليم عن بعد وغيره من الوسائل التي تساعدهم على الاستثمار في التعليم، وقد يكون أيضاً بسبب عدم التوافق والمواءمة بين هؤلاء الخريجين وبين ما يتطلبه سوق العمل من مهارات ووظائف، وهذا ما اتفقت عليه عديد من الدراسات السابقة، مثل دراسة حورية (2020)، ودراسة المزاج (Elmazagi, 2016، ودراسة حميد ويونس (Hamid & Youns, 2016).

4-2-1-4- المجال الثاني: المؤشرات الذاتية:

جدول (5) المتوسطات الحسابية وترتيبها والتكرارات والنسب المئوية لدرجة توفر المؤشرات الوظيفية لظاهرة المبالغة في التعليم لدى الإداريين في مدارس التعليم الثانوي بالمدينة المنورة

م	المؤشر	الكود	البدائل	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الرتبة	معدل المبالغة %	درجة توفرها
12	ما درجة شعورك بأنك تحقق ذاتك في العمل الحالي؟	1	عالية	42	22.8	2.24	1	46.7	متوسطة
		2	متوسطة	56	30.4				
		3	منخفضة	86	46.7				
13	ما درجة شعورك بالرضى عن العمل الحالي؟	1	عالية	42	22.8	2.15	2	38	متوسطة
		2	متوسطة	72	39.1				
		3	منخفضة	70	38				
9	ما درجة رغبتك بالاستمرار في العمل الحالي؟	1	عالية	49	26.6	2.13	3	39.1	متوسطة
		2	متوسطة	63	34.2				
		3	منخفضة	72	39.1				
11	ما درجة شعورك بالمتعة أثناء ممارستك للعمل الحالي؟	1	عالية	51	27.7	2.04	4	32.1	متوسطة
		2	متوسطة	74	40.2				
		3	منخفضة	59	32.1				
14	ما درجة اعتقادك بأن مؤهلك العلمي يمثل هدراً مالياً؟	3	عالية	66	35.9	1.99	5	35.9	متوسطة
		2	متوسطة	50	27.2				
		1	منخفضة	68	37				
10		1	عالية	53	28.8	1.98	6	26.6	متوسطة

					2	متوسطة	82	44.6	ما درجة شعورك بالراحة في العمل الحالي؟		
					3	منخفضة	49	26.6			
					3	عالية	53	28.8	ما درجة اعتقادك بأن مؤهلك العلمي يمثل هدراً مالياً لأسرتك؟		
					2	متوسطة	52	28.3			
					1	منخفضة	79	42.9			
					3	عالية	46	25	ما درجة اعتقادك بأن مؤهلك العلمي يمثل هدراً مالياً للدولة؟		
					2	متوسطة	42	22.8			
					1	منخفضة	96	52.2			
					الإجمالي				2.01	34%	متوسطة

يتضح من الجدول (5) أن درجة توفر المؤشرات الذاتية للمبالغة في التعليم لدى الإداريين في مدارس التعليم الثانوي بالمدينة المنورة كانت متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور (2.01)، ومعدل المبالغة (34%) وفقاً لاستجابات العينة. جميع المؤشرات سجلت متوسطات تتراوح بين 1.73 و2.24، وجاء في المقدمة المؤشر "ما درجة شعورك بأنك تحقق ذاتك في العمل الحالي؟" بمتوسط (2.24)، حيث أشار 46.7% من العينة إلى شعورهم بتحقيق ذات منخفضة. يليه المؤشر "ما درجة شعورك بالرضا عن العمل الحالي؟" بمتوسط (2.15) ونسبة رضا منخفضة 38%. أما المؤشر "ما درجة رغبتك بالاستمرار في العمل الحالي؟" فجاء ثالثاً بمتوسط (2.13) ونسبة رغبة منخفضة 39.1%. وتشير هذه النتائج إلى أن الإداريين يعانون من الإفراط في التعليم ويشعرون بعدم الرضا وتحقيق الذات، مما يعكس فجوة بين مؤهلاتهم ومتطلبات وظائفهم. تتفق هذه النتيجة مع دراسات سابقة، مثل دراسة شو وآخرون (2020)، التي أظهرت أن المبالغة في التعليم تزيد مع انخفاض الرضا الوظيفي. أيضاً، تختلف نسبة المبالغة بين المؤشرات الذاتية والوظيفية، حيث كانت أعلى في المؤشرات الوظيفية (50%)، مما يشير إلى تأثير واضح للواقع الوظيفي على شعور الموظفين بالرضا والسعادة.

4-2- النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: "ما مدى وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توفر مؤشرات المبالغة في التعليم لدى الإداريين في مدارس التعليم الثانوي بالمدينة المنورة تعود لمتغيرات: النوع (ذكر-أنثى)، المؤهل العلمي (ماجستير فأعلى، بكالوريوس، دبلوم فأقل)، سنوات الخبرة (أقل من عشرة، عشرة فأكثر)، التخصص (علمي، نظري)؟ وتفصيل الإجابة على النحو الآتي:

4-2-1- فحص أثر متغير النوع (ذكر، أنثى):

استخدم الباحث اختبار "ت" لعينتين مستقلتين، وذلك بعد التحقق من تجانس التباين لجميع المؤشرات، حيث كانت قيمة الدلالة أكبر من ($\alpha \leq 0.05$)، أي أنها غير دالة إحصائية وهذا يدل على أن العينتين متجانستان، وبالتالي تم تطبيق اختبار "ت" والنتائج كما يبينها جدول 6.

جدول (6) نتائج اختبار "ت" (T-test) لفحص الفروق بين متوسطي فئتي العينة في المبالغة في التعليم تبعاً لمتغير النوع (ذكور، إناث).

المؤشر	النوع	العدد	المتوسط	قيمة ت	مستوى الدلالة	التفسير
المؤشرات الوظيفية	ذكر	67	2.25	1.138	0.25	غير دالة
	أنثى	117	2.31			
المؤشرات الذاتية	ذكر	67	2.05	0.724	0.47	غير دالة
	أنثى	117	1.99			
المبالغة في التعليم	ذكر	67	2.15	0.004	0.99	غير دالة
	أنثى	117	2.15			

يتضح من الجدول (6) أن قيمة "ت" بلغت على الترتيب (1.138 للمؤشرات الوظيفية، 0.724 للمؤشرات الذاتية، 0.004 للمؤشرات ككل) وهي قيم غير دالة إحصائية، حيث إن مستوى الدلالة لقيمة ت أكبر من ($\alpha \leq 0.05$)، ويدل ذلك على أنه لا تختلف مؤشرات المبالغة في التعليم باختلاف النوع (موظف، وموظفة).

كما أن متوسطات المبالغة في التعليم للجنسين كانت متقاربة في المؤشرات ككل، بينما كانت المتوسطات لصالح الذكور في المؤشرات الذاتية، ولصالح الإناث في الوظيفية، ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية، بمعنى أنه لا تختلف مؤشرات المبالغة في التعليم باختلاف النوع (ذكر، أنثى)، وقد يعزى ذلك إلى تشابه الأدوار والمهام وطبيعة العمل بين الجنسين في المدارس، ولعدم وجود عوامل تقلل من عمل المرأة في مجال التعليم، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الصمادي (2016) والتي أشارت لعدم وجود فروق تعزى لمتغير النوع في سوق العمل، بينما تختلف الدراسة مع تلك الدراسات التي ترى أن المبالغة قد تكون ذات فروق دالة لصالح الإناث؛ بسبب الارتباطات الاجتماعية للمرأة، والبعد المكاني، وعدم قدرتهن على التنقل الوظيفي أو الهجرة والاعتراب وهذا ما أشارت إليه دراسات مثل: دراسات (نيلسن، Nielsen. 2011؛ كيرتزن، Kiersztyn. 2013؛ باران، Baran، 2024؛ مايورينو وتيرزيرا، Maiorino & Terzera، 2024).

4-2-2- فحوص أثر متغير المؤهل العلمي (دبلوم فأقل، بكالوريوس، ماجستير فأعلى).

استخدم الباحث اختبار "تحليل التباين أحادي الاتجاه" وهو أسلوب إحصائي، يستخدم لدلالة الفروق بين متوسطات أكثر من مجموعتين، وجاءت النتائج بعرض بعض الإحصاءات الوصفية، كما يوضحها جدول 7.

جدول (7) المتوسطات الحسابية ونتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لفحص الفروق تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المؤشرات	المؤهل	العدد	المتوسط	قيمة ف	مستوى الدلالة
المؤشرات الوظيفية	دبلوم فأقل	27	2.05	19.559	0.00
	بكالوريوس	135	2.29		
	ماجستير فأعلى	22	2.61		
	المجموع	184	2.29		
المؤشرات الذاتية	دبلوم فأقل	27	1.68	8.832	0.00
	بكالوريوس	135	2.04		
	ماجستير فأعلى	22	2.28		
	المجموع	184	2.01		
المؤشرات ككل	دبلوم فأقل	27	1.86	16.571	0.00
	بكالوريوس	135	2.16		
	ماجستير فأعلى	22	2.44		
	المجموع	184	2.15		

يتضح من الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية لحملة الماجستير فأعلى كان أعلى من بقية المؤهلات، ويلهم حملة البكالوريوس، ثم حملة الدبلوم فأقل، وتؤكد نتيجة تحليل التباين الأحادي أن قيمة (ف) بلغت (19.559، 8.832، 16.571)، على الترتيب وهي قيم دالة إحصائية عند ($0.05 \geq \alpha$)، مما يدل على اختلاف مؤشرات المبالغة في التعليم باختلاف المؤهل التعليمي، ولتحديد مصدر الفروق استخدم الباحث اختبار (شيفيه)، وكما يبينها الجدول 8.

جدول (8) نتائج اختبار شيفيه لتحديد مصدر الفروق بين المجموعات تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المؤشرات	مؤشرات المبالغة تبعاً للمؤهل	فرق المتوسطات	قيمة الدلالة	تفسير الدلالة
المؤشرات الوظيفية	بكالوريوس	0.24*	.001	ذات دلالة
	ماجستير فأعلى	0.56*	.000	ذات دلالة
المؤشرات الذاتية	بكالوريوس	0.32*	.000	ذات دلالة
	بكالوريوس	0.32*	.000	ذات دلالة

المؤشرات الذاتية	بكالوريوس	دبلوم فأقل	0.36*	0.003	ذات دلالة
	ماجستير فأعلى	دبلوم فأقل	0.60*	0.000	ذات دلالة
	بكالوريوس	بكالوريوس	0.24	0.111	غير دلالة
الأداة ككل	بكالوريوس	دبلوم فأقل	0.30*	0.000	ذات دلالة
	ماجستير فأعلى	دبلوم فأقل	0.58*	0.000	ذات دلالة
	بكالوريوس	بكالوريوس	0.28*	0.002	ذات دلالة

يتضح من الجدول (8) أن المبالغة في التعليم في المؤشرات ككل تشير إلى أن درجة توفر المبالغة في التعليم تبعاً لمتغير المؤهل العلمي كانت لصالح الماجستير فأعلى، حيث حصلت على متوسط (2.60) في المؤشرات الوظيفية، بينما كان متوسط فئة البكالوريوس والدبلوم (2.28)، وقد يعزى ذلك إلى أن من يحملون مؤهلات عالية هم أكثر عرضة للإفراط والمبالغة في التعليم بسبب قبولهم العمل بوظائف تقل عن مستوى مؤهلاتهم التي يحملونها وتتفق هذه النتيجة مع دراسات: (حورية، 2020)، و(نيلسن، 2011؛ Nielsen. 2011؛ كيرتزن، 2013. Kiersztyn. 2013)

4-2-4-3- فحص أثر متغير سنوات الخبرة (أقل من عشر سنوات، عشرة فأكثر).

استخدم الباحث اختبار "ت" لعينتين مستقلتين، لمعرفة مدى وجود فروق تبعاً لمتغير سنوات الخبرة (أقل من عشر سنوات، عشرة فأكثر)، وكانت النتائج كما يبينها الجدول 9.

جدول (9) نتائج اختبار "ت" (T-test) لفحص الفروق بين متوسطي فئتي العينة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

المؤشر	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط	قيمة ت	تفسير الدلالة
المؤشرات الوظيفية	أقل من 10	111	2.08	1.225	غير دلالة
	من 10 فأكثر	73	2.03		
المؤشرات الذاتية	أقل من 10	111	1.84	1.644	غير دلالة
	من 10 فأكثر	73	1.95		
المؤشرات ككل	أقل من 10	111	1.96	0.839	غير دلالة
	من 10 فأكثر	73	1.99		

يتضح من الجدول (9) أن قيمة "ت" بلغت على الترتيب (1.225 للمؤشرات الوظيفية، 1.644 للمؤشرات الذاتية، 0.839 للمؤشرات ككل) وهي قيم غير دالة إحصائياً، حيث إنها أكبر من (0.05 α)، وبدل ذلك على أنه لا تختلف مؤشرات المبالغة في التعليم باختلاف سنوات الخبرة (أقل من 10، 10 فأكثر) وهذا يختلف مع بعض الدراسات مثل: دراسة نيلسون (Nilsen.2011)، والتي أشارت إلى أن المبالغة في التعليم قد تنخفض وتسقط مع سنوات الخبرة حيث كل ما زادت سنوات الخبرة قلت المبالغة في التعليم لدى هؤلاء الإداريين.

4-2-4-4- فحص أثر متغير التخصص (علمي، نظري):

استخدم الباحث اختبار "ت" لعينتين مستقلتين، لمعرفة الفروق تبعاً لمتغير التخصص (علمي، نظري)، وجاءت النتائج كما يوضحها جدول 10.

جدول (10) نتائج اختبار "ت" (T-test) لفحص الفروق بين متوسطي فئتي العينة تبعاً لمتغير التخصص (علمي، نظري)

المؤشر	التخصص	العدد	المتوسط	قيمة ت	تفسير الدلالة
المؤشرات الوظيفية	نظري	115	2.32	1.565	غير دلالة
	علمي	69	2.24		
المؤشرات الذاتية	نظري	115	2.02	0.172	غير دلالة
	علمي	69	2.01		
	نظري	115	2.17		

المؤشرات ككل	علمي	69	2.12	0.815	غير دالة
--------------	------	----	------	-------	----------

يتضح من الجدول (10) أن قيمة "ت" بلغت على الترتيب (1.565 للمؤشرات الوظيفية، 0.172 للمؤشرات الذاتية، 0.815 للمبالغة في التعليم) وهي قيم أكبر من ($\alpha \leq 0.05$)، ويدل ذلك على أنه لا تختلف مؤشرات المبالغة الوظيفية والذاتية والمؤشرات ككل باختلاف التخصص (علمي، نظري)، وقد يعزى ذلك لطبيعة عملهم الإداري وتشابه أدوارهم، وهذا ما يخالف دراسة حميد ويونس (Hamid & Youns. 2016) حول ظاهرة عدم التطابق بين التعليم وسوق العمل، حيث أشارت في نتائجها إلى أنه يوجد عدم تطابق في عملية توزيع الموظفين ذوي التخصصات العلمية مع وظائفهم.

توصيات الدراسة ومقترحاتها

بناء على النتائج السابقة يوصي الباحث ويقترح ما يلي:

1. توصيات لوزارتي التعليم والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية:

- إعداد برنامج لقياس المبالغة في التعليم بين العاملين وتحديد الفئات في رأس المال البشري بدقة؛ بهدف البرنامج إلى استغلال هذه الموارد البشرية بشكل فعال عبر توجيه الخريجين إلى وظائف تناسب درجاتهم العلمية، مما يساهم في تحسين كفاءة الاستثمار في رأس المال البشري وتقليل المبالغة في التعليم.
- يجب تمكين حاملي الماجستير فأعلى من العمل وفق مهاراتهم ومستوياتهم التعليمية عبر تسهيل التنقل والترقيات بين القطاعات الحكومية والخاصة، بحيث يمكن الاستفادة من قدراتهم في القطاعات التي تحتاج إلى مؤهلاتهم، مما يحسن الإنتاجية ويقلل من المبالغة في التعليم.
- إنشاء منصات تعليمية إلكترونية تركز على توفير برامج متخصصة وموجهة نحو تلبية احتياجات الإداريين بشكل دقيق، مما يحد من ظاهرة المبالغة في التعليم ويضمن استفادة الموظفين من المؤهلات التي يمتلكونها.
- تعزيز استراتيجيات التوظيف التي تأخذ بعين الاعتبار التوافق بين المؤهلات التعليمية والمهام الوظيفية، بحيث يتم تعيين الإداريين وفقاً لمتطلبات الوظائف، مما يقلل من التبذير في الموارد التعليمية.
- تطوير برامج تدريبية وتطوير مهني تعتمد على تقييم مستمر لاحتياجات الإداريين وتخصصاتهم، مما يضمن ملاءمة التطوير المهني للاحتياجات الفعلية بدلاً من الاعتماد على المؤهلات التعليمية فقط.
- إعادة النظر في سياسات الترقية المهنية بحيث تعتمد بشكل أكبر على الأداء والمهارات المكتسبة بدلاً من المؤهلات الأكاديمية فقط، بما يشجع على تنمية المهارات الفعلية بدلاً من السعي للحصول على مؤهلات ليست ضرورية.
- تعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية والإدارية لتطوير برامج تعليمية متكاملة تسد الفجوة بين ما يتم تدريسه وما هو مطلوب في سوق العمل، مما يحد من حصول الموظفين على مؤهلات غير ملائمة.

2. توصيات للجامعات السعودية:

- تعزيز ملاءمة المخرجات التعليمية مع متطلبات سوق العمل؛ وذلك بربط القبول والتسجيل للطلبة بالفرص الوظيفية التي قد تتاح لهم عند تخرجهم، بحيث تكون متوافقة ومتوائمة مع أعدادهم ومؤهلاتهم.
- تطوير برامج جامعية تلبي الاحتياجات الجديدة في سوق العمل؛ بوضع تخصصات عملية ومواد تطبيقية وتدريبية للتخصصات النظرية، بما يمكنهم من اكتساب مهارات ترفع نسب قبولهم في الوظائف، فلا يقتصر قبولهم في وظائف ذات نطاق محدود، مما يضاعف من نسبة المبالغة في التعليم لديهم.

3. كما يقترح الباحث إجراء المزيد من الدراسات لسد الفجوة المعرفية ذات الصلة، وخصوصاً الآتي:

- واقع المبالغة في التعليم لدى الموظفين في الإدارات التنفيذية بمختلف القطاعات الحكومية في السعودية.
- واقع المبالغة في التعليم لدى حملة الماجستير والدكتوراه على مستوى المدارس الحكومية والأهلية.

- c. واقع المبالغة في التعليم لدى خريجي الجامعات السعودية، بإجراء مسح ميداني خلال فترة زمنية معينة، وتتبع مساهمهم الوظيفي ومعدلات المبالغة لهم مع مرور الوقت.
- d. دراسة واقع المبالغة في التعليم لدى العاملين في الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص في السعودية.

قائمة المراجع.

أولاً- المراجع بالعربية:

- 1- حورية، على حسين. (2020). المبالغة في التعليم لدى موظفي جامعة طيبة بالمدينة المنورة. مجلة الشمال للعلوم الإنسانية، 2(2)، 285-255. <http://search.mandumah.com/Record/1082012>
- 2- الخرابشة، سليمان حمدان سالم، وشرايحة، وديع جريس. (1996). الاستثمار في رأس المال البشري: التعليم والتدريب في الأردن 1973 - 1994: دراسة تحليلية [رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الأردنية]. قاعدة معلومات دار المنظومة. <http://search.mandumah.com/Record/607055>
- 3- الربيعي، فلاح. (2017). تحديات الموازنة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا. مجلة المستقبل العربي، 39(45)، 66-94. <http://doi.org/10.12816/0035815>
- 4- الرشدان، خالد. (2008). في اقتصاديات التعليم. عمان، دار وائل.
- 5- الصمادي، هشام محمد. (2016). الموازنة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الأردن. مجلة كلية التربية، 64(4)، 570-585. <http://search.mandumah.com/Record/861606>
- 6- منظمة الأمم المتحدة. (2014). منظمة العمل الدولية تكشف عدم تطابق المهارات مع متطلبات العمل في أوروبا. <https://news.un.org/ar/story/2014/10/211972>
- 7- الهيئة العامة للإحصاء المملكة العربية السعودية. (2020). إحصاءات سوق العمل للربع الثاني 2020. <https://www.stats.gov.sa/ar/6632>
- 8- وزارة التعليم. (2019). مؤشرات القبول في الجامعات الحكومية. <https://www.moe.gov.sa/ar/news/pages/m-r-1440-2.aspx>
- 9- وزارة التعليم. (2024). مركز إحصاءات التعليم ودعم القرار. <https://departments.moe.gov.sa/Statistics/Educationstatistics/Pages/GEStats.aspx>
- 10- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2020). نظام دليل التصنيف. <https://eservices.mcs.gov.sa/ClassificationGuide/Pages/DegreesDetails.aspx>

Second - References in English:

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- 1- Al-Kharabsheh, S. H. S., & Shraihah, W. J. (1996). Investment in human capital: Education and training in Jordan 1973-1994: An analytical study (in Arabic) [Master's thesis, University of Jordan]. Dar Almandumah Database. <http://search.mandumah.com/Record/607055>
- 2- Allen, J., & De Weert, E. (2007). What do education mismatches tell us about skill mismatches? A cross-country analysis. European Journal of Education, 42(1), 59–73. <https://doi.org/10.1111/j.1465-3435.2007.00283.x>
- 3- Almutairi, N. T. (2024). Does investment in human capital via education stimulate economic growth in an oil-rich country? A case study of Saudi Arabia. Journal of the Knowledge Economy, 15(1), 2933-2955. <https://doi.org/10.1007/s13132-023-01265-9>
- 4- Al-Rashdan, K. (2008). In the economics of education (in Arabic). Amman: Dar Wael.

- 5- Al-Rubaie, F. (2017). Challenges of alignment between education outcomes and labor market in Libya (in Arabic). Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal, 39(45), 66-94. <http://doi.org/10.12816/0035815>
- 6- Al-Samadi, H. M. (2016). Alignment between higher education outcomes and labor market in Jordan (in Arabic). Journal of the Faculty of Education, 4(64), 570-585. <http://search.mandumah.com/Record/861606>
- 7- Baran, J. A. (2024). Overeducation in the EU: Gender and regional dimension. Labour Economics, 90, 102603. <https://doi.org/10.1016/j.labeco.2024.102603>
- 8- Capsada, Q. (2017). Overeducation: Concept, theories, and empirical evidence. Sociology Compass, 4(11). <https://doi.org/10.1111/soc4.12518>
- 9- Capsada-Munsech, Q. (2024). Do secondary education systems influence the overeducation risk of university graduates? A cross-national analysis by field of study and social background. International Journal of Comparative Sociology, 65(1), 63-89. <https://doi.org/10.1177/00207152241228148>
- 10- Chevalier, A. (2003). Measuring Over-Education. Economics, 70 (279), 509-531. <https://www.jstor.org/stable/3549038>
- 11- Chevalier, A., & Lindley, J. (2009). Overeducation and skills of UK graduates. *Journal of the Royal Statistical Society*, 172 (2), 307-337. <http://doi.org/10.1111/j.1467-985X.2008.00578.x>
- 12- Cho, I., Wan, H., & Yoo, C. (2020). Educational mismatch and job satisfaction in China. Journal of Applied Economics and Business Research, 10(3), 131-147. <https://2u.pw/9fR9y>
- 13- Dal Pra', G. (2024). Overeducation in Europe: Differences between Native and Immigrant Older Workers [Doctoral dissertation, Università Ca' Foscari Venezia]. <http://hdl.handle.net/10579/26636>
- 14- del Rey Poveda, A., Stanek, M., García-Gómez, J., & Orfao, G. (2024). Patterns of overeducation among highly educated mobile intra-EU workers, 2005–2016: Enlargement, financial crisis, and mobility. International Journal of Comparative Sociology, 0(0). <https://doi.org/10.1177/00207152241229400>
- 15- Elmazagi, M. (2016). Overeducation and mismatches at the labour market Albania – Case. Journal of Multidisciplinary Studies, 1(1), 211-225. <http://doi.org/10.26417/ejms.v1i1.p211-225>
- 16- Flisi, S., Goglio, V., Meroni, E.C. (2017). Measuring Occupational Mismatch: Overeducation and Overskill in Europe— Evidence from PIAAC. *Education Economics*, 1211–1249. <https://doi.org/10.1007/s11205-016-1292-7>
- 17- General Authority for Statistics, Kingdom of Saudi Arabia. (2020). Labor market statistics for the second quarter of 2020 (in Arabic). <https://www.stats.gov.sa/ar/6632>
- 18- Hamid, F., & Youns, N. (2016). The effects of over-education on returns in the graduate labour market. Paper Presented at International Conference on Business and Economics, Malaysia, September 21-23, 2016. <http://doi.org/10.15405/epsbs.2016.11.02.35>
- 19- Huriya, A. H. (2020). Overeducation among employees at Taibah University in Madinah (in Arabic). Al-Shamal Journal for Human Sciences, 2(2), 255-285. <http://search.mandumah.com/Record/1082012>
- 20- Kiersztyn, A. (2013). Stuck in a mismatch? The persistence of overeducation during twenty years of the post-communist transition in Poland. Economics of Education Review, 32, 78-91. <https://doi.org/10.1016/j.econedurev.2012.09.009>
- 21- Leuven, E., & Oosterbeek, H. (2011). Overeducation and mismatch in the labour market. In Handbook of the Economics of Education (Vol. 4, pp. 283-326). <https://www.iza.org/publications/dp/5523/overeducation-and-mismatch-in-the-labor-market>
- 22- Lim, E. (2013). Overeducation and happiness in the Malaysian graduate labour market. International journal of Business and Society, 14(1),93-110. <https://2u.pw/u6Rx6>

- 23- Maiorino, S., & Terzera, L. (2024). Overeducation of migrants in Lombardy: A trend analysis 2008–2021. *International Migration*. <https://doi.org/10.1111/imig.13306>
- 24- Markussen, S., Nareklshvili, M., & Røed, K. (2024). Overeducation and economic mobility (IZA Discussion Paper No. 16798). IZA Institute of Labor Economics. <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4727223>
- 25- Mcguinness, S. (2006). Overeducation in the Labour Market. *Journal of Economic Surveys*, 20(3). <https://doi.org/10.1111/j.0950-0804.2006.00284.x>
- 26- Ministry of Education. (2019). Admission indicators in public universities (in Arabic). <https://www.moe.gov.sa/ar/news/pages/m-r-1440-2.aspx>
- 27- Ministry of Education. (2024). Education Statistics and Decision Support Center (in Arabic). <https://departments.moe.gov.sa/Statistics/EducationStatistics/Pages/GEStats.aspx>
- 28- Ministry of Human Resources and Social Development. (2020). Classification guide system (in Arabic). <https://eservices.mcs.gov.sa/ClassificationGuide/Pages/DegreesDetails.aspx>
- 29- Mosengo, C. K., & Zamo Akono, C. M. (2024). Effect of informal employment on overeducation in developing countries with a focus on the Democratic Republic of Congo (DRC) (AGDI Working Paper No. WP/24/004). African Governance and Development Institute (AGDI), Yaoundé. <https://hdl.handle.net/10419/298269>
- 30- Navarini, L., & Verhaest, D. (2024). Returns to education and overeducation risk: A dynamic model (GLO Discussion Paper No. 1456). Global Labor Organization (GLO), Essen. <https://hdl.handle.net/10419/300108>
- 31- Nielsen, C. (2011). Immigrant over-education: evidence from Denmark. *Journal of Population Economics*, 24(2), 499-520. <https://www.jstor.org/stable/41488315>
- 32- Peter, S., & Sloane, P. (2014). Overeducation, skill mismatches, and labor market outcomes for college graduates. *IZA World of Labor*. <http://doi.org/10.15185/IZAWOL.88>
- 33- Schultz-Nielsen, M. L. (2024). How Does Overeducation Depend on Immigrants' Admission Class? *International Migration Review*, 0(0). <https://doi.org/10.1177/01979183241264991>
- 34- United Nations. (2014). The International Labour Organization reveals a mismatch between skills and job requirements in Europe (in Arabic). <https://news.un.org/ar/story/2014/10/211972>
- 35- Xiangrong, Wu. (2008). The impact of overeducation on earnings in China. *Frontiers of Education in China*, 3(1), 123-136. <http://doi.org/10.1007/s11516-008-0008-4000>
- 36- Yuanyuan, C., Thaveewatanaseth, N., & Asavaratana, W. (2024). Research on the effect of overlearning theory on the long-term memory of Chinese nouns with different semantic transparency among Thai university students. *Language and Linguistics*, 42(1), 116–137. Retrieved from <https://so04.tci-thaijo.org/index.php/joling/article/view/266227>

الرضا الوظيفي وعلاقته بالأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج⁽¹⁾

د/ وليد صالح هيثم الحجيلي

أستاذ الإدارة وأصول التربية المساعد || كلية ردفان الجامعية || جامعة لحج || الجمهورية اليمنية

تلفون: 00967770173577 || الإيميل: alhujailywaleedsaleh@gmail.com أوركيد: <https://orcid.org/0009-0002-4192-6558>

المستخلص: هدفت الدراسة إلى تقييم درجة كل من الرضا الوظيفي والأداء الأكاديمي وطبيعة العلاقة بينهما من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج وأثر متغيرات (الجنس، اللقب العلمي، سنوات الخدمة) في وجهات نظرهم؛ واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي الارتباطي، وقام بإعداد استبانة من (60) عبارة مقسمة على محورين وثمانية أبعاد، تم تطبيقها على عينة عشوائية بلغت (98) عضو هيئة تدريسية من مختلف كليات جامعة لحج، وبينت نتائج الدراسة أن محور الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج جاء بمتوسط حسابي (2.54 من 5)، بتقدير (ضعيف)، فيما جاءت مجالات المحور بمتوسطات: الرضا عن الزملاء ورؤساء العمل (3.51)، ثم طبيعة بيئة العمل (2.78)، الترقيات والتنمية المهنية (2.38)، الأجور والحوافز (1.48) وبتقديرات ما بين كبيرة وضعيفة جدًا؛ بينما جاء محور الأداء الأكاديمي بمتوسط (2.32 من 5)، أما مجالات المحور فجاءت مرتبة: الأداء الإداري (3.71)، ثم التدريسي (3.61) وكلاهما بتقدير (عال)، وثالثًا: خدمة المجتمع (3.23) وأخيرًا البحث العلمي (2.72) وكلاهما بتقدير (متوسط)، كذلك عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات العينة لدرجة الرضا الوظيفي ومستوى الأداء الأكاديمي تعزى لمتغيرات الدراسة الثلاثة، كما بينت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الرضا الوظيفي والأداء الأكاديمي بلغت (45). وتعكس علاقة بقوة (متوسطة). بناء على النتائج أوصى الباحث بوضع هيكل أجور جديد لأعضاء هيئة التدريس يتناسب مع ظروفهم المعيشية ويلي احتياجاتهم المادية، ورفع روحهم المعنوية بعقد برامج تدريبية لهم ومنحهم فرص المشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية المحلية والخارجية وعلى نفقة الجامعة، إضافة إلى مقترحات دراسات في الموضوع.

الكلمات المفتاحية: مستوى العلاقة، الرضا الوظيفي، الأداء الأكاديمي، هيئة التدريس، جامعة لحج.

Job Satisfaction and its Relationship to Academic Performance of the Teaching Staff in Lahej University⁽²⁾ Dr. Waleed Saleh Haitham Al-Hujaily

Assistant Professor of Administration and Educational Foundations || Radfan University College || University of Lahj || Republic of Yemen

Phone: 00967770173577 || Email: alhujailywaleedsaleh@gmail.com || ORCID: <https://orcid.org/0009-0002-4192-6558>

Abstract: The study aimed to assess the levels of job satisfaction and academic performance, as well as the nature of the relationship between them, from the perspective of faculty members at the University of Lahj. It also examined the impact of variables such as gender, academic rank, and years of service on their views. The researcher used a descriptive correlational survey method and developed a questionnaire consisting of 60 items divided into two main axes and eight dimensions. The

1- توثيق الاقتباس (APA): الحجيلي، وليد صالح هيثم. (2024). الرضا الوظيفي وعلاقته بالأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، 3(22)، 26-50. <https://doi.org/10.56793/pcra2213222>

²- APA Citation Documentation: Al-Hujaily, W. S. H. (2024). Job Satisfaction and its Relationship to Academic Performance of the Teaching Staff in Lahej University. *Journal of the Arabian Peninsula Center for Educational and Humanitarian Research*, 3(22), 26-50. <https://doi.org/10.56793/pcra2213222>

questionnaire was applied to a random sample of 98 faculty members from various colleges at the University of Lahj. The results showed that the overall job satisfaction of faculty members had an average score of 2.54 out of 5, indicating a "low" level of satisfaction. Satisfaction with colleagues and supervisors ranked the highest (3.51), followed by work environment (2.78), professional development and promotions (2.38), and wages and incentives (1.48), ranging from "high" to "very low." On the other hand, academic performance had an average score of 2.32 out of 5. The administrative performance dimension scored the highest (3.71), followed by teaching (3.61), both rated "high," while community service (3.23) and research (2.72) were rated "moderate." The study found no statistically significant differences at the level ($\alpha \leq 0.05$) in job satisfaction or academic performance related to the three variables. Additionally, a moderate positive correlation ($r = 0.45$) was found between job satisfaction and academic performance. The researcher recommended establishing a new salary structure for faculty members that aligns with their living conditions, enhances morale through training programs, and provides opportunities to attend local and international conferences funded by the university. Further research was also suggested.

Keywords: relationship level, job satisfaction, academic performance, faculty members, University of Lahj.

1-المقدمة.

تُعد الجامعات من أهم المؤسسات التي تؤدي دورًا هامًا وفعالًا في تطوير المجتمعات والنهوض بها وتحقيق تطلعاتها المستقبلية؛ بالاعتماد على أداء أعضاء هيئة التدريس فيها، الذين يمثلون رأس مالها البشري، وأحد أهم عناصر ومرتكزات نظامها الجامعي؛ فعليهم تتوقف مدى كفاءة التعليم الجامعي وجودة مخرجاته، ومن خلال أدائهم تقاس سمعة الجامعة وتحدد مكانتها بين الجامعات؛ كما أنه لا يمكن لأي جامعة أن تؤدي وظائفها وتحقق أهدافها بشكل إيجابي وفعال إلا من خلالهم؛ لذا فإن الاهتمام بهم، وتلبية احتياجاتهم المادية والمعنوية، والحرص على توفير ما يساعد على توافقيهم النفسي والاجتماعي، واستقرارهم الوظيفي؛ من شأنه تحسين إنتاجيتهم، وكفاءة وجودة أدائهم، وتعزيز انتمائهم المهني، وزيادة رضاهم الوظيفي.

وقد حظي الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات بنصيبٍ وافرٍ من اهتمام الباحثين، فدرسوا الرضا الوظيفي من جوانبٍ وأبعادٍ عديدة؛ لمحاولة فهم العلاقة التي تربط هذا المفهوم بمختلف جوانب العمل، والقائمين عليه، وما هذا الاهتمام بهذه الشريحة النوعية من الكوادر البشرية التي تمثل أهم العناصر الأساسية والفاعلة في الجامعات، إلا دليل على أن جودة التعليم الجامعي وكفاءته تتوقف على ما يبذله أعضاء هيئة التدريس من جهود (سحلول، 2022، 2)؛ كونهم يتحملون المسؤولية المباشرة في تحقيق الأهداف الجامعية من خلال ممارستهم لوظائف التدريس، وبناء شخصيات الطلبة علميًا وتربويًا، والقيام بالبحوث العلمية والتأليف والترجمة، وخدمة المجتمع وتقديم الاستشارات المجتمعية في مجالات تخصصاتهم، وكذا ما يكلفون به من أعمال إدارية؛ كل هذا يؤكد لنا أن الجامعات لا تستطيع أن تحقق أهدافها إلا بهم ومن خلالهم؛ ذلك أننا عندما نتحدث عن جامعات أنجزت، واخترعت، وحققنا، وأسهمت، إنما نتحدث ضمناً عن أساتذة توفرت لهم ظروف العمل وإمكاناته ومتطلباته المادية والمعنوية سواءً من داخل تلك الجامعات، أو من خارجها من المجتمع المحيط بهم (المخلافي والضويحي، 2020، 1505).

وأكدت دراسة (كيلتو، 2024، Keltu) في جامعة ميزان تيبى بإثيوبيا؛ أن التدريب والتطوير المهني الأكاديمي، والعمل الجماعي، والإرشاد، والرضا الوظيفي يؤثر بشكل كبير على أداء الموظفين، حيث كشفت نتائج تحليل الانحدار باستخدام نموذج SEM أن الرضا الوظيفي، والتدريب والتطوير، والعمل الجماعي يؤثر إيجابيًا على أداء هيئة التدريس بينما يؤثر سلبًا على التطوير المهني الأكاديمي والإرشاد، وأن التطوير المهني الأكاديمي، والعمل الجماعي، والإرشاد، وتخطيط الخلافة لها تأثير إيجابي على الرضا الوظيفي، كما أن التطوير المهني الأكاديمي والإرشاد يتوسطان جزئيًا أداء

الموظفين، في حين يتوسطه تخطيط الخلافة بشكل كامل؛ لذلك فإن التركيز على التدريب والتطوير، وتقييم الأداء، والمكافآت، والعمل الجماعي، والتطوير المهني الأكاديمي، والاستشارة أمر ضروري لتعزيز الرضا الوظيفي بين هيئة التدريس في جامعة ميزان تبيي.

وبما أن أعضاء هيئة التدريس يعتبرون الأساس الذي تقوم عليه الجامعات في تحقيق أهدافها، ورسم ملامح مستقبل أجيالها؛ فإنه يتعين على قادة الجامعات بشكل خاص والمجتمع عامة أن يوليهم جلّ العناية والرعاية والاهتمام، وأن يوفّر لهم كل ما يمكنهم من ممارسة أدوارهم وواجباتهم ومهامهم المختلفة؛ وذلك من خلال إيجاد وتوفير المناخ التنظيمي المناسب للعمل بروح معنوية عالية، ومساعدتهم في التغلب على مشكلاتهم الآنية والمتوقعة (العبدان، 2019، 50)؛ حيث ترى العديد من الجامعات العريقة أن توفير الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس يمثل العامل الحاسم في تحسين وزيادة فاعلية أدائهم الوظيفي، وتحقيق الاستقرار النفسي والوظيفي لديهم، والذي بدوره ينعكس إيجاباً على مكانة وسمعة الجامعة بين الأوساط العلمية والأكاديمية والمجتمعية؛ فتتميّز مخرجاتها، وتقوى مواردها، وتزيد استثماراتها المحلية والخارجية (المدهرش، 2012، 113).

واستناداً إلى ما تقدم، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على بعدي: الرضا الوظيفي، والأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج، وقياسهما ميدانيًا، وإيجاد العلاقة الارتباطية بينهما؛ وذلك للإفادة من نتائجهما كمؤشرات مرجعية تساعد صُناع القرار في رسم خارطة الطريق الاستراتيجي لجامعة لحج.

1-2- مشكلة الدراسة:

إن رفع كفاءة أداء أعضاء هيئة التدريس وزيادة فاعلية أدائهم الأكاديمي من جانب، وتحقيق رضاهم الوظيفي من جانب آخر، من المهام الأساسية لإدارات الموارد البشرية في الجامعات، فضلاً عن أن الأداء الأكاديمي والرضا الوظيفي هي أبعاد قابلة للقياس، تساهم نتائج قياسهما في تزويد أصحاب القرار بالمعلومات اللازمة والضرورية لاتخاذ القرارات المناسبة، ووضع الخطط الملائمة لتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس وزيادة فاعلية أدائهم الأكاديمي؛ وذلك من خلال توفير متطلباتهم الأساسية، وإشباع حاجتهم ورغباتهم المادية، ورفع الروح المعنوية لهم، ومعالجة مشكلاتهم الآنية، ووضع الخطط لتفادي مشكلاتهم المستقبلية.

وبناءً على ما سبق، ونتيجة لما أفرزته الحرب الدائرة في البلد منذ العام 2015م، وحتى تاريخ كتابة الدراسة (2024)، من أوضاع سياسية، واقتصادية، واجتماعية صعبة أثّرت سلباً على جميع مؤسسات الدولة – والمجتمع ككل- ومنها الجامعات وما آلت إليه من تردٍ في أوضاعها المهنية والمجتمعية، وشحة في مواردها وإمكاناتها المادية، وتراجع في اهتمامها بمواردها البشرية؛ فقد لاحظ الباحث- من خلال عمله كعضو هيئة تدريس في جامعة لحج- تراجعاً ملحوظاً في مستوى أداء ونشاط هيئة التدريس في مجالات: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والأداء الإداري؛ كما استشرع الباحث تنامي حالة من التذمّر والسخط بين الأوساط الأكاديمية، وغياب الروح المعنوية والدافعية للأداء لديهم، فضلاً عن تزايد أعداد أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون أو يبحثون عن أعمال خاصة، أملاً منهم في تلبية احتياجاتهم المعيشية الضرورية التي عجزت الحكومة والجامعة عن توفيرها لهم... ومن هنا كان لا بد من القيام بهذه الدراسة للتعرف على درجة الرضا الوظيفي وعلاقته بمستوى الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج؛ الذي يُعد المرأة التي تعكس مدى حرص جامعة لحج في الاحتفاظ والاهتمام بأعلى وأهم مواردها البشرية (أعضاء هيئة التدريس)، وفي المقابل يظهر مدى انتماء أعضاء هيئة التدريس لوظائفهم وجامعتهم الفتية (جامعة لحج).

1-3- أسئلة الدراسة:

بناء على ما سبق؛ يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس:

ما علاقة الرضا الوظيفي بالأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج من وجهة نظرهم؟
ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما درجة كل من الرضا الوظيفي ومستوى الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج من وجهة نظرهم؟
2. ما مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة الرضا الوظيفي ومستوى الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج تُعزى لمتغيرات (الجنس – اللقب العلمي – عدد سنوات الخدمة)؟
3. ما مدى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين درجة الرضا الوظيفي ومستوى الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج من وجهة نظرهم؟

1-4- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على علاقة الرضا الوظيفي بالأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج؛ وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على درجة الرضا الوظيفي ومستوى الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج من وجهة نظرهم.
2. الكشف عن ما إذا كانت توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة الرضا الوظيفي ومستوى الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج تُعزى لمتغيرات (الجنس- اللقب العلمي- سنوات الخدمة).
3. بيان مدى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين درجة الرضا الوظيفي ومستوى الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج من وجهة نظرهم.

1-5- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من أهمية موضوعها، والفئة المستهدفة وهم: هيئة التدريس الذين يقع عليهم الدور الأكبر في تحقيق أهداف الجامعة المتمثلة في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والأداء الإداري، وبذلك يأمل الباحث أن تفيد نتائج الدراسة كالتالي:

- تُعد الدراسة الحالية أول محاولة متكاملة – على حد علم الباحث – لتقييم الرضا الوظيفي والأداء الأكاديمي وبيان العلاقة بينهما لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج؛ مما قد يساهم في مساعدة قيادة الجامعة على وضع الخطط الاستراتيجية الملائمة لتنمية وتطوير مواردها البشرية عامة وأعضاء هيئة التدريس فيها خاصة.
- من المؤمل أن تساهم نتائج هذه الدراسة في مساعدة متخذي القرار في جامعة لحج خاصة والجامعات اليمنية عامة على معالجة ما يستطيعون من جوانب القصور في الأداء الأكاديمي الناتجة عن ضعف الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس، والرفع بالحلول والمقترحات إلى الجهات العليا في الحكومة للاهتمام بهذه الشريحة من المجتمع وتوفير الدعم المادي والمعنوي من أجل تحسين رضاهم الوظيفي، بما يؤدي إلى زيادة فاعلية أدائهم الأكاديمي.
- تساعد الدراسة الحالية أعضاء هيئة التدريس في توضيح آرائهم حول درجة رضاهم الوظيفي بكل وضوح وشفافية، وإيصال ذلك إلى المسؤولين وأصحاب القرار في الجامعة والوزارة والحكومة.

- من المؤمل أن يزيد تقييم الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس من ثقة المجتمع المحلي بالجامعة، وتحسين سمعتها، ورفع مكانتها بين الجامعات محليًا ودوليًا.
- ومما يزيد من أهمية هذه الدراسة اعتمادها على أسلوب التقييم الذاتي (تقييم أعضاء هيئة التدريس لأنفسهم)، الذي يُعدّ أحد أهم دعائم وإجراءات نظام الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في مؤسسات التعليم عامة، وأبرز مكونات ملف إنجاز أعضاء هيئة التدريس في الجامعات خاصة.

6-1- حدود الدراسة:

- تقتصر نتائج الدراسة الحالية على الحدود الآتية:
- الحدود الموضوعية: علاقة الرضا الوظيفي بالأداء الأكاديمي في الجامعة.
- الحدود البشرية: عينة من أعضاء هيئة التدريس من مختلف كليات جامعة لحج.
- الحدود المكانية: جامعة لحج في الجمهورية اليمنية.
- الحدود الزمانية: العام الجامعي 2023-2024م.

7-1- مصطلحات الدراسة الإجرائية:

- الرضا الوظيفي: "مدى شعور أعضاء هيئة التدريس في جامعة لحج تجاه الخدمات المادية والمعنوية المقدمة لهم نظير ما يقومون به من أداء أثناء مزاولتهم لمهنتهم التي يعملون بها، ويقاس ذلك الشعور من خلال درجة استجابة أفراد عينة الدراسة لعبارات استبانة الرضا الوظيفي- (الرضا عن طبيعة العمل، الرضا عن العلاقة مع الزملاء ورؤساء العمل، الرضا عن الأجور والحوافز، الرضا عن الترقيات والتنمية المهنية)- التي أعدها الباحث لهذا الغرض".
- الأداء الأكاديمي: "ما يقوم به أعضاء هيئة التدريس في جامعة لحج من نشاطات داخل الجامعة وخارجها، لتحقيق أهداف الجامعة المتمثلة في: (التدريس - البحث العلمي - خدمة المجتمع - الأداء الإداري)، ويقاس ذلك الأداء بمستوى استجابة أفراد عينة الدراسة لعبارات استبانة الأداء الأكاديمي المعتمدة في هذه الدراسة".
- أعضاء هيئة التدريس: "كل من يقوم بالتدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والعمل الإداري في الكليات التابعة لجامعة لحج، الحاصلين على شهادة الدكتوراه، ويحملون اللقب العلمي: (أستاذ مساعد- أستاذ مشارك - أستاذ)".
- جامعة لحج: "جامعة حكومية تقع في محافظة لحج جنوب الجمهورية اليمنية، أنشئت بالقرار الجمهوري رقم (119) لسنة 2008م، ضمن خمس جامعات هي: (لحج، أبين، الضالع، حجة، البيضاء)، وبدأت تزاول مهامها كجامعة مستقلة في العام الجامعي 2021م".

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1- الإطار النظري للدراسة.

2-1-1- الرضا الوظيفي ومفهومه:

حضي مفهوم الرضا الوظيفي باهتمام الباحثين في ميادين علم النفس الصناعي الإداري والتنظيمي وعلوم إنسانية واجتماعية أخرى؛ مما أدى إلى ظهور عدة تعريفات للرضا الوظيفي مختلفة شكلاً، لكنّها متّفقة مضموناً على أن الرضا الوظيفي "يمثل اقتناع الموظف بعمله من الناحية النفسية والاجتماعية والمادية والصحية والبيئية، بحيث يشعر الموظف من خلال وظيفته أنه حصل على ما يريد وما يطمح إليه (محمد، 2013، 983).

والرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة هو "شعور أعضاء هيئة التدريس تجاه الخدمات المقدمة لهم من مخصصات مالية واجتماعية وترفيهية ومعنوية تنعكس على مدى تقبلهم للعمل ومكان العمل من حيث الإنجاز والدافعية في العمل وعدم التفكير بتركه أو تغييره" (عبد الفتاح، 2020، 1270).

2-1-1-1-1-1-1 أهمية الرضا الوظيفي:

من المسلم به أن لرضا العاملين أهمية كبيرة في تحقيق أهداف العمل، حيث يعد الرضا الوظيفي مقياساً لمدى فاعلية الأداء؛ فإذا كان رضا العاملين مرتفعاً، فإن ذلك سيؤدي إلى نتائج مرغوب فيها تضاهي تلك التي تنوي تقديمها المنظمة عندما تقوم برفع أحوالها أو بتطبيق برنامج للمكافآت التشجيعية لهم أو منحهم نظام خدماتي جيد (محمد، 2013، 986). كما أن للرضا الوظيفي أهمية أكبر عندما يرتبط بأعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وذلك لأن رضاء أعضاء هيئة التدريس عن وظائفهم هو الأساس لتحقيق توافيقهم النفسي والتنظيمي والاجتماعي؛ إذ يرفع لديهم القدرة على الإبداع والابتكار، ويزيد الدافع لديهم نحو الإنجاز وتحسين الأداء، والقدرة على تحقيق الملاءمة مع البيئة التي يعملون بها، مما ينعكس إيجاباً على الجامعة في تقديم خدمات ذات جودة عالية، وخفض معدلات دوران العمل، والغياب والتأخير عن مواعيد العمل الرسمية، فضلاً عن زيادة انتماء أعضاء هيئة التدريس للجامعة، وولائهم لها، والرغبة القوية للبقاء والاستمرار فيها (إبراهيم، 2022، 120).

2-1-1-1-2 أبعاد الرضا الوظيفي:

تتعدد أبعاد ومحددات الرضا الوظيفي بتعدد المنظمات وتنوع نشاطاتها واختلاف أهدافها، إلا أن أغلبها تدور حول الجوانب الأساسية العامة منها والجزئية؛ فالرضا العام يمثل الاتجاه العام للفرد تجاه عمله ككل فأما أن يكون الفرد راضياً عن عمله أو غير راضٍ هكذا بصفة عامة، أما الرضا الجزئي فيشير إلى رضا الفرد عن كل جانب من جوانب العمل على حده، مثل: سياسة المنظمة، والأجور والحوافز المادية، وفرص الترقية، والرعاية الصحية والاجتماعية، وظروف العمل، والعلاقات مع الإدارة والزملاء؛ إذ تفيد معرفة هذه الجوانب التفصيلية عن العمل في التعرف على المصادر التي يمكن أن تسهم في زيادة أو قلة الرضا الوظيفي للفرد (عبد القادر، 2018، 13).

وقد حددت (زهراوي، 2017، 426-427) أبعاد الرضا الوظيفي لهيئة التدريس بالجامعة في ثلاثة أبعاد هي:

- أ. البعد النفسي: يحمل مفهوم الرضا ضمنياً حالات عاطفية؛ كالشعور بالسعادة، وتحقيق الإشباع النفسي، وكل المشاعر والأحاسيس الإيجابية التي تغمر عضو هيئة التدريس بالسعادة عندما يكون راضٍ عن عمله، ولكن مع كل هذه الدلالات يبقى البعد النفسي غير قادر لوحده على تفسير ظاهرة الرضا؛ لأن هناك أبعاد أخرى تتداخل معه.
- ب. البعد الاجتماعي: يرتبط الرضا الوظيفي بالبيئة الخارجية للجامعة؛ كالجماعة التي ينتمي إليها عضو هيئة التدريس، والعلاقة المهنية التي تربطه بزملائه وبرؤسائه وبالمشرفين عليه، وهنا يصبح الرضا الوظيفي لعضو هيئة التدريس مرتبط بدرجة تحقيق الاستقرار والتوازن ضمن البيئة المهنية التي يعمل فيها، وبهذا يحقق المكانة الاجتماعية، ويحظى بالتقدير والاحترام، ويحقق ذاته ضمن جماعة العمل.
- ج. البعد المادي: وهو المقابل الذي يحصل عليه عضو هيئة التدريس نظير العمل الذي يقوم به؛ كالرواتب، والعلاوات، والحوافز المعنوية، مما يجعله يقدم كل جهده في العمل؛ لأن المقابل يثمن كل الجهود المبذولة؛ فالرضا الوظيفي هنا مرتبط بمسألة التثمين المادي الحقيقي لمجهودات أعضاء هيئة التدريس وهذا بدوره يزيد ولاءهم للجامعة التي هي بدورها تولي اهتماماً بهم وبمجهوداتهم.

وبالاستناد إلى ما أشارت إليه دراستا (عبد القادر، 2018؛ سحلول، 2022)، حدد الباحث أربعة أبعاد يرى أنها تمثل أهم أبعاد ومحددات الرضاء الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج؛ وهذه الأبعاد تمثل مجالات أداة الدراسة لقياس درجة الرضاء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج، وهي:

1. الرضا عن طبيعة وبيئة العمل: تؤثر طبيعة العمل في الجامعة وما تتضمنه من التنوع في المهام والواجبات، والاستقلالية في الأداء، والشعور بالمسؤولية في توليد الدافعية نحو العمل والإنجاز لدى أعضاء هيئة التدريس؛ كما أن لظروف وبيئة العمل الخارجية: (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية)، وبيئة العمل الداخلية (المادية والمعنوية)، وما تتضمنه من نواحي فنية وتقنية وإجرائية وقانونية وتنظيمية لازمة لأداء الأعمال في الجامعة دورًا كبيرًا في مستوى الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس، وفي التزامهم التنظيمي، وفي إنتاجيتهم العلمية.
2. الرضا عن العلاقة مع الزملاء ورؤساء العمل: يستمد أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة كثيرًا من رضاهم عن عملهم عندما يعملون مع جماعة يتوافقون معها، فالعلاقات الاجتماعية بين أعضاء هيئة التدريس، وما يتبعها من تفاعل بينهم، من تنمية العمل الجماعي تؤثر على سلوكهم نحو أعمالهم، وانضباطهم في العمل، وتخلق فيهم روح التنافس والبحث عن التقدير والاهتمام، وهذا ينعكس إيجابًا على أدائهم وإنتاجهم من ناحية، وعلى مستوى رضاهم الوظيفي من ناحية أخرى؛ كما أن للنمط والسلوك القيادي الجيد الذي تنتهجه إدارة (الجامعة/الكلية/القسم) انعكاسًا إيجابيًا على رضا المرؤوسين من الهيئة التدريسية، وهذا سيقترن في زيادة دافعيتهم للعمل، وولائهم للجامعة والكلية التي يعملون بها، وبذل كافة الجهود والطاقات، للارتقاء بالجامعة، وتحقيق أهدافها المنشودة.
3. الرضا عن الأجور والحوافز: تعد الأجور والحوافز وسيلة مهمة لإشباع الحاجات المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، فهي تمكنهم من تأمين احتياجاتهم واحتياجات أسرهم، وهي النتيجة المنطقية للجهد الذي يبذله، وتمكنهم من تحقيق ذواتهم وإرضاء دوافعهم، وهو ما أشار إليه بلوم (Bloom) حين حدد الحوافز الأساسية للعمل في خمسة حوافز هي: (الترقية، وساعات العمل، والأجر، والأمن، والعلاقات مع المشرف)؛ وقد أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين مستوى الدخل والرضا عن العمل؛ فكلما زاد مستوى دخل عضو هيئة التدريس ارتفع رضاه عن العمل والعكس صحيح.
4. الرضا عن الترقيات والتنمية المهنية: إن الجامعات التي تعمل على تنمية أداء أعضاء هيئتها التدريسية وفقًا لإمكاناتهم واحتياجاتهم التدريبية المختلفة، وتتيح لهم فرص الترقيات وتقدم لهم التسهيلات اللازمة لذلك، تسهم وبلا شك في تحسين وتطوير أدائهم المهني، مما سينعكس ذلك إيجابًا على رضاهم الوظيفي؛ حيث تشير نتائج العديد من الدراسات إلى أن هناك علاقة طردية بين توفر فرص الترقية والتنمية المهنية من جانب، والرضا الوظيفي من جانب آخر؛ فكلما شعر عضو هيئة التدريس بأن العمل الذي يقوم به محل تقدير واحترام وأنه لا بد وأن يحصل على ترقية تمكنه من تحسين وضعه، كلما أصبح راضيًا أكثر عن عمله، وبالتالي ارتفعت كفاءته في العمل.

2-1-2-الأداء الأكاديمي:

إذا أخذنا في الاعتبار أن الأداء هو كل سلوك يصدر عن الفرد لإتمام عمل ما؛ فإن الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس بالجامعة هو "مجموعة السلوكيات المعبرة عن قيام عضو هيئة التدريس بأداء مهامه، وتحمل مسؤولياته، والتفاعل الإيجابي مع زملائه ورؤسائه في العمل، والتزامه بالنواحي الإدارية والأكاديمية، والسعي نحو الاستجابة لها بكل حرص وفاعلية (الشمري، 2016، 407). كما يُشار إلى الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس بالجامعة إلى ذلك الالتزام من طرف عضو هيئة التدريس بمتطلبات الوظيفة التي أسندت إليه مهامها مثل: ساعات العمل، والتدريس، ومتابعة وتوجيه

الطلبة علمياً وخلقياً، والإشراف على نشاطاتهم العلمية والعملية، فضلاً عن قيامه بواجباته في ميادين البحث والإنتاج العلمي والمعرفي، والتوجيه الإداري، وخدمة المجتمع وتنميته (Brahimi, 2006).

ويمثل الأداء الوظيفي الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة في أربعة جوانب رئيسية هي: الأداء التدريسي، والنشاط البحثي والعلمي، وخدمة المجتمع المحلي، والإدارة الأكاديمية (سحلول، 2022، 78)، و(قشاو، وآخرون، 2020، 40). ويرتبط هذا الأداء بتحقيق الأهداف والغايات التي تعمل من أجلها الجامعة، والمتمثلة في السعي لنمو المعرفة عن طريق البحث العلمي، ونشر المعرفة من خلال التدريس، بالإضافة إلى خدمة المجتمع عن طريق تقديم الخبرات والمشورات الإدارية والفنية إلى جماعات وفتات المجتمع ومؤسساته في مجالات التخصصات المختلفة، (المخلافي، 2008، 379). وفيما يأتي عرض مختصر لأبرز جوانب الأداء الأكاديمي الحديث لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وهذه الجوانب تمثل مجالات أداة الدراسة لقياس مستوى الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج، وهي:

1) الأداء التدريسي: يعد الأداء التدريسي لعضو هيئة التدريس بالجامعة من أهم المدخلات في تحقيق الأهداف الجامعية؛ كما يعدّ المؤثر القوي في إحداث التغييرات المطلوبة لدى الطلبة الجامعيين؛ إذ يتم تزويدهم بالمعارف النافعة والاتجاهات السلوكية الإيجابية، والمهارات العلمية والعملية اللازمة، وتأهيلهم ليصبحوا أفراداً فاعلين في خدمة أنفسهم وخدمة مجتمعهم. فالأداء التدريسي هو ذلك النشاط المهني الذي يقوم بإنجازه عضو هيئة التدريس من خلال عمليات (التخطيط، والتنفيذ، والتقويم) للتدريس؛ بهدف مساعدة الطلبة على التعليم والتعلم، شرط أن يكون هذا النشاط قابل للتحليل، والملاحظة، والحكم على جودته، ومن ثم إمكانية تطويره وتحسينه (السماوي، 2020، 30). ويشمل الأداء التدريسي كل ما يقوم به عضو هيئة التدريس من مهام ومسؤوليات ونشاطات داخل قاعات المحاضرات أو في أي موقف أو نشاط تعليمي يراها أقرانه أو رؤساؤه أو طلابه بأنها ضرورية لإحداث تغييرات مرغوبة في شخصيات طلابه، وذلك في ضوء أهداف وتوقعات جامعتهم ومجتمعه (الدهشان، والسيبي، 2004، 11).

وقد حددت المادة رقم (3) العبارات (11، 10، 5، 4) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (238) لسنة 1998م بشأن نظام وظائف وأجور أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم في الجامعات اليمنية، المهام التدريسية لعضو هيئة التدريس في: القيام بالواجبات التدريسية، وتوثيق الصلة المباشرة مع الطلبة ورعاية شؤونهم الاجتماعية والثقافية والرياضية، وإجراء الامتحانات وتطوير نظم التقييم لأداء الطلاب، وحفظ النظام في قاعات التدريس والمحاضرات والمعامل وفي قاعات الامتحانات؛ فيما حددت المادة (5) في ذات القرار النصاب التدريسي الأسبوعي لعضو هيئة التدريس بالجامعة لدرجة الأستاذ 8 ساعات، والأستاذ المشارك بـ 10 ساعات، والأستاذ المساعد بـ 12 ساعة (قرار مجلس الوزراء رقم (238) لسنة 1998م، 2-3)، متاح عبر الرابط: <https://www.scribd.com/document/189006308>.

2) الأداء البحثي والعلمي: يمثل الأداء البحثي والعلمي لعضو هيئة التدريس بالجامعة الوظيفة الثانية له، فإذا كان الأداء التدريسي هو النشاط الذي يزود الطلبة بالمعارف والمعلومات، فإن البحث العلمي هو المصنع الذي ينتج تلك المعارف والمعلومات ويعمل على تطويرها وتطويرها لخدمة الطلبة والمجتمع ومعالجة مشكلاته. إذ يتطلب من عضو هيئة التدريس بالجامعة القيام بإعداد البحوث العلمية المبتكرة والتميزة، والإشراف على الدراسات والبحوث لطلبة الدراسات العليا، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية المحلية والخارجية (محمد، ومحمود، 2022، 267).

وقد حددت المادة رقم (3) العبارات (15، 9، 7، 6) من قرار مجلس الوزراء رقم (238) لسنة 1998م بشأن نظام وظائف وأجور أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم في الجامعات اليمنية، المهام البحثية لعضو هيئة التدريس في الجامعة في: إجراء البحوث والدراسات العلمية لتنمية معارفهم بصورة مستمرة، والاتصال الدائم بالمراكز العلمية والبحثية لتداول العلوم والمعارف الحديثة مع الأساتذة والعلماء فيها، والإشراف على بحوث الطلبة وتوجيههم، وإنجاز ما لا يقل عن بحثٍ

علمي واحد سنويًا منشورًا أو قابلاً للنشر في إحدى المجالات العلمية المحكمة وذلك في مجال تخصصه (قرار مجلس الوزراء رقم (238) لسنة 1998م، 2)، الرابط: <https://www.scribd.com/document/189006308>.

(3) الأداء الخدمي تجاه المجتمع: تُعد خدمة المجتمع وتنميته اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا من أبرز مجالات الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس بالجامعة في الوقت الراهن، إذ يقع على عاتقه إعداد الطلبة لتلبية احتياجات سوق العمل كمًّا ونوعًا، وإعدادهم ليكونوا أداة بناء لأوطانهم؛ فضلًا عن مشاركة عضو هيئة التدريس في الأعمال التطوعية التي تخدم المجتمع، والمبادرة في إيجاد الحلول والمعالجات للقضايا والمشكلات التي يعاني منها المجتمع، وتوجيه البحوث والدراسات لخدمة المجتمع وتنميته. كذلك المساهمة في تقديم الخدمات الاستشارية في مواقع العمل والإنتاج للمؤسسات الخدمية والإنتاجية المختلفة، والاهتمام بإجراء التدريب والتأهيل بأنواعه المختلفة للعاملين في سوق العمل؛ وكذا الإسهام في نشر الوعي الثقافي في مراكز الخدمات العامة والخاصة، ورفع المستوى العلمي والمعرفي والثقافي لأفراد المجتمع عامة. (السماوي، 2020، 39).

ويشغل الأداء الخدمي لعضو هيئة التدريس تجاه المجتمع حيزًا واسعًا بين أهداف الجامعة التي أشار إليها قانون الجامعات اليمنية بالمادة رقم (5) الأهداف رقم (10، 8، 3)، والتي نصّت على أن من أهداف الجامعات - وذلك من خلال أعضاء هيئة التدريس- "تطوير المعرفة بإجراء البحوث العلمية في مختلف المجالات سواءً على المستوى الفردي أو الجماعي، وتوجيهها لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية، وتقوية الروابط بين الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة بما يكفل التفاعل المتبادل والبناء للمعارف والخبرات والموارد، والمشاركة التي تكفل الإسهام الفعّال في إحداث التنمية الشاملة في البلد، والعمل على تقديم الدراسات والاستشارات الفنية والتخصصية لمختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة والمختلطة" (قوانين ولوائح وأنظمة التعليم العالي والبحث العلمي، 2008، 11-12).

(4) الأداء الإداري: قد يُكلف عضو هيئة التدريس بالجامعة- إلى جانب مهامه التدريسية والبحثية والخدمية تجاه المجتمع - بأعمال إدارية؛ كرئيس جامعة، أو عميد كلية، أو مدير مركز، أو رئيس قسم، أو غيرها من الوظائف الإدارية الأخرى داخل الجامعة أو خارجها؛ مما يزيد من مهامه ومسؤولياته الأكاديمية والإدارية. وتختلف هذه المهام والمسؤوليات تبعًا لاختلاف المنصب الإداري الذي كُلف به، إلا أن مهامه ومسؤولياته الإدارية بشكل عام تتمثل في ممارسته للعمليات الإدارية؛ كالخطيط، والتنظيم، والإشراف، والرقابة، والاتصال والتواصل بطريقة سليمة تراعي الحداثة في الإدارة والقيادة بشكل عام (قشاو وآخرون، 2020، 40).

وقد حددت المادة رقم (3) العبارة (4) من قرار مجلس الوزراء رقم (238) لسنة 1998م بشأن نظام وظائف وأجور أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم في الجامعات اليمنية مهام عضو هيئة التدريس بالجامعة في الجانب الإداري ب: الالتزام بتقديم تقرير إلى رئيس القسم المختص نهاية كل عام جامعي يبين فيه النشاط الإداري والتدريسي الذي قام به خلال العام، والأبحاث العلمية التي أجراها، والأبحاث الأخرى الجارية؛ كما يبين الصعاب والمشكلات التي واجهته خلال العام ومقترحاته بشأن التغلب على تلك الصعوبات والمشكلات مستقبلاً (قرار مجلس الوزراء رقم (238) لسنة 1998م، 2)، متاح عبر الرابط: <https://www.scribd.com/document/189006308>.

2-1-3-جامعة لحج:

هي جامعة حكومية تقع في محافظة لحج جنوب الجمهورية اليمنية، وتسعى إلى تقديم تعليم جامعي متميز في مختلف التخصصات الأكاديمية، وقد تأسست الجامعة استجابة للزيادة السكانية في محافظة لحج واحتياجات التعليم العالي في المنطقة، وقد أنشئت الجامعة بالقرار الجمهوري رقم (119) لسنة 2008م، ضمن خمس جامعات هي: (لحج، أبين، الضالع، حجة، البيضاء)، وبدأت تزاوّل مهامها كجامعة مستقلة في العام الجامعي 2021م.

1-3-1-2- الرؤية: تقديم تعليم متميز في إنتاج وتأصيل المعرفة وتأهيل الموارد البشرية لتحقيق أهداف التنمية.
2-3-1-2- الرسالة: تسعى الجامعة لتقديم تعليم جامعي يسهم في توطيّن وتطوير ونشر المعرفة الإنسانية والتكنولوجيا وإعداد الثروة البشرية والقيادات الواعية لتراثها للوفاء باحتياجات ومتطلبات العصر الحديث بالتعاون مع المؤسسات التعليمية المماثلة لها في الرسالة.

1-3-3-2- الأهداف الاستراتيجية للجامعة:

تهدف الجامعة إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الآتية:

1. إعداد خريجين ذوي مهارات متعددة تتماشى مع التطورات العلمية والتقنية.
2. الارتقاء بالهيئة الأكاديمية لتحقيق التميز في مجالات التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.
3. تحسين جودة الخدمات الطلابية وتطوير البنية التحتية واستثمار القدرات الطلابية لخدمة الجامعة والمجتمع.
4. تطوير البحث العلمي والدراسات العليا لدعم المجتمع وتقدمه.
5. التعاون مع مؤسسات تعليمية محلية وإقليمية مماثلة.

1-3-4- الكليات والمراكز التابعة للجامعة: تضم جامعة لحج عدة كليات ومراكز منها:

- كلية ناصر للعلوم الزراعية.
- كلية صبر للعلوم والتربية.
- كلية ردفان الجامعية.
- كلية يافع الجامعية.
- كلية طور الباحة الجامعية.
- كلية العلوم الإدارية والمصرفية.
- مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة.
- مركز المرأة للبحوث والدراسات.

1-3-5- الموارد البشرية: يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعة (705) عضو هيئة تدريسية وتدرسية مساعدة حسب احصائيات إدارة الشؤون التعليمية بالجامعة للعام 2023م يخدمون حوالي (3389) طالبا وطالبة موزعين على أكثر من (27) قسمًا علميًا. (جامعة لحج، 2023، <https://lahejuniversity.net/vision-mission-goals>).

2-2- الدراسات السابقة:

أطلع الباحث على عددٍ من الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقام بترتيبها من الأحدث إلى الأقدم، ويمكن استعراض هذه الدراسات كما يأتي:

- هدفت دراسة (كيلتو، 2024، Keltu) إلى فحص تأثير ممارسات تطوير الموارد البشرية على أداء الموظفين، مع دور الوساطة للرضا الوظيفي بين أعضاء هيئة التدريس الأكاديمية في جامعة ميزان تيبّي في إثيوبيا الجنوبية الغربية؛ واستخدمت الدراسة المنهجية الوصفية المسحية وتمثلت الأداة في استبانة تم توزيعها على عينة عشوائية طبقية بلغت (200) عضو هيئة تدريس من ثماني كليات في الجامعة. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ملحوظة بين ممارسات تطوير الموارد البشرية وأداء الموظفين، حيث كان للرضا الوظيفي دور الوساطة، كما تبين أن أبعاد ممارسات تطوير الموارد البشرية مثل التدريب والتطوير، وتطوير المسار الأكاديمي، وروح الفريق، والإرشاد لها

تأثيرات مهمة، إيجابية وسلبية على أداء الموظفين، وأكدت النتائج أيضاً أن تطوير المسار الأكاديمي والتخطيط للتعاقب والإرشاد كان لديهم تأثير إيجابي كبير على أداء الهيئة الأكاديمية.

- هدفت دراسة (ستيفن، 2024، Stephen) إلى استكشاف العوامل الرئيسية التي تؤثر على رضا العاملين في جامعة تكساس في وادي ريو غراندي، حيث تم تسليط الضوء على أهمية رضا العمل في تحسين القدرة الإنتاجية والرفاهية العامة لهيئة التدريس؛ كما تناولت الدراسة تأثير رضا العمل الضعيف على أداء الأفراد والأهداف المؤسسية، مما يؤدي إلى تدني الروح المعنوية وعدم الولاء والهجرة العمالية المستمرة؛ واعتمدت الدراسة على آراء الخبراء والمعرفة التجريبية مدعومة بمراجعة شاملة للأدبيات وتحليل الوثائق، لفهم العوامل المؤثرة في رضا العمل من خلال دمج الأفكار من الأدبيات الأكاديمية مع البيانات التجريبية.

- هدفت دراسة الأسطل (2023) إلى بيان أثر الرضا الوظيفي في فعالية الأداء بجامعة الأقصى، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة تم توزيعها على عينة عشوائية طبقية بلغت (250) من العاملين بجامعة الأقصى؛ وبينت نتائج الدراسة: أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرضا الوظيفي على فعالية الأداء بجامعة الأقصى، حيث حصل الرضا الوظيفي على وزن نسبي (71.69%)، وفعالية الأداء على وزن نسبي (71.75%)؛ كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق بين متوسط تقديرات العينة بخصوص (الرضا الوظيفي، وفعالية الأداء) تبعاً لمتغيرات (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، سنوات الخدمة). فيما وجدت فروق دالة تُعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح فئة الدكتوراه، وبتغير المسعى الوظيفي لصالح فئة الأكاديمي ويشغل منصب إداري.

- هدفت دراسة سحلول (2022)، إلى التعرف على درجة الرضا الوظيفي وعلاقته بمستوى الأداء الوظيفي للهيئة التدريسية بجامعة حجة من وجهة نظرهم، ومدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند (0.05) تعزى لمتغيرات (النوع، الحالة الاجتماعية، العمر، الدرجة الأكاديمية، التخصص، الجامعة المتخرج منها، سنوات الخدمة، الكلية)؛ واستخدم الباحث المنهج الوصفي الارتباطي، واستبانة من (74) عبارة موزعة على محورين، تم تطبيقها على عينة طبقية عشوائية بلغت (159) عضو هيئة تدريس؛ وتوصلت الدراسة إلى أن الرضا الوظيفي لهيئة التدريس بجامعة حجة كانت منخفضة بمتوسط (2.48) بينما جاء الأداء الوظيفي بمتوسط (3.56)، وبتقدير (مرتفع) كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات فئات العينة تعزى لمتغيرات الدراسة؛ فيما تبين وجود علاقة ارتباطية طردية بين درجة الرضا الوظيفي ومستوى الأداء للهيئة التدريسية بجامعة حجة.

- هدفت دراسة طه والطف (2022) إلى تقدير درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية صبر جامعة لحج لأدوارهم الأكاديمية من وجهة نظر الطلاب، واستخدم الباحثان استبانة تضمنت (50) عبارة موزعة على ثلاثة مجالات، تم تطبيقها على عينة عشوائية بلغت (223) طالباً وطالبة من كافة الأقسام العلمية بالكلية؛ وأظهرت النتائج أن ممارسة هيئة التدريس لأدوارهم الأكاديمية حصلت على متوسط كلي (3.36) من (5) بتقدير (متوسطة) وعلى مستوى المجالات؛ حصلت مهارات التقييم على أعلى متوسط (3.38) ثم المهارات المهنية والأكاديمية (3.37) وأخيراً المهارات الشخصية والأخلاقية (3.32) وجميعها بدرجة ممارسة (متوسطة) كما بينت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة عند ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات فئات العينة في مجالات الدراسة وفقاً لمتغير التخصص (تطبيقي- نظري).

- هدفت دراسة الرويشد (2021) إلى التعرف على درجة الرضا الوظيفي وعلاقته بدافعية الإنجاز لدى هيئة التدريس في جامعة الجوف؛ واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والارتباطي واستبانة من (72) عبارة، موزعة على محورين: الرضا الوظيفي، ودافعية الإنجاز؛ تم تطبيقها على عينة عشوائية بلغت (348) عضو هيئة تدريس، وبينت نتائج الدراسة أن الرضا الوظيفي جاء بمتوسط (3.95) وأن دافعية الإنجاز بمتوسط (4.19)؛ وكلاهما بدرجة (عالية)

كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات العينة لدرجة الرضا الوظيفي تعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور، و متغير الجنسية ولصالح الجنسية السعودية، بينما لا توجد فروق تعزى لمتغيرات الدرجة العلمية، والخبرة، والكلية؛ وفي الإنجاز أظهرت النتائج وجود فروق تعزى لمتغير الدرجة العلمية ولصالح أستاذ مشارك، وأستاذ، بينما لا توجد فروق تعزى لبقية المتغيرات كما تبين وجود علاقته ارتباطية موجبة بين الرضا الوظيفي ودافعية الإنجاز.

- هدفت دراسة القحطاني وعلي (2021)، إلى التعرف على مستوى الرضا الوظيفي ومستوى الالتزام التنظيمي لدى القيادات الأكاديمية بجامعة عدن، وكذا التعرف على العلاقة بين الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي لديهم، وأثر متغيرات (الوظيفة - اللقب العلمي - سنوات الخبرة) على وجهات نظرهم؛ واستخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي التحليلي، وصمما استبانة تكونت من (53) عبارة موزعة على محورين: الرضا الوظيفي، والالتزام التنظيمي، تم توزيعها على عينة بلغت (119) من القيادات الأكاديمية؛ وكشفت نتائج الدراسة أن مستوى الرضا الوظيفي كان مرتفعاً بمتوسط (3.82 من 5) وأن الالتزام التنظيمي كان متوسطاً بمتوسط (2.62)، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية دالة عند ($\alpha \leq 0.05$) بين الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي، في حين أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة عند ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات العينة تعزى لمتغيرات الدراسة (الوظيفة - اللقب العلمي - سنوات الخبرة).

- هدفت دراسة كورتيز، وآخرون (Cortwz et al, 2021) إلى التعرف على علاقة الرضا الوظيفي بالأداء الوظيفي للمعلمين في جامعة نويفا إيسيجيا للعلوم والتكنولوجيا في الفلبين، وقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي الارتباطي، بالاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات المطلوبة من عينة من المعلمين العاملين في جامعة نويفا إيسيجيا بلغت (42) معلماً؛ وبينت نتائج الدراسة أن المعلمين المبحوثين كانوا بشكل عام راضين جداً عن أعمالهم، إلا أن مستوى رضاهم لم يكن مرتبطاً بشكل كبير بأدائهم الوظيفي.

- هدفت دراسة الجوهرى (2020) إلى التعرف على مستوى الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب "شطر الطالبات" بجامعة الملك عبد العزيز وعلاقته بالأداء الأكاديمي؛ وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي بنوعية المسحي والارتباطي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات المطلوبة من عينة الدراسة التي بلغت (50) فرداً تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى الرضا الوظيفي ومستوى الأداء الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب "شطر الطالبات" بجامعة الملك عبد العزيز كان مرتفعاً؛ كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة بين مستوى الرضا الوظيفي والأداء الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب "شطر الطالبات" بجامعة الملك عبد العزيز.

2-2-2-التعقيب على الدراسات السابقة:

يتبين من استعراض الدراسات السابقة، وجود بعض أوجه الاتفاق والاختلاف وكالاتي:

- اتفقت الدراسة الحالية كلياً في الهدف مع معظم الدراسات السابقة، عدا دراسة (القحطاني وعلي، 2021)، التي اتفقت معها بشكل جزئي، كما اتفقت مع جميع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي بنوعية المسحي التحليلي والارتباطي، وبخصوص العينة العشوائية فقد اتفقت مع جميع الدراسات السابقة عدا دراسة (القحطاني، وعلي، 2021) التي اتبعت أسلوب المسح الشامل وطبقت على مجتمع الدراسة من القيادات الأكاديمية في جامعة عدن، كما اتفقت مع جميع الدراسات السابقة في استخدام (الاستبانة) كأداة لتحقيق أهداف الدراسة.

- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في اختيار عنوان الدراسة وبلورة مشكلتها وصياغة أسئلتها، وكذا التعرف على المصادر والمراجع ذات الصلة، وفي اختيار منهج الدراسة وتحديد مجتمعها وعينتها، فضلاً عن تصميم أداة الدراسة وتحديد محاورها ومجالاتها، بالإضافة إلى تحديد واختيار الأساليب الإحصائية المناسبة لهدف الدراسة.

- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها تناولت موضوع الرضا الوظيفي وعلاقته بالأداء الأكاديمي لدى عينة من أعضاء هيئة التدريس من مختلف كليات جامعة لحج للعام الجامعي 2023-2024م، وهي بذلك تُعد أول دراسة متكاملة – على حد علم الباحث – إضافة إلى حداثة تاريخ إجرائها وتنوع مراجعها.

3-منهجية الدراسة وإجراءاتها.

3-1-منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي بنوعيه المسحي والارتباطي.

3-2-مجتمع الدراسة وعينتها:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية الأساسيين من مختلف كليات جامعة لحج ممن يحملون الألقاب العلمية (أستاذ مساعد – أستاذ مشارك – أستاذ)، والبالغ عددهم (238) عضو هيئة تدريسية وفق البيانات الرسمية لإدارة الشؤون التعليمية في الجامعة للعام الجامعي 2023-2024م؛ اختار الباحث منهم عينة عشوائية بلغت (120) عضو هيئة تدريسية، بنسبة (50%) من إجمالي المجتمع، وعند تطبيق الدراسة استجاب منهم عدد (98) فرداً، بنسبة (41%) من إجمالي مجتمع الدراسة، وهم بذلك يمثلون العينة الفعلية للدراسة الحالية.

3-1-2-وصف عينة الدراسة:

جدول (1) التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة وفقاً لمتغيرات (النوع- اللقب العلمي- سنوات الخدمة)

المتغير	الفئة	العدد	النسبة%	المتغير	الفئة	العدد	النسبة%	
النوع	ذكور	83	84.7%	عدد سنوات الخدمة	من 1-7	16	16.3%	
	إناث	15	15.3%		من 8-15	29	29.6%	
	المجموع	98	100%		أكثر من 15	53	54.1%	
اللقب العلمي	أستاذ مساعد	63	64.3%	المجموع	98	100%		
	أستاذ مشارك	21	21.4%					
	أستاذ	14	14.3%					
	المجموع	98	100%					

تُظهر بيانات الجدول (1) مؤشرات إيجابية تعزز من مصداقية النتائج؛ فمن حيث التوزيع النوعي، يغلب الذكور على العينة، وهو ما يعكس واقع تمثيل الهيئة التدريسية في جامعة لحج، كما أن التوزيع وفقاً للقب العلمي يُظهر أن غالبية العينة من الأساتذة المساعدين والمشاركين، مما يشير إلى تنوع في الخبرات الأكاديمية داخل العينة، بالإضافة إلى ذلك، تنوع سنوات الخدمة بين الفئات المختلفة، مع تركيز أكبر على من لديهم خبرة تتجاوز 15 عاماً، يعزز الثقة في عمق المعرفة المهنية لأعضاء العينة وقدرتهم على تقديم استجابات دقيقة.

3-3-أداة الدراسة وإجراءات إعدادها:

اختار الباحث الاستبانة المغلقة كأداة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، وقد قام الباحث بإعدادها بالاستفادة من الإطار النظري والدراسات السابقة، وقد تكونت الأداة في صورتها الأولية من جزأين؛ الجزء الأول الرسالة التعريفية والمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة، والجزء الثاني: محاور الاستبانة ومجالاتها وعباراتها حيث تكونت من محورين: المحور الأول لقياس درجة الرضا الوظيفي وتكوّن من أربعة مجالات اشتملت (28) عبارة، والمحور الثاني لقياس مستوى الأداء الأكاديمي وتكون من أربعة مجالات اشتملت على (38) عبارة.

3-3-1- صدق أداة الدراسة: للتأكد من صدق أداة الدراسة، أعتمد الباحث على أسلوب الصدق الظاهري؛ وذلك بعرض الأداة على (12) محكمًا من ذوي الاختصاص والخبرة في جامعات عدن، ولحج، وأبين؛ وذلك للحكم على مدى صلاحية العبارات وانتمائها للمجالات والمحاور التي أُدرجت تحتها؛ وقد حصلت جميع العبارات على نسبة اتفاق تتراوح بين (80 – 90%) مع تعديل صياغة بعض العبارات؛ كما جرى التأكد من صدق الأداة وفق الاتساق الداخلي؛ وذلك بحساب معاملات الارتباط بيرسون بين محاور ومجالات الأداة والدرجة الكلية للأداة.

جدول رقم (2) معاملات الارتباط بيرسون لمحاور ومجالات الأداة مع الدرجة الكلية للأداة

الرقم	محور الرضا الوظيفي ومجالاته	معامل الارتباط	الرقم	محور الأداء الأكاديمي ومجالاته	معامل الارتباط
1	طبيعة العمل	0.826**	1	الأداء التدريسي	0.724**
2	العلاقة مع الزملاء ورؤساء العمل	0.641**	2	الأداء البحثي العلمي	0.820**
3	الأجور والحوافز	0.765**	3	الأداء الخدمي تجاه المجتمع	0.840**
4	الترقيات والتنمية المهنية	0.835**	4	الأداء الإداري	0.732**
	المحور ككل	0.853**		المحور ككل	0.850**

**معامل ارتباط معنوي عند مستوى معنوية (0.01).

يتضح من الجدول (2) أن قيم معاملات الارتباط بين مجالات المحور الأول وبين الدرجة الكلية للأداة قد تراوحت بين أعلى قيمة وهي (0.835**) وأدنى قيمة وهي (0.641**), وأن قيم معاملات الارتباط بين مجالات المحور الثاني وبين الدرجة الكلية للأداة قد تراوحت أيضًا بين أعلى قيمة وهي (0.840**) وأدنى قيمة وهي (0.724**); ومعنى ذلك أن معاملات ارتباطات المجالات في كل محور مرتفعة وجميعها عند مستوى دلالة (0.01); كما يتضح أيضًا أن قيم معاملات الارتباط بين محاور الدراسة بشكل عام وبين الدرجة الكلية للأداة كانت مرتفعة عند مستوى معنوية (0.01)، حيث أن أعلى معامل ارتباط دال معنويًا بلغ (0.853**) في محور الرضا الوظيفي، وأدنى معامل ارتباط دال معنويًا بلغ (0.850**) في محور الأداء الأكاديمي؛ وهذا يؤكد صدق الاتساق الداخلي للأداة، مما يمكننا الاعتماد على نتائجها.

3-3-2- ثبات الأداة:

قام الباحث بالتحقق من ثبات الأداة بتطبيقها على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة مكونة من (20) عضو هيئة تدريسية من خارج عينة الدراسة، وقد تم تحليل البيانات باستخدام معامل الثبات الفاكرونباخ وذلك فيما يختص بكل مجال على حده، وللأداة ككل، وكانت النتائج التي تم التوصل إليها موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (3) معاملات الثبات الفاكرونباخ لجميع مجالات ومحاور الأداة وللأداة ككل

م	محور الرضا الوظيفي ومجالاته	عدد العبارات	الثبات الفاكرونباخ	محور الأداء الأكاديمي ومجالاته	عدد العبارات	الثبات الفاكرونباخ
1	طبيعة وبيئة العمل	8	0.763	الأداء التدريسي	10	0.733
2	العلاقة مع الزملاء ورؤساء العمل	6	0.776	الأداء البحثي العلمي	10	0.716
3	الأجور والحوافز	8	0.761	الأداء الخدمي تجاه المجتمع	8	0.748
4	الترقيات والتنمية المهنية	6	0.757	الأداء الإداري	10	0.862
	الثبات الكلي للرضا الوظيفي	28	0.761	ثبات الأداء الأكاديمي ككل	38	0.732
معامل الثبات الكلي لأداة الدراسة (0.783)						

يتضح من الجدول (3) أن معاملات ثبات الأداة ككل (0.783) وتعكس معامل ثبات مرتفع، وعلى مستوى محوري الأداة جاءت مرتفعة، مما يعكس موثوقية عالية للأداة، فثبات الرضا الوظيفي بلغ (0.761)، فيما بلغ ثبات الأداء الأكاديمي،

ككل (0.732)، وكلاهما مقبولان، وكانت أعلى قيم الثبات في الأداء الإداري (0.862)، وجميع المجالات حصلت على معاملات ثبات تعكس أن نتائج الأداة بشكل عام موثوقة، وتتمتع بدرجة عالية من الثبات وصالحه لقياس متغيرات الدراسة.

4-3- الوزن المعياري للإجابات:

بعد جمع استمارات الاستبانة من عينة الدراسة، قام الباحث بتفريغ البيانات التي تضمنتها تلك الاستمارات إلى الحاسوب، بعد أن أعطيت قيمة رقمية لكل عبارة من عبارات الاستبانة؛ وذلك عن طريق تحديد سلّم الإجابة اللفظي للاستبانة إلى سلّم كمي وفق مقياس ليكرت (Likert) الخماسي، وكما هو مبين في الجدول الآتي:
جدول رقم (4) توزيع القيمة الرقمية على الإجابة اللفظية وفق مقياس ليكرت الخماسي

مديات المتوسطات	1.80-1.00	2.60-1.81	3.40-2.61	4.20-3.41	5.00-4.21
السلّم الرقمي للإجابة	1	2	3	4	5
التقدير اللفظي الرضا الوظيفي	ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
التقدير اللفظي الأداء الأكاديمي	منخفض جداً	منخفض	متوسط	عالٍ	عالٍ جداً

5-3- المعالجات والأساليب الإحصائية:

بعد أن تم إدخال جميع البيانات إلى الحاسوب استخدام الباحث حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة بـ (SPSS) (Statistical Package For the Social Sciences)، ومن ثمّ تحليلها إحصائياً بواسطة الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة الدراسة، مثل: المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية، ومعامل الارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient)، ومعامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، واختبار تي (T-test)، واختبار تحليل التباين الاحادي (One Way Anova).

4- عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

4-1- النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: "ما درجة كل من الرضا الوظيفي ومستوى الأداء الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج من وجهة نظرهم؟"

وللإجابة عن السؤال، استخرج الباحث المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية لمجالات محوري الرضا الوظيفي، والأداء الأكاديمي والدرجة الكلية لكل محور، وكما يبينها الجدول الآتي:
جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة على مجالات ومحوري (الرضا الوظيفي، والأداء الأكاديمي) مرتبه تنازلياً بحسب المتوسطات الحسابية

رقم المجال	المحوران والمجالات بكل منهما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة %	الرتبة	تقدير درجة الرضا/ الأداء
2	الرضا عن العلاقة مع الزملاء ورؤساء العمل	3.51	0.57	70.14	1	كبيرة
1	الرضا عن طبيعة وبيئة العمل	2.78	0.56	55.59	2	متوسطة
4	الرضا عن الترقيات والتنمية المهنية	2.38	0.73	47.55	3	ضعيفة
3	الرضا عن الأجور الحوافز	1.48	0.53	29.54	4	ضعيفة جداً
	المتوسط الكلي لمحور الرضا الوظيفي	2.54	0.85	50.70		ضعيفة
4	الأداء الإداري	3.71	0.47	74.27	1	عالٍ
1	الأداء التدريسي	3.61	0.40	72.29	2	عالٍ
3	الأداء الخدمي تجاه المجتمع	3.23	0.66	64.59	3	متوسط
2	الأداء البحثي العملي	2.72	0.65	54.41	4	متوسط

المتوسط الكلي لمحور الأداء الأكاديمي 2.32 0.451 66.39 متوسط

يتضح من الجدول (5) أن مجال "الرضا عن العلاقة مع الزملاء ورؤساء العمل"، قد احتل المرتبة الأولى في محور الرضا الوظيفي بمتوسط (3.51)، وانحراف (0.57)، ونسبة (70.14%) وبدرجة رضا (كبيرة)، يليه مجال "الرضا عن طبيعة وبيئة العمل"، بمتوسط (2.78) وانحراف (0.559) ونسبة (55.59%) وبدرجة رضا (متوسطة)، أما مجال "الرضا عن الترقيات والتنمية المهنية" فجاء ثالثاً، ولكن بدرجة رضا (ضعيفة) بمتوسط (2.38) وانحراف (0.73) ونسبة (47.55%)، بينما جاء مجال "الرضا عن الأجور والحوافز في المرتبة الأخيرة وبدرجة رضا (ضعيفة جداً) بمتوسط (1.48) وانحراف (0.53) ونسبة (29.54%)؛ وبذلك فإن درجة الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج بشكل عام جاءت بدرجة (ضعيفة) بمتوسط (2.54) وانحراف (0.85) ونسبة (50.70%).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها البلد حالياً والتي انعكست سلباً على كافة شرائح المجتمع ومنهم أعضاء هيئة التدريس في جامعة لحج، حيث أصبح أعضاء هيئة التدريس غير قادرين على تلبية احتياجاتهم المادية الضرورية لهم ولأسرهم مما انعكس سلباً على رضاهم الوظيفي؛ كما أن ضعف قدرة الجامعة على القيام بواجبها تجاه أعضاء هيئة التدريس من خلال إقامة الدورات التدريبية لهم، وتنظيم المؤتمرات العلمية وإشراكهم فيها، ومنحهم إجازات التفرغ العلمي وكافة التسهيلات اللازمة لحصولهم على الترقيات العلمية... كل ذلك أيضاً انعكس سلباً على الروح المعنوية لأعضاء هيئة التدريس وقَلَّ من درجة رضاهم الوظيفي. واتفقت مع نتائج دراسة سحلول (2022)، التي أظهرت نتائجها درجة (منخفضة) في الرضا الوظيفي للهيئة التدريسية في جامعة حجة؛ بينما اختلفت مع نتائج بقية الدراسات السابقة التي أظهرت نتائجها درجة رضا وظيفي (متوسط - عالي) لدى هيئات التدريس فيها.

كما يتضح أيضاً من الجدول رقم (5) في محور الأداء الأكاديمي: أن مجال "الأداء الإداري"، قد احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.71)، وانحراف معياري (0.47)، وبوزن نسبي (74.27%) وبمستوى أداء (عالٍ)، يليه في المرتبة الثانية مجال "الأداء التدريسي"، بمتوسط حسابي (3.61) وانحراف معياري (0.40) وبوزن نسبي (72.29%) وبمستوى أداء (عالٍ) أيضاً، أما مجال: "الأداء الخدمي تجاه المجتمع"، و"الأداء البحثي العلمي" فقد جاء في المرتبتين الثالثة والرابعة - على التوالي - بمتوسطين حسابيين (3.23، 2.72)، وانحرافين (0.66، 0.65)، ونسبة (64.59، 54.41%)، لكل منهما على التوالي، وبمستوى أداء (متوسط) للمجالين؛ وبذلك جاء مستوى الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج بشكل عام في هذه الدراسة بمستوى (متوسط)، بمتوسط (3.32)، وانحراف (0.45) ونسبة (66.39%).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ثقة هيئة التدريس في جامعة لحج بأنفسهم، واعتزازهم بمؤهلاتهم وقدراتهم، وكفاءتهم في أداء واجباتهم ومهامهم الأكاديمية بشكل جيد، على الرغم من الظروف المعيشية والبيئية الصعبة التي يمرون بها، إلا أنهم يستشعرون أن أداءهم الأكاديمي يمثل واجباً دينياً، والتزاماً أخلاقياً بالنسبة لهم تجاه أبناءهم الطلاب، وتجاه جامعتهم الوليدة (لحج)، وتجاه المجتمع المحلي ككل. وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة الأسطل، (2023)، ودراسة طه، والطفلي (2023) التي أشارت نتائجها إلى مستوى أداء وظيفي وأكاديمي (متوسط) لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأقصى وجامعة لحج؛ واختلفت مع نتائج دراسات (الجوهري، 2020؛ الرويشد، 2021؛ سحلول، 2022)، التي أظهرت نتائجها مستوى أداء أكاديمي ووظيفي عالٍ لدى هيئات التدريس فيها.

أما على مستوى العبارات بكل مجال، فيستعرضها الباحث من خلال الجدولين التاليين:

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة على عبارات مجالات (الرضا الوظيفي) مرتبه تنازلياً بحسب المتوسطات الحسابية

م	العبارات على مستوى المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الرضا
---	-----------------------------	-----------------	-------------------	--------	------------

2- مجال العلاقة مع الزملاء ورؤساء العمل				
9	تتسم علاقاتي بزملائي أعضاء هيئة التدريس بالاحترام المتبادل.	4.53	0.613	1 كبيرة جداً
10	أتبادل مع زملائي هيئة التدريس المعارف والخبرات ومصادر المعلومات.	3.84	0.821	2 كبيرة
11	يتفهم رئيس القسم والكلية والجامعة ظروفي الشخصية ويقدرونها.	3.57	0.732	3 كبيرة
13	يتميز عملي مع زملائي بروح الفريق الواحد.	3.50	0.944	4 كبيرة
12	تشاركني قيادة الجامعة والكلية وهيئة التدريس أفرحي وأحزاني.	3.10	0.968	5 متوسطة
14	تتيح لي عمادة الكلية ورئاسة الجامعة المشاركة في صنع القرار.	2.50	0.997	6 ضعيفة
	المتوسط العام لعبارات المجال ككل	3.51	0.57	كبيره
1- مجال الرضا عن طبيعة وبيئة العمل				
6	يتيح لي القسم اختيار المساقات التي أرغب بتدريسها ضمن تخصصي.	3.48	0.802	1 كبيرة
2	القيام بعملتي يحقق لي الشعور بالسعادة والراحة النفسية.	3.44	1.046	2 كبيرة
5	أشعر بالفخر والاعتزاز بالانتماء إلى الجامعة.	3.23	0.810	3 متوسطة
1	تحقق وظيفتي بالجامعة مكانة اجتماعية مرموقة تناسب طموحاتي.	2.98	1.015	4 متوسطة
7	تمتلك الكلية قاعات ومعامل تطبيقية مناسبة لأغراض التعليم.	2.88	0.853	5 متوسطة
3	تتيح لي وظيفتي بالجامعة فرص الإبداع والابتكار .	2.76	1.149	6 متوسطة
8	توفر الكلية الخدمات التي أحتاجها من استراحات، وبوفيات، وتصوير.	2.17	1.055	7 ضعيفة
4	توفر لي وظيفتي بالجامعة تأمين صحي جيد.	1.30	0.677	8 ضعيفة جداً
	المتوسط العام للمجال ككل	2.78	0.56	متوسطة
4- مجال الترقيات والتنمية المهنية				
26	تتيح الجامعة حرية اختيار موضوع البحث الذي أجريه دون أي قيود.	3.37	1.097	1 متوسطة
24	تمنحني الجامعة إجازة التفرغ العلمي عند استحقاقها لها مباشرة.	2.50	1.124	2 ضعيفة
25	تقدم لي الجامعة التسهيلات اللازمة للحصول على الترقيات العلمية.	2.45	1.017	3 ضعيفة
28	أشعر بالرضا العام عن سياسات التعيين والترقيات في الجامعة.	2.13	0.970	4 ضعيفة
27	تنظم الجامعة دورات لتنمية مهارات هيئة التدريس في مختلف المجالات.	2.07	0.922	5 ضعيفة
23	تتاح لي فرص المشاركة في المؤتمرات العلمية داخل الجامعة وخارجها.	1.74	0.877	6 ضعيفة جداً
	المتوسط العام للمجال ككل	2.38	0.73	3 ضعيفة
3- مجال الرضا عن الأجور والحوافز:				
16	يتناسب الراتب الذي أتقاضاه مع حجم العمل الذي أقوم به.	1.78	0.856	1 ضعيفة جداً
19	تتناسب الحوافز المادية التي أحصل عليها مع التكاليف التي أقوم بها.	1.56	0.704	2 ضعيفة جداً
17	يتناسب الراتب الذي أتقاضاه مع الدرجة العلمية التي أحملها.	1.53	0.735	3 ضعيفة جداً
18	أحصل على حوافز مادية ومعنوية من الكلية والجامعة باستمرار.	1.50	0.815	4 ضعيفة جداً
20	تمنحني الجامعة مستحقات الإشراف على الرسائل العلمية أولاً بأول.	1.42	0.608	5 ضعيفة جداً

15	تؤمّن لي وظيفتي بالجامعة راتبًا يغطي الاحتياجات الأساسية لي ولأسرتي.	1.42	0.759	6	ضعيفة جدًا
22	أحصل على مستحقاتي المالية فور صدور قرار الترقية مباشرة.	1.37	0.632	7	ضعيفة جدًا
21	تقدّم لي الجامعة دعمًا ماليًا مشجعًا على نشر الأبحاث العلمية.	1.24	0.593	8	ضعيفة جدًا
	المتوسط العام للمجال ككل	1.48	0.53	4	ضعيفة جدًا

يظهر من الجدول (6) أن الرضا عن العلاقة مع الزملاء ورؤساء العمل يحتل المرتبة الأولى بمعدل متوسط قدره 3.51، ويشير إلى رضا كبير بوجه عام، حيث يحصل الشعور بالاحترام المتبادل وتبادل المعارف والخبرات على أعلى درجات الرضا. أما بالنسبة للرضا عن طبيعة وبيئة العمل، فهو يتبع بمعدل 2.78، مما يدل على رضا متوسط، مع التركيز على توفير فرص الاختيار في تدريس المساقات كأحد الجوانب الإيجابية. في مجال الترقّيات والتنمية المهنية، يسجل أدنى درجات الرضا بمعدل 2.38، مما يشير إلى أن التسهيلات والفرص المتاحة لتطوير المهارات والترقيّات غير كافية بشكل ملحوظ، أخيرًا، في مجال الأجور والحوافز، يحصل على أقل متوسط 1.48، مما يعكس رضى ضعيف جدًا، حيث تُعدّ الرواتب والحوافز غير كافية ولا تتناسب مع حجم العمل أو الدرجة العلمية. يشير هذا التوزيع إلى وجود مناطق قوية في علاقة العمل، بينما هناك تحديات كبيرة تتعلق بالبيئة الوظيفية والمالية.

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات لإجابات العينة على عبارات مجالات محور (الأداء الأكاديمي) مرتبه تنازليًا

م	العبارات على مستوى مجالات الأداء الأكاديمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأداء
4- مجال الأداء الإداري					
30	ألتزم بأداء محاضراتي في مواعيدها المحددة بالجدول الدراسية.	4.11	0.745	1	عال
34	التزم بالأنظمة واللوائح الجامعية في أداء مهامي الإدارية.	3.94	0.757	2	عال
29	أحرص على حضور اجتماعات القسم بانتظام.	3.91	0.788	3	عال
38	أخصص وقتًا كافيًا للرد على استفسارات الطلبة عبر مواقع التواصل.	3.82	0.737	4	عال
37	أنجز الأعمال المطلوبة مميّ كافة في أوقاتها المحددة.	3.81	0.684	5	عال
36	أحرص على اختيار المهام المتصلة بتخصصي وخبراتي ومهاراتي الإدارية.	3.74	0.708	6	عال
32	أبادر بتقديم مقترحات من شأنها تجويد العملية الإدارية في الكلية.	3.64	0.736	7	عال
33	أضع خطة للأعمال المكلف بها من القسم والكلية في كل فصل دراسي.	3.48	0.840	8	عال
31	أشارك في عضوية اللجان الامتحانية بالكلية.	3.39	1.090	9	متوسط
35	أحرص على حضور الساعات المكتتبية المحددة لي من القسم العلمي.	3.30	0.876	10	متوسط
	المتوسط العام لعبارات المجال ككل	3.71	0.471	1	عال
1- مجال الأداء التدريسي					
7	أشجع الطلبة على طرح الأسئلة وإثارة النقاشات العلمية الهادفة.	3.88	0.614	1	عال
4	أربط دائمًا بين محتوى المقرر الدراسي وحاجات الطلبة والمجتمع.	3.76	0.627	2	عال
3	أستثمر الوقت المحدد لمحاضرتي بفعالية.	3.72	0.700	3	عال
9	أوجه الطلبة باستمرار نحو التعليم والتقييم الذاتي.	3.69	0.752	4	عال
1	التزم بداية كل فصل دراسي بعمل توصيف للمساقات التي أدرسها.	3.67	0.729	5	عال
10	أستخدم طرائق وأساليب حديثة ومتنوعة لتقييم أداء الطلبة.	3.65	0.801	6	عال
8	أوزّع الأنشطة والواجبات الدراسية على الطلبة بانتظام على مدار الفصل.	3.63	0.709	7	عال

5	أَتَبِعَ طَرَائِقَ وَاسْتَرَاتِيَجِيَّاتِ تَدْرِيسٍ مُتَنَوِّعَةٍ تُشْمَلُ الْمَحَاضِرَاتِ النَّظَرِيَّةَ، وَالتَّجَارِبَ الْعَمَلِيَّةَ، وَالزِّيَارَاتِ الْمِيدَانِيَّةَ.	3.52	0.776	8	عال
2	أَحَدَّثَ مَحْتَوَى الْمَقْرَرِ بِشَكْلِ دَوْرِي لِتَوَاكِبِ التَّنَوُّرَاتِ الْعِلْمِيَّةِ الْمَتَسَارِعَةِ.	3.48	0.721	9	عال
6	أَوْظَفَ الْوَسَائِلَ التَّقْنِيَّةَ الْحَدِيثَةَ الْمَتَوَفَّرَةَ فِي عَمَلِيَّةِ التَّدْرِيسِ.	3.13	0.959	10	متوسط
	المتوسط العام لعبارات المجال ككل	3.61	0.400	2	عال
4- مجال الأداء الخدمي تجاه المجتمع:					
23	أَحْرَصَ عَلَيَّ أَنْ أَكُونَ عَضْوًا فَاعِلًا فِي الْمَجْتَمَعِ.	3.85	0.723	1	عال
24	أَسْعَى مِنْ خِلَالِ الْبَحْثِ الَّتِي أَقْدَمَهَا إِلَى خِدْمَةِ الْمَجْتَمَعِ وَتَنْمِيَّتِهِ.	3.52	0.966	2	عال
28	أَحْرَصَ عَلَيَّ تَوْطِيدِ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ الْكَلِيَّةِ/الْجَامِعَةِ وَالْمَجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ.	3.28	0.928	3	متوسط
25	أَشَارَكَ فِي النَّدَوَاتِ وَالْأَنْشِطَةِ التَّوَعُوبِيَّةِ لِأَفْرَادِ الْمَجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ.	3.27	0.958	4	متوسط
26	أَبَادَرْتَنِي قِضَايَا الْمَجْتَمَعِ وَمَنَاقَشَتَهَا مَعَ جِهَاتِ الْإِخْتِصَاصِ.	3.18	0.967	5	متوسط
22	أَقْدَمْتُ اسْتِشَارَاتٍ عِلْمِيَّةً فِي مَجَالِ تَخْصِيصِ لِمُؤَسَّسَاتِ الْمَجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ.	3.09	1.056	6	متوسط
21	أَشَارَكَ بِفَعَالِيَّةٍ فِي مَخْتَلَفِ الْمُنَاسَبَاتِ وَالْفَعَالِيَّاتِ الْوَطْنِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ.	2.94	1.053	7	متوسط
27	أَشَارَكَ مَعَ مَنظَمَاتِ الْمَجْتَمَعِ الْمَدْنِيِّ فِي تَقْدِيمِ بَرَامِجِ تَدْرِيبِيَّةٍ لِلْعَامِلِينَ فِي الْمَوْسَسَاتِ الْحُكُومِيَّةِ وَالْخَاصَّةِ.	2.71	0.974	8	متوسط
	المتوسط العام لعبارات المجال ككل	3.23	0.655	3	متوسط
2- مجال الأداء البحثي العلمي:					
11	أَتَابَعُ الْبَحْثَ الْعِلْمِيَّةَ الْحَدِيثَةَ ذَاتِ الصِّلَةِ بِمَجَالِ تَخْصِيصِي بِاسْتِمْرَارٍ.	3.77	0.859	1	عال
12	أَتَشَارَكَ مَعَ زَمَلَانِي فِي إِعْدَادِ الْبَحْثِ وَالنَّدَوَاتِ الْعِلْمِيَّةِ.	3.33	1.033	2	متوسط
18	أَهْتَمُّ بِإِجْرَاءِ دَرَاثَاتٍ عِلْمِيَّةٍ تُخْدَمُ أَهْدَافَ الْجَامِعَةِ وَالْمَجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ.	2.95	1.049	3	متوسط
16	أَشْرَفُ عَلَيَّ عِدَدٍ مِنَ الرِّسَالِ وَالْأَطْرُوحَاتِ الْعِلْمِيَّةِ فِي مَجَالِ تَخْصِيصِي.	2.77	1.267	4	متوسط
15	أَسْهَمْتُ فِي تَحْكِيمِ أَدْوَاتِ الْبَحْثِ لِلْبَاحِثِينَ مِنْ دَاخِلِ الْجَامِعَةِ وَخَارِجِهَا.	2.76	1.122	5	متوسط
20	أَنْتَجْتُ مَا لَا يَبْقَى عَنِ بَحْثٍ عِلْمِيٍّ وَاحِدٍ سَنَوِيًّا.	2.71	1.184	6	متوسط
14	أَشَارَكَ بِاسْتِمْرَارٍ فِي عَضْوِيَّةِ اللِّجَانِ الْعِلْمِيَّةِ لِمَنَاقَشَةِ الرِّسَالِ وَالْأَطْرُوحَاتِ الْعِلْمِيَّةِ دَاخِلَ الْجَامِعَةِ وَخَارِجِهَا.	2.51	1.105	7	منخفض
13	أَشَارَكَ فِي الْمَوْثَمَرَاتِ وَوَرَشِ الْعَمَلِ الْمَحَلِّيَّةِ وَالْخَارِجِيَّةِ الْمَتَعَلِّقَةِ بِتَخْصِيصِي.	2.42	1.074	8	منخفض
17	أَشْرَكَ فِي عَضْوِيَّةِ بَعْضِ الْمَجَالَاتِ الْعِلْمِيَّةِ الْمَحْكَمَةِ مَحَلِّيًّا وَدَوْلِيًّا.	2.06	1.073	9	منخفض
19	أَلْفَتُ أَوْ شَارَكَتُ فِي تَأْلِيفِ كُتُبٍ عِلْمِيَّةٍ فِي إِطَارِ تَخْصِيصِي.	1.94	1.147	10	منخفض
	المتوسط العام لعبارات المجال ككل	2.72	0.653	4	متوسط

يوضح الجدول (7) أن التزام الأكاديميين بمواعيد المحاضرات والأنظمة الجامعية وحضور الاجتماعات يتحقق بمستوى عالٍ، بمتوسط عام 3.71، مما يدل على أداء إداري قوي ومعايير عالية للالتزام، أما في مجال الأداء التدريسي، فقد حصل على متوسط 3.61، مما يشير إلى أداء (عال) عن تشجيع الطلاب وتوظيف الأساليب المتنوعة في التدريس. لكن استخدام الوسائل التقنية حصل على تقييم أقل، مما يعكس حاجة لتحسين هذا الجانب، وفي مجال الأداء الخدمي تجاه المجتمع، سجل المتوسط العام 3.23، مما يعكس أداء متوسطاً للنشاطات المجتمعية والمشاركة في الفعاليات. يعكس هذا المجال مشاركة أكاديمية جيدة ولكن هناك مجال لتحسين التفاعل مع المجتمع المحلي، وأخيراً، في مجال الأداء البحثي العلمي، حصل على أدنى متوسط 2.72، مما يعكس مستوى أداء (متوسط) للتفاعل مع الأبحاث العلمية والمشاركة في المؤتمرات. يشير ذلك إلى وجود حاجة لتعزيز البحث العلمي والنشر والمشاركة في الفعاليات الأكاديمية، وبشكل عام،

يشير الجدول إلى أن الأداء الإداري والتدريسي يتفوقان على الأداء الخدمي والبحثي، مما يبرز أهمية التركيز على تحسين الأداء البحثي وتعزيز مشاركة الأكاديميين في الأنشطة المجتمعية.

2-4- النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: " ما مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة الرضا الوظيفي ومستوى الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج تُعزى لمتغيرات (الجنس - اللقب العلمي - عدد سنوات الخدمة)؟

وللإجابة عن هذا السؤال، استخدم الباحث اختبار (T-test)، واختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)؛ لفحص مدى وجود فروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة الرضا الوظيفي ومستوى الأداء الأكاديمي تبعاً لمتغيرات: (الجنس - اللقب العلمي - عدد سنوات الخبرة)، وذلك على النحو الآتي:

جدول (8) نتائج اختبار (T-test) لفحص مدى وجود فروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة لدرجة الرضا الوظيفي ومستوى الأداء الأكاديمي تبعاً لمتغير الجنس؛ ذكور- إناث (درجة الحرية (96)

المحور	فئتي المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	قيمه T	قيمة الدلالة	تفسير الدلالة
الرضا الوظيفي	ذكر	83	2.53	-.151-	.880	غيردالة
	أنثى	15	2.55			
الأداء الأكاديمي	ذكر	83	3.33	.802	.424	غيردالة
	أنثى	15	3.243			

يتبين من الجدول (8) حول الرضا الوظيفي والأداء الأكاديمي تبعاً لمتغير الجنس (ذكور وإناث): بالنسبة لمتغير الرضا الوظيفي، بلغ المتوسط الحسابي للذكور (2.53) وللإناث (2.55)، وكانت قيمة T (-.151-) وقيمة الدلالة (.880)، فيما يخص الأداء الأكاديمي، كان متوسط الذكور (3.33) ومتوسط الإناث (3.243)، وكانت قيمة T (.802) وقيمة الدلالة (.424)، وكلاهما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وتؤكد هذه النتيجة أن الجنس ليس له تأثير معنوي على الرضا الوظيفي أو الأداء الأكاديمي في العينة المدروسة.

جدول (9) نتائج اختبار التباين الأحادي (ANOVA) لفحص مدى وجود فروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة لدرجة الرضا الوظيفي ومستوى الأداء الأكاديمي تبعاً لمتغيري اللقب العلمي- وعدد سنوات الخبرة

المحور	المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمه F	الاحتمالية Sig	الدلالة
الرضا الوظيفي	اللقب العلمي	بين المجموعات	.616	2	.308	1.656	.196	غيردالة
		داخل المجموعات	17.660	95	.186			
	عدد سنوات الخبرة	بين المجموعات	.065	2	.032	.169	.845	غيردالة
		داخل المجموعات	18.211	95	.192			
الأداء الأكاديمي	اللقب العلمي	بين المجموعات	.005	2	.003	1.153	.320	غيردالة
		داخل المجموعات	17.929	95	.189			
	عدد سنوات الخبرة	بين المجموعات	.425	2	.213	1.153	.320	غيردالة
		داخل المجموعات	17.510	95	.184			
		المجموع	17.935	97				

يتضح من الجدولين (8+9) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج تعزى لمتغيرات: (الجنس - اللقب العلمي

– عدد سنوات الخبرة؛ إذ جاءت القيمة الاحتمالية Sig (0.880)، و(0.196)، و(0.845) لمتغيرات الدراسة على التوالي، وهي جميعها أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على تقارب وجهات النظر بين أفراد عينة الدراسة في تقديرهم لدرجة الرضا الوظيفي لديهم؛ وهذا مؤشر على الانسجام بين إجابات أفراد عينة الدراسة على جميع المتغيرات؛ مما أدى إلى ظهور نتيجة منسجمة. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أفراد عينة الدراسة يمرون بنفس الظروف المادية الصعبة والتي أثرت سلباً على درجة رضاهم الوظيفي.

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الأسطل (2023)، ودراسة سحلول (2022)، ودراسة القحطاني، وعلي (2021)؛ واختلفت مع نتائج دراسة الرويشد (2021)، التي أظهرت وجود فروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة ومستوى الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الجنس، ولصالح الذكور. كما يتضح أيضاً من الجدولين (8+9) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج تعزى لمتغيرات: (الجنس – اللقب العلمي – عدد سنوات الخبرة)؛ إذ جاءت القيمة الاحتمالية Sig (0.424)، و(0.986)، و(0.320) لمتغيرات الدراسة على التوالي، وهي جميعها أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على تقارب وجهات النظر بين أفراد عينة الدراسة في تقديرهم لمستوى أدائهم الأكاديمي على الرغم من تنوع ألقابهم العلمية، وتفاوت عدد سنوات خبراتهم الأكاديمية، إلا أنه ليست لديهم اختلافات جوهرية في تقديراتهم لمستوى أدائهم الأكاديمي. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج يسعون لبذل ما لديهم من قدرات وإمكانات علمية ومعرفية ومهارات تدريسية وخبرات إدارية للوصول إلى مستوى أداء جيد، لذلك فهم يقومون بأداء مهامهم وواجباتهم بهمة وإقتدار إثباتاً منهم لنواهم ولقدراتهم وسعيًا للارتقاء بأدائهم الأكاديمي.

وتتفق هذه النتيجة مع معظم نتائج الدراسات السابقة، باستثناء دراسة الرويشد (2021)، التي أظهرت نتائجها وجود فروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى الأداء الأكاديمي والوظيفي لدى أعضاء هيئات التدريس تعزى لمتغير الرتبة العلمية والأكاديمية، ولصالح الرتبة الأكاديمية أستاذ، وأستاذ مشارك.

3-4- النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث: " ما مدى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين درجة الرضا الوظيفي ومستوى الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج من وجهة نظرهم؟" وللإجابة عن هذا السؤال، استخدم الباحث اختبار معامل الارتباط بيرسون (Pearson)، لإيجاد علاقة الارتباط بين درجة الرضا الوظيفي ومستوى الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج من وجهة نظرهم، وذلك كالآتي:

جدول (10) نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون بين الرضا الوظيفي والأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج

المحور	الإحصاءات	مستوى الأداء الأكاديمي
درجة الرضا الوظيفي لهيئة التدريس	معامل الارتباط	.449**
	الاحتمالية (Sig)	.000

**معامل ارتباط معنوي عند مستوى معنوية (0.01).

يتضح من الجدول (10)، أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين محوري الدراسة (درجة الرضا الوظيفي)، و(مستوى الأداء الأكاديمي)، قد بلغت (.449**)، وعند مستوى المعنوية (0.000)، وهي أقل من (0.01)، مما يعني ذلك وجود علاقة ارتباطية موجبة بين المتغيرين، ولكن بدرجة (متوسطة) ويعزو الباحث هذه النتيجة في ضوء خصائص أفراد عينة الدراسة، فجميعهم أكاديميون يحملون ألقاباً علمية عليا، فضلاً عن كونهم الشريحة المثقفة والمؤهلة نظرياً وعملياً، وبالتالي فإن قيامهم بمهامهم الأكاديمية يمثل محور اهتمامهم وإحساسهم بالمسئولية الملقاة على عاتقهم تجاه جامعتهم، ومجتمعهم المحلي ككل، وأنه مهما كانت الظروف والصعوبات التي يمرون بها، إلا أن ذلك لم يثنيهم عن القيام بمهامهم،

وإثبات كفاءاتهم في العمل. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الجوهري، 2020؛ سحلول، 2022؛ طه والطفلي، 2022؛ الأسطل، 2023؛ كيلتو، 2024؛ ستيفن، 2024). (Stephen، 2024).

توصيات الدراسة ومقترحاتها.

- في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، يوصي الباحث ويقترح الآتي:
1. على جهات الاختصاص في الحكومة، إعادة النظر في هيكل الأجور والمرتبات لأعضاء هيئة التدريس في جامعة لحج خاصة والجامعات اليمنية الحكومية عامة، ووضع هيكل أجور جديد يتناسب مع الظروف المعيشية لأعضاء هيئة التدريس ويلبي احتياجاتهم الأساسية، وبما يتناسب مع درجاتهم العلمية، وحجم المهام الملقاة على عاتقهم.
 2. تبني وزارة التعليم العالي ورئاسة جامعة لحج تنفيذ دورات تدريبية، وعقد ندوات ومؤتمرات علمية لأعضاء هيئات التدريس في مختلف كليات الجامعة، وإيفادهم لحضور المؤتمرات العلمية المحلية والخارجية؛ لما لذلك من انعكاسات إيجابية في رفع روحهم المعنوية وتحسين مستوى أدائهم الأكاديمي.
 3. دعم وتشجيع قيادة جامعة لحج أعضاء هيئة التدريس في مجال التأليف والبحث العلمي، ومنحهم إجازات التفرغ العلمي، وزيادة فرص مشاركتهم في الندوات والمؤتمرات العلمية المحلية والخارجية وعلى حساب نفقة الجامعة.
 4. خلق بيئة عمل مناسبة لأعضاء هيئة التدريس وتوفير كافة الخدمات التي يحتاجونها بما يحقق لهم الشعور بالسعادة والراحة النفسية ويزيد من فرص الابداع والابتكار والبذل والعطاء العلمي المتجدد لديهم.
 5. تفعيل دور الشراكة بين الجامعة والمجتمع المحلي والتنسيق مع مؤسسات القطاعين العام والخاص بتمويل المشاريع البحثية الابتكارية التي تخدم المجتمع وتلبي احتياجاته.
 6. كما يقترح الباحث إجراء دراسات وأبحاث مماثلة للدراسة الحالية تتناول الموضوعات التالية:
 - a. الرضا الوظيفي وعلاقته بالأداء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس المساعدة في جامعة لحج.
 - b. الرضا الوظيفي وعلاقته بالأداء الأكاديمي لدى أعضاء هيئات التدريس في الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية الخاصة (دراسة مقارنة).
 - c. الرضا الوظيفي وعلاقته بالأداء الوظيفي لدى أعضاء هيئات التدريس في المراحل التعليمية الأخرى، مثل: التعليم العام (الأساسي والثانوي)، والتعليم الفني والتدريب المهني.

قائمة المراجع

أولاً-المراجع بالعربية:

1. إبراهيم، أحمد حسن (2022). الرضا الوظيفي بالجامعات السعودية لدى أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين، دراسة تطبيقية بكلية إدارة الأعمال، جامعة الحدود الشمالية، *المجلة العربية للإدارة*، 42 (1)، 113-130.
2. الأسطل، رند عمران (2023). أثر الرضا الوظيفي في فعالية الأداء لدى الأفراد العاملين بجامعة الأقصى *Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences*, (94), 119-142. <https://doi.org/10.33193/JALHSS.94.2023.873>
3. جامعة لحج (2024). الرؤية والرسالة والأهداف، متاح عبر الرابط: <https://lahejuniversity.net/vision-mission-goals>
4. الجوهري، سحر علي (2020). مستوى الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب شطر الطالبات بجامعة الملك عبد العزيز وعلاقته بالأداء الأكاديمي: دراسة ميدانية، *مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية*، السعودية، 17(1)، 906-962. متاح عبر الرابط <https://www.scribd.com/document/189006308>
5. الدهشان، جمال علي، والسيدي، جمال أحمد (2004). تقويم بعض جوانب الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة المنوفية من خلال آرائهم، *مجلة البحوث النفسية والتربوية*، كلية التربية، جامعة المنوفية، (3)، 1-55.

6. الرويشد، فيصل (2021). درجة الرضا الوظيفي وعلاقته بدافعية الإنجاز لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الجوف، *مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية*، 35 (7)، 1105-1133.
7. زهرواي، مريم (2017). دلالات وأبعاد الرضا الوظيفي، *مجلة الباحث الاجتماعية*، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، الجزائر، (13)، 428-423.
8. سحلول، عبد الرحمن محمد (2022). *الرضا الوظيفي وعلاقته بالأداء الوظيفي للهيئة التدريسية بجامعة حجة من وجهة نظرهم*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية والعلوم الإنسانية، جامعة حجة، اليمن.
9. السماوي، عبد الوهاب محمد (2020). *تصور مقترح لتطوير الأداء التدريسي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة البيضاء في ضوء معايير الجودة*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ذمار، اليمن.
10. الشمري، سعود بن محمد (2016). علاقة الرضا الوظيفي بالأداء الوظيفي لدى عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة تبوك، *مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 43 (1)، 405-420.
11. طه، سمير أحمد، والظفي، حسين علي (2022). درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية صبر بجامعة لحج لأدوارهم الأكاديمية من وجهة نظر الطلاب، *مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية*، 2(14)، 162-185. متاح عبر الرابط: <https://doi.org/10.56793/pcra221397>
12. عبد الفتاح، عصام عطية (2020). *تصور مقترح لتحسين الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة العريش في ضوء آرائهم*، *المجلة التربوية*، (77)، 1255-1319.
13. عبد القادر، رمضان محمود (2018). الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين في جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية وعلاقته بالإنتاجية العلمية (دراسة ميدانية)، *مجلة كلية التربية*، جامعة طنطا، مصر، 72 (3)، 85-137.
14. العبدان، سعد محمد (2019). الرضا الوظيفي وعلاقته بالإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بالكلية التقنية بالرياض وحائل، *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*، (9)، 49-81.
15. القحطاني، علي، وعلي، فهد (2021). الرضا الوظيفي وعلاقته بالالتزام التنظيمي لدى القيادات الأكاديمية بجامعة عدن، *مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، اليمن، (2)، 61-86.
16. قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (238) لسنة 1998 م. بشأن نظام وظائف وأجور أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم في الجامعات اليمنية، *الجريدة الرسمية*، العدد (23) لسنة 1998 م. متاح عبر الرابط: <https://www.scribd.com/document/189006308>
17. قشاش، خولة، بحري، نبيل، وباشيوة، حسين (2020). تقييم الأداء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة سطيف (2) في ضوء معايير ضمان الجودة من وجهة نظرهم، *المجلة الدولية لضمان الجودة*، 13(1)، 37-48. <https://doi.org/10.34028/ijqa/3/1/142>
18. محمد، رضوان (2013). الرضا الوظيفي وعلاقته بالإبداع الإداري لدى أعضاء هيئة التدريس في كليات وأقسام التربية الرياضية في اليمن، *مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية*، 27(5)، 981-1009، متاح عبر الرابط: <https://www.scribd.com/document/189006308>
19. محمد، مروة مصطفى، ومحمود، هناء مرغلي (2022). *تصور مقترح للحد من التسويف الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط لتحسين إنتاجيتهم العلمية*، *المجلة التربوية*، كلية التربية جامعة سوهاج، مصر، (98)، 235-236.
20. المخلافي، سلطان بن سعيد (2008). المشكلات التي تؤثر على الأداء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة تعز، *مجلة جامعة أسيوط*، 24(1)، 364-406، متاح عبر الرابط: <https://www.scribd.com/document/189006308>
21. المخلافي، محمد سرحان، والضويحي، عادل عبد المحسن (2020). واقع الإنتاجية العلمية ومعوقاتها لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة الأمام عبد الرحمن بن فيصل، *مجلة العلوم التربوية والنفسية بجامعة القصيم*، 3(4)، 1502-1537.
22. المدهرش، حابس (2012). *الحوافز وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظرهم بالجامعات السعودية*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.
23. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2008). *قوانين ولوائح وأنظمة التعليم العالي والبحث العلمي*، صنعاء، اليمن.

ثانياً-المراجع بالإنجليزية:

1. Abdel Fattah, E. A. (2020). A proposed framework to improve job satisfaction among faculty members at Arish University in light of their views (in Arabic). *Educational Journal*, 77, 1255-1319.
2. Abdelkader, R. M. (2018). Job satisfaction among non-Saudi faculty members at Imam Muhammad bin Saud Islamic University and its relationship with scientific productivity (in Arabic). *Journal of the Faculty of Education, Tanta University, Egypt*, 72(3), 85-137.
3. Al-Abdan, S. M. (2019). Job satisfaction and its relationship with scientific productivity among faculty members at the technical colleges in Riyadh and Hail (in Arabic). *Arab Journal of Educational and Psychological Sciences*, 9, 49-81.
4. Al-Asal, R. I. (2023). The impact of job satisfaction on performance effectiveness among employees at Al-Aqsa University (in Arabic). *Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences*, 94, 119-142. <https://doi.org/10.33193/JALHSS.94.2023.873>
5. Al-Dahshan, J. A., & Al-Sisi, J. A. (2004). Evaluation of some aspects of academic performance for faculty members at Menoufia University through their opinions (in Arabic). *Journal of Psychological and Educational Research, Faculty of Education, Menoufia University*, 3, 1-55.
6. Al-Johari, S. A. (2020). The level of job satisfaction among faculty members at the College of Arts, Women's Section, King Abdulaziz University, and its relationship with academic performance: A field study (in Arabic). *Umm Al-Qura University Journal of Social Sciences*, 17(1), 906-962. Available at <https://www.scribd.com/document/189006308>
7. Al-Madhursh, H. (2012). Incentives and their relationship with job performance among faculty members from their perspective at Saudi universities (in Arabic) (Unpublished doctoral dissertation). Yarmouk University, Irbid, Jordan.
8. Al-Mukhlaafi, M. S., & Al-Duwaihi, A. A. (2020). The reality of scientific productivity and its obstacles among faculty members at the College of Education, Imam Abdulrahman bin Faisal University (in Arabic). *Journal of Educational and Psychological Sciences, Qassim University*, 3(4), 1502-1537.
9. Al-Mukhlaafi, S. S. (2008). Problems affecting the job performance of faculty members at Taiz University (in Arabic). *Assiut University Journal*, 24(1), 364-406. Available at <https://www.scribd.com/document/189006308>
10. Al-Qahtani, A., & Ali, F. (2021). Job satisfaction and its relationship with organizational commitment among academic leaders at Aden University (in Arabic). *Aden University Journal of Social and Human Sciences*, 2, 61-86.
11. Al-Ruwaishid, F. (2021). The degree of job satisfaction and its relationship with achievement motivation among faculty members at Jouf University (in Arabic). *An-Najah University Journal for Research- Humanities*, 35(7), 1105-1133.
12. Al-Samawi, A. M. (2020). A proposed framework for developing teaching performance among faculty members at Al-Bayda University in light of quality standards (in Arabic) (Unpublished master's thesis). Dhahar University, Yemen.
13. Al-Shammari, S. M. (2016). The relationship between job satisfaction and job performance among a sample of faculty members at Tabuk University (in Arabic). *Dirasat: Human and Social Sciences*, 43(1), 405-420.
14. Brahimi, Soumaya (2006), *Reform of Higher Educational Scientific Research*. MA, Thesis in Sociology of Development, University of Biskra, Unpublished, Algeria.
15. Cortez, A.O., Galman, S.A., Amranto, J., Mary, J.L., & Rufino, M.V. (2021). Teacher's Job Satisfaction and It's Relationship with Their Work Performance, Professionalism, and Commitment. *Open Access Library Journal*, 8(5), 1-10.
16. Ibrahim, A. H. (2022). Job satisfaction in Saudi universities among non-Saudi faculty members: An applied study at the College of Business Administration, Northern Border University (in Arabic). *Arab Journal of Management*, 42(1), 113-130.

17. Keltu, T. T. (2024). The effect of human resource development practice on employee performance with the mediating role of job satisfaction among Mizan Tepi University's academic staff in Southwestern Ethiopia. *Heliyon*, 10(8). e29821, <https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2024.e29821>
18. Mohammed, M. M., & Mahmoud, H. M. (2022). A proposed framework to reduce academic procrastination among faculty members at Assiut University to improve their scientific productivity (in Arabic). *Educational Journal, Faculty of Education, Sohag University, Egypt*, 98, 235-236.
19. Mohammed, R. (2013). Job satisfaction and its relationship to administrative creativity among faculty members in the colleges and departments of physical education in Yemen (in Arabic). *An-Najah University Journal for Research- Humanities*, 27(5), 981-1009. Available at <https://www.scribd.com/document/189006308>
20. Qashaw, K., Bahri, N., & Bachioua, H. (2020). Evaluation of the job performance of faculty members at the University of Sétif (2) in light of quality assurance standards from their perspective. (in Arabic) *International Journal of Quality Assurance*, 3(1), 37-48. <https://doi.org/10.34028/ijqa/3/1/142>
21. Sahloul, A. M. (2022). *Job satisfaction and its relationship to job performance among the teaching staff at Hodeidah University from their perspective* (in Arabic) (Unpublished master's thesis). College of Education and Humanities, Hodeidah University, Yemen.
22. Stephen, V. (2024). Key factors influencing job satisfaction among academic staff in the university. *Journal of Human Resource and Sustainability Studies*, 12, 399-414. <https://doi.org/10.4236/jhrss.2024.123022>
23. Taha, S. A., & Al-Tufi, H. A. (2022). The degree of faculty members' practice of their academic roles at the College of Education, Saber, University of Lahj, from students' perspectives (in Arabic). *Journal of the Arabian Peninsula Center for Educational and Humanitarian Research*, 2(14), 162-185. <https://doi.org/10.56793/pcra221397>
24. Zahraoui, M. (2017). Indicators and dimensions of job satisfaction (in Arabic). *Social Researcher Journal, Abdelhamid Mehri University, Constantine 2, Algeria*, 13, 423-428.



The impact of information security systems on organizational learning capabilities in educational institutions in Arabic Countries⁽¹⁾

Dr. Elham Ali "Sid Ahmed" Abdullah

Assistant Professor||Department of Information and Computer Systems|| Applied college|| Najran university

Email: elhamnile@gmail.com || Mobile: 00966532072326|| ORCID: <https://orcid.org/0009-0001-2482-7219>

ABSTRACT: The study aimed to analyze the impact of information security systems on organizational learning capabilities, such as knowledge sharing and organizational commitment, in educational institutions in Arab countries. The researcher employed a descriptive-analytical methodology, reviewing dozens of reference studies. The study consisted of an introduction and three main sections: (1) analyzing the impact of information security systems on organizational learning capabilities in educational institutions in Arab countries, (2) evaluating how educational institutions measure their organizational capabilities based on information security systems, and (3) identifying the challenges that educational institutions face in effectively implementing information security systems. The study revealed that information security involves physical, environmental, and cyber measures, which are essential for institutional success. It also found that Arab universities face various challenges, including cyber threats (such as phishing and malware), complex information systems management, a lack of cybersecurity skills and awareness, insufficient investment in cybersecurity, and the rapid pace of technological changes. Based on the findings, the researcher proposed a framework for enhancing information systems, which includes a vision, mission, values, strategic goals, and an operational plan to develop national expertise in cybersecurity and ensure robust data protection mechanisms. The researcher also recommended strengthening partnerships with international organizations, allocating the necessary budgets to update security systems, and providing continuous cybersecurity training. Future studies were suggested to explore the impact of artificial intelligence technologies on information security, the role of collaboration between educational institutions and security agencies, and the effectiveness of staff training on information security systems.

Keywords: information security, organizational learning capabilities, educational institutions

تأثير أنظمة أمن المعلومات على قدرات التعلم التنظيمي في المؤسسات التعليمية في

الدول العربية⁽²⁾

د. إلهام علي "سيد أحمد" عبد الله

أستاذ مساعد|| قسم نظم المعلومات والحاسب|| الكلية التطبيقية|| جامعة نجران

الهاتف/ 00966532072326 || الإيميل/ elhamnile@gmail.com || أوركيد: <https://orcid.org/0009-0001-2482-7219>

المستخلص: هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير نظم أمن المعلومات على قدرات التعلم التنظيمي مثل تبادل المعرفة والالتزام التنظيمي في المؤسسات التعليمية في الدول العربية، اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لعشرات الدراسات المرجعية، وتكونت الدراسة من مقدمة

¹⁻ APA Citation Documentation: Abdullah, E. A. "S A". (2024). The impact of information security systems on organizational learning capabilities in educational institutions in Arabic Countries. *Journal of the Arabian Peninsula Center for Educational and Humanitarian Research*, 3(22), 51-70.

<https://doi.org/10.56793/pcra2213223>

²⁻ توثيق الاقتباس (APA): عبد الله، إلهام علي "سيد أحمد". (2024). تأثير أنظمة أمن المعلومات على قدرات التعلم التنظيمي في المؤسسات التعليمية في الدول العربية، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، 3(22)، 51-70. <https://doi.org/10.56793/pcra2213223>

وثلاثة مباحث رئيسية: (1) تحليل تأثير نظم أمن المعلومات على قدرات التعلم التنظيمي في المؤسسات التعليمية في الدول العربية، (2) تقييم كيفية قياس المؤسسات التعليمية لقدراتها التنظيمية بناءً على نظم أمن المعلومات، (3) تحديد التحديات التي تواجه المؤسسات التعليمية في تنفيذ نظم أمن المعلومات بشكل فعال، وكشفت نتائج الدراسة أن أمن المعلومات يتضمن تدابير أمنية مادية وبيئية وفضائية، وهو أمر أساسي لنجاح المؤسسة، وأن الجامعات العربية تواجه تحديات متنوعة من التهديدات السيبرانية (مثل التصيد والبرمجيات الخبيثة)، إدارة نظم المعلومات المعقدة، نقص المهارات والوعي في مجال الأمن السيبراني، عدم كفاية الاستثمار في الأمن السيبراني، وسرعة التغيرات التكنولوجية. بناء على النتائج قدمت الباحثة تصوراً لتفعيل أنظمة المعلومات تضمن (رؤية، رسالة، قيم، أهداف استراتيجية، خطة تشغيلية) لتطوير الخبرات الوطنية في مجال الأمن السيبراني وضمان آليات قوية لحماية البيانات. كما أوصت بتعزيز الشراكات مع المؤسسات الدولية، تخصيص الميزانيات اللازمة لتحديث نظم الأمان، والتدريب المستمر في الأمن السيبراني. كما اقترحت دراسات مستقبلية حول تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على أمن المعلومات ودور التعاون بين المؤسسات التعليمية والجهات الأمنية وفعالية تدريب الموظفين على نظم أمن المعلومات.

الكلمات المفتاحية: أمن المعلومات، قدرات التعلم التنظيمي، المؤسسات التعليمية

1-Introduction.

The current era has witnessed an immense information explosion, leading institutions to face increasingly complex challenges amid constant environmental changes. According to Filali and Shlil (2018), institutions are subjected to a variety of threats, including natural disasters, human errors or deliberate attacks such as malware and cyber hacking. These institutions also face technical threats arising from security vulnerabilities, necessitating a comprehensive enhancement of information security through various forms of protection, including software, physical and legal measures.

In Saudi Arabia, a study by Al-Taimani (2021) highlighted the growing threats and frequent cyberattacks at all levels from individuals to institutions, ministries, and companies. The study noted that governments and companies are gradually recognizing the dangers of cybercrimes and the importance of information security for the economic and political stability of the country. The anonymity provided by the internet makes it a haven for cybercriminals, who benefit from high rewards, low risks of detection and difficulties in proving cybercrimes.

A study by Andijani and Filmban (2021) demonstrated the importance of enhancing cyber security awareness in Saudi Arabia. The study, which reviewed data from 2015 to 2020, emphasized the significance of social, environmental, economic, cultural, local, and international aspects in bolstering cyber security. The findings highlight the necessity of intensifying efforts to achieve comprehensive cyber security.

In Algeria, according to Abdelhamid (2020), cybercrime has escalated recently, underscoring the severity of the situation, especially as the country moves towards adopting an e-government approach. The study stressed the need for necessary security precautions to avoid cybercrimes. The Algerian military has established a "Cyber Defense and Systems Security Monitoring" unit to protect vital infrastructures from electronic threats.

Lastly, Bakri's study (2023) emphasized the dangers surrounding cyber security and ways to combat them. The study noted that Saudi Arabia ranks second globally in cyber security protection. It highlighted that cybercrime is among the top threats facing Gulf countries, including Saudi Arabia, the UAE, and Qatar, stressing the need for continuous vigilance to ensure cyber security.

Information security systems are crucial for protecting data in educational institutions, especially in the rapidly digitizing Arab countries. These systems enhance trust in the technological infrastructure, improving educational quality and developing organizational competencies (Al-Omari, 2022; Smith, 2023). Organizational learning capabilities are vital for achieving strategic objectives, with studies showing that they enhance institutions' adaptability to environmental and technological changes, contributing to competitive advantage (Jones, 2021). This study analyzes the impact of information

security systems on organizational learning capabilities in Arab educational institutions, using a descriptive analytical documentary method to evaluate these systems' effects on organizational competencies (Al-Qarni, 2023).

1-1-Statement of the Study:

Educational institutions in Arab countries face multiple challenges in effectively implementing information security systems. Studies indicate that these systems were initially aimed at protecting the economy, production, and security, and only later entered the realm of educational institutions (Al-Harbi, 2022).

1-2-Questions of the Study

1. How do information security systems impact organizational learning capabilities in educational institutions in Arab countries?
2. How do educational institutions measure their organizational capabilities based on the available information security systems?
3. What challenges do educational institutions face in effectively implementing information security systems?

1-3-Objectives of the Study:

1. To analyze the impact of information security systems on organizational learning capabilities in educational institutions in Arab countries.
2. To evaluate how educational institutions measure their organizational capabilities based on information security systems.
3. To identify the challenges that educational institutions face in effectively implementing information security systems.

1-4-Significance of the Study.

• Scientific Significance:

- The study contributes to the literature on the impact of information security systems on organizational learning in educational institutions.
- It provides a theoretical framework that can be used in future studies to understand the relationship between information security and organizational learning capabilities.

• Practical and Applicative Significance

- To provide practical recommendations for improving information security systems in educational institutions.
- To assist decision-makers in developing educational policies that ensure information protection and enhance organizational learning.
- To support educational institutions in developing effective strategies for implementing information security systems.
- To raise awareness among staff in educational institutions about the importance of information security systems in improving organizational performance.

1-5-Definition of Key Terms.

- **Information Security Systems:** Systems designed to protect information and data from unauthorized access, disclosure, alteration, and destruction.
- **Organizational Learning:** The process through which organizations develop, enhance, and manage knowledge and standards to improve their capabilities.
- **Educational Institutions:** Schools, colleges, universities, and other establishments that provide educational services.

1-6-Study Limitations

This study focuses on educational institutions in Arab countries and examines the impact of information security systems on organizational learning capabilities. The study relies on data available in recent literature and official reports, which may face limitations related to data availability and recency.

2-Methodology

The researcher used the descriptive analytical documentary method to analyze the available data on information security systems and organizational learning capabilities in educational institutions. This includes analyzing previous studies, official reports, and relevant scientific articles.

2-1-Study Procedures

1. Collecting data from available sources such as previous studies and official reports.
2. Analyzing the data using the descriptive analytical method.
3. Evaluating the impact of information security systems on organizational learning capabilities.
4. Providing recommendations to improve information security systems in educational institutions.

3- Previous studies.

- **Al-Nuaimi (2024)** aimed to explore human and contextual factors influencing cybersecurity behaviors in organizations, particularly in higher education institutions. The study employed a systematic literature review methodology, analyzing multiple studies to develop a robust cybersecurity culture that supports sustainable development goals in cybersecurity training and education. Key findings provided an overview of human factors affecting cybersecurity, emphasizing their importance in higher education.
- **Mollah et al. (2023)** aimed to explore sustainable organizational performance in South Korea in the digital age by examining the impact of digital leadership on IT capabilities and organizational learning. The study involved an online survey of 173 employees and used structural equation modeling for analysis. Findings revealed that digital leadership significantly affects sustainable organizational performance, with IT-proactive stance and organizational learning fully mediating this effect, highlighting the role of digital leadership in enhancing IT capabilities and organizational learning.
- **Almuqrin et al. (2023)** aimed to explore the relationship between information system success and organizational sustainability in Saudi Arabian public institutions. The study collected self-reported data from employees at various government institutions and used correlation and regression analyses. Findings showed moderate implementation of organizational sustainability, with user satisfaction being the strongest predictor. The study emphasized the need for further research to identify other predictors of organizational sustainability.

- **Aseeri and Kang (2023)** investigated the impact of organizational culture and big data analytics (BDA) on strategic decision-making in Saudi Arabian universities. Using a quantitative cross-sectional survey methodology and PLS-SEM for analysis, the study found that organizational culture significantly impacts big data personnel (BDP) but not big data systems (BDS). Social and technical subsystems of BDA were significantly correlated with strategic decision-making, underscoring the importance of a data-driven culture and supportive management.
- **Saeed (2023)** aimed to explore information security awareness among computing students in Saudi Arabia. The cross-sectional study used an online questionnaire and factor analysis. Findings revealed that email and infrastructure management were significant factors in cybersecurity awareness, while password management and perception of security were not. Recommendations were made to improve cybersecurity awareness among students to prepare them for secure online practices.
- **Mustapha et al. (2023)** aimed to define critical success factors for knowledge sharing within academic institutions. Using a literature review and an online questionnaire, the study identified factors such as encouragement, acknowledgment, a reward system, fostering a knowledge-sharing culture, and leading by example. These factors were integrated into a framework for an Academic Knowledge Sharing System (AKSS).
- **Alegre et al. (2017)** aimed to investigate the relationship between transformational leadership and organizational learning capability with happiness at work in Spain's public health sector. The methodology involved an electronic questionnaire applied to a sample of 167 medical employees in allergy units. The study revealed that happiness at work could be measured using a new proposal and that transformational leadership predicts happiness at work through organizational learning capabilities. The study recommended that hospital directors and heads of allergy services consider the effects of transformational leadership to enhance happiness at work, emphasizing the need to create an atmosphere that fosters personal connections and enhances individual and organizational effectiveness.
- **Al-Busaidi & Olfman (2017)** aimed to investigate the impact of various factors on knowledge workers' intention to share knowledge through inter-organizational knowledge-sharing systems (IOKSS). The study utilized a survey methodology, though the exact sample size was not specified. The results showed that human factors significantly impact the intention to share knowledge through IOKSS, while system, organizational, and sector factors had indirect effects. This investigation is valuable for developing countries, where technological innovations like IOKSS are crucial for training, building human resources, and national knowledge management.
- **Rahman et al. (2016)** in Malaysia aimed to understand the antecedents of knowledge-sharing behavior among non-academic staff in higher learning institutions. Using a survey methodology, the study revealed that both attitude and subjective norms significantly and positively influence knowledge-sharing behavior, with the intention to share knowledge playing a crucial mediating role.
- **Berson et al. (2015)** aimed to determine how to design effective information security policies in organizations, focusing on employees' need for guidelines in decision-making. The methodology involved a survey and theories of utility and universality. The study found that clear, comprehensive, and easy-to-use policies are essential for effective information security, especially in exceptional cases. It recommended that policies be designed to provide clarity, flexibility.
- **Ayari (2014)** aimed to evaluate the information system of the Information and Communication Technology Department based on the ISO 27002 standard. The study used a descriptive analytical approach, collecting data through interviews, document analysis, and observation. Results indicated that 75% of security depends on personal skills and knowledge, with 25% on materials. The study emphasized the importance of the human element and organizational culture in achieving security goals.

- **Al-Saldi (2012)** aimed to identify the role of service quality dimensions and organizational learning capabilities in developing a culture of excellence in Kuwaiti industrial companies. Using a survey methodology, the study involved 105 managers from 27 companies. The findings showed a strong positive correlation between tangible service dimensions and the development of a culture of excellence, highlighting the importance of organizational learning capabilities.
- **Al-Omari (2012)** aimed to study the impact of information systems resources on achieving competitive strategies in Umniah Mobile Communications Company, Jordan. The study used a survey methodology with a sample of 30 employees across three administrative levels. Results indicated a high level of system resources availability and a significant impact of information systems resources on competitive strategies, except for growth strategies.
- **Siponen (2009)** aimed to present a vision for an information security awareness program to reduce user errors and improve the effectiveness of security controls. The study used a survey methodology and concluded that security techniques lose their benefit if misused or misinterpreted. It highlighted the necessity of awareness programs to reduce errors and enhance security control effectiveness.

The results of previous studies have shown a focus on information security, its usage difficulties, and the risks and challenges it faces in educational institutions. The researcher summarizes them as follows:

- Poor balance between clarity, comprehensiveness, and usability in security policies, as well as the complexity of balancing soft skills and material resources for security.
- Ambiguity in distinguishing between the impact of digital leadership across different organizational contexts, with difficulty in accurately measuring and promoting cybersecurity behaviors in higher education.
- Difficulty in accurately measuring happiness at work and knowledge exchange behavior.
- Difficulty in overcoming social, technical, and political barriers to effective knowledge exchange.
- Poor balance between the impact of information technology infrastructure and proactive attitudes on organizational performance, as well as the weakness of achieving comprehensive and consistent user satisfaction with information systems.
- Difficulty in overcoming cultural barriers to effective implementation of best practices for information systems.

On the other hand, the researcher believes that diagnosing the reality of information use and cybersecurity can lead to measures that achieve many benefits and practical applications:

1. Improving training and building human resources in cybersecurity for higher education institutions in Arab countries.
2. Benefiting from digital leadership to improve IT capabilities and organizational learning, and promoting a data-driven culture and supportive management to influence changes related to information security.
3. Developing targeted strategies to improve cybersecurity awareness among students.
4. Applying critical success factors to enhance the culture of knowledge exchange in academic institutions.
5. Enhancing leadership strategies to improve employee happiness and organizational effectiveness, while enhancing a better understanding of security procedures among users.
6. Developing effective practices and systems for knowledge exchange, by designing clear, comprehensive, and flexible information security policies.
7. Enhancing organizational culture to support security goals and excellence in information security, and encouraging positive attitudes and standards towards knowledge exchange.
8. Improving service quality and learning capabilities to enhance the culture of excellence.

Terms and concepts.

First: Information Security Systems:

Security is the set of rules, set by security officials in any place, which must be adhered to all people who can access it. The concept of security is broad and extends to all operations.

Entering, leaving, staying, or acting somewhere. Therefore, security in cyberspace includes rules and principles for controlling communication, transmitting information, and storing and preserving it. It also includes website security and security.

Electronic systems, in addition to communications security. That is, it is not limited to the physical meaning of security. That is, a guarantee that the information will not be destroyed, distorted, destroyed, or stolen, but also, a guarantee its confidentiality, not being known to others, its credibility, and its validity. The relationship appears clear between information security and ensuring rights of access to data and system resources, through an identity verification mechanism and oversight that allows system users to be restricted to the group of people to whom this right has granted. (Jabour, 2012).

Second: Organizational Education:

It is the process of developing the capabilities and capabilities of the university institution in a way that achieves the institution's excellence and its adaptation to environmental changes, by employing expertise, advanced technologies, and renewable knowledge within the framework of a shared vision and teamwork, empowering members for education and preparing its requirements, and building an organizational culture that stimulates education, creativity, and knowledge innovation, to ensure continuity. The development and organizational excellence of the university. (Al-Janabi, 2016).

Third: Educational Institutions:

Universities are important educational institutions. It is located at the top of the educational ladder, and it falls on, Many responsibilities related to confronting society's problems, meeting its needs, and educating its members to achieve success, It presents it, which is the message that university Law in all countries works to achieve and stipulates what follows: "Universities are concerned with everything related to university education and scientific study carried out by their faculties its institutes to advance it culturally, aiming to contribute to the advancement of thought and the advancement of science and Developing human values". Universities include the intellectual and scientific elites of society and are no longer seen as a place, for Not only study but for it has also as a house of expertise for various sectors.(Al-Azzam & Al-Jadaiya, 2015) |

The following topics on the impact of the characteristics of information security systems on organizational learning capabilities in educational institutions which are as follows:

1- Information Security:

It is the protection of information and data circulated via the Internet from tampering, vandalism, and alteration, or from any danger that threatens it, such as the access of any unauthorized person to access it, tampering with its data, and reviewing it, by providing the necessary means and methods to protect it from internal and external risks, and the topic of information security is an old topic. However, the need and demand for it increased with the spread of the use of the Internet and reliance on it in all areas of life, which required the transfer of data and information across multiple networks. The spread of social media networks also provided an urgent need for this.

Information security is no longer an issue handled by technicians and technocrats within individual establishments and institutions in a fragmented manner.(Ghitas, 2007) Rather, it has become one of the issues undertaken by politicians,

strategists, and decision-makers, who translate it into national policies and strategies that work within the comprehensive national security system and control the relationship between information security and national security and its direction in its correct path and a study by the researcher, and He divided the concept of information security into two basic parts: unilateral and dual.

Information security can be defined from three angles:

- From an academic standpoint: It is the science that studies theories and strategies to protect information from risks that threaten it and from activities that attack it.
- From a technical standpoint: it is the means, tools, and procedures that must be provided to ensure the protection of information from internal and external dangers.
- From a legal perspective: It is the subject of studies and measures necessary to ensure the confidentiality and integrity of the content and availability of information and to combat activities that attack it or exploit it to commit information crimes. (Hassan, D.T)

2-Characteristics of information security systems:

- **CONFIDENTIALITY:** This means ensuring that information is not revealed or accessed by unauthorized persons.
- **INTEGRITY: and integrity of content:** Ensuring that the information content is correct and has not been modified or tampered with, and in particular the content will not be destroyed, changed, or tampered with at any stage of processing or exchange, whether at the stage of internal dealing with the information or through illegal interference. (Wheeler, 2011)
- **AVAILABILITY:** Continuity of availability of information or service: Ensuring the continued operation of the information system and the continued ability to interact with the information and provide service to the information sites so that the user of the information will not be prevented from using it or accessing it. (Alnuaimy, 2020)
- **Non-repudiation:** The action related to the information by someone who has performed it: This means ensuring that the person who performed an action related to the information or its locations does not deny that he is the one who carried out this action so that there is the ability to prove that an action was carried out by someone at a specific time. Nonrepudiation assures that the sender of data is provided with proof of delivery and the recipient is provided with proof of the sender's identity, so neither can later deny having processed the data. Further, this concept can apply to any activity, not just the sending and receiving of data; in a more general sense, it is a mechanism to prove that an activity was performed and by whom. Nonrepudiation is typically comprised of authentication, auditing/logging, and cryptography services. A common application of this service would be the digital signing of e-mail messages to prove that the purported sender sent the message received. Since access control and nonrepudiation share so many common components, they are frequently implemented together in controls or else closely interrelated. For example, once an access control function has been performed, it may provide sufficient data to facilitate nonrepudiation or at least partial nonrepudiation data. (Al-Fathir & Al-Qahti, 2009).

3- What are organizational capabilities?

Organization capabilities (OC) are the strategic intangible assets that an organization relies on to get work done, execute its business strategy, and satisfy its customers.

These capabilities cannot arise from a single effort or by following an external model. Instead, they are sourced and refined internally from multiple interactions to be specific to educational organizations. It can include expertise, activities, information, knowledge, procedures, processes, skills, systems, technologies, or unique adaptive features. The strength and alignment of these assets define an organization's identity and differentiate it from competitors. Every organization develops

these traits and embeds them into its culture over time, so they are difficult for others to identify and replicate. For example, Coca-Cola could sell its soft drink formula to another company, but that company would not be able to emulate the same emotional connection that customers have with Coke. Building organizational capabilities is an indispensable part of the organizational development process. (Usrey, 2024).

4- Organizational learning capabilities:

Many researchers have emphasized the importance of organizational education as a process that has philosophical, cognitive, social, and technical dimensions that ensure the use of appropriate strategies to meet environmental requirements and enable organizations to act and think continuously to achieve the necessary adaptation to achieve goals by making gradual improvements or making radical changes to the knowledge base and organizational contexts. (Daham, 2005)

(Lee & Newman & Price, 1999:64) He emphasizes that it is necessary to pay attention to the impact of organizational learning capabilities in the decision-making process because it is linked to some external factors such as the environment, relationships, and rewards. (Lee et al., 1999).

5- Defining organizational learning capabilities:

Organizational learning capabilities are defined as the process of knowledge flow, which are those processes, characteristics, or constructs that enhance and help knowledge to be shared, acquired, and used effectively within or outside the organization. (Fan & Beh, 2024). They are organizational and managerial characteristics, practices, and skills, or factors that facilitate organizational learning processes, generating, acquiring, disseminating, and integrating information/knowledge, or allowing the organization to learn. (Huarng & Mas-Tur, 2016). Through the ability of managers within the organization to generate and circulate influential ideas, through generating and circulating ideas to Achieved. (Abubakar et al, 2019).

6- The importance of organizational learning capabilities:

Organizational learning is the process through which planned change is brought about in the organization and prepares it to be adaptable to changes in the environment surrounding it at the appropriate speed, by carrying out a set of operations, the most important of which is empowering individuals and investing previous expertise and experiences in facing and managing the future. Using knowledge and technology effectively to learn and improve performance, provided that this is done within the framework of an organizational culture based on the shared vision of the organization's members and supportive of work, collective learning, and continuous development, which enables these organizations to have the advantage of speed of learning and achieve their goals efficiently and effectively. For me, Individual learning is the process of assisting workers and people to acquire a wide range of skills and obtain a large amount of information. (Garcia-Morales & Llorens-Montes, 2006)

7- Dimensions of organizational learning capabilities:

Recent organizational learning literature indicates that each organization has its strategy and model, For organizational learning, consistent with the nature of its activities and objectives, the skills, capabilities, and experiences it possesses, and experiences, the educational level of its human resources, and the material and moral capabilities for practical practice, Organizational learning. However, three basic dimensions constitute the organizational learning process, which is divided, each dimension is a sub-dimension through which the three dimensions of organizational learning integrate and interact. (Goh & Richards, 1998)

Dimensions of Organizational Learning Capabilities:

1- Cognitive sharing:

Knowledge sharing is one of the important processes in knowledge management that leads to the exchange, dissemination, and distribution of knowledge between educational institutions and their employees, which reflects on their abilities, knowledge, and skills and thus increases their human efficiency to achieve the goals of educational institutions. (Bin Ibrahim, 2019) Through this, the importance of the knowledge-sharing process becomes clear to us. Moreover, benefit from it instead of becoming a prisoner in the minds of its owners. Sharing generates new knowledge through its exchange between members of educational institutions, which leads to the possession of an effective weapon for progress and advancement. This is what calls on organizations to pay attention to their knowledge resources and work to manage them through the processes of creating, storing, and sharing knowledge. Moreover, making optimal use of the individual experiences hidden in the minds and minds of individuals and transforming them into declared knowledge shared by all members of the organization so that it becomes of greater benefit and value. (Burnan, 2013)

Accordingly, interest in the concept of organizational learning has increased in business organizations as one of the modern administrative trends that organizations are currently seeking to meet environmental challenges. In light of this, organizational learning has become of great importance to researchers and practitioners because of what it provides to the organization and because of the strategic role, it plays in improving performance and achieving organizational excellence. (Bin Amra & Darban, 2020)

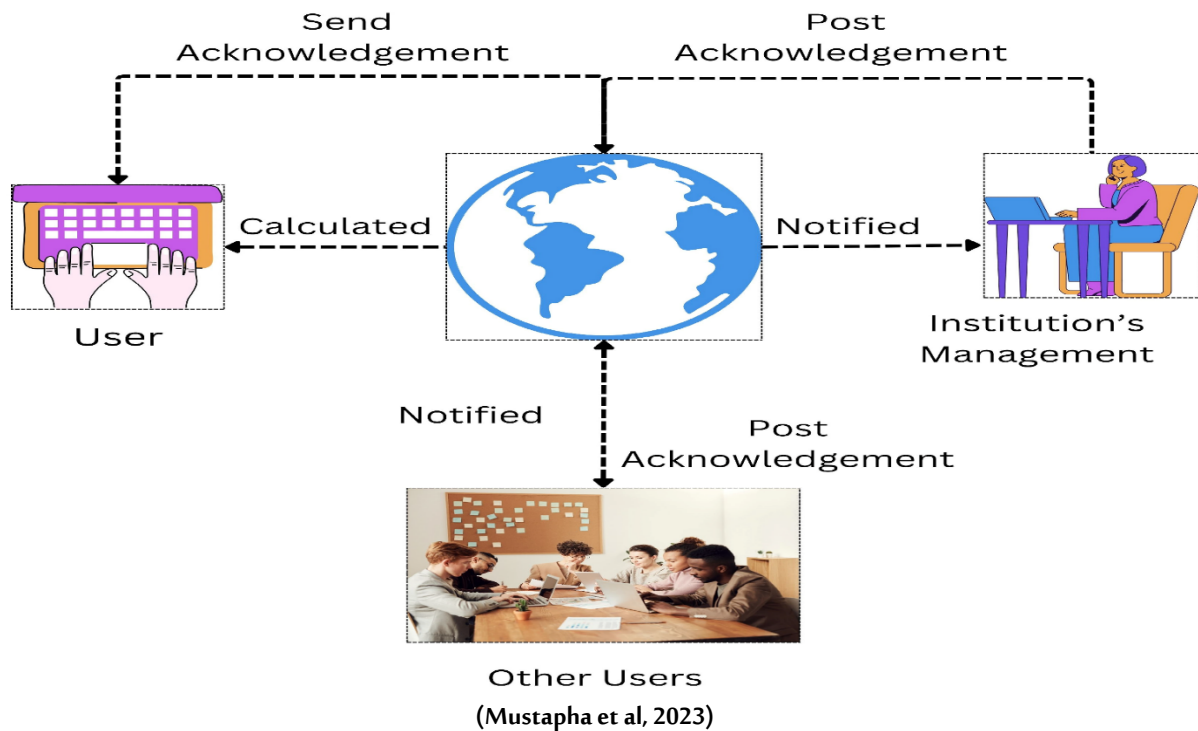
2- Organizational commitment:

Interest in the subject of organizational commitment began at the beginning of the second half of the twentieth century until the present time, as Hadi Salman specifically pointed out at the beginning of 1950. (Hadi, 2013) The concept of organizational commitment emerged, and despite the great interest in the phenomenon of commitment, in general, many studies and research were not able to provide a clear concept for its overlap with some other psychological and behavioral concepts. The first of these attempts is a proposal by Becker 1960 to develop a systematic concept for applying the behavior of individuals in organizations and taking actions that are consistent and compatible with maintaining survival. Backer called it the concept of Commitment, and it was the first attempt to establish a definition of commitment. Organizational. (Darwish, 2008)

Acknowledgement System Model (ASM) for Higher Education Institutions (HEIs)

Explanation:

The figure illustrates an Acknowledgement System Model (ASM) designed to stimulate knowledge-sharing behaviors in HEIs. It is based on a model proposed by (Mustapha et al, 2023)



The model highlights two acknowledgement pathways:

1. **User Acknowledgement:** Users can send non-monetary acknowledgments to the knowledge sharer.
2. **Institutional Acknowledgement:** The university management can send both monetary and non-monetary acknowledgments. Monetary acknowledgments could be determined based on the number of acknowledgments received from users (e.g., fellow academics, staff, and students). Non-monetary acknowledgments from the institution could include letters of appreciation or recognition.

This system aims to incentivize knowledge sharing by recognizing and rewarding those who contribute to the knowledge repository. (Mustapha et al, 2023).

Objectives of Information Security Systems in Educational Institutions

Daoud (2000, 48) pointed out that the security of information media is achieved through:

- 1- Providing an appropriate level for cylinders, magnetic tapes, and optical discs that contain the information.
- 2- Keep media containing backup copies of files in a remote location in danger.
- 3- Access to these media storage areas is restricted to authorized persons only.
- 4- Paying attention to destroying waste and debris such as cards and program lists using incineration ovens paper, paper lathe machines, etc. (Hassan, 2000)

Requirements for Achieving Information Security and Information Security Systems

In fact, there are important ways and means to reduce risks or reducing them and these methods:

- Proper construction of the information system is the right beginning for developing an effective strategy to monitor and evaluate the system and to protect the safety and integrity of its resources.
- Training users of the information system in the areas of information security, database security, and data security networks.

- Apply serious and strict measures to protect software and hardware from the first moment a system has operated the information. (Yassin, 2009)

4- Results of the Study.

4-1-Result of the question: "What is the level of impact of information security systems on organizational learning capabilities and performance of educational institutions in Arab countries?"

To answer this question, the researcher reviewed a summary of a set of studies that dealt with the impact of information security systems on organizational learning capabilities and the performance of educational institutions in Arab countries, and the researcher reviews them in order from the oldest to the most recent, as follows:

- **Al-Salloum et al. (2012)**. This study measured the impact of implementing management information systems on administrative work at King Saud University. It found that the university had the necessary infrastructure in place but needed specialized human resources, training, and support from senior leadership. Major obstacles included resistance to change and a lack of awareness about the importance of management information systems.
- **Ibrahim et al. (2018)**. This study aimed to identify the impact of information security systems on organizational learning capabilities in Jordanian universities. The study revealed high levels of system availability and confidentiality, with a medium level of integrity. Information security systems significantly impacted organizational learning capabilities.
- **Al-Timani (2021)**. The study examined the state of cyber security among individuals in Saudi Arabia from experts' perspectives. It highlighted that the government prioritized cyber security early on, even before the public recognized its importance. Common cybercrimes include electronic fraud, often due to low awareness and sharing personal information without understanding the risks.
- **Hamdan and Imran (2021)**. This research aimed to identify the role of information systems in the quality of administrative decision-making at Palestine Technical University. The study found a positive relationship between the implementation of management information systems and decision-making quality.
- **Al-Haimoudi (2023)**. The study emphasized the importance of cyber security in protecting personal data, corporate assets, and national security in Morocco. Cyber security plays a crucial role in shielding society from social engineering attacks and cyber threats targeting companies and the state.
- **Al-Janfaoui (2023)**. The study examined digital transformation and cyber security challenges in Kuwait from the perspective of academic police officers. The results indicated that the level of cyber security implementation in national institutions, including educational ones, was moderate, with no significant differences linked to age, educational qualifications, or work experience.
- **Tawfiq and Morsi (2023)**. This study discussed the impact of electronic crimes in Egyptian society and the need for legislation and security guarantees. It emphasized cyber security as a strategic approach to protecting information, contributing to the digital transformation of institutions, including universities.
- **Amira (2023)**. The study explored the effectiveness of cyber security in the international educational system and its impact on regional and global communities. Educational institutions play a crucial role in enhancing cyber security, with recommendations for incorporating cyber security standards into educational curricula.
- **Mohamed (2023)**. This research focused on the impact of management information systems on decision-making quality at Nilein Bank. The results showed that management information systems improve decision quality by linking subsystems to the bank's overall objectives.

- **Sharaf Al-Din (2023).**The study aimed to assess the technical competencies of faculty members at the Faculty of Physical Education in light of digital transformation. The results indicated significant differences in technical competencies, recommending the inclusion of training courses to enhance these skills.

Key Points from the Previous Studies:

- **Importance of Cyber security:** Protects personal data and sensitive information and prevents cyberattacks.
- **Community Awareness:** The need to increase individual awareness about cyber security to reduce cybercrimes.
- **Digital Transformation Challenges:** Institutions need to improve digital transformation applications and manage cyber security effectively.
- **Technical Competencies:** Necessity to develop faculty members' technical competencies through training courses.
- **Security Legislation:** The need for laws and security guarantees to protect information in the digital age.
- **Role of Educational Institutions:** Enhancing cyber security in educational institutions to ensure continuous education.
- **Organizational Learning Capabilities:** Positive impact of information security systems on organizational learning capabilities.
- **Administrative Decision Quality:** Improving the quality of administrative decisions through management information systems.
- **Infrastructure:** The importance of having specialized infrastructure and software.
- **Training and Support:** Need for employee training and providing moral and financial support for effective implementation of information systems.

The Researcher's Commentary

The studies underscore the critical importance of information security systems in enhancing organizational learning capabilities and improving the performance of educational institutions in Arab countries. To maximize the impact, educational institutions should focus on several key areas:

- **Strengthening Cyber security Measures:** Prioritizing robust cyber security protocols to protect sensitive data and prevent cyber-attacks. This can foster a secure environment conducive to learning and innovation.
- **Raising Awareness:** Implementing comprehensive awareness programs to educate staff and students about the importance of cyber security, thereby reducing the incidence of cybercrimes.
- **Improving Digital Transformation:** Investing in advanced digital transformation initiatives that integrate cyber security measures. This can help institutions remain resilient against evolving cyber threats.
- **Developing Technical Competencies:** Providing continuous training and development opportunities for faculty and staff to enhance their technical skills, ensuring they are well-equipped to handle cyber security challenges.
- **Establishing Security Legislation:** Advocating for and implementing strong security laws and regulations to provide a framework for protecting information in educational settings.
- **Enhancing Infrastructure:** Ensuring the availability of specialized infrastructure and software that supports advanced cyber security measures. This involves regular updates and maintenance to keep systems secure.
- **Fostering Organizational Learning:** Leveraging information security systems to support organizational learning capabilities, which can lead to better decision-making processes and overall institutional performance.

4-2-How Do Arab Educational Institutions Measure their Organizational Capabilities Based on Available Information Security Systems?

To answer this question, the researcher conducted a comprehensive review of the latest studies (2022-2024). By searching databases, it was found that educational institutions cannot do without Information Security Systems (ISS), especially given their increasing reliance on digital technology imposed by the current era. Evaluating organizational capabilities through ISS is crucial for ensuring data protection, compliance, and overall institutional integrity. (Rabii et al, 2020) study confirmed the uncertainty in the current state of information security maturity evaluation, highlighting that it has not yet matured and converged enough for a generic approach or many specific approaches to become the go-to choice. The methodology used was a systematic literature review to summarize existing research, identify gaps in the literature, and provide background for positioning new research studies. The tool employed was a systematic literature review. The relevant findings to the study's objective showed the prevalent influence of the ISO/IEC 27001/27002 standard but underscored the necessity for an in-depth investigation of ISO 21827. The study emphasized the implementation facet, noting a lack of implementation experiments compared to the number of proposed models, which could be due to the challenging task of validation and might explain the dominance of specific models.

Arab educational institutions measure their organizational capabilities based on information security systems through established frameworks like information Security Capability Maturity Model (ISCMM) and ISO/IEC 27001, custom assessments, and various tools and metrics. These methodologies provide a comprehensive understanding of the effectiveness of information security systems, helping institutions identify areas for improvement and ensure robust data security. Continuous evaluation and adaptation to these measures are essential for maintaining high standards of information security in an ever-changing digital environment.

4-3-Result of the question: "What are the challenges facing educational institutions in Arab countries in implementing information security systems effectively?"

To answer this question, the researcher reviewed a summary of a group of studies that dealt with the challenges facing social institutions in Arab countries, including educational institutions, and the researcher reviews them in order from the oldest to the most recent, as follows:

- **Abu Zeid (2019)**. This study on cyber security in the Arab world identifies three main dimensions: economic, information security, and general security. It highlights efforts by Arab countries to keep up with technological advancements and notes that Saudi Arabia leads in capacity building. The study underscores the need for further investment in cyber security, particularly in localizing technology and developing national capabilities.
- **Ahmed and Al-Dabbagh (2021)**. This study from Iraq reports an increase in malware targeting networks, devices, systems, and applications, with ransomware being a significant threat. It proposes a machine learning-based system to protect Android smartphones from malicious apps by monitoring network traffic. The study finds that Decision Tree (DT) and extreme Gradient Boosting (XGB) classifiers perform best, with detection accuracies exceeding 99%.
- **Al-Kurdi (2021)** This study in Palestine examines the state of cyber security and e-learning at An-Najah National University. It uses a survey methodology with 50 lecturers, finding significant differences in e-learning effectiveness based on lecturers' experience. The study reveals challenges in student culture and other areas but finds no significant differences in other comparative measures.

- **Kurtat .(2022)** This research investigates the impact of digital transformation challenges on scientific productivity among faculty members at Khamis Mushait Community College. Using a descriptive methodology and a survey distributed to 58 faculty members, the study finds a significant effect of digital research challenges on scientific productivity.
- **Abdel-Razek(2023)** .This study explores mechanisms to combat cybercrime in Saudi Arabia using a descriptive-analytical approach. It discusses the nature, characteristics, and motivations behind cybercrimes and highlights Saudi Arabia's efforts, including establishing the National Cyber security Authority, to protect its national interests.
- **Zhan et al, (.2023)** This study examines the role of perceived cyber security threats in the adoption of health information systems in Pakistan. It categorizes barriers into external attacks, employee factors, and technological factors, finding that external attacks and technological complexity are primary barriers, while employee factors have no significant impact.
- **Zhan et al, (.2024)** Building on the previous year's research, this study further investigates factors hindering the adoption of healthcare information systems (HIS). It reiterates that external attacks (e.g., phishing, ransom ware) and technological issues (e.g., complexity, vulnerability) are significant barriers, whereas employee factors are less impactful.

Identified Key Challenges:

1. **External Attacks:** Increasing prevalence of phishing, ransom ware, and other cyber threats.
2. **Technological Complexity:** Difficulty in managing and updating complex information systems.
3. **Inadequate Skills and Awareness:** Lack of cyber security skills and awareness among employees.
4. **Insufficient Investment:** Need for more investment in cyber security infrastructure and technologies.
5. **Rapid Technological Changes:** Keeping pace with fast-evolving cyber threats and technologies.
6. **Regulatory and Compliance Issues:** Challenges in adhering to varying cyber security regulations.
7. **Lack of National Capabilities:** Need for localization and development of national cyber security expertise.
8. **Data Protection:** Ensuring robust data protection mechanisms.
9. **Resource Constraints:** Limited resources for implementing comprehensive cyber security measures.
10. **Inter-organizational Coordination:** Need for better coordination among governmental and private entities.

The researcher believes that the identified challenges necessitate a concerted effort from various stakeholders to overcome. In particular, educational institutions in the Arab world require significant attention, as many policymakers may not fully appreciate the critical importance of cyber security in education compared to other sectors.

Tasks to Enhance Cyber security Awareness:

Table (1) Cyber Security Awareness Tasks for Students and Institutions (Saeed, 2023).

Student-Centric Tasks:	Institutional-Centric Tasks:
Concern for Application Security	Cyber security Training Programs for Students
Concern for Network Security	Institutional Security Policy
Concern for Operating System Security	Rewards/Punishments to Foster Secure Behavior among Students
Concern for Device Security	
Secure Browsing Practices	Events to Highlight Importance of Cyber security among Students
Secure Shopping Behavior	

Table (1) shows the division of cyber security tasks into student-centric and institutional-centric categories provides a comprehensive approach to enhance information security in educational settings. By addressing specific security concerns

and promoting best practices among students, while simultaneously implementing structured training programs and policies at the institutional level, educational institutions can create a robust cyber security culture. These measures are essential for safeguarding sensitive information and ensuring a secure online learning environment across the Arab world.

Activating Information Security Systems to Enhance Organizational Learning Capabilities in Educational Institutions in Arab Countries

An Analytical Background

Information security systems are essential for protecting sensitive data and information within educational institutions. These institutions face significant challenges in effectively implementing information security systems due to the continuous evolution of cyber threats, lack of resources, and training. Based on the current study and previous research, there is a critical need to develop information security systems in educational institutions in Arab countries to enhance organizational learning capabilities and address cyber security-related challenges.

Vision: "Leading information security systems that enhance the learning capabilities of Arab educational institutions and effectively address various cyber security challenges".

Mission: "We are committed to excellence and leadership in cyber security for Arab educational institutions by adopting cutting-edge technologies and security solutions, building a comprehensive data and intellectual property protection system, enabling innovative and secure learning environments, enhancing security awareness and culture, fostering strategic partnerships with governmental and private entities, and investing in cyber security research and development".

Values:



Figure (2) An Integrated Relationship. (By the Researcher)

1. Security: Ensuring data protection and system integrity against cyber threats.
2. Sustainability: Developing long-term, resilient information security practices.

3. Innovation: Integrating advanced technologies to enhance security measures.
4. Collaboration: Encouraging teamwork and partnerships for improved security.
5. Excellence: Striving for the highest standards in security performance.

Strategic Objectives:

1. Increase the Effectiveness of Information Security Systems in Educational Institutions in Arab Countries.
2. Improve and Develop Methods for Measuring Organizational Capabilities in Educational Institutions in Arab Countries.
3. Implement Procedures to Effectively Address Security Challenges in Educational Institutions in Arab Countries.

Operational Plan for Each Strategic Objective:

Strategic Objective 1: Increase the Effectiveness of Information Security Systems

Sub-goal	Activities	Responsible	Estimated Cost (USD)	Verification Indicators	Risk Management
Enhance Cyber security Techniques	1. Regular system updates. 2. Use advanced firewalls	IT Department	50,000	Number of updates. Quality of protection	Resource shortage
Develop Internal Security Policies	1. Draft new security policies. 2. Train staff on policies	HR Department	20,000	Number of new policies. Number of trained staff	Resistance to change

Strategic Objective 2: Improve and Develop Methods for Measuring Organizational Capabilities

Sub-goal	Activities	Responsible	Cost (USD)	Verification Indicators	Risk Management
Establish Standards for Security Performance Measurement	1. Develop new measurement standards 2. Conduct regular performance tests	Quality Department	30,000	Number of new standards Number of tests conducted	Lack of data
Use Advanced Analytical Tools	1. Purchase and install new analytical tools 2. Train staff on using tools	IT Department	40,000	Number of tools installed Number of trained staff	Additional costs

Strategic Objective 3: Implement Procedures to Effectively Address Security Challenges

Sub-goal	Activities	Responsible	Estimated Cost (USD)	Verification Indicators	Risk Management
Identify Key Security Challenges	1. Conduct regular threat analyses 2. Document discovered challenges	Cyber security Department	25,000	Number of analyses conducted Number of challenges documented	Lack of expertise
Provide Innovative Solutions to	1. Develop technical solutions 2.	IT Department	35,000	Number of solutions implemented Nu	Resistance to change

Overcome Challenges	Implement training programs			number of training programs	
---------------------	-----------------------------	--	--	-----------------------------	--

Recommendations for Success.

1. Strengthen partnerships with international institutions to improve security systems.
2. Allocate sufficient budgets for updating and developing security systems.
3. Provide continuous training programs for staff and students on cyber security.
4. Develop clear policies and procedures for handling security incidents.
5. Increase awareness of cyber security importance at the executive level.

Suggestions for Future Studies.

1. Study the impact of artificial intelligence technologies on improving information security systems in educational institutions.
2. Analyze the role of cooperation between educational institutions and security agencies in addressing cyber challenges.
3. Evaluate the impact of continuous staff training on the effectiveness of information security systems in educational institutions.

References.

1. Abdelhamid, A. (2020). The role of the National Defense System in achieving information security in light of the growth of cybercrime. Arab Journal of Informatics and Information Security, 1, 219-236. Retrieved from <https://search.mandumah.com/Record/1169901/Description#tabnav>
2. Abu Zaid, A. A. (2019). Cyber security in the Arab world: A case study of Saudi Arabia. Political Horizons, 48, 55-61. Retrieved from <http://search.mandumah.com/Record/1018657>
3. Abubakar, M. A., Elrehail, H., Alatailat, M. A., & Elc, A. (2019). Knowledge management, decision-making style, and organizational performance. Journal of Innovation and Knowledge. <https://doi.org/10.1016/j.jik.2018.03.007>
4. Ahmed, O. S., & Al-Dabbagh, O. A. I. (2021). A machine learning-based ransomware detection system. Journal of Education and Science, University of Mosul, 30(5), 86-102. <https://doi.org/10.33899/edusj.2021.130760.1173>. Retrieved from <https://search.mandumah.com/Record/1203743/Description#tabnav>
5. Al-Azzam, A. H., & Al-Jadaiya, M. N. (2015). The impact of transformational leadership on organizational learning in the Jordanian commercial banking sector in the northern region. Zarqa Journal of Humanitarian Research and Studies, 15(2), 30-40. <https://doi.org/10.12345/zjhrs.2015.3040>
6. Al-Fathir, K. S., & Al-Qahti, M. A. (2009). Information Security. Riyadh: King Fahd National Library Cataloging.
7. Al-Haimoudi, B. (2023). Cyber security and information systems protection. Journal of Jurisprudence and Law, 127, 64-107. Retrieved from <http://search.mandumah.com/Record/1392001>
8. Al-Janabi, H. (2016). The impact of organizational learning on organizational effectiveness: Applied research. Journal of Accounting and Financial Studies, 11, 166-185. <https://doi.org/10.12345/jafs.2016.166185>
9. Al-Kurdi, M. K. (2021). Cyber security and e-learning in Palestinian universities from the perspective of faculty members: An-Najah National University as a model. Arab Journal of Informatics and Information Security, 5, 103-123. <https://doi.org/10.21608/jinfo.2021.201688>. Retrieved from <http://search.mandumah.com/Record/1189467>

10. Almuqrin, A., Mutambik, I., Alomran, A., & Zhang, J. Z. (2023). Information system success for organizational sustainability: Exploring the public institutions in Saudi Arabia. *Sustainability*, 15(12), 9233. <https://doi.org/10.3390/su15129233>
11. AL-Nuaimi, M.N. (2024). Human and contextual factors influencing cyber-security in organizations, and implications for higher education institutions: a systematic review. *Global Knowledge, Memory and Communication*, 73(1/2), 1-23. <https://doi.org/10.1108/GKMC-12-2021-0209>
12. Alnuaimy, U. A. (2020). Criminal Liability Arising from the Violation of Information Security. Faculty of Law, University of Mosul. <https://doi.org/10.12345/flum.2020.123>
13. Al-Omari, G. I. (2012). The impact of information systems resources in achieving competitive strategies: A case study. *Journal of Management and Economics*, 34(90), 172-192. <https://doi.org/10.12345/jme.2012.172192>
14. Al-Salloum, O. I., Al-Huqbani, K. M., & Al-Ruwaili, A. A. (2012). The impact of management information systems on administrative work: A field study at King Saud University. *Journal of the Institute of Public Administration in Saudi Arabia*, 353-397. <https://doi.org/10.36715/0328-052-003-001>
15. Al-Timani, M. Z. A. (2021). The reality of information awareness of cyber security among individuals in Saudi society as perceived by cyber security experts. *Journal of Social Work*, 67, 1-23. Retrieved from <http://search.mandumah.com/Record/1195996>
16. Amira, M. Z. A. (2023). Cyber security and the international education system. *Ain Shams University Journal of Reading and Knowledge*, (260), 55-96. Retrieved from <https://search.mandumah.com/Record/1387559/Description#tabnav>
17. Bakri, S. A. H. (2023). Cyber security protection and the Gulf Cooperation Council: Six axes for the work of the Saudi National Cyber security Authority provide a secure Saudi cyberspace. *Gulf Opinions*, 184, 37-42. Retrieved from <http://search.mandumah.com/Record/1449792>
18. Bin Amra, A., & Darban, A. (2020). The impact of knowledge sharing in enhancing organizational learning. *Leadership Journal of Business Economics*, 6(3), 40-57. <https://doi.org/10.12345/ljbe.2020.4057>
19. Bin Ibrahim, M. A. (2019). The impact of organizational trust on knowledge sharing behavior. (Master's thesis, Muhammad Kheidar University).
20. Burnan, H. (2013). The impact of organizational climate on knowledge sharing. (Master's thesis, Muhammad Kheidar University).
21. Ciampa, M. (2005). Security+ Guide to Network Security Fundamentals. Thomson Course Technology.
22. Daham, A. S. (2005). Organizational learning and its impact on the success of organizations: A field study in the companies of the Ministry of Construction and Housing in Iraq. (Master's thesis, University of Baghdad).
23. Daoud, H. T. (2000). Information Systems Crimes. Naif Arab Academy for Security Sciences, Studies Center and Research.
24. Darwish, M. A. (2008). The Theory of Organizational Commitment. Alam al-Kutub.
25. Fan, Z., & Beh, L. S. (2024). Knowledge sharing among academics in higher education: A systematic literature review and future agenda. *Educational Research Review*. <https://doi.org/10.1016/j.edurev.2024.100012>
26. Garcia-Morales, V. J., & Llorens-Montes, F. J. (2006). Antecedents and consequences of organizational innovation and organizational learning in entrepreneurship. *Industrial Management and Data Systems*, 106(1), 21-42. <https://doi.org/10.1108/02635570610641097>
27. Goh, S., & Richards, G. (1998). Benchmarking the learning capability of an organization. *European Management Journal*, 15(5), 525-583. [https://doi.org/10.1016/S0263-2373\(98\)00036-8](https://doi.org/10.1016/S0263-2373(98)00036-8)
28. Hadi, A. S. (2013). The Role of the Contemporary Leadership Style in Achieving Organizational Commitment: An Analytical Study of the Opinions of Senior Managerial Leaderships in Iraqi Industrial Companies. St Clements University.
29. Hamdan, R. A., & Imran, M. (2021). The role of information systems in the quality of administrative decision-making at Palestine Technical University from the perspective of administrative staff. *Arab Journal of Scientific Publishing*, (2), 372-400. Retrieved from <https://search.mandumah.com/Record/1435516>
30. Hassan, F. F. (n.d.). An introduction to information security and an introduction to electronic crimes and how to protect and optimal use of available resources to reach the maximum levels of protection in ministerial departments. Ministry of Interior, Directorate of Information Technology, Training and Development Department, Studies and Research Division.

31. Huarng, K., & Mas-Tur, A. (2016). New knowledge impacts in designing of implementable innovative realities. *Journal of Business Research*, 69(5), 1529-1533. <https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2015.10.111>
32. Ibrahim, S. B., Al-Amin, A. M., & Awadallah, A. H. (2018). The impact of information security system characteristics on organizational learning capabilities in Jordanian universities. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, 2(12), 1-25. <https://doi.org/10.26389/AJSRP.E130718>
33. Jabour, M. A. (2012). Security in Cyberspace: Information Security and Legal Security.
34. Kartat, R. M. (2022). The impact of digital transformation obstacles on scientific research productivity of faculty members at the Community College in Khamis Mushait. *Journal of Amman Arab University for Research- Educational and Psychological Research Series*, 7(1), 518-531. Retrieved from <http://search.mandumah.com/Record/1221341>
35. Kurdi, M. K. (2021). Cyber security and e-learning in Palestinian universities from the perspective of faculty members: A case study of An-Najah National University. *Arab Journal of Informatics and Cyber security*, (5), 103-123. <https://doi.org/10.21608/jinfo.2021.201688>. Retrieved from <http://search.mandumah.com/Record/1189467>
36. Lee, D., Newman, P., & Price, R. (1999). *Decision Making in Organizations*. Prentice-Hall.
37. Maurer, U. (2004). *The Role of Cryptography in Database Security*.
38. Mohamed, N. A. A. (2023). The impact of management information systems on the quality of administrative decisions in commercial banks: A case study of the Nilein Bank Group- Sudan during 2010-2022. *Kalzim Journal of Applied Studies*, (4), 7-32. Retrieved from <https://search.mandumah.com/Record/1424351>
39. Mollah, M. A., Choi, J.-H., Hwang, S.-J., & Shin, J.-K. (2023). Exploring a pathway to sustainable organizational performance of South Korea in the digital age: The effect of digital leadership on IT capabilities and organizational learning. *Sustainability*, 15(10), 7875. <https://doi.org/10.3390/su15107875>
40. Mustapha, S. M. F. D., Syed, E., Evangelista, E., & Marir, F. (2023). Towards designing a knowledge sharing system for higher learning institutions in the UAE based on the social feature framework. *Sustainability*, 15(22), 15990. <https://doi.org/10.3390/su152215990>
41. Rabii, A., Assoul, S., Ouazzani Touhami, K., & Roudies, O. (2020). Information and cyber security maturity models: a systematic literature review. *Information and Computer Security*, 28(4), 627-644. <https://doi.org/10.1108/ICS-03-2019-0039>
42. Rahman, M. S., Osmangani, A. M., Daud, N. M., & Abdel Fattah, F. A. M. (2016). Knowledge sharing behaviors among the non-academic staff of higher learning institutions: Attitude, subjective norms and behavioral intention embedded model. *Library Review*, 65(1/2), 65-83. Available at: www.emeraldinsight.com
43. Saeed, S. (2023). Education, online presence and cyber security implications: A study of information security practices of computing students in Saudi Arabia. *Sustainability*, 15(12), 9426. <https://doi.org/10.3390/su15129426>
44. Sharafeddin, M. S. A. (2023). Technical competencies of faculty members at the College of Physical Education in light of the trend towards digital transformation. *Beni Suef Journal of Physical Education and Sports Sciences*, 6(11), 161-189. Retrieved from <https://search.mandumah.com/Record/1369821>
45. Siponen, M. (2009). Information security management standard: Problems and solutions. *Information & Management*, 46, 267-270. <https://doi.org/10.1016/j.im.2009.05.002>
46. Tawfiq, S. M., & Morsi, S. E. (2023). Requirements for achieving cyber security in Egyptian universities in light of digital transformation from the perspective of faculty members: A case study of Benha University. *Sohag University Journal of Education*, (105), 737-861. <https://doi.org/10.21608/edusohag.2023.283004>.
47. Yassin, S. G. (2009). *Management Information Systems (Arabic Edition)*. Al-Yazouri Scientific Publishing House.
48. Zhan, Y., Ahmad, S. F., Irshad, M., Al-Razgan, M., Awwad, E. M., Ali, Y. A., & Ayassrah, A. Y. B. A. (2024). Investigating the role of Cyber security 's perceived threats in the adoption of health information systems. *Heliyon*, 10(1), e022947. <https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2023.e22947>

إدارة كوارث السيول في الجمهورية اليمنية واستراتيجية معالجة آثارها في ضوء نتائج

الدراسات والتجارب المعاصرة⁽¹⁾

أ.د. فهد صالح قاسم مغربه

أستاذ دكتور الإدارة والتخطيط الاستراتيجي || كلية العلوم التطبيقية والإنسانية || جامعة عمران- اليمن

E. fahdmaghrabah@gmail.com - Mab.fahd.magh@amu.edu.ye - <https://orcid.org/0009-0006-8320-6611>

الواتس/موبايل/00967771196665

أ.م.د. عبد المجيد أحمد يحيى مداغش

أستاذ مشارك بقسم الجغرافيا || كلية العلوم التطبيقية والإنسانية || جامعته عمران

تلفون: 00967773703337 || إيميل: drmodaghash@gmail.com || أوركيد: <https://orcid.org/0009-0000-8916-9424>

أ.م.د. مبروك صالح علي السوداني

استاذ إدارة التعليم العالي والجامعي المشارك- جامعة عمران- اليمن

E. alsodizm@gmail.com - Mab.alsudi@amu.edu.ye - <https://Orcid.org/0009-0009-9730-2737>

المستخلص: هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع إدارة كوارث السيول في الجمهورية اليمنية وتقديم استراتيجية لمعالجة آثارها في ضوء نتائج الدراسات والتجارب المعاصرة، واستخدام الباحثون منهجية مختلطة تجمع بين المنهجين الوصفي التحليلي والبنائي؛ أما الوصفي فتتمثل في المسح الشامل للوثائق والتقارير المحلية والأمنية ذات العلاقة بكوارث السيول في اليمن مع التحليل المقارن لكيفية إدارتها وآثارها في ضوء نتائج الدراسات السابقة والتجارب المعاصرة، وتمثل البنائي في تقديم استراتيجية متكاملة لإدارة الكوارث وتوقي آثارها، وتحسين الاستجابة لها ومعالجة آثارها، وتمثلت الأداة في التحليل الكمي والكيفي لقرابة (70) وثيقة ودراسة وتقارير صدرت خلال الفترة ما بين (2020-2025)، وبينت نتائج الدراسة أن اليمن يواجه تحديات كبيرة ناجمة عن كوارث السيول، ناهيك عن الكوارث البشرية بسبب الصراع المستمر منذ أكثر من عقد من الزمن، مما أدى إلى تدمير البنية التحتية والبيوت والممتلكات، ونزوح عشرات الآلاف من السكان، في ظل غياب الدولة ونقص الموارد، وهو ما فاقم من حدة المشكلة ويؤثر سلباً على التنمية الشاملة في اليمن، بناء على ذلك وضع الباحثون استراتيجية لتفعيل دور مختلف الفاعلين (محلياً ودولياً) للوقاية من كوارث السيول وإدارتها ومعالجة آثارها؛ بما يضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تمثل الدراسة إضافة نوعية؛ باعتبارها الأولى من نوعها، وما تضمنته من تقديم رؤية استراتيجية ومصنوفة تتضمن مبادرات وبرامج ومشاريع قابلة للتنفيذ. الكلمات المفتاحية: إدارة الكوارث الطبيعية، رؤية مقترحة، معالجة آثار السيول، الجمهورية اليمنية.

Flood Disaster Management in Yemen and a Strategy for Addressing Its

Effects in Light of Contemporary Studies and Experiences⁽²⁾

Prof. Dr. Fahd Saleh Maghrabah

Professor of Strategic Management and Planning || Faculty of Applied and Human Sciences || University of Amran, Yemen

Email: fahdmaghrabah@gmail.com - Mab.fahd.magh@amu.edu.ye || ORCID: <https://orcid.org/0009-0006-8320-6611>

WhatsApp/Mobile: +967771196665

1- توثيق الاقتباس (APA): مغربه، فهد صالح، مداغش، عبد المجيد أحمد، السوداني، مبروك صالح. (2024). إدارة كوارث السيول في الجمهورية اليمنية واستراتيجية معالجة آثارها في ضوء نتائج الدراسات والتجارب المعاصرة، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، 3(22)، 71-105. <https://doi.org/10.56793/pcra2213224>

2- APA Citation Documentation: Maghrabah, F. S., Modaghash, A. A., & Al-Sudi, M. S. (2024). Flood Disaster Management in Yemen and a Strategy for Addressing Its Effects in Light of Contemporary Studies and Experiences. *Journal of the Arabian Peninsula Center for Educational and Humanitarian Research*, 3(22), 71-105. <https://doi.org/10.56793/pcra2213224>

Prof. Dr. Abdulmajeed Ahmed Modaghesh

Associate Professor, Department of Geography|| Faculty of Applied and Human Sciences|| University of Amran, Yemen

Phone: +967773703337|| Email: drmodaghesh@gmail.com || ORCID: <https://orcid.org/0009-0000-8916-9424>

Prof. Dr. Mabrouk Saleh Al-Sudi

Associate Professor of Higher Education Management, University of Amran, Yemen

Email: alsodizm@gmail.com- Mab.alsudi@amu.edu.ye || ORCID: <https://orcid.org/0009-0009-9730-2737>

Abstract: The study aimed to explore the current state of flood disaster management in the Republic of Yemen and propose a strategy to mitigate its effects in light of contemporary studies and experiences. The researchers employed a mixed methodology, combining both descriptive-analytical and structural approaches. The descriptive aspect involved a comprehensive survey of local and international documents and reports related to flood disasters in Yemen, along with a comparative analysis of their management and impacts based on previous studies and contemporary experiences. The structural aspect focused on presenting an integrated strategy for disaster management, prevention of impacts, and improving responses and mitigation efforts. The research tool consisted of a quantitative and qualitative analysis of approximately 70 documents, studies, and reports issued between 2020 and 2025. The results indicated that Yemen faces significant challenges resulting from flood disasters, in addition to human-made disasters due to the ongoing conflict for over a decade. This has led to the destruction of infrastructure, homes, and properties, as well as the displacement of tens of thousands of people, all in the context of a lack of governmental presence and resource shortages, exacerbating the problem and negatively impacting comprehensive development in Yemen. Based on these findings, the researchers developed a strategy to activate the role of various actors (locally and internationally) in preventing, managing, and mitigating the impacts of flood disasters, ensuring alignment with the Sustainable Development Goals (SDGs). The study is a valuable contribution as it is the first of its kind, offering a strategic vision and a matrix of initiatives, programs, and projects that are actionable.

Keywords: Natural disaster management, proposed vision, flood impact mitigation, Republic of Yemen.

1. المقدمة.

تواجه الجمهورية اليمنية كوارث عديدة ومتنوعة؛ مما يجعل الباحث يقف حائراً؛ متسائلاً من أين يبدأ؟ وأي العوامل أكثر حدة، وكيف يميز بين الأسباب والنتائج، وعموماً تجمع الدراسات والتقارير بخصوص معظم الظواهر، ومجمل الأسباب، وأبرزها تأثير السيول على البنية التحتية والسكان في معظم محافظات الجمهورية، كما تؤكد أن أبرز والأسباب يكمن في حالة الانقسام والحرب وضعف الحكومة عن التعامل مع الكوارث الطبيعية، وغياب التخطيط المسبق لإدارة الكوارث، إضافة إلى ضعف الإمكانيات التقنية ونقص التمويل الكافي للتعامل مع الكوارث، والتي تسببت في خسائر بشرية ومادية فادحة، كما أتلقت المحاصيل وجرفت الأراضي الزراعية، مما يهدد الأمن الغذائي في المنطقة، وانعكس الانقسام الحكومي والتدخلات الخارجية مع هشاشة السلطات المحلية وغياب التنسيق بين المنظمات المختلفة، في جهود مبعثرة، والاقتصار على حلول إسعافية وترقيعية دون تحقيق الفوائد المرجوة، في حين تؤكد التقارير أن السيول تسببت في خسائر تقدر بملايين الدولارات سنوياً، ما يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي والتنمية، وأمام تلك التحديات تعتمد المجتمعات المحلية على الجهود الذاتية، والموارد المحلية للتكيف مع الكوارث.

ومما يجدر التنبيه إليه، أن العديد من دول العالم تواجه تحديات كوارث أكبر من اليمن- ترتيبها السابع عالمياً- ناجمة عن التغيرات المناخية، ولذلك وفقاً لـ (توت وغاشي، 2024)، ازدادت أهمية اعتماد أدوات فعالة تساعد على تحليل وتقييم وتسيير هذه الأخطار باختلافها، وفي العقود الأخيرة يتم الاعتماد على نظم المعلومات الجغرافية بشكل كبير في تحديد المناطق المعرضة والهشة تجاه مخاطر السيول والفيضانات، والملاحظ أن غالبية تلك الدول اتخذت التدابير

اللازمة، ولديها من الإمكانيات البشرية والمادية ما يجعلها في مأمن- إلى حد كبير- من التعرض لتلك المخاطر؛ بخلاف الواقع في اليمن، حيث تتضاعف الخسائر رغم إمكانية التوقي منها أو تخفيف حدتها فيما لو وجد من بحسن إدارتها.

ووفقاً ل(عماد وتسنك، 2022) فتغير المناخ يعد أحد أكبر التحديات التي تواجه كوكب الأرض اليوم، حيث من المتوقع حدوث آثار سلبية في جميع أنحاء العالم وفي جميع مناحي الحياة وبدرجات متفاوتة...، بسبب التحولات التدريجية في زيادة تركيز الغازات الدفيئة (Greenhouse gases) في الغلاف الجوي مع زيادة ارتفاع درجة حرارة الأرض (Global Warming) وارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات،



الصورة (1) نموذج للخسائر. المصدر: (التلفزيون العربي،

وكذلك من خلال التغيرات الشديدة في هطول الأمطار والفيضانات والأعاصير ودورات الجفاف، ومن جهة أخرى يتميز مناخ اليمن بأنه موسمي، حار ممطر صيفاً، جاف بارد شتاءً، كما يتميز بأن أكثر شهور السنة فيه سقوطاً للأمطار هي أشهر آب/أغسطس، وأيلول/سبتمبر، وتشيرين الأول/أكتوبر، ويتراوح متوسط الأمطار

المتساقطة سنوياً ما بين (600-700 ملم)، في المرتفعات الجنوبية والغربية، التي تحظى بمعدل أعلى من التساقطات المطرية، فتتحول إلى سيول جارفة في الأودية، وبذلك تتكرر الكوارث والمآسي من عام لآخر، ولكنها تفاقمت بشكل أكبر خلال السنوات الخمس الأخيرة.

ففي العام (2023) نشرت صحيفة (العين الإخبارية، 2023) أن توقعات الأمم المتحدة تشير إلى أن 603.000 شخص في 112 مديرية معرضون لخطر السيول، ولم تقتصر أضرار السيول على تدمير المنازل والممتلكات فقط؛ بل جرفت المرافق الأساسية مثل خزانات المياه والمواد الغذائية في عدة مواقع للنازحين، مما أدى إلى نزوح جديد للأسر، وبذلك تأثر (13.000) نازح في مأرب بالأمطار الغزيرة والسيول، حيث تضررت مساكنهم، وأغلبها من القش أو خيام مهترئة، مما زاد من معاناتهم.

وبيوم 7/ 8/ 2024، تعرضت معظم مناطق تهامة لكارثة سيول عارمة بسبب أمطار غزيرة استمرت لأكثر من ثماني ساعات متواصلة، ملحقة أضراراً جسيمة، وجاءت الأمطار نتيجة لعدة عوامل مناخية، منها تعمق المنخفض الهندي الموسمي، وتواجد التيار النفاث الشرقي، وبرغم تحذيرات سابقة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) حول مخاطر الفيضانات والانهيارات الأرضية، ولكنها جاءت متأخرة ولم تكن كافية لاتخاذ تدابير احترازية فعّالة، والمؤكد أن هذه الكارثة كشفت ضعف التخطيط الحكومي، وسوء التنسيق بين الأطراف المعنية. (المحمودي، 2024).

ومن جانب آخر؛ يبدو أن هناك العديد من العوامل التي تفاقم من حجم الكارثة؛ إذ يؤكد (سلمان، 2024)، أن هذه الكارثة كشفت عن ضعف واضح في استجابة كل من الحكومة الشرعية وجماعة الحوثيين، وبدلاً من التعاون لمواجهة الأزمة، استغل الطرفان الموقف لتعزيز مصالحهم السياسية والعسكرية، مما أدى إلى تباطؤ وصول المساعدات وتفاقم المعاناة الإنسانية للفئات الأكثر تضرراً، مثل النساء والأطفال، واجهوا تدهوراً في الأوضاع الصحية، وزيادة في انتشار الأمراض وسوء التغذية بسبب نقص المياه النظيفة والخدمات الصحية.

ونتيجة للتقلبات السياسية والصراعات المسلحة؛ كارثة تفوق كوارث السيول، كما تؤثر بشكل مباشر على كوارث السيول، وذلك ناجم عن الضرر الحاصل في العلاقات الاجتماعية، حيث يؤكد (جالارزا-فيامار وآخرون، 2024) (Galarza-Villamar et al, 2024)، أن الكوارث قد تدمر جميع أنواع رأس المال، إلا أن رأس المال الاجتماعي يبقى أقل تضرراً عادةً، إلا أنه قد يتأثر بشكل كبير، وخاصة بطرق عمليات التعافي، وبذلك فرأس المال الاجتماعي أمر بالغ الأهمية

للوصول إلى أشكال رأس المال الأخرى، ولا يمكن لأي مستوى من الاستثمار في رأس المال المادي القضاء على المخاطر والثغرات، بينما يمكن لرأس المال الاجتماعي، المعبر عنه بالالتزامات والشبكات والعلاقات، أن يتحول إلى رأس مال اقتصادي، مما يساعد في تأمين القروض أو فرص عمل للأسر... فغالبًا ما يتعاون أعضاء المجتمع الذين يتمتعون بالثقة والتماسك لتقاسم الموارد وتطوير البنية الأساسية، سواء في الأزمات أو فرص التنمية، وبتنزيل هذه النتيجة على الواقع اليمني؛ يرى الباحثون أن قيم التكافل الاجتماعية والنجدة والتأزر القبلي، قد تراجعت- بشكل كبير- خلال العقود الأخيرة. كما تسهم كارثة ضعف الوعي في استكمال مشهد الكوارث- الطبيعية مع البشرية- إذ يؤكد (حمران، 2020) أن معظم المخاطر والتحديات المتمثلة بالانزلاقات والانهيارات الأرضية المتعددة التي حدثت في منطقة حوض صنعاء كانت بسبب التفاعلات والعوامل والعمليات الطبيعية والبشرية التي أثرت في بناء الأشكال والظواهر الأرضية وتغيراتها، ومع مرور الزمن أدت إلى ظهور العديد من المشكلات البيئية كاستنزاف الموارد الطبيعية وخلل في التوازن البيئي، وهذا شكّل عائقاً أمام تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

ومن المفارقات العجيبة أن معظم مناطق اليمن التي تعاني من كوارث السيول هي في ذات الوقت تعاني من شحة المياه، نتيجة لغياب البنية التحتية؛ مثل السدود والحواجز وقنوات تصريف المياه لتحقيق التوزيع العادل للمياه وحل النزاعات التي تنشأ حول الموارد المائية، وبذلك يبقى الوضع المائي في اليمن بحاجة ماسة إلى إدارة وطنية حازمة تتخذ سياسات واضحة، تضمن الحفاظ على المياه، وتحد من إهدارها وتمنع استنزاف الموارد المائية، خاصة في ظل الاعتماد العشوائي على الآبار التي تعمل بالطاقة الشمسية، وبذلك فقد دعت منظمة الفاو إلى تعزيز السياسات والممارسات الإدارية من أجل منع انهيار النظام المائي في اليمن وتحقيق استدامة الموارد المتاحة (جادين، 2024).

2-1- مشكلة الدراسة:

تجمع الدراسات والتقارير المحلية والأممية، أن اليمن تواجه اليمن أزمة إنسانية حادة نتيجة لحالة الانقسام وضعف الاستقرار منذ فبراير 2011، ثم تفاقمت مع حالة لحرب المستمرة منذ العام 2014، وبلغت ذروتها بعد تدخل ما يسمى بتحالف دعم الشرعية (2015-2022)، وما زالت الأزمات تتوالى وحدتها تتفاقم من فترة لأخرى، ويكتفي الباحثون بعرض لمحات موجزة؛ لبعض تلك الكوارث خلال الأعوام 2020-2024، فقد تعرضت مناطق تهامة غرب اليمن في يوليو 2020 لكارثة إنسانية بسبب السيول الغزيرة التي اجتاحت محافظة الحديدة، وتسببت في وفاة نحو (20) شخصاً، وفقدان آخرين، وتدمير مئات المنازل والممتلكات والمزارع ونفقت عشرات المواشي، كما تشردت مئات العائلات هرباً من السيول، وكانت مديريات الزهرة، اللحية، والقناوص هي الأكثر تضرراً، كما قطعت السيول الطرق، مما صعّب الوصول إلى المناطق المتضررة، وزادت الكارثة من معاناة اليمنيين الذين يعانون أصلاً من آثار الحرب؛ الجوع، وانتشار الأوبئة.

وبتاريخ (18/9/2022) أكدت (الأمم المتحدة، 2022، <https://news.un.org/ar/story/2022/09/1110861>) ، أن الفيضانات دمرت البنية التحتية الحيوية بما في ذلك الطرق ومصادر المياه ومراكز الرعاية الصحية. ويُقدر أن أكثر من نصف الأشخاص الذين تضرروا من حالة الطوارئ أكثر من (300) ألف شخص، من النساء والفتيات، وجاء في التقرير؛ ما نصه: "بعد ما يقرب من ثماني سنوات من الصراع ومع تزايد الكوارث المناخية، يحتاج 23 مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية الفورية. لقد فقد الملايين منازلهم وانهار الاقتصاد والنظام الصحي بالكاد يعمل". ومن وجهة نظر الباحثين؛ فمما يضاعف الكوارث أن الأمم المتحدة وموظفيها وغالبية المنظمات الدولية؛ هم في الواقع أقرب إلى أن يكونوا جزء من المشكلة، باعتبارهم يستحوذون على أكثر من (75%) من المساعدات الأممية، وذلك مقابل ما يسمى بدراسات مسحية وتدريب ونفقات تشغيلية... إلخ.

ولا يكاد يمر عام بدون كوارث؛ ففي العام 2023 شهدت اليمن موجة سيول مدمرة أدت إلى مقتل 218 شخصاً وإصابة 2.381 آخرين، وألحقت الأضرار بأكثر من 80.625 أسرة، أي ما يعادل نحو 564.382 شخصاً في 162 مديرية. كانت محافظة حجة من بين الأكثر تضرراً، إلى جانب محافظات: مأرب، تعز، إب، يأتي هذا في وقت تتزايد فيه المخاطر البيئية نتيجة لتغير المناخ، حيث بدأ موسم الأمطار مبكراً عن المعتاد في مارس بدلاً من أبريل، مما أضاف ضغوطاً كبيرة على المجتمعات الهشة والبنية التحتية المدمرة أصلاً (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2023).

ولعل أحدثها حالة الفيضانات التي شهدتها خلال أغسطس 2024، حيث أكدت الأمم المتحدة أن نحو 63 ألف شخص نزحوا بسبب الكارثة، ووفقاً لنشرة الإنذار المبكر الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة (فاو)، فقد أثرت الأمطار الغزيرة الأخيرة على معظم المرتفعات الوسطى في اليمن، مما أدى إلى تدفق المياه إلى الوديان والمناطق المنخفضة، مع استمرار خطر الفيضانات المفاجئة بسبب التربة المشبعة بالمياه وأنظمة الصرف غير الكافية (فاو، 2024).



الصور (2)، آثار السيول، كما غمرت جولة الساعة وسط مدينة الحديدة: 2024/ 8/ 7. المصدر: (حلم أخضر للدراسات البيئية، 2024)

وكما يتبين من الصورتين فقد أدت الفيضانات إلى خسائر جسيمة في الممتلكات والبنية التحتية، إضافة إلى تعطيل الأنشطة اليومية في المناطق المتضررة. وأشارت (الفاو، 2024) إلى أن اليمن واجه كارثة كبرى خلال أغسطس، حيث تسببت الفيضانات في نزوح 9000 أسرة وتعطيل سبل العيش في معظم المناطق المتضررة، ويفصل تقرير (الأمم المتحدة، 2024) تعرض أكثر من (300) ألف شخص في محافظات (الحديدة، المحويت، مأرب) لخسائر مادية كبيرة، بما في ذلك فقدان المأوى والوسائل المعيشية. كما سجلت منظمة الهجرة الدولية أن أكثر من (500) شخص فقدوا حياتهم نتيجة السيول في السنوات (2022-2024)، بينما شرد الآلاف (الفاو، 2024)، ويرى الباحثون أنه ورغم كثرة الخسائر البشرية والمادية، إلا أن جهود الحكومة والمنظمات الدولية غير كافية لمواجهة الكارثة، وذلك لقلة الموارد، وغياب التنسيق بين الجهات المعنية، بالإضافة إلى نقص الدراسات التي قد تسهم في وضع حلول جذرية ومستدامة للتخفيف من آثار السيول.

ويؤكد تقرير (المحمودي، 2024، ومكتب الأمم المتحدة (أوتشا، 2024). أن السيول اجتاحت مديريات (زيد، حيس، الخوخة) في الحديدة، إضافة إلى مديريات في محافظة حجة، مما أدى إلى وفاة أكثر من (45) شخصاً، وفقدان أكثر من (100) آخرين، في حجة وحدها، وتضرر ما يزيد عن 28 ألف شخص، وأعلنت أربع مديريات مناطق منكوبة نتيجة الأضرار الواسعة التي خلفتها الأمطار، وتوزعت المناطق الأكثر تضرراً بين جهات تسيطر عليها الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً وجهات تخضع لسيطرة جماعة أنصار الله الحوثيين، مما أضاف بعداً سياسياً ومعقداً لأزمة الإغاثة.

ويرى الباحثون أن هذه الكوارث تتطلب استجابة عاجلة؛ تشمل توفير المساعدات الإنسانية وإصلاح البنية التحتية، ومع ذلك، تبدو استجابة الحكومة اليمنية، وسلطات الأمر الواقع بطيئة وغير منظمة؛ حيث تفتقر إلى خطط أو سياسات واضحة لإدارة الكوارث، ورغم عقد ورشة العمل التشاورية في مارس 2024 حول آلية الحد من مخاطر الكوارث، فلك تترجم أو يعقبها أي إجراءات عملية، وبذلك فما زالت التحديات المناخية تهدد جهود التنمية المستدامة، وهو ما يتطلب وضع استراتيجية متكاملة تلي التزامات اليمن ضمن إطار عمل سندي، وبما يهيئ البلاد لمواجهة الكوارث من خلال

التركيز على الأولويات الأربع (فهم مخاطر الكوارث، تعزيز الحوكمة، الاستثمار في الحد منها، تعزيز التأهب للاستجابة والتعافي).

3-1- أسئلة الدراسة:

بناء على ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

1. ما أبرز المعوقات وأسباب ضعف الاستجابة الحالية لإدارة كوارث السيول في اليمن؟
2. ما دور كل من الجهات الحكومية والمجتمعات المحلية والمنظمات الدولية في التخفيف من آثار السيول في اليمن؟
3. ما الاستراتيجية الممكنة لمواجهة كوارث السيول في الجمهورية اليمنية ومعالجة آثارها في ضوء نتائج الدراسات والتجارب المعاصرة؟

4-1- أهداف الدراسة:

1. تحديد أبرز المعوقات وأسباب ضعف الاستجابة الحالية لإدارة كوارث السيول في اليمن.
2. تقديم دور كل من الجهات الحكومية والمجتمعات المحلية والمنظمات الدولية في كوارث السيول في اليمن.
3. اقتراح الاستراتيجية الممكنة لمواجهة كوارث السيول في الجمهورية اليمنية ومعالجة آثارها في ضوء نتائج الدراسات والتجارب المعاصرة.

5-1- أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من أهمية موضوعها (كوارث السيول واستراتيجية مواجهتها)، والذي صار هما لغالبية الشعب اليمني وأصدقاء اليمن، وبذلك يأمل الباحثون أن تفيد نتائج البحث كالاتي:

● الأهمية العلمية:

- تعزيز المكتبة العربية ببحث يتضمن معارف جديدة وتجارب حديثة في إدارة كوارث السيول والاستجابة لها.
- إثراء الوعي المجتمعي في اليمن بإدارة الكوارث الطبيعية بما يبرئ لحشد الجهود لمواجهة آثارها والحد منها.

● الأهمية العملية التطبيقية:

- تقديم رؤية جديدة بالحلول الممكنة وأدوار مختلف الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.
- المساهمة في تطوير حلول مستدامة تستند إلى الواقع اليمني.
- توجيه صناع القرار نحو تبني سياسات أكثر فعالية في إدارة الكوارث.
- تحسين خطط الطوارئ الوطنية للتخفيف من آثار السيول.
- دعم المنظمات المحلية والدولية لوضع خطط إغاثية مبنية على البيانات الميدانية بما يحسن الاستجابة للكوارث.
- تقديم توصيات عملية لمساعدة الحكومة اليمنية والمنظمات في تطوير أنظمة إنذار مبكر.
- تعزيز دور المجتمعات المحلية في تحسين البنية التحتية لمواجهة السيول وإدارة الكوارث والتكيف معها.

6-1- حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على الحدود الآتية:

- الموضوعية: إدارة كوارث السيول واستراتيجية مواجهتها آثارها على السكان والبنية التحتية.

- المكانية: الجمهورية اليمنية مع التركيز على المحافظات الأكثر تضرراً (الحديدة، المحويت، مأرب، حجة، ذمار).
- المنهجية: يعتمد الباحثون المنهج الوصفي المسحي التحليلي للوثائق والبنائي لوضع خطة المواجهة.
- الزمانية: تركّز الدراسة على السنوات الخمس الأخيرة؛ الفترة الزمنية (2020-2024).

تعريف المصطلحات:

- الكوارث: تعرف بأنها: " اضطرابات خطيرة في عمل المجتمع تتجاوز قدرته على التكيف باستخدام موارده الخاصة، يمكن أن تحدث الكوارث بسبب الأخطار الطبيعية، والتكنولوجية، وتلك التي من صنع الإنسان، فضلاً عن العوامل المختلفة التي تؤثر على ضعف المجتمع وتعرضه للخطر" (الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، 2024، <https://www.ifrc.org/ar>).
- إدارة كوارث السيول: تعرف لغويا- بأنها: "القدرة على التحكم والسيطرة على الظواهر الطبيعية التي تتسبب في الفيضانات"، (معجم اللغة العربية المعاصرة، 2024).
- اصطلاحيا: هي: "الإجراءات والعمليات التي تتخذها السلطات والمنظمات المعنية بهدف تقليل الآثار السلبية للفيضانات أو السيول، والاستجابة السريعة للكوارث التي تنجم عنها وإعادة بناء المناطق المتضررة) (الهيئة العامة للحماية المدنية، 2023، 45).
- إجرائيا: "العمليات والتدابير المحددة التي يلزم اتخاذها لمواجهة كوارث السيول في الجمهورية اليمنية، والتي تتضمن التخطيط، الإنذار المبكر، الاستجابة الطارئة، والإصلاح وإعادة الإعمار في المناطق المتضررة).
- الاستراتيجية: لغويا: "التخطيط البعيد المدى لعمل ما، ويتم اتباعه لتحقيق أهداف معينة" (معجم المعاني، 2021).
- تعرف اصطلاحاً بأنها: "خطة شاملة تتبناها الدول والمؤسسات بغرض تقليل الأضرار الناجمة عن السيول واستعادة الأوضاع الطبيعية في المناطق المتأثرة". (المنظمة الدولية لمواجهة الكوارث، 2023، 58).
- تعريف إجرائي في هذه الدراسة، "مجموعة الإجراءات والتدابير التي سيتم اقتراحها لتنفيذها في الجمهورية اليمنية للحد من آثار السيول وإعادة تأهيل المناطق المتضررة وفق التجارب والدراسات المعاصرة.

2-الإطار النظري والدراسات السابقة.

1-2-الإطار النظري

1-1-2-أنواع الكوارث:

تتنوع الكوارث وفقاً لتصنيفات عديدة، وتصنف الكوارث وفقاً ل(شلوف، 2007) إلى ثلاثة أنواع رئيسية: (الطبيعية، من صنع الإنسان، الهجينة). ويُعتقد أن أنواع الكوارث الثلاثة تشمل جميع الأحداث الكارثية. ولا يوجد تعريف متفق عليه عالمياً للكارثة. وقد تم اقتراح عدة معايير لتعريف الكوارث، ويساعد فهم تعريفات الكوارث ومعاييرها وأنواعها الباحثين والوكالات في التصنيف الصحيح والتسجيل الجيد وتحليل الكوارث بشكل أفضل. للكوارث خصائص وتأثيرات مختلفة؛ ومع ذلك، فالكوارث لها عنصر مشترك، وهو شدتها. ويمكن استعراض أهم أنواع الكوارث في الجدول التالي:

جدول (1) أهم أنواع الكوارث ومصدرها

م	كوارث من صنع الإنسان	كوارث طبيعية	كوارث هجينة
1	اجتماعية وسياسية	ظواهر طبيعية تحت سطح الأرض	يشارك فيها كل من البشر
2	الحروب، نقل	ظواهر طبيعية معقدة على سطح الأرض	والعوامل الطبيعية

3	تكنولوجيا، انهيار هيكلية، إنتاج	ظواهر ميتيورولوجية
4	تقليدية، غير تقليدية	ظواهر بيولوجية

يتبين من الجدول (1) أن الكوارث ثلاث فئات رئيسية: كوارث (من صنع الإنسان، طبيعية، هجينة)، وكل فئة تحتوي على تصنيفات فرعية تفصل الأنواع بناءً على طبيعتها ومصدرها، وهذا التصنيف يساعد في فهم مختلف المصادر وخصائص الكوارث، مما يسهل على الأطراف المعنية التخطيط ووضع استراتيجيات استجابة أفضل في إدارة الكوارث، وبتنزيلها على الواقع اليمني؛ نجد أن الشعب اليمني يواجه كل أصناف الكوارث (من صنع الإنسان، طبيعية، هجينة).

2-1-2- خلاصة التجارب الدولية في التعامل مع كوارث السيول:

يقوم الباحثون بتلخيص عدد من التجارب الدولية تتعلق بكوارث السيول،

جدول (2) خلاصة ببعض التجارب الدولية في التعامل مع مخاطر الفيضانات واستراتيجيات التعامل معها

م	الدولة	وصف المخاطر	أهم ملامح استراتيجياتها الرئيسية وتمثل في
1	تجربة هولندا في إدارة الفيضانات	تواجه هولندا مخاطر الفيضانات بشكل متكرر بسبب انخفاض جزء كبير من أراضيها عن مستوى سطح البحر.	تطوير بنية تحتية قوية تتضمن السدود وأنظمة الصرف القوية، في تجربة 2020، نفذت الحكومة مشروعًا جديدًا تحت اسم "الغرف المتعددة للأمن" والذي يهدف إلى إعادة توجيه مسارات الأنهار وتوسيع ممراتها بهدف تخفيف الضغط المائي.
2	الاستجابة اليابانية لفيضانات 2021 (كاو وآخرون، 2024) (Cao et al,	قامت اليابان بتطبيق تقنية "الإنذار المبكر" وتطوير بنية تحتية مقاومة للفيضانات في المدن الكبرى، كما تم تدريب المجتمعات المحلية على كيفية التصرف في حالات الطوارئ.	قامت الحكومة اليابانية بالتعاون مع المجتمع الدولي لتعزيز التعاون في مجال التحليل الجغرافي والتنبؤات الجوية، مما ساهم في تقليل الخسائر البشرية والمادية
3	الهند مع فيضانات كيرالا 2018-2020	استفادت الهند من نظم إدارة الأزمات الرقمية والمجتمعات المحلية المتعاونة في مواجهة فيضانات كيرالا المدمرة	قامت السلطات بتطوير خطة استجابة سريعة تركز على الإنذار المبكر والإخلاء المنظم للسكان
4	تجربة الولايات المتحدة في إدارة الأعاصير (لو وآخرون، 2024) (Lu et al,	تعتمد نظاما فيدراليا لإدارة الكوارث يشمل التعاون بين الحكومة الفيدرالية والولايات، ويتم توفير تمويل كبير لتطوير البنية التحتية وتعزيز القدرات المحلية لمواجهة الكوارث	قدمت الولايات المتحدة نموذجًا في استجابة الطوارئ في المدن الكبرى مثل نيو أورليانز، حيث تمت الاستفادة من بنية تحتية مرنة وتقنيات الذكاء الاصطناعي لرصد الكوارث
5	النموذج الألماني في الاستجابة لالسيول المفاجئة	في عام 2021، شهدت ألمانيا سيولًا مفاجئة تسببت في دمار كبير.	قامت الحكومة بتفعيل خطط الطوارئ الوطنية والاعتماد على التنبؤات الجوية الدقيقة، كما عززت منسوب التعاون بين الجهات المحلية والاتحادية، مما ساعد في تقليل الآثار السلبية
6	إدارة الفيضانات في بنغلاديش (قادر وآخرون، 2024) (Kader et al.,	على الرغم من كونها واحدة من أكثر الدول عرضة للفيضانات،	طورت بنغلاديش نموذجًا متقدمًا تمثل في إنشاء مستودعات متنقلة للإغاثة ومراكز تجميع البيانات على المستوى المحلي، كما استفادت من التكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنقاذ

تجربة أستراليا	تعتمد أستراليا على نظام إدارة كوارث يشمل استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد والذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات والتنبؤ بالكوارث	كما يتم تنفيذ برامج توعية مجتمعية لتعزيز الوعي بمخاطر السيول
تجربة الصين	تعتمد نظام إدارة كوارث يشمل بناء السدود والقنوات، واستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد، كما يتم تنفيذ برامج توعية مجتمعية	بناء بنية تحتية مائية متكاملة، واستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد لتحليل البيانات، وتنفيذ برامج توعية مجتمعية

يتبين من الجدول (2) تعدد البلدان وتنوع التضاريس واختلافها من دولة لأخرى، ولكن ما يجمعها وتتفق فيه أنها استطاعت التغلب على الكارثة، ونجحت في الحفاظ على حياة مواطنيها، وممتلكاتهم أو على الأقل حماية الأرواح، وسرعة الاستجابة بتلبية الضروريات الحياتية، وهنا يمكن للجمهورية الاستفادة من هذه التجارب كما يلي:

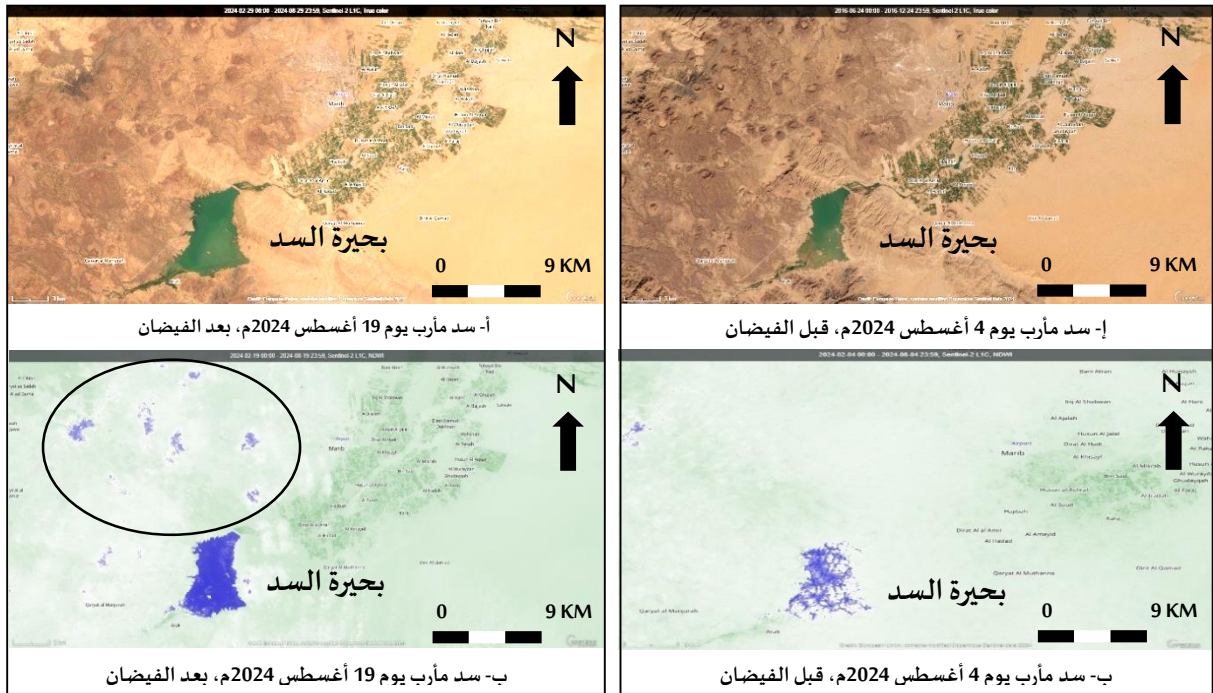
1. بناء بنية تحتية مائية مقاومة للفيضانات مع استخدام تقنيات تحليل البيانات للتنبؤ بالمياه.
2. تطوير أنظمة الإنذار المبكر وتدريب المجتمع على إجراءات السلامة كما في اليابان.
3. تعزيز التعاون الدولي في البنية التحتية المائية كما فعلت الهند.
4. تعزيز التعاون الحكومي والمحلي، وتطوير البنية التحتية باستخدام التكنولوجيا كما في الولايات المتحدة.
5. تحسين التعاون بين السلطات المحلية والمركزية في استجابة الكوارث كما في ألمانيا.
6. استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد والذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وبرامج توعية كما في أستراليا.
7. بناء مراكز إيواء مؤقتة وتطوير البنية التحتية وبرامج توعية كما في بنغلاديش.

2-1-3- دور الاستشعار عن بعد في تحديد المناطق المعرضة لكوارث السيول:

يتبين من استعراض تجارب التعامل مع كوارث السيول والفيضانات، أن تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية تعد وسائل فعالة للتنبؤ بالمناطق المحتمل تأثرها بالفيضانات، وتعتمد على إعداد البيانات الجيولوجية والتضاريسية والمناخية والنباتية وتصنيف استخدامات الأرض، وتحديد الأحواض المائية الرئيسة والأحواض الفرعية، واستخلاص شبكة التصريف المائية، والبحث عن مؤشرات الحواجز الرملية، وغيرها من البيانات (مداغش وآخرون، 2021)، كما تمكن تقنيات الاستشعار من مراقبة هطول الأمطار والعواصف والمياه السطحية في الأودية والتنبؤ بالفيضانات والاستعداد لإجراءات السلامة، ويفيد تحليل المرئيات الفضائية في تحديد المناطق المتأثرة فعلاً بالفيضانات في المناطق السهلية والصحراوية الواسعة التي يصعب الوصول إليها خاصة في أوقات السيول، عبر مؤشرات؛ من أهمها: مؤشر فرق المياه الطبيعي (NDWI) Normalized Difference Water Index، الأكثر ملاءمة لرسم خرائط المسطحات المائية، ومن هذه المرئيات، تلك التي يوفرها القمر الصناعي (Sentinel-2) التابع لبرنامج الاتحاد الأوروبي الفضائي، وهي مرئيات عالية الدقة في الأطوال الموجية المرئية والأشعة تحت الحمراء؛ لمراقبة الغطاء النباتي والتربة والغطاء المائي والممرات المائية الداخلية والمناطق الساحلية.

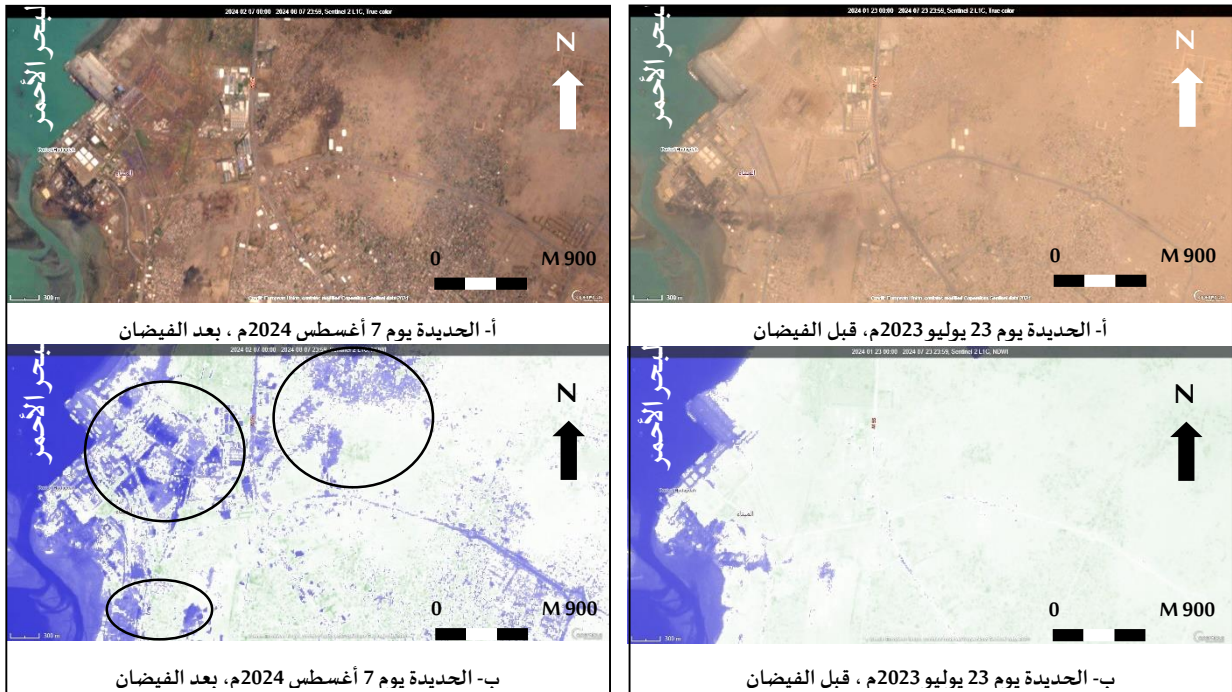
كما يمكن استخدام مؤشر (NDWI) لمراقبة التغيرات المتعلقة بمحتوى المياه في المسطحات المائية، ونظراً لأن المسطحات المائية تمتص الضوء بقوة في الطيف الكهرومغناطيسي المرئي إلى الأشعة تحت الحمراء؛ فإن مؤشر (NDWI) يستخدم النطاقات الخضراء والأشعة تحت الحمراء القريبة لتسليط الضوء على المسطحات المائية، وقد اقترح ماكفيتز (McFEETERS, 1996) هذا المؤشر في عام 1996، من خلال تنفيذ المعادلة: $Sentinel-2\ NDWI = (B03 - B08) / (B03 + B08)$. وتكون قيم المسطحات المائية في مؤشر (NDWI) أكبر من (0.5) (ESA, Copernicus, Overview, 2024). ويرى الباحثون أن أهمية مؤشر (NDWI) لا تقتصر على تحديد المناطق التي تعرضت لفيضانات السيول حالياً وإنقاذ المتضررين فيها؛ بل تتعداها إلى وضع الخطط والمعالجات لتوق مخاطر السيول المحتملة مستقبلاً، وبذلك قام الباحثون

بتحليل مرئيات Sentinel-2 L2A لتحديد المناطق التي تعرضت للفيضانات الناتجة عن السيول في منطقتين من للجمهورية اليمنية: منطقة سد مأرب، وأجزاء من مدينة الحديدة، وكما في مجموعة الصور المرفقة:



مجموعة الصور (3) مرئيات فضائية Sentinel-2 L2A لمنطقة سد مأرب (أ) True_color ، (ب) NDWI

يتبين من الصور (3) حجم المناطق التي غمرتها مياه السيول يوم 19 أغسطس 2024م، والفرق بينها وبين مرئيات تم التقاطها يوم 4 أغسطس 2024م، ويظهر الفرق بين التاريخين في مرئيات مؤشر (NDWI) في حجم بحيرة سد مأرب، والمناطق المغمورة بمياه السيول الظاهرة باللون الأزرق والمحاطة بالدائرة السوداء في مجموعة الصور (3).



مجموعة الصور (4) مرئيات فضائية Sentinel-2 L2A لأجزاء من مدينة الحديدة (أ) True_color ، (ب) NDWI

توضح مجموعة الصور (4) تأثير أجزاء كبيرة من المناطق الساحلية بغمر السيول في مدينة الحديدة يوم 7 أغسطس 2024م، في مرئيات مؤشر (NDWI) الظاهرة باللون الأزرق والمحاطة بالدوائر السوداء، وبالنظر إلى الفوائد الكبيرة لاستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد، ومنها مؤشر (NDWI) وهو اختصار لـ (Normalized Difference Water Index) ويُستخدم لتحليل وتحديد المسطحات المائية مثل الأنهار، البحيرات، والمياه السطحية، ويعتمد على بيانات الأقمار الصناعية، يُحسب باستخدام الفرق بين الانعكاس في نطاقين طيفيين: الضوء القريب من الأشعة تحت الحمراء (NIR) والضوء الأخضر (Green). يمكن الاستفادة من هذا المؤشر في تحديد مواقع الفيضانات والكوارث الطبيعية.

كيفية الاستعانة بـ NDWI للوقاية من الفيضانات والكوارث الطبيعية في اليمن:

- بناء على ما سبق؛ يرى الباحثون- في هذه الدراسة- أن استخدام NDWI في اليمن قد يكون أداة قيمة لدعم التخفيف من آثار الفيضانات وتحسين إدارة الموارد المائية في ظل التغيرات المناخية المتزايدة، حيث يتوقع أن يفيد في:
 - التنبؤ بالفيضانات: من خلال المتابعة المستمرة لمؤشر NDWI، يمكن رصد الفيضانات المحتملة وإصدار تحذيرات مبكرة للجهات المسؤولة وللسكان المحليين لتجنب الكوارث.
 - يمكن استخدام NDWI لرصد التغيرات في مستويات المياه في الأنهار والبحيرات والمسطحات المائية الأخرى خلال المواسم الماطرة، مما يساعد على توقع الفيضانات في المناطق المنخفضة.
 - تحديد المناطق المعرضة للخطر، بتحليل التغيرات الزمنية لمؤشر NDWI يسمح بتحديد المناطق التي تظهر فيها زيادات مفاجئة في حجم المياه، والتي قد تكون معرضة للفيضانات.
 - تحسين إدارة الموارد المائية؛ وخصوصاً المياه الجوفية والسطحية، من خلال توفير معلومات حول توفر المياه أو نقصها في مناطق مختلفة، وبالتالي اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة.
 - دعم التخطيط الحضري: يساعد NDWI في تقديم البيانات اللازمة لتصميم بنية تحتية مقاومة للفيضانات في المدن والمناطق السكنية المعرضة للفيضانات في اليمن.

2-1-4 دور حكومات الجمهورية اليمنية في مواجهة الكوارث:

لمحة تاريخية موجزة:

تؤكد المصادر والمراجع تكرار الكوارث ذات العلاقة بالسيول، ولعل أعظمها وأشهرها ما ذكره الله في القرآن الكريم؛ في قوله تعالى عن قوم سبأ: ﴿فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِي أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثَلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾ [سبأ: 16]، وأما في العقود الأخيرة، فلعل أقربها العاصفة الاستوائية بتاريخ 23 - 25 / 10 / 2008، والمصنفة من الدرجة الثالثة، حيث صاحبها هطول أمطار غزيرة لمدة تزيد عن 30 ساعة وامتد الفيضان إلى مواقع مختلفة في محافظتي حضرموت والمهرة في اليمن. وتسببت الكارثة بخسائر وأضرار كبيرة، وكما يبينها الجدول (3).

جدول (3) الخسائر والأضرار بسبب العاصفة الاستوائية بتاريخ 23-25/10/2008 في محافظتي حضرموت والمهرة.

النوع	الفترة	حضرموت	المهرة	إجمالي
الأضرار في المنازل المتضررة	عدد الوفيات	70	3	73
	تدمير كلي -	2.726	100	2.826
	أضرار جزئية -	3.493	186	3.679
	عدد المشردين	24.000	1.000	25.000
	بالريال اليمني (مليون)	314.543	13.008	327.551

القيمة بالدولار (مليون)	1.572 مليون دولار	66 مليون دولار	1.638 مليون دولار	خسائر المنازل
نسبة الأضرار	94.1%	5.9%	100%	نسبة الأضرار
نسبة الخسائر	98.4%	1.6%	100%	نسبة الأضرار
الإجمالي	96.1%	3.9%	100%	نسبة الأضرار
الطرق -	59 كيلومتر	-	59 كيلومتر	الأضرار في البنية التحتية
مياه+ كهرباء+ صرف الصحي	تأثرت بشكل كبير	-	-	الأضرار في البنية التحتية
أنظمة الري -	تأثرت بشدة	-	-	الأضرار في البنية التحتية
أنظمة الحماية من الفيضانات	تضررت بشكل بالغ	-	-	الأضرار في البنية التحتية
الأراضي المزروعة	22.902 فدان	-	22.902 فدان	الأضرار الزراعية
الأراضي غير المزروعة	51.455 فدان	-	51.455 فدان	الأضرار الزراعية
أشجار النخيل	550.000 شجرة	-	550.000 شجرة	الأضرار الزراعية
أشجار الفاكهة	160.000 شجرة	-	160.000 شجرة	الأضرار الزراعية
الماشية	رأس (أغنام. ماعز. جمال) 58.500	-	رأس 58.500	الأضرار الزراعية
خلايا النحل	309.103 خلية	-	309.103 خلية	الأضرار الزراعية
عدد المتضررين من السكان	- نسمة (50% من السكان) 700.000	-	-	تأثير الكارثة على السكان
نسبة التأثير في وادي حضرموت	ثلثي المتضررين	-	-	تأثير الكارثة على السكان
المساعدات المطلوبة كأولوية	إعادة تأهيل البنية التحتية	-	أولوية للمساعدة	تأثير الكارثة على السكان

المصدر: من إعداد الباحثين نقلًا عن (وزارة الأشغال العامة والطرق، (2009).

تظهر البيانات في الجدول (3) أن محافظة حضرموت كانت الأكثر تضرراً من عاصفة أكتوبر 2008 مقارنة بالمهرة، حيث شكّلت الأضرار فيها 96.1% من الإجمالي، بينما بلغت الخسائر 98.4%. تأثرت بشكل خاص مناطق وادي حضرموت والمناطق الساحلية مع تدمير البنية التحتية بالكامل، بما فيها الطرق والشبكات الحيوية مثل المياه والكهرباء، وتضررت الزراعة بشدة مع تدمير مساحات واسعة من الأراضي وتضرر نظم الحماية من الفيضانات. وفقدان الأشجار والماشية، مما فاقم من المعاناة الناتجة عن تأخير تعافي المجتمعات المحلية.

2-1-5- إطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030:

يجدر بنا ونحن نتناول الكوارث في اليمن الإشارة الموجزة إلى إطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث (2015-2030) فهو أحد الاتفاقيات الدولية المهمة، إذ أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2015 ليكون الإطار الرئيسي للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والبشرية، ويركز الإطار على تقليل الخسائر البشرية والمادية الناتجة عن الكوارث من خلال تحسين جاهزية الدول والمجتمعات وزيادة القدرة على الصمود، كما يعد هذا الإطار جزءاً من خطة التنمية المستدامة 2030، ويعمل جنباً إلى جنب مع اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ وغيرها من الاتفاقيات الدولية (UNDRR, 2021).

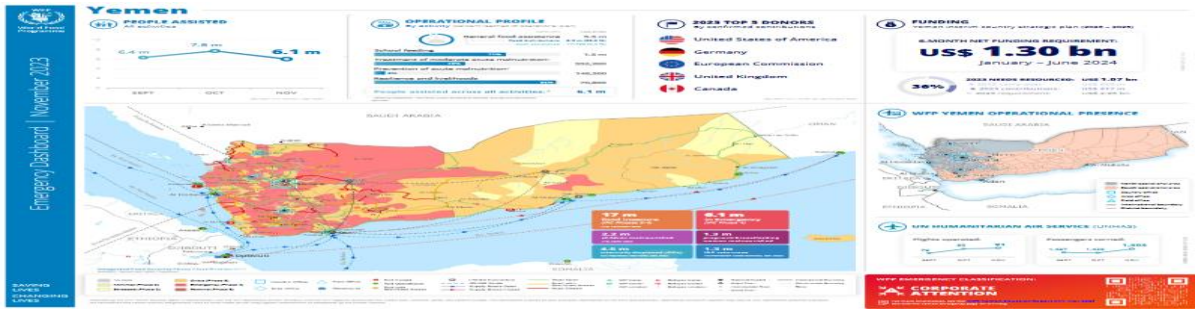
ويحدد إطار سندياي وفقاً لـ(UNDRR, 2021). أربع أولويات للعمل: (فهم مخاطر الكوارث، تعزيز سبل الحوكمة في إدارة المخاطر، الاستثمار في الوقاية والحد من المخاطر، وتعزيز التأهب للكوارث لضمان استجابة فعالة وإعادة بناء أفضل). تركز هذه الأولويات على تقليل التأثيرات السلبية للكوارث على الأفراد والبنية التحتية في اليمن، يعد تطبيق هذا الإطار ضرورياً نظراً لتعرض البلاد للكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية للنزاع

المستمر، مما يجعل الاستثمار في التدابير الوقائية أمرًا بالغ الأهمية لتحسين استجابة المجتمع للكوارث، تعد هذه الأولويات محورًا في التخفيف من آثار الكوارث وتحسين قدرة الدول على التعامل مع المخاطر. ويرى الباحثون أن تطبيق مبادئ إطار سنداي له أهمية خاصة للجمهورية اليمنية في ظل الأزمات المستمرة والنزاعات التي تجعلها أكثر عرضة للكوارث الطبيعية والبشرية؛ بما يدعم جهود الحكومة والمجتمع الدولي في تعزيز جاهزية البلاد وتقليل تأثير الكوارث على السكان والبنية التحتية، وحشد الموارد المالية لإعادة بناء اليمن والتعافي من الكوارث.

2-1-6- خريطة الطوارئ في اليمن:

للتعرف أكثر على واقع كوارث السيول في اليمن وآثارها التدميرية، يستعرض الباحثون بالصور بعض الخرائط، وهذه الخرائط من إعداد المنظمات الأممية

وفقا لبيانات (برنامج الغذاء العالمي، 2023)، وما تضمنته لوحة معلومات الطوارئ، (نوفمبر 2023) وكالاتي



خريطة (1) معلومات الطوارئ في اليمن. المصدر: برنامج الغذاء العالمي، 2023، [https://reliefweb.int/attachments/6e10e8a4-](https://reliefweb.int/attachments/6e10e8a4-7075-4467-aa48-fe5a5badacfe/2023%2011%20WFP%20Yemen%20Emergency%20Dashboard%20November.pdf)

[7075-4467-aa48-fe5a5badacfe/2023%2011%20WFP%20Yemen%20Emergency%20Dashboard%20November.pdf](https://reliefweb.int/attachments/6e10e8a4-7075-4467-aa48-fe5a5badacfe/2023%2011%20WFP%20Yemen%20Emergency%20Dashboard%20November.pdf)

تبرز الخريطة (1) مناطق الأزمة في اليمن مصنفة بألوان تبين مستوى الطوارئ: الأخضر للمستوى المنخفض، والأصفر للضغط، والبرتقالي للأزمات، والأحمر للطوارئ الشديدة، والبي للمجاعة، وتعكس الخريطة أيضًا حالة البنية التحتية مثل الطرق والموانئ والمطارات، مع تمييز الأحمر للإغلاق والأخضر للتشغيل الكامل. تظهر مناطق الأزمة بشكل خاص في شمال وغرب اليمن بما في ذلك صنعاء والحديدة.

ويتبين من الخريطة المعروضة لمحة شاملة عن الأوضاع الإنسانية في اليمن شهر نوفمبر 2023، حيث يُظهر مؤشر الأشخاص المساعدين العدد الكبير من المتأثرين بالأزمة والحاجة الملحة للتدخلات الإنسانية، كما توضح الخريطة توزيع 6.1 مليون شخص تلقوا مساعدات متنوعة مثل المعونات الغذائية والعلاج من سوء التغذية وغيرها، كما تؤكد أن الولايات المتحدة وألمانيا واللجنة الأوروبية تأتي في مقدمة الدول المانحة، ما يعكس التزام المجتمع الدولي تجاه الأزمة اليمنية، وتؤكد الخريطة أعلاه (برنامج الغذاء العالمي، 2023):

- زيادة وتيرة الفيضانات: المناطق الأكثر تعرضًا للأمطار العالية تواجه خطر الفيضانات بسبب ضعف البنية التحتية لتصريف المياه، ما يتطلب تحسين أنظمة الصرف.
- التغيرات المناخية: تشير البيانات إلى هطول أمطار غير منتظم وأكثر شدة، مما يزيد احتمالية الكوارث الطبيعية.
- التفاوت المناخي: تظهر الخرائط تفاوتًا في معدلات الأمطار بين الشمال والجنوب، مما يستدعي استراتيجيات مائية مختلفة لمواجهة التصحر وشح المياه.

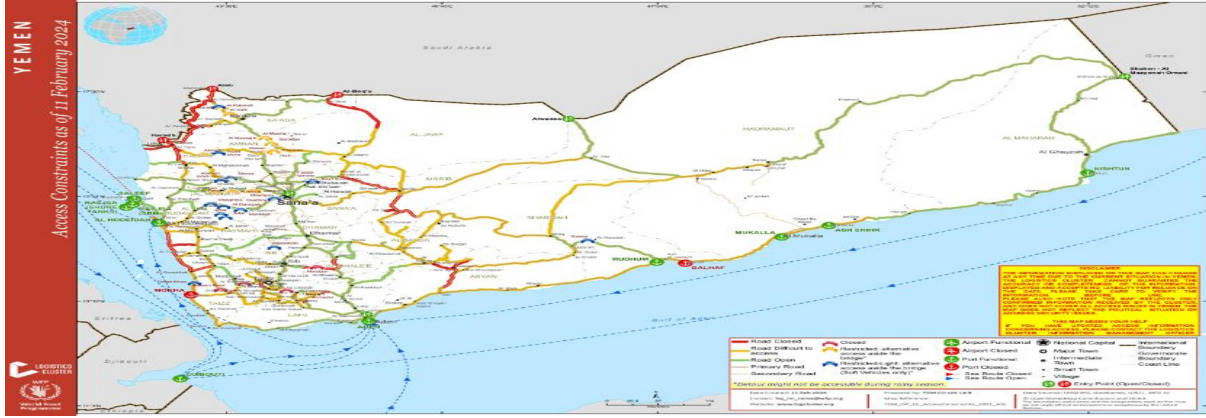
أما أبرز الأولويات وفقا للخريطة فتتمثل في

1. توفير الغذاء: لعدد (17) مليون شخص بحاجة لتدخلات غذائية.
2. معالجة سوء التغذية: خاصة بين الأطفال، حيث يحتاج 1.3 مليون طفل للعلاج.

3. تحسين القدرة على التحمل وحماية الفئات الضعيفة: بما يضمن استدامة الاستجابة الإنسانية.
4. مواجهة التحديات البيروقراطية: التي تعيق سرعة وصول المساعدات.

7-1-2- معوقات الوصول في اليمن

غير أن الجهود الأمامية وما يقدمه أصدقاء اليمن تواجهه معوقات عديدة ولعل أبرزها ما توضحه الخريطة:



خريطة (2) معوقات الوصول في اليمن: إمكانية الوصول إلى الطرق والموانئ في فبراير 2024. المصدر: (برنامج الغذاء العالمي، 2024) يتبين من الخريطة (2) أبرز القيود المفروضة على الوصول اعتبارًا من 11 فبراير 2024. وأهمها:

- الطرق: تعرض الخريطة الطرق الرئيسية والثانوية، بألوان مختلفة تشير إلى حالة إمكانية الوصول إليها. تمثل الخطوط الحمراء الطرق المغلقة، والخطوط الصفراء تمثل الطرق المفتوحة مع القيود، والخطوط الخضراء تمثل الطرق المفتوحة. لا تزال الطرق في الحديدة ومأرب وأبين وحجة وصعدة والجوف وأجزاء من تعز مغلقة، معظم الطرق في اليمن مفتوحة مع بعض القيود، بما في ذلك الطرق على طول الساحل الجنوبي.
- الموانئ والمطارات: تم تحديد موانئ محددة مثل الحديدة والصليف ورأس عيسى، بالإضافة إلى المطارات بما في ذلك مطار صنعاء الدولي، على الخريطة. وتشير الخريطة إلى إغلاق ميناء بلحاف بشبوة وميناء المخا بتعز. بينما تعمل موانئ عدن والمكلا والشحر والحديدة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن، 2024).

<https://logcluster.org/en/node/45753>

8-1-2- آفاق استشراف المستقبل في اليمن:

رغم الحاجة الملحة لتحسين البنية التحتية وتطوير أنظمة الحماية، إلا أن أحداث العام 2011 وما تلاها، صرفت الانتباه إلى أولويات أخرى، ما حال دون تعزيز مراقبة المناخ واتخاذ الإجراءات الوقائية. ويبدو من كلمة ممثل اليمن - خلال المشاركة في الدورة (7) للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، في بالي، بإندونيسيا: (23-28 مايو 2022) التأكيد على أن اليمن تواجه تحديات كبيرة نتيجة تزايد الكوارث الطبيعية، تؤثر على التنمية فيها خصوصاً وهي من الدول الأكثر ضعفاً، كما أن الكوارث تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 وتزيد من معدلات الفقر في المناطق المتضررة، وضرورة تكثيف التنسيق على المستويات العالمية لتنفيذ أهداف إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، وأشار إلى أن اليمن تسعى لتعزيز الشراكات الإقليمية والعالمية، إلا أنها تواجه تحديات شحة الموارد وضعف البنية المؤسسية، وبذلك فقد دعت اليمن إلى التعاون لتحقيق الآتي (وزارة المياه والبيئة، 2022):

1. دعم البناء المؤسسي لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية خلال مراحل الوقاية والتخفيف والتأهب والاستجابة والتعافي.
2. بناء القدرات الوطنية لدعم انجاز استراتيجيات وطنية واستراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث.

3. تعزيز برامج الإنذار المبكر.
4. عقد منتديات وطنية ومحلية من اجل تحقيق شراكة مع أصحاب المصالح ومجموعات العمل الأخرى.

2-1-9- الآلية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث

عقدت يوم الأحد 2024/3/10 في عدن ورشة عمل استشارية حول آلية التنسيق وإطار الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في اليمن، نظمتها الأكاديمية العربية للنقل البحري بدعم من الأمم المتحدة، وهدفت الورشة إلى تعريف المشاركين بأهداف التنمية وإطار سندي واتفاق باريس ومدى ترابطها بالسياق الوطني، وتعزيز القدرات الحكومية والمحلية للحد من الكوارث، وفيها أكد وزير التخطيط أهمية إنشاء آلية تنسيق وطنية وإطار استراتيجي لتعزيز قدرة اليمن على التأهب والاستجابة للكوارث (وزارة المياه والبيئة- عدن، 2024).

● مبررات إنشاء الآلية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث:

- يواجه اليمن تحديات كبيرة في الحد من مخاطر الكوارث، حيث تضرر أكثر من نصف مليون شخص من الفيضانات خلال الشهرين (2024/8-7). وفي ظل تصاعد المخاطر المناخية واحتلال اليمن المرتبة السابعة عالمياً بين الدول الأكثر تضرراً من تغير المناخ، تم اقتراح إنشاء آلية تنسيق وطنية لتخفيف تأثير هذه الكوارث وتعزيز قدرات الاستجابة، ويلخص الباحثون أهم مبرراتها، كما ذكرت (وزارة المياه والبيئة- عدن، 2024؛ ناصر، 2024) في الآتي:
1. تضرر أكثر من نصف مليون شخص جراء الفيضانات المتكررة.
 2. اليمن يحتل المرتبة السابعة ضمن الدول الأكثر تضرراً من تغير المناخ.
 3. نزوح داخلي لـ 4.5 مليون شخص، منهم مليوناً طفل.
 4. 75% من السكان بحاجة لمساعدات إنسانية بسبب الأزمات المناخية والنزاعات.
 5. التزام اليمن بإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث وتطبيقه.
 6. تزايد تواتر الأخطار الطبيعية كالجفاف والزلازل والفيضانات.
 7. الحاجة إلى تنسيق مؤسسي متعدد لتعزيز الإنذار المبكر والاستجابة.
 8. التأثير الكبير للكوارث على الأرواح وسبل العيش والأصول الاقتصادية والاجتماعية.
 9. ضعف جاهزية اليمن للخدمات المناخية وفق مؤشر مخاطر تغير المناخ.
 10. تحديات تنموية تتطلب مشاركة فعالة من المجتمع ومؤسساته.

● تشكيلة الآلية:

- يبين تقرير (وزارة المياه والبيئة، 2024؛ وناصر، 2024) ان مجال الحد من مخاطر الكوارث يتطلب تشكيلة واسعة تتكوّن من القطاعات والتخصصات المتعددة، مع مشاركة القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، وتشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين داخل البلاد، ولهذا ستألف الآلية الوطنية المقترحة من:
1. أصحاب المصلحة ذوي الصلة على الصعيدين الوطني والمحلي، مع نقطة اتصال وطنية يجري تكليفها من الحكومة.
 2. أعضاء رئيسيين من الوزارات المعنية والجهات المختصة في الاستجابة للكوارث، مثل الدفاع المدني، والمجموعات البحثية والاستشارية والأكاديمية التي تُعنى بالحد من مخاطر الكوارث مثل: «المركز الوطني للأرصاد».
 3. مجموعات أصحاب المصلحة والشركاء خصوصاً الأمم المتحدة والجهات الداعمة.

• أهداف الآلية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث:

- تؤكد الحكومة اليمنية على مجموعة من الأهداف تسعى لتحقيقها من خلال الآلية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، ويلخصها الباحثون نقلاً عن (وزارة المياه والبيئة، 2024؛ وناصر، 2024) في الآتي:
1. تعزيز القدرة على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة من خلال الحد من نشوء المخاطر.
 2. تحديد وتقييم الأخطار بشكل دوري، بما في ذلك تلك الناشئة عن تغير المناخ، وتعزيز نظم الإنذار المبكر.
 3. تطوير سياسات إدارة المخاطر وتقليل الخسائر البشرية والمادية، وتوجيه الاستثمارات لزيادة الفاعلية.
 4. تعزيز إجراءات التأهب لمواجهة الكوارث وإعادة البناء بشكل أفضل خلال مرحلة التعافي.
 5. تحديث التشريعات لتتوافق مع سياسات الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ في جميع الوزارات.
 6. إقرار مزيد من العناصر والمسؤوليات الرئيسية من خلال القوانين والمعايير والإجراءات.
 7. تعزيز التنسيق بين القطاعات وتطوير الشراكات مع المؤسسات البحثية والجهات الفاعلة.
 8. مراجعة السياسات الوطنية المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ، وتطويرها.
 9. دعم المنظمات التنسيقية الوطنية والمحلية لتعزيز سياسات إدارة مخاطر الكوارث.
 10. تطوير قواعد بيانات لرصد خسائر الكوارث وتقييم قدرات المؤسسات المعنية بمواجهة الكوارث.
 11. تطوير نظم الإنذار المبكر واعتماد برامج التوعية وتعزيز البحث العلمي لإدارة المخاطر.
 12. تشكيل لجان فنية لدراسة القضايا ومتابعة تنفيذ توصيات الحد من مخاطر الكوارث.

2-2-الدراسات السابقة:

2-2-1- دراسات سابقة بالعربية:

1. هدفت دراسة (جمعة وحמיד، 2024) التي أجريت في العراق إلى تحليل الخصائص المورفومترية والهيدرولوجية لحوض وادي شعال وأحواضه الثانوية. نظراً لصعوبة تقدير كمية السيول في الحوض، تم استخدام نموذج سنايدر لتطوير طرق تقدير حجم السيول، خاصة في الأحواض غير المراقبة. اعتمدت الدراسة على نماذج رياضية لمحاكاة النظام الهيدرولوجي في الحوض، حيث قُدرت فترة استجابة الحوض للمطر (TP) لكل حوض بالساعة، وكانت أقل فترة زمنية لسقوط الأمطار (1.1) ساعة في الحوض (W21) أظهرت النتائج أن أقصى فترة زمنية لسقوط الأمطار كانت (1.8) ساعة (W1، W31)، وأقصى تدفق للسيول وصل إلى (47.8) متر مكعب في الثانية في الحوض (W9)، في حين كانت أقل كمية تدفق للسيول (8.2) متر مكعب في الثانية في الحوض (W12). تقدم الدراسة رؤى مهمة حول إدارة السيول في المناطق غير المراقبة وتطوير نماذج رياضية لتقدير تدفق المياه.
2. هدفت دراسة (الجوزري، 2024). إلى تقدير حجم وتصريف موجات السيول المطرية لحوض وادي سوييف بالنمذجة الخرائطية باستخدام نموذج Snyder وهو أحد الأساليب الإحصائية التي تعتمد على المنهج الكمي في الدراسات الهيدرولوجية، إذ تناولت الدراسة التكوينات والرواسب الجيولوجية والسطح وأنواع التربة والغطاء النباتي، فضلاً عن الموازنة المائية المناخية للحوض وتوصلت الدراسة بعد تطبيق النموذج أن كمية التدفق الأعلى للسيول في حوض وادي سوييف بلغت نحو (177.48) م³/ثانية، وأن سرعة الجريان السطحي بلغت (5.51) كم/ ساعة، فقد بلغ حجم تدفق السيول نحو (1.092) مليون م³/ثانية، وأن عمق الجريان السطحي للحوض قد بلغ (149.6) ملم.
3. هدفت دراسة (الطائي والمياح، 2024) في العراق إلى استكشاف تأثير السيول على الزراعة وتماسك التربة في بادية المثنى. اعتمدت الدراسة منهجية التحليل الجيومورفولوجي وتقنيات النمذجة المكانية الحديثة لتقييم إمكانات

- حصاد مياه الأمطار في حوض الغضاري. تم استخدام البيانات الرقمية الجغرافية كأداة رئيسة لتحديد المواقع المناسبة لإقامة مشاريع حصاد المياه، وتم اختيار أربعة مواقع لإقامة سدود صغيرة تساهم في تخزين المياه وإعادة الحياة النباتية (الطائي والمياح، 2024). تكونت العينة من حوض الغضاري، وهو وادٍ جاف يتعرض لعواصف مطرية دون الاستفادة منها، أشارت النتائج إلى أن المناطق المختارة تتميز بتوفر المظاهر الجيومورفولوجية اللازمة لإقامة طرق حصاد المياه، بما يعزز من فرص تغذية المياه الجوفية وسقي الأراضي الزراعية، مع تعزيز التوعية بأهمية الموارد المائية وتشجيع استخدام تقنيات حصاد مياه الأمطار لتحقيق الأمن المائي والغذائي في المناطق الجافة.
4. هدفت دراسة (خضروسليمان، 2024) في العراق إلى تقدير مخاطر السيول باستخدام طريقة الرتب المورفومترية لحوض أربيل الشمالي، واعتمد الباحثان تحليل 20 متغيراً مورفومترياً تعكس الخصائص الهندسية والطبوغرافية والشكلية لشبكة التصريف في الحوض، ومساحته 530.12 كم²، وتم تطبيق الدراسة على أربعة أحواض ثانوية فعالة هيدرولوجياً، كما تم تصنيف المتغيرات إلى مجموعتين: الأولى مرتبطة بشكل مباشر بدرجات الخطورة، والثانية مرتبطة بشكل عكسي بالخطورة، وأظهرت النتائج أن درجات الخطورة في الأحواض تتراوح بين 49 كأدنى قيمة و62 كأعلى قيمة. وسجلت الدراسة أن حوضين في منطقة البحث يمتلكان احتمالية عالية لحدوث السيول. تبين الدراسة دور الخصائص المورفومترية في تقييم السيول وتحديد درجة الخطورة، لوضع استراتيجيات إدارة مخاطر الفيضانات.
5. هدفت دراسة (توت وغازي، 2024): إلى حماية مدينة باتنة شمال شرق الجزائر مخاطر السيول والفيضانات وتقييم إجراءات الحماية الموضوعية ومدى فعاليتها وقابليتها لاستيعاب الخطر حالياً ومستقبلاً، انطلقت الدراسة من تحليل هيدرولوجيا وجيولوجيا ومورفولوجيا حوض واد المعذر وبعض الأحواض الجزئية المشكلة له كما امتدت الدراسة لتحليل المدينة وبحث الثقافة المجتمعية تجاه هذا الخطر، الدراسة تأخذ كذلك بعين الاعتبار جانب تسيير هذا الخطر وذلك فيما يخص الترتيبات المؤسسية والتشريعية من أجل توضيح جانب آخر من الجوانب التي يمكن أن تشكل الاختلالات بها التوليفة المثالية لإنتاج الكوارث، من أهم نتائج هذه الدراسة هو أن حوض واد المعذر ذو خصائص محفزة على نشوء الجريان السطحي كما أن موضع المدينة وتوسعاتها غير النظامية قرب الوديان خاصة في السنوات الأخيرة تزيد من هشاشة المدينة وان منشآت الحماية بالناحية الشرقية احدثت تغييرات جذرية تشمل الشبكة الهيدرولوجية وشكل الحوض الرئيس وبعض الأحواض الجزئية ما يمكن أن يشكل تهديداً كبيراً على المدينة ويضعف هشاشة المدينة في نواحي أخرى خاصة مع غياب الصيانة وقلة الوعي المجتمعي وتغييب دوره في حلقة تسيير الخطر ومن هذا فيمكن القول أن المدينة ليست محمية من الخطر حتى في فترات العود القصيرة نسبياً أن اقترن ذلك بإهمال قنوات صرف المياه ذات التدفقات المتوسطة بينما يمكن أن تهدد سلامة عدد كبير من سكان المدينة ومصالحهم خاصة بمركز المدينة أن توقفت قنوات الحماية الكبرى عن أداء وظيفتها، البحث يظهر اهتماماً متأخراً فيما يخص التشريع والتنظيم المرتبط بهذا الجانب مع غياب تأطير قانوني فعلي لخطر الفيضانات التي تنشأ أساساً عن الظواهر المطرية القصوى وغياب مخططات الوقاية، البحث يقترح إجراءات هيكلية إضافية لحماية أجزاء من المدينة وأخرى غير هيكلية على رأسها سبل اشراك المجتمع في صناعة الوقاية من هذا الخطر، الدراسة تجيب عن تساؤل مهم يخص مدى حماية مدينة باتنة من مخاطر السيول والفيضانات وتهدف إلى توجيه اهتمام السلطات إلى مضاعفة الجهود من أجل الرفع من مستوى حماية المدينة تجاه السيول والفيضانات باتخاذ تدابير إضافية، كما تهدف إلى الإشارة إلى أهمية استغلال نظم المعلومات الجغرافية كأدوات مساعدة لاتخاذ القرار.
6. هدفت دراسة (الصهباني، 2023) التي أجريت في اليمن إلى تقييم وتحليل واقع إدارة الكوارث والطوارئ في البلاد. تم استخدام منهجية تحليل المخاطر الوطنية وتقييم القدرات المؤسسية، إضافة إلى دراسة القوانين المرتبطة بإدارة

- الكوارث، تم استخدام نموذج تقييم الأداء الوطني وفقاً للممارسات الجيدة من المؤتمر الدولي الثالث للإنذار المبكر (EWS III) أظهرت النتائج أن قدرة اليمن في هذا المجال لا تتجاوز 4%، وأن هناك غياباً تاماً لمنظومات الإنذار الوطني، مع ضعف كبير في أداء المؤسسات الحكومية مثل مصلحة الدفاع المدني واللجنة العليا للطوارئ، كما أكدت النتائج بأن اليمن لم تفِ بالتزاماتها الدولية في مجال إدارة الكوارث، بما في ذلك إطار عمل هيوغو وسينداي. كما تم التنبؤ بالمخاطر المحتملة وفي مقدمتها خزان صافر النفطي، الذي اعتبره الباحث من أكبر المهددات على المدى القريب.
7. هدفت دراسة (الرشيدي، 2023) إلى فهم العلاقة المكانية بين نقاط تجمع مياه السيول والأودية الداخلة على مدينة بريدة وتقييم مسارات الثقب الأفقي الناقل لسيول مدينة بريدة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باستخدام المرئيات الفضائية والخرائط الهيدرولوجية، كما أجرى دراسة ميدانية لتحديد نقاط تجمع مياه السيول (البحيرات) باستخدام جهاز GPS لتحديد النقاط بدقة ومن ثم إسقاطها على برامج نظم المعلومات الجغرافية، بينت نتائج الدراسة أن نقاط تجمع مياه السيول (البحيرات) عددها 18 نقطة، بحيرة واحدة تقع ضمن نطاق تجمع المياه الطبيعية بينما سبع نقاط تقع داخل الشبكة الهيدرولوجية للأودية الداخلة على مدينة بريدة وعشر نقاط لا ليس لها علاقة بالأودية ولا تجمع المياه الطبيعية. كما اتضح من الدراسة أن منظومة الثقب الأفقي في الفاييزة والرابية هي الأكثر ضرراً وبالأخص حي الرابية، ومنظومة الثقب الأفقي في الدائري الشمالي والأمير نايف تصب في وادي الوطأة وبالتالي تتجه المياه إلى حي الخزامى والورود والرابية والاخضر.
8. وفي اليمن هدفت دراسة باواحيدي وحمدون، (2022) إلى إبراز دور تقنية نظم المعلومات الجغرافية في دعم متخذي القرار فيما يتعلق بدرء أخطار السيول عن المناطق المأهولة بالسكان، ورسم خرائط مختلفة للمناطق الأكثر عرضة لأضرار السيول باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية. البيانات المستخدمة في الدراسة مثل نموذج الارتفاعات الرقمية والصور الجوية تم تنزيلها من الإنترنت مجاناً وبعد معالجتها تم استخدامها لتحديد مجاري الأودية المعرضة لخطر السيول والفيضانات في مدينة المكلا، عاصمة محافظة حضرموت باليمن من خلال التحليل المكاني باستخدام أدوات التحليل الهيدرولوجي لتحديد أماكن تجمع المياه واتجاه جريانها وغيرها بهدف بناء قاعدة معلومات مكانية، نتج عن هذه الدراسة التعرف على خصائص الأودية المطلة على مدينة المكلا، إضافة إلى تحديد الأماكن المعرضة لخطر السيول والتي تشمل التجمعات السكانية المجاورة لها، وأظهرت الدراسة أن بعض أحياء مدينة المكلا خاصة منطقة (ديس المكلا) تعد أكثر عرضة لخطر السيول؛ وذلك لوجود عدة أودية رئيسية تصب فيها وتشكل خطورة كبيرة على السكان نتيجة لشدة التصريف المائي، ومرورها داخل التجمعات السكانية.
9. هدفت دراسة حمران (Humran، 2020) التي أجريت في اليمن إلى تحليل تنمية الأشكال الأرضية والمرتفعات الجبلية في حوض صنعاء، مع التركيز على المشكلات الجيومورفولوجية والتحديات التي تعوق التنمية المستدامة. استخدمت الدراسة منهجية تحليل العمليات الطبيعية والبشرية المؤثرة على تغير الأشكال الأرضية خلال الفترة 1973-2019. أشارت النتائج إلى أن الانزلاقات والانهيارات الأرضية في جنوب غرب الحوض، ومرتفعات صرف وجبل مرع، كانت ناتجة عن تفاعل بين العوامل الطبيعية والنشاطات البشرية، التي أثرت بشكل كبير على التضاريس. أكدت الدراسة أهمية التخطيط الحضري الاستراتيجي للحد من الهجرات الداخلية وتوزيع الخدمات بشكل عادل، مع تعزيز الاستفادة من الأشكال الطبيعية في مشاريع تنمية مثل السدود والحواجز المائية.

2-2-2-دراسات سابقة بالإنجليزية:

1. هدفت دراسة (كاو وآخرون، Cao et al 2024) في اليابان إلى استقصاء الوضع الحالي والتحديات التي تواجه تشغيل أنظمة الإنذار المبكر للفيضانات (FEWS) على المستوى المحلي. اعتمدت الدراسة على مسح شامل استهدف البلديات اليابانية (n = 350) لتحليل هذه الأنظمة ومكوناتها الأربعة: المعرفة بالمخاطر، الرصد والتنبيه، نشر التحذيرات، وقدرات الاستعداد والاستجابة. أشارت النتائج إلى تفاوت التقدم في تشغيل أنظمة الإنذار بين البلديات، حيث تواجه تحديات مختلفة تشمل نقص الموارد البشرية والمالية، صعوبة تقييم المخاطر والحصول على البيانات، وقيود في وسائل نشر التحذيرات للوصول إلى الفئات الضعيفة. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة أن جميع مكونات النظام مترابطة، مما يشير إلى أن تحسين أحدها يساهم في تحسين النظام ككل، مع التأكيد على أهمية تعزيز تقييمات الضعف التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاجتماعية والاقتصادية (Cao et al., 2024).
2. هدفت دراسة (دريسر وآخرون، Dresser et al, 2025)، الولايات المتحدة الأمريكية، إلى استكشاف تأثير الكوارث على الصحة والرفاهية منذ فجر الإنسانية، استخدمت الدراسة منهجية تحليلية لتقييم تأثير الكوارث الطبيعية على الصحة العامة، أما الأداة المستخدمة فشملت تحليل الأدبيات والدراسات السابقة، شملت العينة أحداث كوارث متنوعة عبر تاريخ البشرية، أظهرت النتائج أن الكوارث تتفاعل مع هشاشة المجتمع وقدراته وموارده، وأن النتائج تعتمد على المخاطر المرتبطة بنوع كل كارثة، والإعداد المسبق للمجتمع، وجهود الاستجابة وإعادة البناء بعدها.
3. هدفت دراسة (قادر وآخرون، Kader et al., 2024) في بنغلاديش إلى تقييم المناطق المعرضة للفيضانات باستخدام منهجية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وعملية التسلسل التحليلي (AHP) لتحديد المناطق الأكثر عرضة للفيضانات، واعتمدت الدراسة على تحليل متعدد المعايير (MCDA) وتضمنت ثمانية عوامل مؤثرة على الفيضانات مثل الارتفاع، الانحدار، كثافة التصريف، كمية الأمطار، المسافة من النهر، تراكم التدفق، الرقم المنحني، ونفاذية التربة، تم إعطاء أوزان للعوامل وفقاً لعملية التسلسل التحليلي (AHP)، كما تم إجراء التحليل الجغرافي المكاني ضمن واجهة GIS. تم تصنيف المناطق إلى خمس فئات من حيث درجة التعرض للفيضانات: عالية جداً، عالية، متوسطة، منخفضة، ومنخفضة جداً. أظهرت النتائج أن 16.03% من بنغلاديش تقع في الفئة الأكثر عرضة للفيضانات، بينما كانت نسبة 42.78% في الفئة العالية، و25.78% متوسطة، و7.62% منخفضة، و7.74% في فئة منخفضة جداً.
4. هدفت دراسة (فيريرا وآخرون، Ferreira et al, 2024)، في الولايات المتحدة إلى تحليل الحواجز التي تواجهها المجتمعات المهمشة تاريخياً عند محاولتها الوصول إلى الموارد والتمويلات في حالات الكوارث، واعتمد الباحثون منهجية مراجعة الأدبيات وتضمنت مراجعة لـ 108 مقالات، وتم استخدام تحليل الموضوعات لاستخلاص الأنماط المتكررة في الحواجز التي تواجهها الفئات المهمشة مثل الأشخاص ذوي البشرة السوداء، الشعوب الأصلية، الملونين، ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية، ذوي الإعاقات، والمهاجرين غير الموثقين، برزت خمسة موضوعات رئيسية: صعوبة وتعقيد العملية، الاستبعاد من السلطة السياسية وعمليات اتخاذ القرار، التمييز بجميع أشكاله، مشكلات في نظام المساعدات التمويلية، وتحكم السياسيين ووسائل الإعلام بشكل مفرط في تدفق الموارد وعمليات التعافي، وأكدت النتائج ضرورة إدماج الفئات المهمشة في تخطيط ما قبل الكوارث وعمليات التعافي لتحقيق نتائج أكثر شمولية.
5. هدفت دراسة (هوخرينر شتيغلر وباختر، Hochrainer-Stigler & Bachner, 2024) التي أجريت في النمسا إلى معالجة الفجوة المتعلقة بإدارة المخاطر غير المباشرة الناجمة عن الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات، اعتمدت الدراسة على إطار متعدد النماذج والحكم التشاركي لتوسيع نطاق إدارة المخاطر ليشمل التأثيرات غير المباشرة التي

- غالباً ما يتم تجاهلها. استخدمت الدراسة منهجية تجريبية لاختبار الإطار المقترح، وركزت على كيفية دمج إدارة المخاطر غير المباشرة مع المخاطر المباشرة في سياق واقعي. العينة شملت تحديات محددة في إدارة الفيضانات الكبيرة في النمسا. أظهرت النتائج أن ربط إدارة المخاطر المباشرة وغير المباشرة يمكن تحقيقه بجهود متواضعة نسبياً، وأن التعريف الدقيق للنظام يساهم في تحقيق فوائد متعددة في عملية اتخاذ القرارات.
6. هدفت دراسة (علي ومانككارا، 2024، Ali & Mannakkara) التي أُجريت في سريلانكا إلى فهم التحديات التي تنشأ في كل مرحلة من مراحل التعافي بعد الكوارث، وتأثيرها على التقدم العام للتعافي. تناولت الدراسة فيضانات وانهيارات أرضية حدثت في 2016 و2017 في منطقتي كولومبو وكالوتارا، اعتمدت الدراسة على منهجية مختلطة تضمنت 22 مقابلة شبه منظمة وتحليل استبيانات ميدانية، كما استُكمل البحث بمراجعة وثائق شاملة. أظهرت النتائج وجود تحديات في التواصل والتنسيق بين الجهات المعنية، وقلة الموارد في مراحل الاستجابة وإعادة التأهيل، مع استمرار هذه العقبات بشكل أكبر في كالوتارا.
7. هدفت دراسة (لو وآخرون، 2024، Lu et al) التي أُجريت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحليل استجابة المجتمعات الحضرية الثرية لخطر الفيضانات، مع التركيز على حي Onion Creek في أوستن، تكساس. اعتمدت الدراسة على استبيان مفتوح لدراسة سلوكيات السكان وإدراكهم للمخاطر المرتبطة بالفيضانات وإجراءات التخفيف من المخاطر. أظهرت النتائج أن مجموعة متنوعة من العوامل، مثل الارتباط بالمجتمع والبيئة المحيطة وقلة الخيارات السكنية البديلة، تشكل حواجز أمام انتقال السكان إلى مناطق أخرى.
8. هدفت دراسة (جالارزا-فيامارو وآخرون، 2024، Galarza-Villamar et al) التي أُجريت في الإكوادور إلى تحليل دور رأس المال الاجتماعي كأداة للتخفيف من المخاطر وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، خاصة بين مزارعي الأرز في المناطق المعرضة للفيضانات. اعتمدت الدراسة على إطار يجمع بين نظرية الدورة التكوينية، ورأس المال الاجتماعي، ودورة الحد من مخاطر الكوارث. أظهرت النتائج أن رأس المال الاجتماعي يتيح الموارد مثل القوارب والمياه والطعام التي تتبادلها الأسر داخل المجتمع المحلي، مما يعزز المرونة. كما يساعد رأس المال الاجتماعي على الوصول إلى ملاذات مؤقتة وموارد إضافية عند ندرة الموارد المحلية.
9. هدفت دراسة (نيغرين وآخرون، 2024، Nygren et al) إلى تطوير نموذج آلي لتحليل وتأثير الفيضانات باستخدام بيانات جغرافية مفتوحة المصدر وصور الفيضانات عبر تقنية ICEYE SAR. ركزت الدراسة على مدينتي هما بانكوك في تايلاند وتولا دي ألندي في المكسيك، حيث تم تحليل بيانات الفيضانات وتقديرات السكان والبنية التحتية باستخدام النموذج الآلي. أظهرت النتائج أن هذه النماذج توفر خريطة تفاعلية سريعة تساعد في الاستجابة الطارئة بفعالية. يُوصى بتطوير النموذج ليشمل بيانات ميدانية لتحسين دقة النتائج، وخاصة في دول الجنوب العالمي.
10. هدفت دراسة هينج وآخرون (2024، Hinge et al) التي أُجريت في الهند والإمارات العربية المتحدة إلى تحليل نماذج التنبؤ بقبالية التعرض للفيضانات باستخدام أساليب الحوسبة الآلية. استخدمت الدراسة منهجية التحليل الببليومتري والتحليل الفوقي (Meta-Data) لتحديد تطور الأدبيات والشبكات الفكرية والفجوات المعرفية في هذا المجال. تم جمع البيانات من قاعدة بيانات Web of Science لتحديد المؤلفين البارزين والمجلات المؤثرة. تكونت العينة من منشورات متعددة حول هذا الموضوع. أشارت النتائج إلى أن النماذج الهجينة كانت الأكثر استخداماً، كما تركز البحث بشكل أساسي على استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والتعلم الآلي والنماذج الإحصائية. ووجدت الدراسة أن العوامل الأكثر استخداماً في نمذجة الفيضانات هي الانحدار، الارتفاع، والمسافة من النهر.

11. هدفت دراسة روسمادي وآخرون، (Rosmadi et al, 2023) التي أُجريت في ماليزيا إلى مراجعة التحديات التي تواجه السلطات المحلية في إدارة مخاطر الفيضانات، خاصة خلال مواسم الرياح الموسمية. على الرغم من تحسن مهارات إدارة الفيضانات في ماليزيا تحت "التوجيه 20" للمجلس الوطني للأمن، إلا أن التغيرات المناخية المتكررة والضعف في تنفيذ خطط إدارة مخاطر الفيضانات (FRM) أدى إلى خسائر كبيرة، وأظهرت النتائج وجود أربع نقاط ضعف رئيسية تشمل التنسيق والاتصال، القوى العاملة والمعدات، وعي الجمهور، وصلاحيات السلطات المحلية. وأوصت بضرورة إعادة تقييم خطط إدارة الفيضانات وتدريب الأفراد المعنيين بشكل مخصص لضمان جاهزيتهم لمواجهة الكوارث.
12. هدفت دراسة (جاو وآخرون، 2023، Gao et al) التي أُجريت في الصين إلى تقييم مخاطر الفيضانات وتحديد المناطق المعرضة لها في منطقة وتشينغشيو باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وعملية التحليل الهرمي (AHP). استندت الدراسة إلى تحليل البيانات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية لبناء نموذج تقييم مخاطر الفيضانات، حيث تم تحديد العوامل المسببة للفيضانات والبيئة المحيطة والعوامل الحاملة للمخاطر كمؤشرات رئيسية. أظهرت النتائج أن المناطق ذات المخاطر العالية تتركز بشكل أساسي في مناطق ليانغشي، بينهو، وشيشان في مدينة ووشي، وزونغلو وتيانينغ وشيني في مدينة تشانغتشو، ومدينة جيانغين. تم تصنيف هذه المناطق كعالية المخاطر بسبب كثافة السكان والمباني، والانخفاض النسبي في التضاريس، والارتفاع في معدل هطول الأمطار.
13. هدفت دراسة أوسي-كبي وآخرون (Osei-Kyei et al, 2023) التي أُجريت في أستراليا إلى مراجعة منهجية لاستراتيجيات إدارة العلاقات في الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) بهدف بناء قدرة المجتمعات على الصمود أمام كوارث الفيضانات، تم إجراء مراجعة منهجية للأدبيات باستخدام قاعدة بيانات Scopus، حيث تم تحليل 29 مقالة علمية ذات صلة. أظهرت الدراسة وجود 28 استراتيجية لإدارة العلاقات تم تصنيفها إلى ست فئات رئيسية، تشمل: التواصل الفعال، التنسيق القانوني، الإنتاج المشترك للمعرفة، الرصد والتقييم، المبادرات الاجتماعية، والتمويل المستمر. تم تطوير إطار مفاهيمي يعتمد على نهج الحوكمة الفوقية لجعل هذه الاستراتيجيات قابلة للتطبيق، ويُعد هذا البحث خطوة هامة لدراسات مستقبلية حول استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تعزيز مقاومة المجتمعات للفيضانات.
14. هدفت دراسة (كودراي وآخرون، 2022، Cauderay et al) إلى تقديم ملف تفصيلي لاستجابة المأوى وبناء ثقافات محلية من أجل مساكن مستدامة وقادرة على الصمود في اليمن من خلال تيسير تحديد نقاط القوة والضعف في ثقافات وممارسات البناء المحلية، لا سيما في سياق ما بعد الصراع، استخدمت الدراسة منهجية تحليلية تهدف لفهم سياقات البناء المحلي وقدرة تلك الممارسات على تقليل مخاطر الكوارث وتعزيز استجابات المأوى، وتم تطبيق الأداة على عينة تضمنت بيانات ثقافات البناء المحلية وأبعادها الاجتماعية والثقافية، أكدت النتائج ضرورة تعزيز الحلول المحلية وابتكارات البناء لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة قدرة المجتمعات على التكيف مع التغيرات. وأكدت الدراسة أن المشاركين يحتاجون إلى بيانات موثوقة لاتخاذ قرارات دقيقة تتعلق بالموارد المحلية وقدرات البناء.
15. هدفت دراسة (نيكانن وآخرون، 2021، Nikkanen et al) في فنلندا إلى دراسة تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على استعداد الأفراد للعواصف وأثارها عليهم، واعتمدت الدراسة منهجية المسح الإلكتروني، حيث تم جمع البيانات من عينة من (1014) مشاركا بعد عاصفة شتوية شديدة ضربت فنلندا في أوائل عام 2019. تم تحليل البيانات باستخدام اختبار مربع كاي والانحدارات اللوجستية. أظهرت النتائج أن مستوى التعليم أو حالة التوظيف للمشاركين لم يكن لهما تأثير على اتخاذ تدابير الاستعداد أو التعرض للضرر. فيما كان لنوع العقار السكني دور في ذلك، كما أن الأفراد الذين تعرضوا لأضرار العواصف في السنوات الأخيرة كانوا أكثر استعدادًا للعواصف من غيرهم،

وبينت أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية لها تأثير طفيف فقط على استعداد الأفراد للعواصف أو تعرضهم للضرر في فنلندا، وهو ما يتعارض مع الأبحاث السابقة، وربما يعود ذلك إلى التوزيع المتساوي للرفاهية بين السكان.

16. هدفت دراسة (علي وآخرون، 2020، Ali et al) التي أُجريت في باكستان إلى تحليل الانتقال بين مراحل التعافي بعد كارثة الفيضانات الكبيرة التي ضربت إقليم السند في عام 2010. ركزت الدراسة على الأنشطة التي تلت الكارثة والعوامل التي أعاققت الانتقال إلى مرحلة التعافي الفعّال، واعتمد الباحثون مراجعات أدبية ومقابلات شبه منظمة مع أصحاب المصلحة في إدارة الكوارث، وبينت النتائج أن التعافي طويل الأجل كان المرحلة الأكثر إهمالاً، حيث هناك عوامل رئيسية تعيق الانتقال مثل ضعف مشاركة المجتمع وسوء إدارة المعلومات والتنسيق بين الجهات المعنية.

17. هدفت دراسة (لي، 2020، Lee) في كوريا الجنوبية، إلى تحليل العلاقة بين خبرة مسؤولي إدارة الكوارث وقدراتهم في الإدارة التعاونية للكوارث، تم تقسيم خبرة المسؤولين إلى أربعة مكونات فرعية: المعرفة، والخبرة، والمهارات، والمواقف تجاه الخدمة العامة، استخدمت المنهجية التحليلية لفهم تأثير هذه المكونات على القدرات التعاونية، تم تطبيق الأداة على عينة من مسؤولي إدارة الكوارث، مع تقسيم المجموعة إلى فئتين بناءً على نوع الكارثة التي استجابوا لها. أظهرت النتائج أن المعرفة كان لها تأثير إيجابي على جميع أنواع التعاون المؤسسي، بينما أثرت الخبرة بشكل إيجابي فقط في حالة الكوارث البشرية، كما أن المهارات والمواقف كان لهما تأثيرات إيجابية على التعاون بين القطاعين العام والخاص. وقدمت الدراسة اقتراحات سياسية تستند إلى النتائج المستخلصة.

2-2-3- تعليق على الدراسات السابقة:

- تُظهر الدراسات السابقة مجموعة من النقاط المشتركة، مثل التأكيد على ضعف البنية التحتية ونقص التنسيق بين الجهات الفاعلة في إدارة كوارث السيول. معظم الدراسات توصلت إلى أن الجهود الحالية، سواء الحكومية أو منظمات الإغاثة، غير كافية في مواجهة حجم الكارثة. كما أن العديد منها يركز على الحاجة إلى خطط وطنية شاملة واستراتيجيات طويلة الأمد لتحسين إدارة الأزمات.
- إلى جانب أوجه التشابه، نجد أن دراسات ركزت على تأثيرات السيول على القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة (سالم وآخرون، 2021)، بينما ركزت أخرى على تأثيرات السيول على السكان والبنية التحتية (عبد الإله وآخرون، 2022).
- ما يميز هذه الدراسة الحالية هو أنها تجمع بين تحليل دور كل من الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في إطار شامل، كما تقترح حلولاً عملية يمكن تنفيذها للتخفيف من آثار السيول.

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها.

3-1- منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والفهم الشامل لكوارث السيول ومعالجة آثارها؛ استخدم الباحثون المنهج الوصفي المسحي الوثائقي البنائي؛ وذلك بتحليل البيانات المتاحة في الوثائق والدراسات السابقة، ويفيد في تقديم استراتيجيات قائمة على التجارب المعاصرة، والمنهج الوصفي المسحي الوثائقي البنائي هو طريقة بحثية تعتمد على جمع وتحليل البيانات من المصادر المختلفة؛ الأدبيات والدراسات السابقة والوثائق الرسمية وتقارير المنظمات بهدف بناء صورة واضحة وشاملة عن الكوارث، ثم بناء استراتيجية شاملة للتعامل مع مختلف العوامل والأسباب المحيطة وسبل التعافي.

2-3- مجتمع الدراسة وعينتها: شمل مجتمع الدراسة كل الأدبيات المتاحة عن الكوارث والأزمات، ونظراً لكثرتها فقد اقتصر الباحثون على (كوارث السيول) وكون الوثائق المتعلقة بكوارث السيول كثيرة جداً، فقد اقتصر التحليل على الوثائق الحديثة خلال الأعوام 2020-2025، مع اقتباس يسير من مراجع قبل ذلك- في سياق الخلفية التاريخية- للكوارث.

3-3- إجراءات البحث:

1. مراجعة الدراسات السابقة حول السيول والكوارث الطبيعية في اليمن وتجارب الدول الأخرى.
2. جمع تقارير المنظمات المحلية والدولية (الأمم المتحدة والهيئات الدولية) المتعلقة بالسيول في اليمن.
3. دراسة تجارب الدول الأخرى في مواجهة السيول وتطبيقها على السياق اليمني.
4. تحليل نتائج الدراسات التي تناولت إدارة الكوارث البيئية وتخفيف آثار السيول في دول مشابهة لليمن.
5. مقارنة نتائج الدراسات التي تم جمعها مع الوضع الراهن في اليمن لتحديد الثغرات والحلول الممكنة.
6. تحليل الوثائق والمعلومات المجمعة باستخدام الأساليب الكمية والنوعية.
7. استخلاص العلاقة بين متغيري إدارة الكوارث وتداعيات السيول من خلال نماذج التخطيط الاستراتيجي.
8. بناء نموذج استراتيجي لإدارة الكوارث بالاعتماد على الوثائق والدراسات المتاحة لإدارة آثار السيول في اليمن.
9. تقديم تصور متكامل بناءً على التحليل والنتائج، وتحديد الخطوات الممكن تنفيذها للتعامل مع كوارث السيول.
10. إعداد التقرير النهائي الذي يحتوي على تحليل شامل للوضع الحالي وتقديم استراتيجيات لمعالجة آثار السيول.

4- عرض النتائج ومناقشتها.

- 4-1-إجابة السؤال الأول: " ما أبرز المعوقات وأسباب ضعف الاستجابة الحالية لإدارة كوارث السيول في اليمن؟"
وللإجابة عن السؤال قام الباحثون بحصر أهم المعوقات وأسباب ضعف الاستجابة لإدارة كوارث السيول في اليمن وفي أكثر من دولة- حول العالم-، ومن أبرز الأسباب التي أجمعت عليها معظم الدراسات والتقارير الأممية:
- أوضحت دراسة (الصهباني، 2023) أن ضعف القدرة المؤسسية وغياب منظومات الإنذار المبكر في اليمن تشكلان أسباباً رئيسية، حيث لا تتجاوز القدرة المؤسسية 4%. وكذا غياب الالتزامات الدولية فيما يتعلق بإدارة الكوارث.
 - أشارت دراسة (باواحدي وحمدون، 2022) إلى ضعف البنية التحتية ونقص التنسيق بين الجهات المحلية والدولية، بالإضافة إلى عدم استخدام نظم المعلومات الجغرافية بشكل فعال لتحديد المناطق الأكثر عرضة للسيول.
 - أظهرت دراسة (توت وغاشي، 2024) أن قلة الصيانة للبنية التحتية والوعي المجتمعي المنخفض زادا حدة المشكلة.
 - أشارت دراسة (هوخرينر شتيغلر وباختر، 2024) إلى ضعف الفهم والتطبيق لإدارة المخاطر غير المباشرة، فيما أكدت دراسة (فيريرا وآخرون، 2024) أن ضعف الاستجابة يرجع إلى الاستبعاد من عمليات اتخاذ القرار وضعف التنسيق مع الفئات المهمشة، كما أوضحت دراسة (جالرززا-فيامار وآخرون، 2024) أن ضعف رأس المال الاجتماعي يؤثر على القدرة على الاستجابة للكوارث، وأخيراً؛ بينت دراسة (دريسر وآخرون، 2025) أن هشاشة المجتمع ونقص الموارد والتنسيق الضعيف يؤثران على الاستجابة.
 - وهناك أسباب أخرى وردت في العديد من التقارير والدراسات السابقة ويلخص الباحثون أهمها نقلاً عن كل من (Yemen Humanitarian Response Plan, 2023؛ Ferreira et al, 2024؛ lee, 2020؛ Norwegian Refugee Council, 2022؛ OCHA, 2022؛ OCHA, 2023، FAO, 2024) في الآتي:

- 1- البنية التحتية المتهاكلة؛ ممثلة في الطرق والجسور المدمرة تعوق الوصول للمناطق المتضررة.
- 2- انعدام الموارد المالية المرصودة ضمن التمويل المحلي والدولي يعيق خطط إدارة الكوارث.
- 3- ضعف التنسيق الفعال بين الهيئات الحكومية وغير الحكومية يقلل الكفاءة.
- 4- نقص الوعي المجتمعي الناجم عن عدم توعية السكان بتقنيات إدارة المخاطر قبل الكوارث.
- 5- غياب أنظمة الإنذار المبكر، التي تضمن الحصول على معلومات دقيقة قبل الكوارث وبعدها.

- 6- الضعف في التخطيط الاستراتيجي؛ حيث لا توجد أي خطط متكاملة للاستجابة للكوارث.
- 7- النزاعات المسلحة: تعيق قدرة السلطات على الاستجابة لكوارث السيول.
- 8- التغيرات المناخية: تفاقم آثار السيول نتيجة انبعاثات الغازات.
- 9- نقص الكوادر البشرية: قلة المتخصصين في إدارة الكوارث.
- 10- تزايد الفقر والازدحام: الفئات الأفقر هي الأكثر تأثرًا بالكوارث.
- 11- ضعف استجابة المجتمع الدولي، وبالتالي نقص الموارد الدولية المخصصة يفاقم الأزمة.
- 12- استخدام تقنيات تقليدية نظم الري التقليدية تعوق إدارة الفيضانات.
- 13- تراجع دور التعاونيات الزراعية في إدارة الري وتوفير الموارد.
- 14- نقص البحوث والدراسات المحلية مما يعيق تطوير الاستراتيجيات المناسبة.
- 15- ضعف دور القطاع الخاص: غياب مشاركة الشركات الخاصة في دعم الجهود المناخية.
- 16- ضعف المنظمات غير الحكومية: غياب دعم المنظمات في إنشاء أنظمة الإنذار المبكر.
- 17- نقص البيانات الدقيقة: يؤثر على فعالية إدارة الكوارث ومعالجة آثارها.
- 18- القيود القانونية والسياسات: ضعف القوانين أو بالأحرى غيابها يؤدي لنقص الفعالية.

2-4- نتيجة الإجابة عن السؤال الثاني: "ما دور كل من الجهات الحكومية والمجتمعات المحلية والمنظمات الدولية في التخفيف من آثار السيول في اليمن؟"

وللاجابة قام الباحثون بحصر أدوار مختلف الجهات، ومن ذلك فقد أشارت دراسة (الصهباني، 2023) إلى أن ضعف المؤسسات الحكومية، مثل مصلحة الدفاع المدني ولجنة الطوارئ، يزيد من تفاقم آثار السيول. كما لم تقدم المنظمات الدولية الدعم الكافي لبناء منظومات الإنذار المبكر وتحسين القدرات المؤسسية، فيما أكد (توت وغاشي، 2024) ضرورة إشراك المجتمعات المحلية في جهود الوقاية والتخطيط، لتعزيز التعاون المجتمعي وتحسين الاستجابة للكوارث، أما (باواحدي وحمدون، 2022) فأكدوا أهمية استخدام نظم المعلومات الجغرافية، لتحسين جهود الاستجابة في حين تناولت دراسة (علي ومانككارا، 2024) تحديات التعافي بعد الكوارث، مشددة على التنسيق بين الجهات الحكومية والمجتمعات المحلية والمنظمات الدولية لتحقيق التعافي المستدام، كما سلطت دراسة (نيغرين وآخرون، 2024) الضوء على أهمية التعاون بين السلطات المحلية والمنظمات الدولية لضمان استجابة فعالة. وأشارت دراسة (لو وآخرون، 2024) إلى أهمية تطوير استراتيجيات مخصصة للمجتمعات المحلية لمواجهة أخطار الفيضانات. وختامًا، ركزت دراسة (أوسي-كبي وآخرون، 2023) على دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تحسين إدارة كوارث السيول وتعزيز الصمود المجتمعي.

ويلخص الباحثون أهم جهود أدوار (الجهات الحكومية، المجتمعات المحلية، والمنظمات الدولية) في التخفيف من آثار السيول في اليمن استنادًا إلى التقارير الأمامية والمحلية والدراسات التي تمت خلال الفترة من 2020-2024 في الآتي:

1. دور الحكومة اليمنية:

- التخطيط لإعداد آلية لمواجهة المخاطر والتهئية لبناء منظومة وطنية لمواجهة الكوارث الطبيعية، بما في ذلك السيول، مثل إنشاء "الآلية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث". ولكنها لم تخرج إلى النور بعد.
- إصلاح بعض البنى التحتية التي تضررت بسبب السيول، مثل الطرق والجسور، إلا أنها تفتقر للتمويل.
- التنسيق مع المنظمات لتسهيل وصول المساعدات من خلال وزارة (المياه والبيئة، التخطيط والتعاون الدولي).

• أبرز جوانب القصور الحكومي:

- كانت الجهود الحكومية محدودة بسبب نقص التمويل والموارد والوضع الاقتصادي المتردي مع بطء الاستجابة.
- تفتقر الحكومة إلى أنظمة فعّالة للإنذار المبكر بالسيول، مما يؤثر على قدرتها في توقي الأضرار قبل وقوع الكارثة.
- 2. دور المجتمعات المحلية:
 - لعبت المجتمعات المحلية دورًا كبيرًا في الإنقاذ والإغاثة الفورية عقب السيول، خاصة في المناطق النائية.
 - استخدمت المجتمعات المحلية تقنيات تقليدية لتحسين استغلال المياه وتقليل الأضرار، مثل بناء الحواجز الترابية.
 - ساهمت بعض المبادرات المحلية في زيادة الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة لتجنب تكرار الكوارث.
- أبرز جوانب القصور في أداء المجتمعات المحلية:
 - عدم وجود برامج تدريبية منظمة يحد من فاعلية المجتمع المحلي في مواجهة السيول والتخفيف من أثارها.
 - نقص الإمكانيات والتمويل اللازم لبناء البنى التحتية المناسبة التي تقاوم السيول.
- 3. دور المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي:
 - تقديم مساعدات مالية وتقنية كبيرة لتحسين استجابة اليمن للكوارث الطبيعية.
 - تقديم المساعدات الإنسانية الطارئة للأسر المتضررة، خصوصاً مواد الإغاثة الأساسية: الغذائية والمياه النظيفة.
 - تنفيذ مشاريع بنية تحتية، مثل بناء السدود الصغيرة وإعادة تأهيل المناطق المعرضة لخطر السيول.
 - تعاونت المنظمات بشكل وثيق مع الحكومة لتحديد الاحتياجات وتقديم المساعدات بشكل أسرع وأكثر فعالية.
- أبرز جوانب القصور في جهود المنظمات الدولية:
 - تعيق الظروف الأمنية والسياسية المعقدة في اليمن قدرة المنظمات الدولية على تنفيذ برامجها بشكل كامل.
 - تعاني المناطق النائية من نقص كبير في المساعدات الدولية بسبب صعوبة الوصول إليها.
 - ويتبين من استعراض مختلف الأدوار حاجة اليمن إلى إنهاء الانقسام الحاصل، ثم تضافر جهود الحكومة والمجتمعات المحلية والمنظمات الدولية بشكل متكامل، والبدء بتوفير الموارد وأنظمة الإنذار المبكر.

3-4-إجابة السؤال الثالث: " ما الاستراتيجية الممكنة لمواجهة كوارث السيول في الجمهورية اليمنية ومعالجة أثارها في ضوء نتائج الدراسات والتجارب المعاصرة؟

وللإجابة على السؤال وضع الباحثون مسودة أولية (تصور مقترح لاستراتيجية لإدارة كوارث السيول في الجمهورية اليمنية)، استناداً إلى الدراسات والتجارب المعاصرة، وعلى النحو الآتي:

• تحليل الواقع:

- استناداً إلى تقارير منظمات الأمم المتحدة ، تؤدي السيول إلى وفاة العشرات وتشريد الآلاف، مع تضرر البنية التحتية والبيئة، بما في ذلك المنازل والمعالم الأثرية في اليمن، وتؤكد التقارير تزايد شدة السيول نتيجة التغيرات المناخية ونقص الاستعدادات والموارد، وأن المناطق الأكثر تضرراً هي: الحديدية، المحويت، حجة، وصنعاء، ذمار، كما أن المجتمعات الزراعية واجهت دماراً في المحاصيل والأراضي، مما يهدد الأمن الغذائي لأكثر من نصف السكان، كما تسببت الفيضانات في نزوح السكان وتفاقم التوترات الاجتماعية والاقتصادية، مما يتطلب الاستجابة الإنسانية لإنقاذ الأرواح، وتعزيز القدرة على التحمل، ويلخص الباحثون أبرز مظاهر تحليل الواقع نقلاً عن (OCHA, 2023, FAO, 2024) في الآتي:
1. ثلثا السكان أي (21.6) مليون يمني يحتاجون لمساعدات إنسانية.

2. البرنامج الإنساني يدعم (17.3) مليوناً، يهدف لدعم الفئات الأكثر عرضة للخطر.
3. تفاقم التحديات الأمنية: زادت الحوادث الأمنية مثل الخطف والعنف.
4. تأخير تنفيذ المشاريع بسبب التحديات في إقرار الاتفاقيات الفرعية.
5. زاد ارتفاع الأسعار من تكلفة الاستجابة الإنسانية في القطاعات المختلفة.
6. تدهور اقتصادي وخدمي نتيجة ارتفاع تكلفة الاحتياجات المنزلية الأساسية بنسبة 50%.
7. زيادة حوادث الألغام: ارتفعت بنسبة 160% رغم انخفاض النزوح الناتج عن النزاع.
8. 3 مليون نازح داخلياً: يشكلون 14% من السكان، ويعانون من النزوح المتكرر.
9. تحديات طبيعية مستمرة: كالجفاف والفيضانات تزيد من النزوح والاحتياجات الإنسانية.
10. تسببت السيول في مقتل 218 شخصاً وإصابة 2.381 آخرين حتى أغسطس 2023.
11. عجز الحكومة والمنظمات عن إيجاد حلول فعالة للتخفيف من آثار السيول.
12. متطلبات المحرم تعيق حركة النساء: مما يؤخر تسليم المساعدات ويحد من الحركة.
13. عدد المحتاجين: 5.4 مليون شخص يواجهون صعوبات في الوصول للمساعدات بنسبة 25%.
14. الحاجة للتنسيق المشترك: أصبح أكثر إلحاحاً لمواجهة التحديات المتزايدة.

الحلول المقترحة من وجهة نظر الباحثين ضمن الدراسات السابقة:

يلخص الباحثون أهم ما تضمنته الدراسات السابقة من حلول ومقترحات، وذلك نقلاً عن (علي وآخرون، 2020؛ لي، 2020)؛ باواحيدي وحمدون، 2022؛ كودراي وآخرون، 2022؛ روسمادي وآخرون، 2023؛ الطائي والمياح، 2024؛ توت وغاشي، 2024؛ جمعة وحميد، 2024) في الآتي:

- تعزيز استخدام التكنولوجيا المتقدمة مثل نظم المعلومات الجغرافية لتحديد المواقع الأكثر عرضة للخطر.
- بناء السدود وتطوير تقنيات حصاد مياه الأمطار لتحسين الاستفادة من المياه السطحية وتقليل الجريان السطحي.
- استخدام النماذج الرياضية لتحسين تقدير حجم السيول وتطوير خطط استجابة فعالة.
- تحسين التعاون بين الجهات الحكومية والمجتمعات المحلية وإصدار قوانين تتعلق بإدارة الكوارث.
- تحسين استجابات المأوى والبناء المحلي باستخدام الحلول المحلية والابتكارات.
- استراتيجيات تحسين التنسيق والاتصال والموارد لمواجهة الكوارث بشكل فعال.
- تحسين الانتقال بين مراحل التعافي بعد الكوارث الكبيرة.
- تعزيز التعاون بين مسؤولي إدارة الكوارث وتحسين استراتيجياتهم التعاونية.

القيم الأساسية:

اتفق الباحثون على تحديد عدد (8) قيم أساسية يتوافق عليها الجميع لضمان نجاح استراتيجية الكوارث وهي:



شكل (1) القيم والمبادئ الأساسية لنجاح الخطة الاستراتيجية لكوارث السيول في الجمهورية اليمنية المقصود بمفردات القيم في الشكل (1) الآتي:

1. التعاون: تعزيز الشراكات بين جميع الأطراف المعنية.
2. الشفافية والمساءلة: ضمان الوضوح والمساءلة في جميع الإجراءات.
3. الاستدامة: التركيز على الحلول طويلة الأمد.
4. الابتكار: تبني التقنيات الحديثة والممارسات الفضلى.
5. المرونة: القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة.
6. الاستجابة السريعة: أهمية استجابة فعالة وفورية لحالات الطوارئ.
7. التعاون والعمل الجماعي: إشراك المجتمعات المحلية في التخطيط والتنفيذ.
8. التعامل الإنساني: بروح حضارية يسودها الاحترام المتبادل والتصرف بإنسانية مع كل الأطراف.

الرؤية: "تحقيق استجابة شاملة وفعالة لتخفيف آثار السيول وحماية المجتمعات المحلية في اليمن بحلول العام 2030".

الرسالة: "تلتزم الحكومة اليمنية بالتعاون مع جميع شرائح المجتمع والمنظمات الدولية، بإرساء نظام متطور تديره كوادر مؤهلة وبأحدث التقنيات مع تعزيز البنى التحتية والوعي المجتمعي لتوقي كوارث السيول وتقليل الخسائر البشرية والمادية وبما يحقق أهداف التنمية الشاملة في الجمهورية اليمنية"

شكل (2) الرؤية والرسالة لاستراتيجية إدارة كوارث السيول في اليمن ومواجهة آثارها

جدول (4) مصفوفة التحليل SWOT لواقع إدارة كوارث السيول في اليمن واستراتيجية مواجهتها

نقاط القوة الداخلية 27% (Strengths)	نقاط الضعف 31% (Weaknesses)
1- تزايد الوعي المجتمعي حول أهمية الوقاية من الكوارث الطبيعية.	1- ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية لإدارة الأزمات.
2- وجود خبرة محلية في استخدام تقنيات حصاد مياه الأمطار.	2- نقص الموارد المالية والبشرية لتنفيذ خطط الاستجابة الطارئة.

3- تحسن التعاون مع المنظمات الدولية للاستجابة للكوارث.	3- غياب نظام إنذار مبكر فعال لتحذير المجتمعات المتضررة.
4- القدرة على استخدام النماذج الرياضية لتقدير حجم السيول.	4- قصور في تنفيذ القوانين والتشريعات المتعلقة بإدارة الكوارث.
5- تجربة بناء السدود الصغيرة الفعالة في تقليل الجريان السطحي.	5- افتقار البنية التحتية للقدرة على تحمل السيول المتكررة.
6- تحسن أداء بعض المنظمات المحلية في استجابة الإغاثة.	6- ضعف التخطيط الحضري وتزايد البناء في مناطق السيول.
7- الاستفادة من تجارب دول أخرى في إدارة كوارث السيول.	7- ضعف الصيانة الوقائية للسدود والقنوات المائية.
8- استمرار الانقسام مما يضعف قدرة الحكومة على الاستجابة.	8- استمرار الانقسام مما يضعف قدرة الحكومة على الاستجابة.
العوامل الخارجية الفرص 23% (Opportunities)	التحديات المحتملة 19% (Threats)
1- استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تحديد مناطق الكوارث.	1- تزايد تواتر الكوارث الطبيعية نتيجة للتغير المناخي.
2- تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية لدعم التمويل والتكنولوجيا.	2- ضعف الاستقرار السياسي يؤثر على تنفيذ الاستراتيجيات.
3- تطوير أنظمة إنذار مبكر باستخدام التكنولوجيا المتقدمة.	3- الهجرة الداخلية تؤدي إلى زيادة العبء على البنية التحتية.
4- استغلال التكنولوجيا لتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية.	4- محدودية الموارد الطبيعية لتلبية احتياجات السكان.
5- تمويل مشروعات بناء السدود الصغيرة وتقنيات حصاد المياه.	5- تدهور البنية التحتية بسبب النزاعات والحروب المتكررة.
6- تعزيز دور المجتمع المدني في الوقاية والتخفيف من آثار السيول.	

يتبين من الجدول (4) مصفوفة التحليل سوات وبناء على نتائج وتوصيات الدراسات المحلية والعربية والأجنبية، أن تحليل واقع اليمن أقرب للوضع (WO) أي أن الغالب يؤكد وجود نقاط ضعف داخلية (Weaknesses) أكثر من نقاط القوة، وفرص خارجية (Opportunities) أكثر من التهديدات، وبذلك فالاستراتيجية المثلى هي استراتيجية (تحسين وتطوير)، تحسين الوضع الداخلي من خلال استغلال الفرص المتاحة خارجياً، وهذه الاستراتيجية تركز على معالجة نقاط الضعف من خلال الاستفادة من الفرص المتاحة في البيئة الخارجية. وهنا يرى الباحثون أن أولويات الاستراتيجية:

1. الشراكة مع المنظمات الدولية للحصول على التمويل وتكنولوجيا الإدارة المتقدمة للكوارث.
2. تطوير بنية تحتية مقاومة للفيضانات بتعزيز بناء السدود الصغيرة وتحسين أنظمة حصاد المياه لتقليل آثار السيول.
3. بناء نظام إنذار مبكر باستخدام تكنولوجيا متقدمة لتحسين البنية التحتية والتنسيق بين الجهات الحكومية.
4. تحسين القدرات المحلية بتقديم برامج تدريبية لرفع كفاءة العاملين في مجال إدارة الكوارث.
5. تفعيل التعاون بين القطاعين العام والخاص لتعويض القصور الحكومي في التمويل أو الإدارة.
6. تحسين القوانين المحلية المتعلقة بالكوارث وتفعيلها لتحسين كفاءة الاستجابة الداخلية.
7. تنفيذ برامج توعية لتعزيز الوعي المجتمعي للوقاية من الكوارث والمشاركة الفعالة في الاستجابة الطارئة.
8. ضمان توفر الموارد المالية والإدارية الكافية لدعم الإجراءات الطارئة والتعافي.
9. تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية، والمنظمات الدولية، والمجتمعات المحلية.
10. تطوير سياسات وإجراءات فعالة لإدارة الكوارث.

جدول (5) مصفوفة الخطة التشغيلية لاستراتيجية إدارة كوارث السيول والفيضانات ومعالجة آثارها في اليمن (2025-2029)

الهدف الرئيسي	الأهداف الفرعية	وسائل التنفيذ	مسؤولية التنفيذ	زمان التنفيذ	التكلفة بالدولار	مؤشرات تحقق الهدف	خطة بدائل الطوارئ
تعزيز البنية التحتية المقاومة للسيول	بناء سدود جديدة	تنفيذ مشاريع بناء السدود	وزارة الأشغال	2025-2027	50 مليون	عدد السدود المبنية	استخدام تقنيات بديلة لتصرف المياه
تطوير بنية تحتية مقاومة للكوارث	تحسين شبكات الصرف الصحي	تحديث الشبكات الحالية	البلديات المحلية	2025-2029	30 مليون	تقليل الفيضانات في المدن	استخدام مضخات الطوارئ
تطوير بنية تحتية مقاومة للكوارث	إصلاح الطرق والجسور المدمرة في المناطق الأكثر عرضة للسيول.	إطلاق مشاريع إعادة بناء الجسور الحيوية والطرق الرئيسية.	الحكومة المركزية، الدول المانحة	2025-2027	500 مليون	70% من البنية التحتية المدمرة تم إصلاحها بحلول 2027	تفعيل استخدام ممرات مؤقتة وسريعة في حال تأخر الإصلاحات.

تفعيل التعاون مع الشركات الخاصة للصيانة دوريا.	خفض الأضرار الطرقية السنوية ب/30%.	100 مليون	2025-2029	السلطة المحلية، المجتمع	إنشاء برنامج لصيانة الطرق سنويًا.	تعزيز صيانة الطرق بشكل دوري لضمان استمرار الوصول.	
استخدام تكنولوجيا بديلة	تقليل وقت الاستجابة بنسبة 30%	500.000	-2025 2026	وزارة الإدارة المحلية	تحديث نظام الرصد والإنذار	تحسين التكنولوجيا	تطوير نظام إنذار مبكر شامل
استخدام إعلام محلي للتحذير	عدد الأجهزة المركبة	10 مليون	-2025 2026	وزارة الداخلية	تركيب أجهزة إنذار	إنشاء نظام إنذار مبكر	
التعاون مع المنظمات دولية للتدريب	عدد الفرق المدربة	5 مليون	2025-2027	الدفاع المدني	تنظيم دورات تدريبية	تدريب فرق الاستجابة السريعة	
توسيع برامج التدريب	زيادة كفاءة الفرق بنسبة 40%	200.000	-2026 2027	منظمات غير حكومية	برامج تدريبية مكثفة	تدريب الفرق المحلية	
توسيع البرامج التوعوية	زيادة المعرفة بنسبة 60%	100.000	-2025 2027	المنظمات المحلية	ورش تدريبية وتوعوية	تنظيم ورش عمل	تدريب وتوعية المجتمعات المحلية
استخدام قنوات إعلامية إضافية	تحسين مستوى الوعي بنسبة 50%	100.000	-2026 2028	الإعلام والمجتمع	حملة إعلامية شاملة	نشر معلومات توعوية	
تشكيل لجان فرعية	تحسين التنسيق بنسبة 50%	50.000	-2025 2026	الحكومة المركزية والمحافظات	تشكيل لجنة مشتركة	إنشاء لجنة تنسيق	تحسين تنسيق الاستجابة بين الجهات الفاعلة
تنظيم تدريبات إضافية	زيادة فعالية التنسيق بنسبة 40%	200.000	-2026 2028	الوزارات والمنظمات المعنية	تدريبات مشتركة لكافة الأطراف	تنظيم تدريبات مشتركة	
البحث عن مصادر تمويل بديلة	تأمين 80% من التمويل المطلوب	2.000.000	-2025 2029	وزارة المالية	استقطاب منظمات ودول مانحة	تأمين التمويل	توفير دعم مالي وإداري مستدام
توظيف كوادر إضافية	تحسين إدارة الموارد بنسبة 30%	300.000	-2026 2029	الجهات الحكومية	وضع إجراءات إدارية جديدة	تحسين الإدارة	
إنشاء برامج بتمويل محلي بديل إذا تأخر الدعم الخارجي.	50% من الأموال المخصصة تأتي من مانحين دوليين بحلول 2026.	200 مليون	2025-2026	الحكومة المركزية، الدول المانحة	إنشاء صندوق دعم الطوارئ.	تخصيص صندوق وطني لإدارة الكوارث بالتعاون مع المانحين.	توفير التمويل اللازم لإدارة الكوارث
التعاون مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية.	زيادة التمويل الدولي بنسبة 40% بحلول 2029.	150 مليون	2026-2029	الحكومة المركزية، المنظمات الأممية	تنظيم مؤتمرات لجمع التمويل الدولي.	زيادة التمويل الدولي المخصص لإدارة الكوارث في اليمن.	
تفعيل نظام طوارئ محلي في حال تعثر المركز الوطني.	خفض ازدواجية الجهود بنسبة 50% بحلول 2026.	50 مليون	2025-2026	الحكومة+ المنظمات الأممية	تطوير نظام تواصل مركزي للجهات المعنية.	إنشاء مركز وطني موحد لإدارة الكوارث.	تحسين التنسيق بين الهيئات الحكومية وغير الحكومية
تكوين فرق طوارئ مشتركة لتطبيق وتنسيق الخطط.	90% من المنظمات تتبع بروتوكول مشترك بحلول 2027.	20 مليون	2025-2027	الحكومة المركزية، المنظمات الأممية	إنشاء إطار عمل مشترك يحدد مسؤوليات كل جهة.	تطوير بروتوكولات تنسيق فعالة بين المنظمات.	
تعزيز دور المنظمات المحلية في التوعية.	70% من سكان المناطق المعرضة للسيول تم تدريبهم.	10 مليون	2025-2026	المجتمع، السلطة المحلية	إطلاق برامج تدريبية عبر المدارس والإعلام.	حملات توعوية مجتمعية للتعامل مع السيول.	زيادة الوعي المجتمعي

إدارة المخاطر	دمج المناهج التعليمية بمواد توعوية حول إدارة الكوارث.	تعديل المناهج الدراسية لإدراج مواضيع إدارة المخاطر.	الحكومة المركزية، المجتمع	2026-2027	15 مليون	80% من المدارس تطبق المنهج المعدل بحلول 2027.	استحداث أنشطة لامنهجية في حال تأخر تنفيذ المناهج.
تعزيز القدرات البشرية المتخصصة	تدريب الكوادر البشرية على إدارة الكوارث.	إطلاق برامج تدريبية دورية للعاملين في إدارة الكوارث.	الحكومة المركزية، المنظمات الأممية	2025-2028	30 مليون	60% عاملين متخصصين يحصلون على تدريب سنوي.	الاستعانة بخبراء دوليين في حال نقص الكوادر المحلية.
تعزيز التخطيط الاستراتيجي لإدارة الكوارث	تشجيع التعليم الأكاديمي في تخصصات الكوارث.	منح دراسية للطلاب في هذا المجال.	الحكومة المركزية، الدول المانحة	2025-2029	20 مليون	200 طالب خريج تخصصات الكوارث بحلول 2029.	دعم تخصصات تقنية وتدريبية كبديل لنقص الأكاديميين.
تعزيز التخطيط الاستراتيجي لإدارة الكوارث	إعداد خطط طوارئ شاملة.	تطوير خطط استجابة سريعة ومتكاملة للكوارث.	الحكومة المركزية، السلطة المحلية	2025-2027	10 مليون	اعتماد خطط استجابة تغطي 80% من الجهات المعنية في 2027.	استحداث خطط محلية بديلة عن الوطنية.
تعزيز التخطيط الاستراتيجي لإدارة الكوارث	تطوير آليات استباقية للتعامل مع تغيرات المناخ.	تفعيل نماذج استشعار مناخي حديثة لرصد المخاطر.	الحكومة المركزية، المنظمات الأممية	2025-2029	25 مليون	خفض تأثير التغيرات المناخية 30% بحلول 2029.	التعاون مع مؤسسات دولية لتحديث بيانات المناخ دورياً.
تقليل تأثير النزاعات المسلحة على استجابة السلطات المحلية	تفعيل نقاط تنسيق في مناطق النزاعات.	إنشاء مراكز استجابة طارئة متنقلة.	المجتمع، السلطة المحلية	2025-2026	20 مليون	تفعيل 70% من مراكز الاستجابة الطارئة بحلول 2026.	تعزيز دور المجتمعات المحلية في حال تعذر الوصول.
تقليل تأثير النزاعات المسلحة على استجابة السلطات المحلية	تدريب فرق طوارئ محلية في مناطق النزاع.	إقامة برامج تدريبية للفرق المحلية.	السلطة المحلية، المنظمات الأممية	2025-2027	15 مليون	50% من العاملين المحليين يتلقون تدريب بحلول 2027.	التعاون مع المنظمات الدولية لتوفير دعم فني إضافي.
الحد من تأثير التغيرات المناخية على الكوارث الطبيعية	تطبيق نماذج بيئية مبتكرة للتنبؤ بالسيول والطقس.	استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والمراقبة البيئية.	الحكومة المركزية، المنظمات الأممية	2025-2027	50 مليون	تقليل الخسائر الناتجة عن الكوارث 30% بحلول 2027.	التعاون مع مراكز بحثية دولية في حال نقص القدرات التقنية.
تقليل الفقر وتأثيره على المجتمعات	تعزيز حملات التوعية حول الآثار البيئية للتغير المناخي.	تنظيم حملات إعلامية بالتعاون مع المدارس والجامعات.	المجتمع، السلطة المحلية	2025-2026	5 مليون	70% من السكان المستهدفين يتلقون التوعية بحلول 2026.	إشراك جمعيات أهلية في توسيع نطاق الحملات التوعوية.
تقليل الفقر وتأثيره على المجتمعات	تدريب عدد أكبر من الأفراد المتخصصين في إدارة الكوارث.	إطلاق برامج تدريبية بالتعاون مع المنظمات الدولية.	الحكومة المركزية، المنظمات الأممية	2025-2029	20 مليون	زيادة عدد المتخصصين بنسبة 50% بحلول 2029.	التعاون مع مؤسسات دولية للتدريب عبر الإنترنت.
تقليل الفقر وتأثيره على المجتمعات	دعم تخصصات أكاديمية متعلقة بإدارة الكوارث.	تقديم منح دراسية وتدريبية للطلاب في المجال.	الحكومة المركزية، الدول المانحة	2025-2029	10 مليون	زيادة الخريجين في الكوارث بنسبة 30%.	برامج تدريب عملي في مواقع الكوارث.
تقليل الفقر وتأثيره على المجتمعات	تحسين الظروف الاقتصادية للمجتمعات الأكثر تضرراً.	إطلاق برامج توظيف للمناطق المتضررة.	السلطة المحلية، المنظمات الأممية	2025-2027	30 مليون	خفض نسبة الفقر بنسبة 20% في المناطق المتضررة بحلول 2027.	تعزيز برامج الإغاثة الغذائية والمساعدات الإنسانية.

المتضررة من السيول	دعم الأنشطة الاقتصادية المحلية المستدامة.	تقديم قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة في المناطق المتضررة.	السلطة المحلية، المجتمع، الدول المانحة	2025-2029	100 مليون	زيادة فرص العمل في المناطق المستهدفة بنسبة %25	تقديم حوافز للشركات للاستثمار في المناطق المتضررة.
تحسين استجابة المجتمع الدولي وتقديم الدعم الكافي	تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي لتنفيذ خطط الكوارث.	إقامة شراكات مع المنظمات الدولية والدول المانحة.	الحكومة المركزية، الدول المانحة	2025-2026	50 مليون	زيادة التمويل الدولي بنسبة %50 بحلول 2026.	إشراك المنظمات الإقليمية كبديل في حال نقص التمويل الدولي.
تنظيم مؤتمرات دولية حول إدارة الكوارث في اليمن.	عقد مؤتمرات لجمع التبرعات وتبادل الخبرات.	الحكومة+ المنظمات الأممية	2026-2027	10 مليون	حضور 80% من الدول المانحة بحلول 2027.	تفعيل حملات لجمع التمويل عبر الإنترنت.	
تبنى تقنيات حديثة لرصد السيول وإدارة المخاطر.	استخدام أنظمة استشعار عن بُعد وتكنولوجيا الأقمار الصناعية.	الحكومة المركزية، المنظمات الأممية	2025-2028	30 مليون	تقليل الزمن المستغرق في الاستجابة بنسبة %30	التعاون مع دول الجوار لتبادل التكنولوجيا لسد نقص الإمكانيات.	
توفير المعدات الحديثة للفرق المحلية.	شراء معدات وأجهزة حديثة لفرق الإنقاذ.	الحكومة المركزية، الدول المانحة	2025-2029	50 مليون	تجهيز 80% من الفرق المحلية بمعدات حديثة بحلول 2029.	تفعيل الشراكات مع القطاع الخاص لتوفير المعدات.	
إعادة تنشيط التعاونيات الزراعية لدورها في إدارة الموارد	إعادة تفعيل التعاونيات الزراعية في المناطق المتضررة.	تقديم دعم مالي وإداري لإحياء التعاونيات.	السلطة المحلية، المجتمع، الدول المانحة	2025-2027	2110 مليون	إعادة تفعيل 60% من التعاونيات الزراعية بحلول 2027.	توفير دعم بديل من القطاع الخاص للمزارعين.
تحسين نظم الري الحديثة للحد من الفيضانات.	إدخال تقنيات ري حديثة ومستدامة.	سلطة محلية+ المجتمع، الدول المانحة	2025-2029	40 مليون	تقليل الفيضانات الموسمية بنسبة %50 بحلول 2029.	تقليل الفيضانات التقليدية بدلاً عن التقنيات الحديثة.	
تعزيز البحوث والدراسات المحلية لتطوير استراتيجيات مناسبة	إنشاء مراكز بحثية متخصصة في إدارة الكوارث.	إطلاق مركز بحثي وطني لدراسة الكوارث الطبيعية.	الحكومة المركزية، المنظمات الأممية	2025-2027	25 مليون	تأسيس مركز بحثي وتشغيله بحلول 2027.	التعاون مع الجامعات المحلية كمصدر بديل للبحوث.
دعم الأبحاث والدراسات في مجال التغير المناخي وإدارة الكوارث.	تقديم منح بحثية للجامعات والمعاهد.	الحكومة المركزية، الدول المانحة	2025-2029	20 مليون	إنتاج 30 بحثاً محلياً بحلول 2029.	التعاون مع مراكز بحثية دولية لتعويض نقص المحلية.	

التوصيات والمقترحات

- وبالإضافة لما سبق ورغم أن الاستراتيجية تمثل مجموع التوصيات، إلا أن الباحثين يوصون ويقترحون الآتي:
1. ضرورة تشكيل آلية للمراقبة والتقييم المستمر كل 6 أشهر لمؤشرات الأداء لضمان تحقيق الأهداف وفقاً للخطة.
 2. أهمية الشراكة مع الجامعات المحلية لتعزيز البحث العلمي في مجال الكوارث والتغير المناخي.
 3. التكامل بين الحلول التقليدية والحديثة لضمان المرونة في التعامل مع التحديات الميدانية.
 4. إشراك المجتمعات المحلية في مراحل التخطيط والتنفيذ لضمان ملاءمة الحلول والحفاظ على المشاريع.
 5. ضرورة تطوير خطط بديلة وإجراءات طوارئ لمواجهة الطوارئ غير المتوقعة.
 6. تعزيز البحث العلمي المتعلق بإدارة كوارث السيول والتقنيات الجديدة.

7. التكلفة في مشروع الخطة تقديرية ويلزم مراجعتها وتأمين مصادر تمويل متنوعة لضمان استمرارية الجهود.
8. تعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمعات المحلية لضمان تنفيذ الخطة بفعالية.
9. مراجعة وتحديث الخطة بانتظام لضمان ملاءمتها للظروف والمتغيرات.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

1. الأمم المتحدة (2022). الفيضانات تقلب حياة عشرات الآلاف ممن فروا من الصراع الوحشي في اليمن، أخبار الأمم المتحدة، منظور عالمي قصص إنسانية، الصفحة الرسمية. الرابط: <https://news.un.org/ar/story/2022/09/1110861> تاريخ التحميل: 2024/9/5.
2. انبندنت عربية (2020). السيول تتسبب في كارثة إنسانية غربي اليمن. موقع الصحيفة الإلكترونية، مقال منشور بتاريخ: الخميس 30 يوليو 2020 14:05، تم استرجاعه من <https://www.independentarabia.com/node/136241>
3. باواحيدي، خالد صالح، وحمدون، حنان عمر. (2022). إدارة كوارث السيول في مدينة المكلا باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية. مجلة العلوم الزراعية والبيئية والبيطرية، 6(1)، 118-128. <https://doi.org/10.26389/AJSRP.W070921>
4. التلفزيون العربي، (2024). الأمطار الغزيرة والسيول الجارفة تجتاح أجزاء واسعة من محافظات اليمن، تقرير إخباري، تم عرضه للمرة الأولى في يوتيوب بتاريخ: 2024/08/09 #التلفزيون العربي #سيول #أمطار الرابط: <https://youtu.be/W5hJXeV2nJ0>
5. توت، فيصل،، وغاشي، عزالدين. (2024). السيول الحضرية وخطر الفيضان تحليل، تقييم وتسيير حالة مدينة باتنة، [أطروحة دكتوراه منشورة]، جامعة قسنطينة 3 صالح بوبنيدر، معهد تسيير التقنيات الحضرية، <http://localhost:8080/xmlui/handle/123456789/5542>
6. جادين، حسين. (2024). الاستفادة من المياه من أجل السلام: تجربة منظمة الأغذية والزراعة في اليمن. منظمة الأغذية والزراعة. تم الاسترجاع من 1445/09/25 <https://www.fao.org/neareast/news/blog/blog-details/>
7. جمعة، أشجان غائب، وحميد، دلي خلف. (2024). تحليل الخصائص المورفومترية والهيدرولوجية لحوض وادي شعال وأحواضه الثانوية. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، 31(1)، 126-145. <https://doi.org/10.25130/jtuh.31.1.2024.07>
8. الجوزري، علي حمزة. (2024). تقدير خطر السيول في حوض وادي سوييف باستخدام نموذج سنابير، مجلة جامعة بابل، 32(6)، 143-161. <https://www.iasj.net/iasj/article/315339>
9. حلم أخضر للدراسات والاستشارات البيئية (2024). اليمن: الفيضانات تحول سهل تهامة لمنطقة منكوبة، وحدة التقارير- حلم أخضر للدراسات البيئية: تقرير منشور بتاريخ 8 أغسطس، الرابط: <https://holmakhdar.com/news/2091> / 2024/9/10
10. حمران، محمد علي أحمد. (2020). "تنمية الأشكال الأرضية والمرتفعات الجبلية بحوض صنعاء". المجلة العربية للبحث العلمي، 1(2)، 11-31. <https://doi.org/10.5339/ajsr.2020.31>
11. خضر، صهيب حسن، وسليمان، إيمان ياسين. (2024). تقدير مخاطر السيول بدلالة طريقة الرتب المورفومترية/حوض أربيل الشمالي مودجا. مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، 2(100)، 215-246. <https://djhr.uodiyala.edu.iq/index.php/DJHR2022/article/view/4285>
12. الرشيد، فيحان ممدوح. (2023). تقييم الثقب الأفقي الناقل لتصرف مياه السيول في مدينة بريدة، بمنطقة القصيم، مجلة العلوم الطبيعية و الحياتية والتطبيقية، 7(4)، 25-36. <https://doi.org/10.26389/AJSRP.M240823>
13. سلمان، عبد الجبار. (2024). كارثة سيول تهامة: تهاون الحكومة الشرعية والحوثيين. الموقع الإلكتروني لصحيفة عدن الغد، تم النشر في الخميس: 2024/8/8، الساعة: 9.11 صباحاً، الرابط: <https://www.adengad.net/articles/584509>، 2024/8/10
14. صحيفة العين (2023). سيول اليمن. 600 ألف شخص في دائرة الخطر. <https://al-ain.com/article/yemen-floods-thousand-people-dange>
15. الصهباني، شهاب محمد. (2023). تقييم واقع وأداء الجمهورية اليمنية في إدارة الكوارث والطوارئ. مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية، 4(7). <https://doi.org/10.51610/rujhas4.7.2023.164>

16. الطائي، عدنان عودة، والمياح، رعد عبد الحسين. (2024). السيول ومخاطرها على الزراعة وتماسك التربة في بادية المثنى. مداد الآداب، 14(العدد الخاص بمؤتمر قسم الجغرافية)، 2209-2231.
<https://doi.org/10.58564/ma.v14i20> العدد الخاص بمؤتمر قسم الجغرافية. 1518
17. عماد، عبد الكريم عبدالمجيد، و تسنتك، يورجن. (2022). الآثار المتوقعة للتغير المناخي على الإنتاج الحيواني في اليمن- نظرة عامة. مجلة العلوم الزراعية والبيئية والبيطرية، 6(3):47-61.
<https://doi.org/10.26389/AJSRP.K180422>
18. العين الإخبارية. (2023). سيول اليمن. 600 ألف شخص في دائرة الخطر. موقع الصحيفة الإلكتروني، العين الإخبارية – عدن، مقال منشور بتاريخ: الأحد 16/4/2023 11:24 م تم استرجاعه من <https://al-ain.com/article/floods-yemen>
19. المحمودي، عبده منصور. (2024). اليمن: كوارث السيول في "تهامة". منصة السفير العربي الإعلامية، مقال منشور بتاريخ: 2024/8/19، تمت استعداده من: <https://assafirabi.com/ar/60737/2024/08/19/%d8%a7%d9%84%d9%8a%d9%85%d9%86-%d9%83%d9%88%d8%a7%d8%b1%d8%ab-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d9%88%d9%84-%d9%81%d9%8a-%d8%aa%d9%87%d8%a7%d9%85%d8%a9> [رابط المقالة هنا].
20. مداغش، عبد المجيد أحمد، البكري، محمد ناصر، وسيف، عبد الكريم. (2021). التقدير الكمي للتعرية المائية للتربة في حوض وادي ظهر بتطبيق نموذج جافريلوفيتش وتوظيف نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، *مجلة جامعة عمران*، 1(2)، 231-252.
21. مساعد، عقلمن. (2024). آثار الفيضانات والسيول على المجتمعات الزراعية في اليمن، إصدارات مركز صنعا للدراسات الاستراتيجية، نشر بتاريخ: 2024/3/21، وقت: 00:38:53
<https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/22155>
22. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (OCHA) (يناير 2023). خطة الاستجابة الإنسانية لليمن [باللغة الإنجليزية]. (2023). 25 يناير).
https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Ye_HRP_2023_Final.pdf
23. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2023). السيول في اليمن: الأضرار والاستجابة الإنسانية والتحديات المستمرة. تم استرجاعه من <https://reports.unocha.org/ar/country/yemen/card/6xCbWcmpqq>
24. مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (2023). اجتماع الشراكة العربية التاسع للحد من مخاطر الكوارث 21-23/11/2023 الرابط: <https://www.undrr.org/media/93634/download?startDownload=20240913>
25. مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، (2023) اجتماع الشراكة العربية التاسع للحد من مخاطر الكوارث 21-23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 الرابط: <https://www.undrr.org/media/93634/download?startDownload=20240913>
26. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن (2024). خريطة معوقات الوصول، 11 /2/ 2024.
<https://logcluster.org/en/node/45753>
27. منظمة الأغذية والزراعة (2023). معدلات هطول الأمطار الشهرية في اليمن، نشرت في: 2023/7/27، الرابط: https://reliefweb.int/attachments/e33e8b8e-827e-46ce-9c4d-489314420577/Rainfall_NDVI_Bulletin_%20June_2023_A3%20MA%20v2.pdf
28. منظمة الأغذية والزراعة (2024). معدلات هطول الأمطار الشهرية في اليمن، منظمة يمن ووتش، 2023/7/27، الرابط: https://reliefweb.int/attachments/e33e8b8e-827e-46ce-9c4d-489314420577/Rainfall_NDVI_Bulletin_%20June_2023_A3%20MA%20v2.pdf
29. منظمة الأغذية والزراعة (فاو). (2024). الفيضانات تشرد 63 ألف يماني خلال شهر: التحذيرات مستمرة رغم قرب انتهاء موسم الأمطار. الشرق الأوسط. تم استرجاعه من <https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/5057520-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%B6%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D8%AF-63-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%8A-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%B4%D9%87%D8%B1>
30. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2024، 13 سبتمبر). نشرة الإنذار المبكر للأرصاء الجوية الزراعية (11-20 سبتمبر 2024).
FAO. <https://reliefweb.int/report/yemen/agrometeorological-early-warning-bulletin-11-20-september-2024-enar>

31. ناصر، محمد (2024). اليمن بصدد إنشاء آلية وطنية للحد من مخاطر الكوارث. صحيفة الشرق الأوسط، نُشر: 02:13-10 سبتمبر 2024 م. 07 ربيع الأول 1446 هـ متاح على الرابط: <https://www.aawsat.com>
32. وزارة الأشغال العامة والطرق. (2009). حماية اليمن من الفيضان: مشروع إعادة تأهيل البنية التحتية للطرائق في المناطق المتضررة من الفيضان في كل من محافظتي حضرموت والمهرة، إطار سياسات إعادة التسيكين. صنعاء: الجمهورية اليمنية.
33. وزارة المياه والبيئة اليمنية- عدن (2024)، تنفيذ ورشة عمل استشارية لبحث آلية وإطار استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث، صفحة الوزارة الإلكترونية، المركز الإعلامي للوزارة، تقرير إخباري منشور بتاريخ: 10/3/2024، الرابط: <https://mwe-ye.org/?p=1409> الزيارة: 2024/9/13.
34. وزارة المياه والبيئة بالجمهورية اليمنية. (2022). بيان الجمهورية اليمنية للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث الدورة السابعة بالي- إندونيسيا 23- 28 مايو 2022.، الرابط: <https://globalplatform.undrr.org/publication/byan-aljmhwyrt-alymynt-llmntyd> 2024/8/20 alalmy-llhd-mn-mkhatr-alkwarth-aldwrt-alsabt-baly

ثانياً-المراجع بالإنجليزية:

1. Ali, R. A., & Mannakkara, S. (2024). Phased post-disaster recovery challenges: 2016–2017 floods and landslides in Colombo and Kalutara, Sri Lanka. *International Journal of Disaster Risk Reduction*, 111, 104728. <https://doi.org/10.1016/j.ijdr.2024.104728>
2. Ali, R. A., Mannakkara, S., & Wilkinson, S. (2020). Factors affecting successful transition between post-disaster recovery phases: A case study of 2010 floods in Sindh, Pakistan. *International Journal of Disaster Resilience in the Built Environment*, 11(5), 597-614. <https://doi.org/10.1108/IJDRBE-03-2020-0016>
3. Al-Sahbani, S. M. (2023). Evaluation of the Reality and Performance of the Republic of Yemen in Disaster and Emergency Management. (in Arabic) *Razi University Journal of Human and Administrative Sciences*, 4(7). <https://doi.org/10.51610/rujhas4.7.2023.164>
4. Al-Taie, A. A., & Al-Mayyah, R. A. (2024). Floods and Their Risks on Agriculture and Soil Cohesion in the Al-Muthanna Desert. *Medad Al-Adab*, 14(Special Issue on the Conference of the Department of Geography), 2209-2231. <https://doi.org/10.58564/ma.v14iSpecial%20Issue%20of%20the%20Geography%20Department.1518>
5. Cao, A., Nakamura, S., Otsuyama, K., Namba, M., & Yoshimura, K. (2024). Current status and challenges in operating flood early warning systems at the local level in Japan. *International Journal of Disaster Risk Reduction*, 104802. <https://doi.org/10.1016/j.ijdr.2024.104802>
6. Cauderay, E., Wain, J., & Alsobari, M. (2022). Shelter response: Building local cultures for sustainable and resilient housing in Yemen. *CRAterre; Shelter Cluster*. pp. 69. {hal-03967135}.
7. Dresser, C., Storr, L., & Leaning, J. (2025). Disasters and emergency planning. In *International Encyclopedia of Public Health* (3rd ed., Vol. 5, pp. 759-772). <https://doi.org/10.1016/B978-0-323-99967-0.00151-4>
8. ESA, (2024). Copernicus, Overview". ESA. 8 September 2024. Retrieved 15 September 2024.
9. FAO, Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2024, September 13). *Agrometeorological early warning bulletin (11-20 September 2024)*. FAO. <https://reliefweb.int/report/yemen/agrometeorological-early-warning-bulletin-11-20-september-2024-enar>
10. Ferreira, R., Davidson, T., Buttell, F., Contillo, C. M., Leddie, C., Leahy, C., Nuñez-Dune, C., Lentz, B., Simkins, M., Jerolleman, A., Eide, C., Glaude, M. W., Thomas, J., Leiva, D., Awbrey, M. L., & Friedman, R. (2024). Barriers to equitable disaster recovery: A scoping literature review. *International Journal of Disaster Risk Reduction*, 110, 104628. <https://doi.org/10.1016/j.ijdr.2024.104628>
11. Galarza-Villamar, J. A., Leeuwis, C., & Cecchi, F. (2024). Rice farmers and floods in Ecuador: The strategic role of social capital in disaster risk reduction and livelihood resilience. *International Journal of Disaster Risk Reduction*, 104, 104332. <https://doi.org/10.1016/j.ijdr.2024.104332>
12. Gao, C., Zhang, B., Shao, S., Hao, M., Zhang, Y., Xu, Y., Kuang, Y., Dong, L., & Wang, Z. (2023). Risk assessment and zoning of flood disaster in Wuchengxiyu Region, China. *Urban Climate*, 49, 101562. <https://doi.org/10.1016/j.uclim.2023.101562>
13. Hinge, G., Hamouda, M. A., & Mohamed, M. M. (2024). Flash flood susceptibility modelling using soft computing-based approaches: From bibliometric to meta-data analysis and future research directions. *Water*, 16(1), 173. <https://doi.org/10.3390/w16010173>
14. Hochrainer-Stigler, S., Bachner, G., Knittel, N., Poledna, S., Reiter, K., & Bosello, F. (2024). Risk management against indirect risks from disasters: A multi-model and participatory governance framework applied to flood risk in Austria. *International Journal of Disaster Risk Reduction*, 106, 104425. <https://doi.org/10.1016/j.ijdr.2024.104425>
15. Humran, M. A. A. (2020). Development of landforms and mountain elevations in the Sana'a Basin. *Arabian Journal of Scientific Research*, 1(2), 11. <https://doi.org/10.5339/ajsr.2020.11>

16. IFRC, International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies. (2021). Yemen: Humanitarian Needs Overview 2021. <https://www.ifrc.org/en/publications-and-reports/>
17. Inter-Agency Standing Committee. (2021). Humanitarian Response Plan for Yemen 2021. <https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-response-plan-2021>
18. Juma, S. A. G., & Hamid, D. K. (2024). Analysis of the Morphometric and Hydrological Characteristics of the Wadi Shaal Basin and Its Secondary Basins. *Journal of Tikrit University for Humanities*, 31(1), 126–145. <https://doi.org/10.25130/jtuh.31.1.2024.07>
19. Kader, Z., Islam, M. R., Aziz, M. T., Hossain, M. M., Islam, M. R., Miah, M., & Jaafar, W. Z. W. (2024). GIS and AHP-based flood susceptibility mapping: A case study of Bangladesh. *Sustainable Water Resources Management*, 10(5), 170. <https://doi.org/10.1007/s40899-024-00170-7>
20. Khedr, S. H., & Suleiman, I. Y. (2024). Estimation of Flood Risks Based on Morphometric Ranking Method: Northern Erbil Basin as a Case Study. *Diyala Journal for Human Research*, 2(100), 215-246.
21. Lee, D.-W. (2020). The expertise of public officials and collaborative disaster management. *International Journal of Disaster Risk Reduction*, 50, 101711. <https://doi.org/10.1016/j.ijdrr.2020.101711>
22. Lu, Y., Ekeanyanwu, C., & Blanchard, D. (2024). Untangling the myth of flood risk and mitigation in affluent inland urban neighbourhood: A case study of the Onion Creek Neighbourhood in Austin, Texas. *International Journal of Disaster Risk Reduction*, 101, 104237. <https://doi.org/10.1016/j.ijdrr.2023.104237>
23. McFEETERS, S. K. (1996). The use of the Normalized Difference Water Index (NDWI) in the delineation of open water features. *International Journal of Remote Sensing*, 17(7), 1425–1432. <https://doi.org/10.1080/01431169608948714>
24. Nikkanen, M., Räsänen, A., & Juhola, S. (2021). The influence of socioeconomic factors on storm preparedness and experienced impacts in Finland. *International Journal of Disaster Risk Reduction*, 55, 102089. <https://doi.org/10.1016/j.ijdrr.2021.102089>
25. Norwegian Refugee Council. (2022). Preparedness and response strategies for flood risks in Yemen. <https://www.nrc.no/>
26. Nygren, O., Calle, M., Gonzales-Inca, C., Kasvi, E., & Käyhkö, N. (2024). Automated geovisualization of flood disaster impacts in the global South cities with open geospatial data sets and ICEYE SAR flood data. *International Journal of Disaster Risk Reduction*, 103, 104319. <https://doi.org/10.1016/j.ijdrr.2024.104319>
27. OCHA, UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (January 2023) Yemen Humanitarian Response Plan 2023 [EN/AR]. (2023, January 25). https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Ye_HRP_2023_Final.pdf
28. Osei-Kyei, R., Tam, V. W. Y., Komac, U., & Ampratwum, G. (2023). Review of the relationship management strategies for building flood disaster resilience through public–private partnership. *Sustainability*, 15(13), 10089. <https://doi.org/10.3390/su151310089>
29. Rosmadi, H., Sarhan, H., Ahmed, M. F., Mokhtar, M. B., & Lim, C. K. (2023). Reviewing challenges of flood risk management in Malaysia. *Water*, 15(13), 2390. <https://doi.org/10.3390/w15132390>
30. Shaluf, I. M. (2007). "Disaster types", *Disaster Prevention and Management*, Emerald Group Publishing Limited, 16 (5), 704-717. <https://doi.org/10.1108/09653560710837019>
31. UN Habitat. (2021). The state of urban resilience in Yemen. <https://unhabitat.org/>
32. United Nations Office for Disaster Risk Reduction. (2021). Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015-2030. Retrieved from <https://www.undrr.org>
33. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2022). Yemen Humanitarian Response Plan: 2022. <https://www.unocha.org/yemen>
34. Yemen Watcher. (2024). Monthly Rainfall Rates in Yemen, <https://www.yemenwatcher.org/post/monthlyrainfallratesinyemen>

واقع تدريس مهارتي الاستماع والكلام في اللغة العربية لطلاب المرحلة الثانوية في المعاهد الشرعية بالصومال⁽¹⁾

د. محمود محمد أحمد

أستاذ أصول الفقه واللغة العربية المساعد | قسم الشريعة والقانون | كلية الشريعة والدراسات الإسلامية | الجامعة الوطنية الصومالية
رقم الهاتف: 00252907101081 | الإيميل: ammyusuf1976@gmail.com | أوركيد: <https://orcid.org/0009-0004-6542-6819>

المستخلص: هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تدريس مهارتي الاستماع والكلام للناطقين بغير اللغة العربية، وبيان الطرائق والوسائل المستخدمة لتدريس العربية في المعاهد الشرعية بالصومال، ومدى مناسبتها لتنمية المهارتين، وأساليب التقييم، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي المسحي، واستخدم المقابلة كأداة تم تطبيقها على عينة قصدية بلغت (20) خبيراً في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، وبينت نتائج الدراسة أن الطرائق والوسائل المستخدمة غير مناسبة لتدريس مهارتي الاستماع والكلام في المعاهد الشرعية، حيث أهمل محتوى منهج العربية مهارتي الاستماع والكلام مما أفضى إلى ضعف الطلاقة اللغوية لدى الدارسين في المعاهد الشرعية بالصومال، كما أن أساليب التقييم تقتصر على الاختبار التحريري فقط، بناء على النتائج أوصى الباحث بعقد دورات تدريبية لمعلمي العربية في المعاهد الشرعية بالصومال، واستخدام الوسائل السمعية البصرية ومختبرات اللغة المساعدة على تنمية مهارتي الاستماع والكلام للطلبة، وتنوع أساليب التقويم البنائي والنهائي، مع تقليل استخدام طريقة القواعد والترجمة في تعليم العربية، واختيار معلمين متخصصين في تعليم العربية للناطقين بغيرها، كما قدم مقترحات بدراسات مكملة في الموضوع.

الكلمات المفتاحية: تعليم العربية للناطقين بغيرها، مهارتي الاستماع والكلام، المعاهد الشرعية، جمهورية الصومال.

Teaching Listening and Speaking Skills in Somali Islamic Institutes: Current State and Development Need⁽²⁾

Dr. Mahmoud Mohammed Ahmed

Assistant Professor of Jurisprudence and Arabic Language || Department of Sharia and Law || Faculty of Sharia and Islamic
Studies || Somali National University

Phone: +252907101081 | Email: ammyusuf1976@gmail.com | ORCID: <https://orcid.org/0009-0004-6542-6819>

Abstract: The study aimed to explore the reality of teaching listening and speaking skills to non-native Arabic speakers and to highlight the methods and tools used for teaching Arabic in Islamic institutes in Somalia, as well as their appropriateness for developing these two skills and the evaluation methods. The researcher employed the descriptive, analytical, and survey methods, using interviews as a tool applied to a purposive sample of (20) experts in teaching Arabic to non-native speakers. The study's results indicated that the methods and tools used were unsuitable for teaching listening and speaking skills in Islamic institutes, as the content of the Arabic curriculum neglected these two skills, leading to weak linguistic fluency among

1- توثيق الاقتباس (APA): أحمد، محمود محمد. (2024). واقع تدريس مهارتي الاستماع والكلام في اللغة العربية لطلاب المرحلة الثانوية في المعاهد الشرعية بالصومال. مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، 3(22)، 106-130. <https://doi.org/10.56793/pcra2213225>

2- APA Citation Documentation: Ahmed, M. M. (2024). Teaching Listening and Speaking Skills in Somali Islamic Institutes: Current State and Development Need. *Journal of the Arabian Peninsula Center for Educational and Humanitarian Research*, 3(22), 106-130. <https://doi.org/10.56793/pcra2213225>

students in these institutes. Additionally, the evaluation methods were limited to written tests only. Based on these findings, the researcher recommended conducting training courses for Arabic teachers in Islamic institutes in Somalia, utilizing audiovisual aids and language laboratories to enhance students' listening and speaking skills, diversifying formative and summative assessment methods, reducing the use of the grammar-translation method in Arabic teaching, and selecting teachers specialized in teaching Arabic to non-native speakers. The researcher also proposed complementary studies on the topic.

Keywords: Teaching Arabic to non-native speakers, listening and speaking skills, Sharia institutes, Somalia.

1-المقدمة.

تعدّ اللغة العربية من اللغات ذات الأهمية الكبيرة للمسلمين؛ لأنها لغة القرآن الكريم، ومنه تستمد قوتها وعنفوانها وبالقرآن الكريم سمت على باقي لغات العالم، وبه تفرّدت بثرائها اللغوي، وستبقى بإذن الله تعالى مادام القرآن باقيا؛ لأن الله تكفل بحفظه إلى يوم القيامة، وكون العربية لغة القرآن فعلمية تعلمها في الدول الإسلامية- تمثل أولوية لازمة لكل مسلم؛ لفهم نصوص القرآن الكريم، وتعاليم الدين الإسلامي.

لذا، فتطوير تعليم العربية، وخاصة في الدول الإسلامية الناطقة بلغات أخرى، يُعدُّ ضرورة ملحة لتعزيز طلاقة الطلاب وامتلاكهم للمهارات اللغوية الأربع، وفي مقدمتها مهارتي: الاستماع والكلام، اللتين لا غنى عنهما لإجادة العربية، ويتطلب اكتساب هذه المهارات نشاطات تعليمية وممارسات وتدريبات مستمرة داخل المدارس وخارجها؛ بما يساعد الطلاب على استخدامها في حياتهم اليومية؛ حيث تُعتبر مهارة الاستماع من الأساسيات التي تسهم في تطوير بقية المهارات اللغوية، بينما يُعدُّ التحدث وسيلة للتعبير عن الأفكار والمشاعر، كما تُشكل مهارتا القراءة والكتابة حلقتين متصلتين تعززان التواصل بين اللغة المنطوقة والرموز المكتوبة، وتساعدان في حفظ التراث العلمي.

وخلال العقدَيْن الأخيرَيْن، (2005-2024) نشطت المعاهد الشرعية في الصومال في نشر الصحوة الإسلامية في الصومال، مما ساهم في إقبال جماهير الشعب على تعلم العلوم الشرعية؛ حيث أصبحت المعاهد نظاما تعليميا رسميا في مختلف الأقاليم، وبلغ عدد المعاهد الشرعية التي تنتظم تحت رابطة المعاهد الشرعية نحو (63) معهدا تقع في كل المحافظات الصومالية، وفقا للتقرير السنوي للرابطة للعام 1435هـ. (رابطة المعاهد الشرعية، 1435هـ).

واتبعت المعاهد الشرعية سلم التعليم المشهور (الابتدائية، الإعدادية، الثانوية)، إلا أن بعض المعاهد تدرّس فيها المرحلة الثانوية فقط، وبتأسيس تلك المعاهد في ربوع الصومال؛ وجدت اللغة العربية نوعا من الانتشار والتقدم، ومع ذلك، فما زالت تواجه تحديات تتعلق بتعليم اللغة العربية، حيث يعاني الطلاب من ضعف في التعبير اللغوي؛ يُعزى هذا الضعف إلى قلة المعلمين المؤهلين، واعتماد أساليب تقليدية كالقواعد والترجمة، مما يُعطي انطباعًا بأنه تعلم عن اللغة وليست تعلمًا للغة كما قال بعض المربين، وإدارة المعاهد لا تهتم كثيرا بتدريب معلمي اللغة العربية للناطقين بغيرها.

1-2-مشكلة الدراسة:

على الرغم من انتشار اللغة العربية في الصومال نتيجة تأسيس المعاهد الشرعية والمدارس العربية، إلا أن خريجي هذه المعاهد يعانون من ضعف ملحوظ في المهارات اللغوية، خاصة ما يتعلق بمهارتي الاستماع والكلام، وهما من أهم المهارات اللغوية التي يحتاجها الطلاب في مراحلهم التعليمية، وقد لاحظ الباحث من خلال تجربته كمدرس في المعاهد الشرعية أن طلاب المرحلة الثانوية في تلك المعاهد يعانون من ضعف مهارتي الاستماع والكلام ويواجهون صعوبات كبيرة في تعلمها.

وتتعدد أسباب هذا الضعف، ومنها:

- تركيز المعلمين على مهارات محددة: يولي معظم معلمي المعاهد الشرعية اهتماماً أكبر لمهارتي القراءة والكتابة، مما يؤدي إلى إهمال مهارتي الاستماع والكلام.
 - الأساليب التعليمية التقليدية: يعتمد المعلمون في تعليم اللغة العربية على طرق القواعد والترجمة بشكل رئيس؛ مما يسبب تحجراً لغوياً ويقلل من فرص ممارسة اللغة بشكل فعلي.
 - محدودية الوسائل التعليمية: تقتصر أدوات التعليم المستخدمة في المعاهد على السبورة والكتب المقررة، مما يعيق تنمية المهارات اللغوية ويترك المعلم مشغولاً بإكمال المناهج دون مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب.
 - تقتصر أدوات التقويم على الاختبارات التقليدية، مما يحد من تقييم المهارات اللغوية بشكل شامل.
- وقد أوصت بعض الدراسات السابقة بإجراء دراسات متعمقة في تعليم اللغة العربية، خاصة فيما يتعلق بتطوير المهارات اللغوية في المعاهد الشرعية. (ورسمه، 2016)، كما أظهرت الدورات التدريبية التي نظمتها رابطة المعاهد الشرعية أن اللغة العربية تحتاج إلى تطوير وذلك بإجراء دراسات وبحوث تعالج ضعف اللغة في المعاهد الشرعية لتنمية المهارات اللغوية لدى دارسي المعاهد ورفع ملكتهم اللغوية، وتدريب المعلمين على طرق تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها. (لرابطة المعاهد الشرعية، 2017)
- بناءً على ما سبق، يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في غياب الرؤية الواضحة لدى المسؤولين ومعلمي اللغة العربية حول واقع تدريس مهارتي الاستماع والكلام في اللغة العربية لطلاب المرحلة الثانوية في المعاهد الشرعية بالصومال، مما يستدعي البحث عن حلول فعالة لتعزيز هذه المهارات الحيوية.

1-3- أسئلة الدراسة:

بناءً على ما سبق؛ تتحدد مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

1. هل أهداف المنهج المستخدم في تعليم اللغة العربية في المعاهد الشرعية بالصومال مصممة لتنمية مهارتي الاستماع والكلام لدى الدارسين؟ وما الحلول المقترحة؟
2. ما المهارات التي يركز عليها محتوى المنهج الدراسي المستخدم في المعاهد الشرعية بالصومال؟ وما الحلول المقترحة؟
3. ما الطرق السائدة في تعليم اللغة العربية في المعاهد الشرعية؟ وما الحلول المقترحة؟
4. ما الوسائل التعليمية المستخدمة لتعليم اللغة العربية في المعاهد الشرعية بالصومال؟ وما الحلول المقترحة؟
5. ما مدى كفاءة معلمي اللغة العربية في المعاهد الشرعية بالصومال؟ وما الحلول المقترحة؟
6. ما مدى شمول أساليب التقويم المستخدمة في تعليم اللغة العربية لجميع مهارات اللغة العربية؟ وما الحلول المقترحة؟

1-4- أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى:

1. التعرف على واقع تدريس منهج اللغة العربية في المعاهد الشرعية بالصومال لتنمية مهارتي الاستماع والكلام.
2. التعرف على أهداف ومحتوى المنهج المتبع في تعليم مهارتي الاستماع والكلام في المعاهد الشرعية بالصومال.
3. التعرف على طرائق التدريس المستخدمة لتدريس مهارتي الاستماع والكلام في المعاهد الشرعية.
4. الكشف عن الوسائل المتبعة في تعليم مهارتي الاستماع والكلام في المعاهد الشرعية.
5. معرفة أساليب التقويم المتبعة لتدريس مهارتي الاستماع والكلام في المعاهد الشرعية بالصومال.

6. التعرف على مقترحات الخبراء لتطوير تدريس منهج اللغة العربية في المعاهد الشرعية لمهاتري الاستماع والكلام.

1-5- أهمية الدراسة.

يستفيد من هذا البحث الفئات التالية:

- الجهات المسؤولة عن التعليم في الصومال عموماً ومسؤولو رابطة المعاهد الشرعية خصوصاً.
- معلمو المعاهد الشرعية والمدارس العربية في الصومال؛ لأن الدراسة قد تنير الطريق لهم، وتهديمهم إلى الأساليب المتبعة الجيدة في تدريس اللغة العربية ومهاراتها الأرفع.
- طلاب المعاهد الشرعية، والمدارس العربية في الصومال، وذلك بمساهمة هذه الدراسة في تطوير منهج اللغة العربية في المعاهد في الصومال؛ لأن تطوير المنهج يؤدي إلى رفع مستوى الطلاب، وزيادة ذخيرتهم اللغوية.
- مشرفو المعاهد الشرعية، والمدارس الثانوية، وذلك أن هذه الدراسة تظهر المشكلات المفضية إلى ضعف الطلاقة اللغوية، ثم توضح حلولاً مناسبة لهذا المشكلات، وهذا ما يساعد المشرفين على أداء مهنتهم الإشرافية.

1-6- حدود الدراسة:

تنحصر حدود البحث فيما يلي:

- الحد الموضوعي: واقع تعليم مهاتري الاستماع والكلام لطلاب المرحلة الثانوية.
- الحدود البشرية: خبراء تعليم اللغة العربية وعددهم (20) خبيراً
- الحد المكاني: المعاهد الشرعية في ولايات الدولة الصومال الفدرالية.
- الحد الزمني: تم إجراء الدراسة الميدانية في العام الدراسي/2023/2024م

مصطلحات البحث.

- ترد في هذا البحث مجموعة من المصطلحات التي ينبغي توضيحها (لغويًا، اصطلاحياً، إجرائياً) وأهمها:
- التعليم: هو العملية التي يتم من خلالها انتقال المعلومة من مصادرها إلى المتلقي، أو هي حركة البيانات والمعلومات من المعلم إلى التلميذ من التلفاز إلى المشاهد (محمد، 2016، ص 10).
 - التعلم: ويقصد به: "وصول المعلومة واستقرارها في ذهن المتعلم ووجدانه، وإمكانية استدعائها عند الحاجة إليها". (محمد، 2016، ص 10).
 - التنمية: من نعى تنمياً، يقال نعى إنتاجه وكثره ويقال أيضاً ينعى الأمر أي يطوره حتى يبلغ إلى المطلوب. (عمر، 2008، 2289).
 - تعرف الدراسة الحالية التنمية إجرائياً بأنها: " تقوية تدريس مهاتري الاستماع والكلام، ورفع كفاءة المعلمين، ورفع ملكة الطلاب اللغوية".
 - المهارات اللغوية: يقصد بها المهارات الأربع: " الاستماع، والكلام، والقراءة، والكتابة" (الركابي، 1996، 85).
 - المعاهد الشرعية: هي المعاهد المجتمعة تحت مظلة تسمى رابطة المعاهد الشرعية التي تشرف عليها، وتنسق أعمالها؛ لأن هذه المعاهد الشرعية منتشرة في جميع أقاليم الصومال، وهدف تأسيسها هو نشر اللغة العربية، والعلوم الدينية

2-الإطار النظري والدراسات السابقة.

2-1-1- الإطار النظري.

2-1-1-1- واقع تدريس مهارتي الاستماع والكلام للناطقين بغير اللغة العربية

2-1-1-1-2 واقع تدريس مهارة الاستماع للناطقين بغير اللغة العربية.

هناك عدة أساليب لتدريس مهارات الاستماع، لذا يجب على المدرس اختيار الأساليب المناسبة لتدريس مهارة الاستماع للناطقين بغير العربية، وما يوافق معطيات المواقف التعليمية، ومستوى متعلميه، ومن الأساليب الشائعة في تدريب المتعلمين على فهم ما يستمعون إليه الأسلوب الذي يتكوّن من الخطوات التالية:

1) **الخطوة الأولى:** يستمع التلاميذ إلى النص المسموع لتكوين فكرة عامة عن محتواه. ويمكن للمعلم تقديم هذه المادة إما بصوته أو عبر جهاز التسجيل الصوتي. ولكل من هذين الأسلوبين مزايا وعيوب. فعندما يقدم المدرس المادة بصوته، يساعد التلاميذ على الاستفادة من العناصر اللغوية المصاحبة، ولكنه قد يحرمهم من الاستفادة من المسار النغبي للمادة، والذي يتحقق من خلال التسجيل الصوتي، بالمقابل، يوفر التسجيل الصوتي هذا المسار، لكنه قد يفتقر إلى العناصر اللغوية المصاحبة.

2) **الخطوة الثانية:** يستمع التلاميذ إلى النص المسموع بشكل مجزأ؛ حيث يتبع كل جزء مجموعة من الأسئلة والتدريبات. تتم هذه الأنشطة بناءً على مواقف لغوية طبيعية، بهدف تعميق فهم التلاميذ للمادة؛ ويُعتبر تدريب الدارس على مواقف لغوية مصطنعة غير شائعة بين المتحدثين من أبناء اللغة الأصليين، ومضیعة للوقت والجهد، وقد يؤدي إلى تضليل التلميذ عند مواجهته لمواقف حقيقية. (الناقبة، 2007، 73-74).

3) **الخطوة الثالثة:** يستمع التلاميذ إلى النص ويؤدون التدريبات اللغوية المصاحبة لنص فهم المسموع والغرض من هذه الخطوة هو التأكد من فهم التلاميذ للمادة.

4) **الخطوة الرابعة:** يعمل المعلم على تقليل عدد الخطوات كلما تقدم التلاميذ في تعلم اللغة المستهدفة، حتى يصلوا إلى مرحلة الاستماع إلى النص مرة واحدة، وهو ما يحدث في حالات الاتصال اللغوي في المواقف الحياتية. (عبد الله، 2007، ص 74؛ اسماعيل، 2011، 100).

2-1-1-2-2-1-1-2- تدريس مهارة الكلام (التعبير الشفوي):

ظهرت في هذا العصر الحاجة إلى أهمية تدريس التعبير الشفوي في مجال تدريس اللغة الأجنبية ولهذا تعد اللغة العربية من اللغات التي أصبحت تنصدر قائمة الاحتياجات التعليمية في مجال اللغات وهذا الأمر هو الذي أدى إلى إعادة النظر في طرائق تعليم اللغات الأجنبية ليأخذ تدريس مهارة الكلام مكاناً مرموقاً بين مهارات اللغة، والتوجهات التي تناولت جوانب مهمة في تعليم مهارة التعبير الشفوي هي:

وتبرز أهمية تدريس التعبير الشفوي في مجال تدريس اللغات الأجنبية، وتعتبر اللغة العربية من اللغات التي تصدرت قائمة الاحتياجات التعليمية. هذا الأمر أدى إلى إعادة النظر في طرائق تعليم اللغات الأجنبية، ليأخذ تدريس مهارة الكلام مكاناً مرموقاً بين مهارات اللغة، والتوجهات التي تناولت مهارة التعبير الشفوي وأهمها (الناقبة، 1405 هـ، 163):

1. **النطق:** وهو الجانب الصوتي من تعليم اللغة العربية يوليه التربويون أهمية كبيرة، ذلك لأن النطق أكثر عناصر اللغة صعوبة في تغييره وتصحيحه، إذا تم تعلمه بشكل خاطئ.
2. **المفردات:** وهي أدوات تحمل المعنى كما أنها في الوقت ذاته وسائل للتفكير، وعادة ما تكتسب المفردات في اللغة الأجنبية من خلال مهارات الاستقبال.

3. القواعد: اللغة تحكمها مجموعة من القواعد التي يعرفها المتكلم جيداً، لذا يجب على الراغب في تعلمها سواء تم ذلك في وقت مبكر أو متأخر الاجتهاد في القواعد وتطبيقها في الحياة اليومية.
- ويؤكد (طعيمة، 2004، 160)، على عدد من التوجيهات العامة لتدريس مهارة التعبير الشفوي (الكلام) وهي:
1. تدريس الكلام يعني ممارسة الكلام
 2. أن يعبر الطالب عن خبرة ويقصد بذلك أن يكون لديه علم بالكلام الذي كلف به.
 3. التدرج على توجيه الانتباه ويعني ذلك أن يكون واعياً لما يصدر عنه من الكلام.
 4. على المعلم عدم المقاطعة، وكثرة التصحيح لأن المقاطعة أكثر حرجاً للمتحدث، ويصيبه الإحباط، وكذلك يجب على المعلم ألا يلح في تصحيح أخطاء الطالب.
 5. مستوى التوقعات يجب ألا يبالغ المعلم في توقعاته عن الإمكانيات الحقيقية للطالب؛ لأن الحقيقة الثابتة أن الأجنبي الذي يتعلم اللغة العربية يندر أن يصل إلى مستوى محدثها عند ممارسته مهارة الكلام.
 6. التدرج حيث أن تعلم مهارة الكلام لا يتم بين يوم وليلة، وإنما تحتاج إلى صبر المعلم على طلابه، وعليه أن يراعي مستوياتهم، ويضع لكل مستوى ما يناسبه من موقف كلامي.
 7. قيمة الموضوع لدى المتعلمين: حيث تزداد دافعيتهم نحو تعلمه؛ لذا ينبغي أن يحسن اختيار الموضوعات.

2-1-1-3- بعض التوجيهات الخاصة بتدريس مهارة الكلام.

- يؤكد خبراء تعليم اللغة على العديد من التوجيهات لتدريس مهارات الكلام، ويلخص الباحث نقلاً عن (عطا، 1986، ص 105)، و(الناقبة، 1405هـ، 26) في الآتي:
1. البدء بعبارات التحية، والتعارف المألوفة مثل التحية والسؤال عن الاسم، وأن يتم ذلك في مواقف طبيعية، وأن يتكرر في المواقف المختلفة.
 2. يطلب من التلميذ ترديد العبارات فردياً وجماعياً، والأفضل أن يكون في شكل يمثل الموقف نفسه.
 3. الاهتمام بالأداء الحركي والإيمائي الذي يشكل أهمية في هذه المرحلة.
 4. التدرج في المواقف الحياتية والصعوبات اللغوية، وحجم العبارات والجمل.
 5. التدرج بعد نهاية المرحلة الأولى في مجال الأنشطة، وتشجيع التلاميذ على الاتصال ببعض الناطقين باللغة العربية، وتبادل الحديث معهم.
 6. يشاهد التلاميذ بعض التمثيليات أو الأفلام القصيرة في حدود الحصيلة اللغوية للفهم العام فقط وترك التفاصيل، ثم مناقشتهم فيما شاهدوه.
 7. في مرحلة لاحقة يمكن مطالبة التلاميذ بإعداد موضوع معين ثم مناقشتهم فيه بالتعليق أو بإبداء الرأي.
 8. في المرحلة الأخيرة يمكن مفاجأة التلاميذ بموضوع معين ثم يطلب المعلم منهم مناقشة هذا الموضوع، ينحصر دور المعلم تنظيم النقاش فقط.

2-1-1-4- مواد تعليم مهارة الكلام.

- المحادثة: هي عملية تتم بين متحدث ومستمع أو أكثر هو مرسل للفكرة، ومستمع هو مستقبل للفكرة، وكل منهما له دور في عملية الاتصال، ودور المتحدث يتلخص في توضيح أفكاره عن طرائق نظم الكلمات بعضها مع بعض في وحدات تحمل فكر، والاستفسارات للمعنى الغامض في الحديث. (عليان، 1992، ص 109)

- وعلى هذا فالمحادثة من أهم ألوان نشاط الصغار والكبار فيجب على المؤسسات التعليمية أن ترفع مكانتها في نفوس التلاميذ كما يجب على التلاميذ أن يتعلموا المحادثة، وأن تكون لديهم القدرة على مجاملة غيرهم أثناء المحادثة، ومعرفة الأماكن والأوقات التي ينبغي الكلام فيها. (الخطيب، 2003، ص 147)
- المناقشة: هي حديث مشترك يكون فيه مؤيد ومعارض، وسائل ومجيب، وأساسها "نشاط لإثارة التفكير الناقد، وفيها المناقشات التي تجرى عند الخلاف في مسألة ما، أو عند وضع خطة للقيام بعمل، أو عند تقديم عمل، كل هذه المجالات للمناقشة". (عليان، 1992، ص 110)
- حكاية القصص: هي حكاية تستمد أحداثها من الخيال أو الواقع أو منهما معا، وتبنى على قواعد معينة، وحكاية القصص من ألوان الكلام المهمة، فالقصة خير معين للتدريب على مهارة الكلام، فحب الناس للقصص يجعلها عاملا من عوامل ترقية الكلام. (عليان، 1992، ص 110)

2-1-1-5-تقويم مهارة الكلام.

- تهدف اختبارات الكلام إلى قياس قدرة الطالب على الكلام بمستوياته المختلفة، وقد تكون الأسئلة شفوية أو كتابية، ولكن الإجابة في هذه الحالة لابد أن تكون شفوية لأن هدف الاختبار هو قياس قدرة التلميذ على مهارة الكلام، يأتي اختبار التعبير الشفوي أو الكلام بعدة طرق أهمها، كما يؤكد (الخولي، 2000، ص 113):
- أ. يطلب من الطالب أن يتحدث عن موضوع مألوف لديه، المبني على طلاقة اللغوية.
 - ب. توجه إلى الطالب أسئلة كتابية أو شفوية تتطلب إجابات شفوية قصيرة.
 - ج. من الممكن أن تكون الأسئلة مسجلة على الشريط، ويعطى وقتا كافيا للإجابة.
 - د. تقدم للطالب صورة يطلب منه أن يعلق عليها شفويا في وقت محدد.
 - هـ. يشترك طالبان أو أكثر في محاور شفوية حول موضوع معين أو في محادثة حرة.
- ويرى الباحث أن هناك صعوبة في إجراء اختبارات الكلام وفي تقييم هذه المهارة حيث أنها تتطلب في العادة اختبارات فردية مما يستغرق وقتا طويلا، كما أن درجة الاختبار الكلامي تكون قريبة من الذاتية وبعيدة عن الموضوعية في العديد من الحالات بسبب كثرة العوامل ذات العلاقة. (الخولي، 1986، ص 104)

2-1-2-المعاهد الشرعية بالصومال

2-1-2-1-المطلب الأول: نشأة وتطور المعاهد الشرعية بالصومال

- تعريف رابطة المعاهد الشرعية:
تعرف رابطة المعاهد الشرعية في الصومال بأنها (موقع الرابطة، 2024، [/https://raabida.edu.so/about](https://raabida.edu.so/about)):
"مؤسسة أهلية تعليمية دعوية غير ربحية ينضوي تحتها معظم المعاهد الشرعية في الصومال، ولديها تعاون من مختلف الجهات المؤسسات العلمية والدعوية، وعدد المعاهد التي تشرف عليها الرابطة حاليا 105 معهدا، ويدرس فيها 20227 طالبا وطالبة، وتخرج منها حتى الآن 24077 طالبا وطالبة. وتخرج كثير من هؤلاء الطلاب من كليات الشريعة والدراسات الإسلامية، كما يواصل المئات منهم الدراسة الجامعية ولهذه المعاهد دور مؤثر وفعال في نشر العلم الشرعي واللغة العربية والدعوة إلى الله في بلاد الصومال."
- تاريخ تأسيس الرابطة: تم تأسيسها في هرجيسا - رجب 1432 هـ الموافق 28/6/2011م (موقع الرابطة، 2024، [/https://raabida.edu.so/about](https://raabida.edu.so/about))

- سبب التأسيس: الحاجة إلى تطوير المجتمع الصومالي بسبب انهيار الحكومة المركزية لسد هذه الحاجة أسست رابطة المعاهد الشرعية لتقوم بتطوير تعليم المعاهد الشرعية وتقويتها وتخرج الدعاة، وأئمة وخطباء المساجد وكذلك مقاومة الأفكار المنحرفة المنتشرة في ربوع البلاد الصومالية.

● رؤية الرابطة ورسالتها:

تبين من تصفح موقع (رابطة المعاهد الشرعية في الصومال، 2024، <https://raabida.edu.so/about>): الآتي:
أ. رؤية الرابطة: "تسعى رابطة المعاهد الشرعية إلى أن تكون مؤسسة علمية رائدة في نشر العلم الشرعي بمنهج دعوي رصين وبأداء تربوي متميز وبأسلوب إداري محكم".
ب. رسالة الرابطة: "رابطة المعاهد الشرعية مؤسسة علمية تقدم خدمات تعليمية وتربوية ذات جودة عالية بكفاءة وفعالية من أجل إعداد جيل متخصص في العلوم الشرعية وملتزم بالقيم الإسلامية والأخلاق الفاضلة ويحمل هم الأمانة في إصلاح الأمة ويستشعر واجب الدعوة إلى الله".

● الأهداف العامة للرابطة:

- تهدف الرابطة وفقا لموقع الرابطة الإلكتروني (رابطة المعاهد الشرعية، 2024، <https://raabida.edu.so/about>) إلى:

1. نشر العقيدة الصحيحة والسنة النبوية، ومحاربة الشراكيات والبدع والأفكار المنحرفة.
2. العناية بنشر العلم الشرعي من منابعه الأصلية الصافية.
3. إعداد جيل من العلماء والدعاة؛ لتلبية حاجات البلد الدعوية والتعليمية المتزايدة.
4. تقوية اللغة العربية ونشرها في أوساط المجتمع الصومالي.
5. الارتقاء بالمستوى الإداري والتعليمي والتربوي للمعاهد الشرعية.
6. تحقيق التعاون والتكامل بين المعاهد الشرعية، وبينها وبين خريجها.
7. السعي إلى تحصيل منح دراسية لخريجي المعاهد الشرعية.
8. تأمين علاقات إيجابية مع المؤسسات التعليمية والدعوية في العالم الإسلامي.
9. السعي إلى افتتاح معاهد شرعية في جميع المدن الكبرى في البلاد.
10. بناء شخصية الطالب المعترف بدينه والمنتهي إلى وطنه.
11. تحصين الطالب من الأمراض الاجتماعية والمذاهب المنحرفة الأفكار المنحرفة.
12. تكوين علماء ودعاة متميزين واستثمار طاقمهم لخدمة قضايا الأمة الصومالية والإسلامية.
13. توفير بيئة تعليمية تجذب الدارسين إلى المعاهد الشرعية.
14. إيجاد منهج تربوي يتناسب مع البيئة الصومالية.
15. تحقيق نظم الجودة الشاملة وترسيخ ثقافتها.
16. تنمية وتطوير كفاءة وقدرات المعلمين والإدارة.

● الهيكل الإداري للرابطة.

1. الجمعية العمومية: وتتكون من ممثلي المعاهد الشرعية الأعضاء وأعضاء مجلس الأمناء
2. مجلس الأمناء: يتكون من 15 شخصا تنتخبهم الجمعية العمومية ومدته ثلاث سنوات.

3. المكتب التنفيذي: ينتخبه مجلس الأمناء، ويتكون من الرئيس ونائبيه، والأمين العام، ورؤساء المكاتب (المكتب المالي، مكتب التدريب والتأهيل، ومكتب الامتحانات، ومكتب الإشراف، والمتابعة، ومكتب الإعلام والعلاقات).

● هيكل إدارة المعاهد الشرعية:

1. مجالس الإدارة: تتكون مجالس الإدارة من مجلس التأسيس، ومجلس الإدارة، ومجلس أولياء الأمور.
2. إدارة المعهد: وتتكون على الأقل من المدير، نائب المدير، والسكرتارية، والمحاسب، شئون الطلاب، مشرف تربوي.
3. الإشراف والمتابعة: يتم الإشراف على المعاهد الشرعية من قبل مكتب إشراف الرابطة.
4. مكتب الإشراف: يحصل مكتب الإشراف على تقارير من إدارة المعاهد الشرعية في نهاية كل فصل دراسي.
5. المشرف التربوي: يكون لكل معهد مشرف تربوي له خلفية علمية وتربوية في النظام الذي يقوم به. (رابطة المعاهد الشرعية، 2012، ص 6-7)

2-2-1-2 واقع تعليم العربية في المعاهد الشرعية

تعتبر المعاهد الشرعية مركزا مهما من مراكز تعليم اللغة العربية في الصومال نظرا لأهميتها ودورها في تنمية تعليم اللغة العربية التي هي أداة لفهم العلوم الشرعية، وعلى الرغم من أهمية المعاهد الشرعية، ودورها في نشر العربية في ربوع الصومال إلا أنها تعاني من مشكلات تربوية كثيرة من أهمها وفقاً ل (ورسمه، 2016، ص 72) ما يلي:

- ضعف تدريب معلمي اللغة العربية في المعاهد الشرعية على تدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها علما بأن معظمهم يحملون الشهادات الجامعية في العلوم الشرعية والدراسات الإسلامية لذا يركزون على قواعد اللغة العربية من نحو وصرف وبلاغة، ويهملون الجانب التواصلية مما يؤدي إلى ضعف الطلاقة اللغوية لدى دارسي المعاهد الشرعية.
- عدم توحيد المناهج الدراسية في المعاهد الشرعية بسبب الخلافات السياسية الموجودة في الساحة الصومالية رغم جهود الرابطة التي تسعى إلى توحيد المقررات الدراسية، وتدريب المعلمين على كيفية تدريس المهارات اللغوية لغير الناطقين بالعربية.

● المراحل التعليمية للمعاهد الشرعية

ينقسم السلم التعليمي للمعاهد إلى ثلاث مراحل هي (رابطة المعاهد الشرعية، 2012):

1. المرحلة الابتدائية ست سنوات.
2. المرحلة المتوسطة ثلاث سنوات
3. المرحلة الثانوية ثلاث سنوات.

2-2-1-3 تعليم اللغة العربية في المرحلة الثانوية بالمعاهد الشرعية.

للمعاهد الشرعية دور كبير في تعليم اللغة العربية والعلوم الإسلامية إلا أنها تركز على تدريس القواعد النحوية، والصرفية، والبلاغية دون الاهتمام بالمهارات التواصلية، ولذلك ترى طالبا من خريجي المعاهد الشرعية لا يستطيع المحادثة باللغة العربية، ولا يتحمس لمواصلتها؛ لأن العربية لا يتعلم بالنحو وحده- صحيح أن للنحو دورا كبيرا في حفظ اللغة العربية عن الخطأ- لذا لا ينبغي أن يقتصر معلمو اللغة العربية على قواعد النحو بل عليهم تدريس النحو وظيفيا وتطبيق هذه القواعد على الحياة اليومية، وكذلك يجب أن تضم نصوصا أدبية عالية سواء أكانت من آيات قرآنية أم

نصوصاً شعرية أم نصوصاً نثرية في المناهج التعليمية مع العناية بحفظ الطلاب تلك النصوص، يجب أيضاً زيادة الاهتمام بالكتابة والإنشاء، وأن يكون لها نصيب وافر في المناهج التعليمية. (بوص، 2020، ص 8-10).

وتشهد العربية في المعاهد الشرعية تدهوراً مستمراً، وهناك عوامل أدت لهذا التدهور يلخص الباحث أهمها نقلاً عن (ورسمة، 2016، 72) في:

1. هيمنة الإنجليزية على سوق العمل، وأصبحت لغة التوظيف في القطاع الحكومي هذا مما أدى إلى عزوف كثير من الطلاب عن المعاهد الشرعية، وتقليل مكانة اللغة العربية في نفوس المجتمع الصومالي، وعدم اهتمام الحكومات والمؤسسات التعليمية، والتجارية، والمراكز الثقافية بالعربية باستثناء الجانب الديني، وتحول أغلب الجامعات الأهلية عن التدريس باللغة العربية إلى الإنجليزية كل هذا مما يحجم تطوير المعاهد الشرعية في الصومال لأن طلابها لا يجدون العمل بعد تخرجهم من المعاهد.
2. قلة عدد متخصصين في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها في المعاهد الشرعية
3. عدم وجود استراتيجية واضحة، ومنهج موحد لنشر اللغة العربية المعاهد.
4. قلة الكتب والمطبوعات التي تساهم في تقوية اللغة العربية في المعاهد الشرعية
5. ضعف العائد المادي لمعلمي اللغة العربية في المعاهد الشرعية

● الأهداف العامة للمنهج في المراحل التعليمية الثانوية في المعاهد الشرعية

- تهدف المناهج بالمرحلة الثانوية في المعاهد الشرعية إلى (رابطة المعاهد الشرعية، 2012):
1. تحقيق روح التعاون والتكافل لدى دارسي المعاهد الشرعية، وحثهم على مكارم الأخلاق.
 2. تزويد الخبرات والمعارف الملائمة لكل مرحلة من هذه المراحل
 3. تهيئة الطلاب للعمل في ميادين الحياة المختلفة
 4. خلق الدافعية في أذهان الدارسين في المعاهد الشرعية التي تزيد رغبتهم للعلم والعمل الصالح.
 5. رفع الوعي الإيجابي لدى طلاب المعاهد الشرعية الذي يصرفهم عن الأفكار الهدامة، الأمراض الاجتماعية الفتاكة.
 6. المحتوى المتبع في المعاهد الشرعية
 7. يجب أن يكون مناسباً لعمر الدارسين وإدراكهم
 8. أن تشمل المقررات في المعاهد الشرعية الأهداف السلوكية والأنشطة، وطرائق التدريس، وأساليب التقويم.
 9. لا بد أن تتضمن المقررات كتاب الطالب، ودليل المعلم

● أهداف خاصة لتدريس اللغة العربية في المرحلة الثانوية بالمعاهد الشرعية.

- تتمثل أهداف اللغة العربية في المرحلة الثانوية في المعاهد الشرعية، ويلخصها الباحث نقلاً عن (رابطة المعاهد الشرعية، 2012، ص 13): في الآتي:
1. تنمية قدرات المتعلم على فهم المسموع من خلال وسائل الإعلام المختلفة، والاستفادة من برامجها التعليمية والتربوية والثقافية.
 2. تطوير مهارات المتعلم القرائية لفهم النصوص ذات صلة باحتياجاته التواصلية في الحياة
 3. تمكين المتعلم من خلال استخدام اللغة العربية استخداماً سليماً في مختلف الوضعيات التي تواجهه في حياته اليومية.
 4. إكساب المتعلم كفايات تواصلية تمكنه من استعمال اللغة العربية شفهاً في مواقف حوارية وسردية.

5. إكساب المتعلم مهارات كتابية تمكنه من التعبير عن آرائه ومشاعره الذاتية.

6. إكساب المتعلم مهارات اللغة العربية ضمن أبعادها الثقافية والأدبية والفلسفية.

● استراتيجيات التدريس:

- يجب أن تحقق استراتيجيات التدريس الأهداف السلوكية، وأن تكون مناسبة لأعمال الطلاب مع إمكان مراجعتها.
- يجب تنوع استراتيجيات التدريس (محاضرة، مناقشة، استنباط، تعلم تعاوني) وغيرها من الاستراتيجيات الحديثة.

● أساليب التقويم المتبعة في المعاهد الشرعية

تهدف إجراءات التقويم إلى التأكد من الآتي (رابطة المعاهد الشرعية، 2012، 14-17):

1. التعرف على مدى تحقق الأهداف التي أسست المعاهد الشرعية لأجلها.
2. مدى تحسن مخرجات العملية التعليمية والتربوية.
3. إبراز جوانب القوة والضعف في المنهج الدراسي للمعاهد الشرعية وطرائق التدريس المستخدمة فيها.
4. توضيح مدى مناسبة المادة العلمية والمقررة لأعمال المتعلمين وقدراتهم وميولهم.

2-2-الدراسة السابقة:

اطلع الباحث على العديد من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، ويكتفي بأحدثها وكالاتي:

- هدفت دراسة (جامع، 2024) إلى تتبع أوضاع اللغة العربية في الصومال، وتحديد أسباب انتشارها وانحسارها على مدى قرون عديدة، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي الوثائقي؛ لمحتوى عشرات التقارير والدراسات السابقة، وتكون البحث من مقدمة وخاتمة وعدد (5) مباحث؛ تضمن الأول نبذة عامة عن الصومال (الموقع، التاريخ، دخول العربية)، وتضمن الثاني وضع العربية في فترة ما قبل الاستعمار، فيما تطرق الثالث إلى وضع العربية في فترة الاستعمار، وتناول الرابع: وضع العربية في فترة الحكومات المركزية، وأخيراً تضمن الخامس وضع العربية في فترة ما بعد الحكومات المركزية، وكشفت نتائج البحث أن اللغة العربية انتشرت في الصومال مع دخول الإسلام إليها، وكان للرحلات التجارية دور فاعل في انتشارها، وزاد انتشارها خلال غياب الحكومات المركزية؛ بفضل المنظمات الإسلامية والهيئات العربية التي دعمت التعليم ووفرت المناهج بالعربية، في حين حارب الاستعمار العربية بإحلال لغات أوروبية، ووضع عراقيل أمام انتشارها في عهد النخبة التي تولت زمام الحكم بعد الاستقلال، فيما انحسرت العربية خلال العقود الأخيرة بسبب الدعم الغربي لاستخدام الإنجليزية، فضلاً عن استخدام اللغة الصومالية في خطب الجمعة.
- هدفت دراسة سالم وآخرون (Salem et al, 2024) في ماليزيا إلى تحسين مهارات التحدث باللغة العربية لدى الطلاب غير الناطقين بالعربية من خلال أنشطة المحاكاة. تناولت الدراسة تحدي إتقان مهارات التحدث لدى طلاب اللغة الأجنبية، خاصة في بيئات غير ناطقة باللغة العربية. اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي، حيث شملت عينة البحث 40 طالباً وطالبة من تخصص اللغة العربية بجامعة بوترا ماليزيا. تم تطبيق نموذج عملي للأنشطة الشفوية، مع التركيز على "المحاكاة" كطريقة تدريس تمكن الطلاب من ممارسة التفاعلات اليومية داخل الفصل. استخدمت مجموعتان من الاختبارات القبليّة والبعديّة كأدوات لجمع البيانات. أظهرت التحليلات فروقاً ملحوظة في كفاءة التحدث قبل وبعد استخدام أنشطة المحاكاة، مما يدل على تحسن ملحوظ في مهارات التحدث لدى الطلاب وزيادة ثقتهم بأنفسهم في المحادثات باللغة العربية. كما أكدت الدراسة أن دمج المحاكاة كنشاط لغوي في التفاعل الجماعي بين الطلاب والمعلمين يعزز التعبير عن المشاعر ويزيد من الثقة الذاتية لدى الطلاب.

- هدفت دراسة العاصي (Al-Asi، 2024) في ليبيا إلى استكشاف التحديات والاستراتيجيات في تعليم النطق باللغة الإنجليزية للناطقين بغيرها. ركزت الدراسة على التحديات الفريدة التي يواجهها الناطقون بغير الإنجليزية، مثل الاختلافات في الجرد الصوتي، وأنماط التنغيم والضغط، والتفاوتات الفردية بين المتعلمين. كما قدمت الدراسة استراتيجيات تعليمية فعالة لمواجهة هذه التحديات، مثل التعليم المباشر واستخدام الوسائل البصرية والسمعية، وتضمين الأنشطة التواصلية. وأكدت الدراسة على أهمية تصحيح الأخطاء والتغذية الراجعة في تعليم النطق، ما يساعد المتعلمين على تحديد وفهم وتصحيح أخطائهم وصعوباتهم في النطق. كما تناولت الدراسة دمج تعليم النطق في تدريس اللغة الإنجليزية من خلال استراتيجيات متعددة لتعزيز وعي المتعلمين ودقتهم وطلاقتهم وثقتهم في النطق. وأبرزت الدراسة أهمية تعليم النطق في تطوير كفاءة المتعلمين التواصلية ومهارات الاستماع والتحدث وزيادة الثقة والتحفيز والكفاءة العامة في اللغة الإنجليزية.
- هدفت دراسة الشاطي وآخرون (2024) إلى وصف تحديات تعليم اللغة العربية في المدارس الإسلامية السلفية في ماليزيا، واستخدم الباحثون المنهج النوعي البيليوغرافي. تم جمع البيانات من الكتب والمجلات، وبينت النتائج أن تطور اللغة العربية في عصر 5.0 يمثل مهمة صعبة لمدارس السلف الداخلية حيث تركز على اكتساب المعرفة والمهارات باللغة العربية وتطويرها، وأن هذه المؤسسات تواجه تحديات فريدة في تطوير تعليم اللغة العربية خلال عصر 5.0. كما أن أحد التحديات التي تواجه سلف المدارس الإسلامية في تعليم اللغة العربية هو ضعف الطلاب في التحدث بالعربية. ولذلك فتطوير تعلم العربية في مواجهة تحديات العصر الخامس يتطلب التكامل التكنولوجي، والمناهج التفاعلية، وتعديل المناهج؛ لمواجهة الصعوبات الناشئة عن التغيرات السريعة في التكنولوجيا، كما تشكل العوامل التقليدية مثل محدودية الموارد وعدم الوصول إلى التكنولوجيا عقبات تزيد من تعقيد تعلم اللغة العربية.
- هدفت دراسة فهيمه (Fahima,2024) في إندونيسيا إلى تطوير تعليم اللغة العربية باستخدام تقنية التعليم بالاكشاف من خلال منصة Gather.town في مدرسة MAN 11 جاكرتا. اعتمدت الدراسة منهجية البحث والتطوير (R&D) بنموذج ADDIE الذي يشمل مراحل التحليل، التصميم، التطوير، التنفيذ، والتقييم. تكونت عينة الدراسة من طلاب مدرسة MAN 11 (عدد العينة غير محدد). أظهرت النتائج أن استخدام Gather.town كفصل دراسي افتراضي يعزز من تعلم اللغة العربية ويزيد من تفاعل الطلاب، مما أدى إلى تحسين مستويات تحفيزهم وفهمهم للمادة الدراسية مقارنة بالطرق التقليدية.
- فيما هدفت دراسة (حسين، 2023)؛ إلى تحليل أسباب ضعف المناهج التعليمية العربية في الصومال ووضع حلول لتحسينها، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ بالاعتماد على المراجع وبيانات وزارة التربية والتعليم في الصومال، وتمثلت العينة في عدد (10) مناهج دراسية للغة العربية في المراحل التعليمية المختلفة، وبينت النتائج أن المناهج التعليمية العربية في الصومال تعاني من ضعف في محتواها وأسلوب تدريسها، مما يجعلها غير جذابة للطلاب، حيث تركز على القواعد والنحو بشكل كبير، بينما تهمل مهارات التواصل والتعبير، كما لا تتناسب المناهج مع احتياجات سوق العمل، مما يقلل من جاذبية العربية للطلاب، وبذلك فهي تحتاج إلى تطوير شامل لجعلها أكثر جاذبية وفعالية.
- هدفت دراسة الربطة ورويان (Alrubtah & Rouyan، 2023) في إقليم كردستان إلى الكشف عن مستوى امتلاك المهارات الحوارية لدى الطلاب الذين يدرسون في مراكز تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها. اعتمد الباحثان على منهج البحث الوصفي المسحي لملاءمته لأغراض الدراسة. شملت العينة 187 طالبًا من مراكز تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها. لتحقيق أهداف الدراسة، أعد الباحثان أداة الدراسة (الاستبانة) التي تضمنت 30 بندًا. أظهرت النتائج أن مستوى امتلاك الطلاب للمهارات الحوارية كان متوسطًا بشكل عام.

- هدفت دراسة جونز (Jones, 2023) في جامعة القاهرة إلى تقييم تأثير الألعاب التعليمية على مهارات التحدث والاستماع لدى الطلاب غير الناطقين بالعربية. استخدمت الدراسة منهجية تجريبية شملت 60 طالبًا، حيث تم تقسيمهم إلى مجموعتين: تجريبية وضابطة. أظهرت النتائج أن الألعاب التعليمية حسنت بشكل كبير من مهارات التحدث والاستماع لدى الطلاب في المجموعة التجريبية. توصي الدراسة باستخدام الألعاب التعليمية كأداة فعالة لتحسين مهارات التحدث والاستماع²
- فيما هدفت دراسة عارفين وآخرون (Ariffin et al, 2023) في ماليزيا إلى تطوير مهارات التحدث باللغة العربية لدى طلاب معهد تحفيظ القرآن العربي "الجنطري" في رمباو. واعتمدت الدراسة المنهجية النوعية، حيث تم تحليل البيانات من خلال المقابلات والملاحظات. أظهرت النتائج أن بعض معلمي اللغة العربية في المعهد بحاجة إلى تحسين أساليبهم التدريسية لتعزيز مهارات التحدث لدى الطلاب. وضمن الجهود المبذولة، قام المعهد بتنفيذ استراتيجيات متعددة، منها توفير بيئة دائمة لممارسة التحدث باللغة العربية، واستخدام تقنيات تعليمية تركز على النطق وبناء المفردات. تؤكد الدراسة على أهمية مراعاة عدة عوامل تؤثر في إعداد المناهج وطرق التدريس وأدوار المعلمين والطلاب عند تطوير استراتيجيات فعالة لتحسين مهارات التحدث.
- وهدفت دراسة (عبدالله، 2022)؛ إلى تحليل واقع اللغة العربية في الصومال وتحديد التحديات التي تواجهها، واستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على المراجع وبيانات الاحصاءات الرسمية، وتمثلت الأداة في: تحليل المحتوى، لعدد من الوثائق المتاحة وبينت النتائج أن اللغة العربية في الصومال تواجه تحديات، ومنها: ضعف المناهج التعليمية، وقلة وسائل الإعلام العربية، وتأثير الثقافة الغربية، وهيمنة الإنجليزية في سوق العمل، وبذلك فالعربية تحتاج إلى إصلاحات شاملة في مجالات التعليم والإعلام والثقافة والاقتصاد لتعزيز مكانتها في الصومال.
- هدفت دراسة أحمد (2022) في جامعة بغداد إلى استكشاف تأثير البيئة التفاعلية متعددة الوسائط على مهارات التحدث والاستماع لدى الطلاب غير الناطقين بالعربية. استخدمت الدراسة منهجية مختلطة شملت 46 طالبًا، حيث تم تقسيمهم إلى مجموعتين: تجريبية وضابطة. أظهرت النتائج أن المجموعة التجريبية التي استخدمت الوسائط المتعددة أظهرت تحسنًا ملحوظًا في الأداء اللفظي والاستماعي مقارنة بالمجموعة الضابطة. توصي الدراسة بدمج التكنولوجيا في الفصول الدراسية لتحسين مهارات التحدث والاستماع¹.
- هدفت دراسة النعيمي (2022) في العراق إلى تطوير مهارات التحدث باللغة العربية لغير الناطقين بها من خلال برنامج مقترح يعتمد على التعلم المدمج. لتحقيق أهداف البحث، قام الباحث بعدة خطوات، منها إجراء دراسة نظرية للأدبيات السابقة ذات الصلة، وتصميم قائمة بمهارات التحدث المناسبة لغير الناطقين بالعربية، وإعداد بطاقة لملاحظة هذه المهارات. كما تم تصميم برنامج يعتمد على التعلم المدمج لتطوير مهارات التحدث، بالإضافة إلى إعداد دليل للمعلم لتدريس البرنامج. شملت عينة البحث مجموعة تجريبية من 32 طالبًا من القومية الكردية. أظهرت النتائج فعالية البرنامج المقترح في تطوير مهارات التحدث باللغة العربية لصالح التطبيق البعدي، مما يؤكد أهمية استخدام التعلم المدمج في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.
- هدفت دراسة مهدي (Mahdi, 2022) إلى تحسين مهارات التحدث والعرض لدى الطلاب غير الناطقين باللغة الإنجليزية من خلال بيئة متعددة الوسائط التفاعلية. استخدمت الدراسة تصميمًا متعدد المنهجيات لاستكشاف تأثير البيئة التفاعلية على مهارات التحدث والعرض التقديمي. شملت العينة 46 طالبًا ناطقًا باللغة العربية من برنامج البكالوريوس في اللغة الإنجليزية، تم تقسيمهم إلى مجموعتين من فصلين دراسيين لنفس المادة. تم تحليل عروض تقديمية مصورة بالفيديو لأربعين مشاركًا كقاعدة بيانات للاختبار القبلي قبل تقسيم الطلاب إلى مجموعة ضابطة

وأخرى تجريبية. كما تم استخدام استبيان للمجموعة التجريبية واستُخدمت مقابلات شبه منظمة لفهم أعمق لتأثير التكنولوجيا المتعددة الوسائط على مهارات التحدث. أظهرت النتائج أن الطلاب في المجموعة التفاعلية متعددة الوسائط حققوا أداءً أفضل بشكل ملحوظ مقارنةً بالمجموعة الضابطة، مما يشير إلى أن استخدام الوسائط المتعددة كان له تأثير إيجابي على تطوير مهارات التحدث والعرض.

- هدفت دراسة (سعيد، 2018) إلى مقارنة وتحليل طرق تدريس العربية في المناهج المستخدمة في المدارس الحكومية والمدارس الخاصة في الصومال، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي حيث قام بتحليل المناهج الدراسية وطرق التدريس المستخدمة في المدارس الحكومية والمدارس الخاصة. كما أجرى مقابلات مع المعلمين والطلاب في كل منها، وبينت نتائج الدراسة أن هناك اختلافات كبيرة في طرق تدريس اللغة في المدارس الحكومية والمدارس الخاصة؛ حيث تعتمد الحكومية طرقاً تقليدية في تدريس العربية، مثل التلقين والحفظ، بينما تعتمد المدارس الخاصة طرقاً حديثة في تدريس العربية، مثل التعلم النشط والتعلم التعاوني.

- هدفت دراسة (ورسمة، 2016). إلى الكشف عن مدى التزام تعليم اللغة العربية في الصومال، واقتراح حلول لمشكلة الضعف التواصلية باللغة العربية لدى طلاب المرحلة الثانوية في المدارس العربية الأهلية بالصومال، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة عدم وجود أهداف موحدة لتعليم اللغة العربية في الصومال، وأن الطرق المتبعة والوسائل المستخدمة في تعليم اللغة العربية في المدارس الثانوية لا تساعد على تعليم اللغة بشكل تواصلية وظيفي.

- هدفت دراسة (عبد الله، 2016). إلى الوقوف على الاتجاه السائد في تعليم اللغات الأجنبية، والتعرف على أثر المدخل السمعي والشفوي، والمدخل الانصالي في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، والمقارنة بينهما، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المدخلين يختلفان في نظرهما إلى طبيعة اللغة وعملية تعلمها، والنظر إلى مفهوم المنهج والتدريبات وطرق التدريس والاهتمام بحاجات المتعلم، والعناية بجمع بين المدخلين، معالجة أوجه القصور في كل منهما لصالح برامج تعليم اللغة العربية، ومحالة التأليف إخراج تعليم لغوي فاعل.

- هدفت دراسة (هراية، 2012) إلى حصر الكفايات اللازمة لمدرسي اللغة العربية، وإيجاد حلول مناسبة للأسباب التي أدت إلى ضعف الكفايات لمدرسي اللغة العربية بالمرحلة الثانوية في الصومال، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الكفايات مدرسي المدارس العربية بالمرحلة الثانوية لها أهمية كبيرة لإعداد المعلم، ويعاني برنامج إعداد المعلمين، وتدريبهم في الصومال ضعفاً شديداً.

2-2-تعليق على الدراسات السابقة:

- جوانب الاتفاق: تشترك الدراسات في استخدام المنهج الوصفي التحليلي والتجريبي والنوعي لبحث قضايا تعليم اللغة العربية وتحسين المهارات اللغوية. على سبيل المثال، استخدم جامع (2024) المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الوضع اللغوي في الصومال، بينما استخدمت سالم وآخرون (2024) المنهج التجريبي لتحسين مهارات التحدث. كذلك، استخدم الشاطبي وآخرون (2024) المنهج النوعي لتوصيف تحديات تعليم العربية، في حين اعتمد العاصي (2024) المنهج النوعي لتحديد استراتيجيات تعليم النطق.

- جوانب الاختلاف: تختلف الدراسات بشكل ملحوظ من حيث المنهجية والأدوات؛ استخدمت سالم وآخرون (2024) المنهج التجريبي مع اختبارات قبلية وبعديّة، بينما اعتمدت دراسة الشاطبي وآخرون (2024) المنهج النوعي البليوغرافي. من ناحية أخرى، اعتمدت دراسة فهيمة (2024) منهجية البحث والتطوير بنموذج ADDIE، في حين

- استخدمت دراسة عبد الله (2022) المنهج الوصفي التحليلي. كما ركزت دراسة حسين (2023) على تحليل المناهج التعليمية، مما يظهر تنوعاً في الأدوات والتركيز بين الدراسات.
- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة؛ من خلال ما وفرته تلك الدراسات من رؤى متعددة حول تعليم اللغة العربية، بدءاً من تحليل الأوضاع التاريخية والحديثة للغة في مناطق مختلفة، وصولاً إلى استراتيجيات تعليمية وتكنولوجية لتحسين المهارات اللغوية، كما ساعدت تلك الدراسات الباحث في فهم التحديات والفرص في تعليم اللغة العربية وتقديم حلولاً متنوعة لمواجهة تلك التحديات.
- ما يميز الدراسة الحالية: تتميز الحالية بتركيزها على تقييم تدريسي مهاري الاستماع والتحدث في المعاهد الشرعية بالصومال، وتحديد مدى ملاءمة الطرائق والوسائل المستخدمة. وهي تميز نفسها عن الدراسات السابقة من خلال توجيه الانتباه إلى جوانب محددة في تدريس المهارات اللغوية وتقديم توصيات عملية لتحسين الوضع التعليمي في هذه المعاهد، مما يملأ فجوة في البحث حول تعليم اللغة العربية في سياقات محددة ومعينة

3-منهجية الدراسة وإجراءاتها.

3-1-منهج الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على التحليل الموضوعي للظاهرة وصولاً إلى النتائج المطلوبة.

3-2-مجتمع البحث:

تكون مجتمع البحث من خبراء تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ومعلمي العربية في المعاهد الشرعية الثانوية.

3-3-عينة البحث:

تم اختيار العينة؛ وفقاً للعينة (القصدية)، وجميعهم من الذكور؛ ولا يوجد ضمن عينة الخبراء إناث، ويعزى هذا إلى قلة معلمات اللغة العربية في الصومال، وأن غالبية متخصصات في المجالات الأخرى

3-3-1-عرض البيانات الشخصية لتوزيع عينة الخبراء.

جدول رقم (1) التكرارات والنسب المئوية لوصف العينة تبعاً لمتغيري (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية	سنوات الخبرة	التكرار	السنة المئوية
الدبلوم العالي	3	18%	5-1	6	30%
الماجستير	13	62%	10 – 5	6	30%
الدكتوراة	4	20%	11 سنة فأكثر	8	40%
المجموع	20	100%	المجموع	20	100%

يتضح من الجدول (1) أن 62% من أفراد العينة يحملون الماجستير في الاختصاص، وأن 20% منهم حاصلون على درجة الدكتوراة وأن 18% منهم حاصلون على الدبلوم العالي، ويتبين من هذا أن أفراد العينة يحملون شهادات عليا في الاختصاص، وأنهم مؤهلون لأبداء الرأي لحل هذه المشكلة، وبخصوص سنوات الخبرة؛ فأفراد العينة لديهم خبرة جيدة في مجال تعليم اللغة العربية في الصومال حيث جاءت في المرتبة الأولى فئة (11 سنة فأكثر) بنسبة 40%، أما (1- 5، و5- 5-

(10) فيما تساوت الفئتين؛ (10) فأقل ونسبتهما معا (30%) ويدل على أن أفراد العينة من خبراء تعليم اللغة العربية لديهم كفاية مهنية عالية وأنهم مؤهلون لأبداء آرائهم حول تعليم اللغة العربية في الصومال.

4-3 أدوات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها استخدم الباحث:

- الوثائق الصادرة عن المعاهد الشرعية، ومناهج تعليم اللغة العربية، إضافة إلى الدراسات السابقة في الموضوع.
- المقابلة مع الخبراء والمختصين في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.

4-3-5 الطريقة التي اتبعها الباحث عند إجراء المقابلة

- اتبع الباحث في إجراء هذه المقابلة طريقة المقابلة التحريية حيث قدم الأسئلة مطبوعة على ورقة إلى الخبراء وبعد إجاباتهم عليها أجرى الباحث مناقشات معهم حول ما أشكل عليهم.
- وضع الباحث جدولا يحتوي كل جدول رمز المستجيب واقتباسا مختصرا من إجاباته، بعد ذلك لخص الباحث إجابات الخبراء وتعليقاتهم الواردة في جداول وفقا للأسئلة، مع تفرغ التكرارات وتحديد النسب، مقرونة بمقترحاتهم للحل.

4- نتائج الدراسة ومناقشتها.

4-1- نتيجة الإجابة عن السؤال الأول: "هل أهداف المنهج المستخدم في تعليم اللغة العربية في المعاهد الشرعية بالصومال مصممة لتنمية مهارتي الاستماع والتحدث لدى الدارسين أرجو التكرم بإبداء مقترحاتكم؟

وللإجابة على السؤال قام الباحث بفرز الإجابات والمقترحات، التي أدلى بها الخبراء، وذلك كما يبينها الجدول الآتي: جدول رقم (2) التكرارات والنسب المئوية لإجابات الخبراء حول أهداف منهج اللغة العربية في المعاهد الشرعية بالصومال ومدى ملاءمتها لتنمية مهارتي الاستماع والتحدث لدى الدارسين والحلول المقترحة

م	الإجابات	المقترحات	العدد	النسبة (%)
1	الأهداف غير مصممة لتنمية مهارتي الاستماع والكلام لدى الدارسين، تركز على القراءة والكتابة.	تصميم أهداف منهج تشمل جميع المهارات اللغوية وتنمية مهارتي الاستماع والكلام.	8	40%
2	الأهداف مصممة لتنمية مهارتي الاستماع والكلام ولكنها تحتاج إلى تطوير.	تطوير أهداف المنهج وتدريب المدرسين على تحسين تدريس مهارتي الاستماع والكلام.	5	25%
3	الأهداف غير مصممة لتلبية احتياجات المتعلمين في الصومال، المناهج مستوردة.	إعداد مناهج مناسبة للبيئة الصومالية، وتدريب المعلمين على تدريس مهارات الاستماع والكلام.	3	15%
4	الأهداف الحالية غير كافية بسبب التركيز على الفنون اللغوية الأخرى.	توفير وقت كافٍ لتدريس مهارات الاستماع والكلام ضمن منهج اللغة العربية.	2	10%
5	الأهداف غير مصممة خصيصاً للمعاهد الشرعية، المناهج مستوردة ولا تلي الاحتياجات.	وضع مناهج خاصة بالمعاهد الشرعية تشمل مهارات الاستماع والكلام، وتوفير بيئة لغوية ملائمة.	2	10%

يتبين من الجدول (2) أن غالبية الخبراء يرون أن الأهداف الحالية لمنهج تعليم العربية في المعاهد الشرعية بالصومال لا تلي بشكل كامل احتياجات تنمية مهارتي الاستماع والكلام. من بين الإجابات، يُبرز 40% من المشاركين أن الأهداف تركز بشكل أساسي على القراءة والكتابة، مما يعني الحاجة لتصميم منهج يشمل جميع المهارات اللغوية. أما 25% من الخبراء فيرون أن الأهداف مصممة ولكنها تحتاج إلى تحسين، مما يتطلب تطوير المنهج وتدريب المدرسين على كيفية تدريس المهارات بشكل فعال.

تشير 15% من الآراء إلى أن المناهج الحالية، التي تم استيرادها، لا تتناسب مع البيئة الصومالية ولا تلي احتياجات المتعلمين. لذا اقترحوا إعداد مناهج تتماشى مع البيئة المحلية وتدريب المعلمين على تحسين تدريس مهارات الاستماع والكلام. أما 10% منهم فيرون أن هناك نقصاً في الوقت المخصص لتدريس مهارات الاستماع والكلام، مما يتطلب تخصيص وقت كافٍ لتدريسها. وأخيراً، يشير 10% إلى أن الأهداف غير مصممة خصيصاً للمعاهد الشرعية، مما يستدعي وضع مناهج خاصة بالمعاهد الشرعية وتوفير بيئة لغوية ملائمة. وتؤكد هذه النتائج على أهمية توازن المهارات اللغوية الأربع وتعليمها بشكل متكامل. مقارنةً بالدراسات السابقة، هناك توافق على ضرورة تخصيص وقت كافٍ وتطوير المناهج لتلبية الاحتياجات المحددة للمتعلمين في بيئات مختلفة.

2-4-نتيجة الإجابة عن السؤال الثاني: "ما المهارات التي يركز عليها المحتوى الدراسي المستخدم في المعاهد الشرعية بالصومال؟"

جدول (3): التكرارات والنسب المئوية لإجابات الخبراء حول المهارات التي يركز عليها المحتوى الدراسي والحلول مرتبة حسب الأهمية

م	المهارات التي يركز عليها المنهج الدراسي	الحلول المقترحة من الخبراء	العدد	نسبة %
1	القراءة والكتابة	يجب أن يشمل المحتوى جميع المهارات اللغوية الأربع	13	65%
2	الاستماع	ضرورة تقوية مهارتي الاستماع والتحدث	3	15%
3	التحدث	تدريب المدرسين على تحسين مهارات الاستماع والكلام	2	10%
4	الكتابة فقط	تطوير المقررات لتغطية جميع المهارات اللغوية	1	5%
	جميع المهارات الأربع	تحسين طرق التدريس لتحقيق تكامل المهارات اللغوية	1	5%

يتبين من الجدول (3) أن محتوى منهج تعليم اللغة العربية في المعاهد الشرعية بالصومال يركز بشكل كبير على مهارتي القراءة والكتابة، حيث أشار 65% من الخبراء إلى ذلك، كما أشار 15% من الخبراء إلى أن المنهج يولي بعض الاهتمام لمهارة الاستماع، ولكنها ليست كافية، وفي ذات الوقت فنسبة (10%) تركز على مهارة التحدث، مما يشير إلى إهمال هذا الجانب في المنهج، وأخيراً أشار 5% فقط إلى أن المنهج يركز على جميع المهارات اللغوية الأربع، لكنهم أكدوا أن المشكلة تكمن في كيفية التدريس، وبذلك يؤكد الباحث أهمية العمل بالحلول المقترحة التي ذكرها الخبراء ليشمل المنهج المهارات الأربع، مع التركيز على تدريب المدرسين على تحسين مهارتي الاستماع والتحدث، لتعزيز الكفاءة اللغوية لطلبة المعاهد الشرعية.

3-4-نتيجة الإجابة عن السؤال الثالث: "ما الطرق السائدة في تعليم اللغة العربية في المعاهد الشرعية؟ وما الحلول المقترحة؟"

جدول (4): التكرارات والنسب المئوية لإجابات الخبراء المتعلقة بطرق تعليم العربية في المعاهد الشرعية والحلول

المقترحة مرتبة حسب الأهمية

م	الطرق السائدة في التدريس	الحلول المقترحة	العدد	النسبة %
---	--------------------------	-----------------	-------	----------

1	طريقة المحاضرة والإلقاء	تنوع طرائق التدريس واستخدام الطرق الحديثة التي تنمي المهارات اللغوية	10	50%
2	طريقة القواعد والترجمة	الابتعاد عن هذه الطرق واستخدام الطرق التي تركز على التواصل	6	30%
3	طريقة المناقشة	تطوير طرق تدريس تركز على تفاعل الطلاب واستيعابهم اللغوي	3	15%
4	طرائق تقليدية غير مناسبة لتعليم مهارتي الاستماع والكلام	اختيار الطرائق الحديثة المناسبة لتعليم العربية لغير الناطقين بها	1	5%

يتبين من الجدول (4) استخدام أغلب المدرسين طريقة المحاضرة والإلقاء بنسبة 50% مما يشير إلى اعتماد كبير على هذه الطريقة التقليدية التي تقتل ذاكرة الطلاب ومواهبهم، كما يشير 30% من الخبراء إلى أن مدرسي المعاهد بالصومال يستخدمون طريقة القواعد والترجمة، وهي غير فعالة في تنمية مهارتي الاستماع والكلام لدى الطلاب، أما المناقشة فنسبة 15% فقط يستخدمها في المعاهد الشرعية، وأشار 5% إلى طرائق تدريس تقليدية غير مناسبة لمهارتي الاستماع والكلام.

4-4- نتيجة الإجابة عن السؤال الرابع: "ما الوسائل التعليمية المستخدمة لتعليم اللغة العربية في المعاهد الشرعية بالصومال أرجو التكرم بإبداء مقترحاتكم؟

جدول (5): التكرارات والنسب المئوية لإجابات الخبراء بخصوص الوسائل التعليمية المستخدمة والحلول المقترحة مرتبة حسب الأهمية

م	الوسائل التعليمية المستخدمة	الحلول المقترحة	العدد	نسبة %
1	السبورة، الطباشير، والكتاب	استخدام الوسائل الحديثة مثل الحاسوب، مختبرات لغوية، والوسائل السمعية والبصرية.	15	75%
2	السبورة، الطباشير، و أقلام السبورة	تنوع الوسائل التعليمية لتشمل الوسائل السمعية والبصرية، والحاسوب، والأفلام التعليمية.	3	15%
3	السبورة، الطباشير، والكتاب، والمسجل	زيادة الوسائل المستخدمة كعرض الشاشة والبروجكتر، وتدريب المعلمين على استخدام الوسائل الحديثة.	1	5%
4	السبورة، الطباشير، والكتاب المقرر، و أقلام السبورة	استخدام الوسائل الحديثة، وتوفير الوسائل التعليمية اللازمة لتنمية مهارتي الاستماع والكلام.	1	5%

يتضح من الجدول (5) أن الوسائل التعليمية المستخدمة في المعاهد الشرعية بالصومال هي السبورة، والطباشير، والكتاب المقرر حيث أشار 75% من الخبراء إلى ذلك، كما أشار 15% من الخبراء إلى استخدام السبورة، والطباشير، أقلام السبورة في المعاهد الشرعية، وذكر ما نسبته 5% أن الوسائل المستخدمة في المعهد هي السبورة، والطباشير، والكتاب المقرر، والمسجل، 5% من الخبراء أشاروا إلى أن السبورة، والطباشير، والكتاب المقرر، وأقلام السبورة من الوسائل المعتمدة في المعاهد الشرعية بالصومال.

4-5- نتيجة الإجابة عن السؤال الخامس: "ما مدى كفاءة معلمي اللغة العربية في المعاهد الشرعية بالصومال مع إبداء مقترحاتكم في رفع مستوى معلمي اللغة العربية؟

جدول (6) التكرارات والنسب المئوية لإجابات الخبراء المتعلقة بكفاءة معلمي اللغة العربية في المعاهد الشرعية والحلول المقترحة

م	أبرز جوانب القصور	الحلول المقترحة	العدد	النسبة %
1	كفاءة المعلمين متدنية بسبب عدم تخصصهم في اللغة العربية	رفع مستوى المعلمين الأكاديمي والمهني، وتدريبهم على تدريس اللغة العربية بشكل فعال.	13	65%
2	كفاءة المعلمين متوسطة وتحتاج إلى تحسين	عقد دورات تدريبية لرفع كفاءة المعلمين في تدريس المهارات اللغوية، وتوفير تدريبات مهنية.	4	20%

3	ضعف كفاءة المعلمين في مهارات الاستماع والكلام	تدريب المعلمين على طرق تدريس مهارات الاستماع والكلام، وتوفير الموارد التعليمية الحديثة.	2	10%
4	عدم تدريب المعلمين على تدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها	اختيار معلمين متخصصين في اللغة العربية، وزيادة التدريب والتثقيف في تدريس اللغة العربية.	1	5%

يتضح من الجدول (6) أن كفاءة معلمي العربية في المعاهد الشرعية بالصومال تعاني من مشكلات متعددة تتعلق بالتخصص والتدريب، وفي مقدمتها؛ أن معظم المعلمين ليسوا متخصصين في العربية، بل جاءوا من خلفيات دراسية في العلوم الشرعية أو مجالات أخرى. هذا يؤدي إلى نقص في المعرفة العميقة بالمحتوى اللغوي والتقنيات التعليمية الخاصة باللغة العربية، وبالإضافة إلى ذلك فقلة التدريب المتخصص على تدريس اللغة العربية، لاسيما في مهارات الاستماع والكلام، تسبب نقصاً في فعالية العملية التعليمية.

6-4-نتيجة الإجابة عن السؤال السادس: "ما مدى شمول أساليب التقويم المستخدمة في تعليم اللغة العربية لجميع مهارات اللغة العربية؟"

جدول (7) التكرارات والنسب المئوية لإجابات الخبراء المتعلقة بمدى شمول أساليب التقويم في تعليم اللغة العربية

م	الاستجابة	الحلول المقترحة	العدد	النسبة %
1	أساليب التقويم تركز على مهارتي القراءة والكتابة فقط.	تطوير أساليب التقويم وتنوعها لتشمل جميع المهارات اللغوية مع تعزيز استخدام أساليب لتقوية مهارتي الاستماع والكلام	18	90
2	أساليب التقويم تشمل جميع المهارات اللغوية.	إنشاء مكاتب تدريب لتدريب المعلمين على كيفية وضع أساليب تقويم شاملة.	2	10

يتبين من الجدول (7) أن 90% من الخبراء يرون أن أساليب التقويم المستخدمة في تعليم العربية تركز أساساً على مهارتي القراءة والكتابة، بينما 10% فقط يعتقدون أن الأساليب الحالية تشمل جميع المهارات اللغوية، وتبرز هذه الفجوة في الشمولية نقصاً كبيراً في الأساليب الحالية التي تتبناها المعاهد الشرعية في تقييم جميع جوانب اللغة.

الحلول المقترحة التي يوصي بها الخبراء تتضمن:

- تطوير أساليب التقويم لتشمل جميع المهارات اللغوية: وهي الحل الأكثر شيوعاً، حيث 100% من الخبراء يدعمون هذا التوجه. يتطلب هذا الأمر تغييرات في تصميم أدوات التقويم لضمان تقييم شامل لكل من مهارات القراءة والكتابة والاستماع والكلام.
- إنشاء مكاتب تدريب لتدريب المعلمين: يوصى بإنشاء مكاتب تدريب خاصة لتحسين مهارات المعلمين في تصميم وتنفيذ أساليب تقويم شاملة. 40% من الخبراء يرون أهمية هذا الحل الذي سيساعد على تحسين الكفاءة في عملية التقييم.
- تنوع أساليب التقويم وتعزيز مهارات الاستماع والكلام: 30% من الخبراء يقترحون ضرورة تنوع أساليب التقويم بحيث تتضمن اختبارات شفوية وأدوات تقويمية أخرى لتقوية مهارتي الاستماع والكلام.

7-4-مناقشة النتائج:

ويرى الباحث أهمية تعزيز كفاءة معلمي اللغة العربية، حيث يجب اتباع استراتيجيات تدريسية وفقاً لمتطلبات نظريات التعليم الحديثة وتوقعات المعلم المتميز:

- يجب أن يكون المعلمون متخصصين في اللغة العربية ولديهم خلفية أكاديمية قوية. ويعزز هذا من معرفتهم بالمحتوى وأساليب التدريس المتقدمة.
- التدريب المستمر لتطوير مهارات المعلمين بشكل مستمر من خلال الدورات التدريبية المتخصصة وورش العمل. مثل هذه التدريبات تساعد المعلمين على مواكبة أحدث الأساليب والتقنيات في تعليم اللغة.
- عقد دورات تدريبية و تثقيفية للمعلمين على كيفية تدريس المهارات الأربع الأساسية: الاستماع، التحدث، القراءة، والكتابة. وهذا يتماشى مع نظرية "التعلم القائم على المهارات" التي تركز على تطوير المهارات الحياتية العملية.
- يجب تدريب المعلمين على استخدام الوسائل الحديثة مثل الوسائط المتعددة والأدوات الرقمية التي تسهم في تحسين جودة التعليم.
- اعتماد طرق تدريس قائمة على التفاعل والنشاطات العملية مثل "التعلم التفاعلي" و "التعليم القائم على المشاريع" لتدريب الطلاب على استخدام اللغة في سياقات واقعية.
- استخدام تقنيات تقييم فعالة لقياس مدى تقدم الطلاب في مهارات الاستماع والتحدث وتحسينها بشكل مستمر.

التعريف بالنظريات التدريسية وتطبيقاتها:

- نظرية التعلم البنائي (Constructivism): تؤكد أن الطلاب يبنون معرفتهم من خلال تجارب سابقة والتفاعل مع المحتوى التعليمي، ويجب أن يتبنى المعلمون أساليب تعزز بناء المعرفة اللغوية من خلال التفاعل والنشاطات العملية.
- نظرية الذكاءات المتعددة (Multiple Intelligences): تشير إلى أن الأفراد يتعلمون بطرق مختلفة لذا، على المعلمين تنويع استراتيجيات التدريس لتلبية احتياجات جميع الطلاب، مثل الوسائط المتعددة لتعزيز المهارات اللغوية.
- نظرية التعلم الاجتماعي (Social Learning Theory): تركز على أهمية التفاعل الاجتماعي في التعلم. لذا، ينبغي أن يركز المعلمون على تشجيع المحادثات الجماعية والأنشطة التفاعلية لتعزيز مهارات التحدث والاستماع لدى الطلاب.

معايير معلم اللغة العربية المتميز:

1. الاحترافية: يجب أن يكون المعلم خريج برامج تعليمية متخصصة في اللغة العربية ولديه تدريب مهني مستمر.
2. التفكير النقدي: القدرة على تحليل وتقييم فعالية استراتيجيات التدريس وتعديلها وفقاً لاحتياجات الطلاب.
3. التواصل الجيد: مهارات تواصل ممتازة تمكن المعلم من شرح المفاهيم بوضوح وتحفيز الطلاب على المشاركة.
4. التدريب والتطوير: الالتزام بالتدريب المستمر والبحث عن أحدث الأساليب والتقنيات في تدريس اللغة العربية. وبالتطبيق الفعال لهذه الاستراتيجيات والنظريات، يمكن تحسين كفاءة معلمي العربية في المعاهد الشرعية بشكل كبير، مما يساهم في رفع مستوى تعليم العربية لغير الناطقين بها وتعزيز قدرة الطلاب على استخدام اللغة بشكل فعال.

الخاتمة.

- توصل الباحث في دراسته إلى العديد من النتائج يمكن تلخيص أهمها في الآتي:
- إن أهداف منهج تعليم اللغة العربية في المعاهد الشرعية غير مصممة لتنمية مهارتي الاستماع والكلام، وتنبني فقط مهارتي القراءة الكتابة، وتهمل أهم المهارات التي هي مهارة الاستماع ثم الحديث.

- المناهج المستخدمة في المعاهد الشرعية مستوردة من الدول العربية مما أدى إلى ضعف المهارات اللغوية للدارسين.
- لم يجد تعليم مهارتي الاستماع والحديث وقتا كافيا لأن فنون اللغة الأخرى أخذت جل الوقت المحدد للغة العربية مثل النحو والصرف والبلاغة.
- يهمل منهج العربية في المعاهد مهارتي الاستماع والحديث وهذا مما أدى إلى ضعف الطلاقة اللغوية لدى الدارسين.
- لا يكفي تدريس مهارتي القراءة والكتابة فقط لتنمية تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، لأن المهارات اللغوية مرتبة ترتيبا منطقيًا يبدأ من مهارة الاستماع وينتهي بمهارة الكتابة.
- يؤثر محتوى تعليم اللغة العربية المستورد من خارج الصومال سلبا في تعليم اللغة العربية في المعاهد الشرعية
- إن أكثر الطرق استخداما في المعاهد الشرعية هي طريقة المحاضرة والإلقاء المبنية على التلقين والمحاكات، وتتعب الطلاب، وتضعف مهاراتهم اللغوية.
- يستخدم معلمو العربية في المعاهد الشرعية طريقة القواعد والترجمة التي لا تحقق أهداف تعليم مهارتي الاستماع والكلام، في حين أن استخدام الطريقة السمعية الشفوية يحقق أهداف التعليم، وينمي الملكة اللغوية للدارسين.
- استخدام الطريقة التواصلية يقوي الجانب التواصلية للغة العربية، كما أن الطريقة المباشرة من الطرائق الحديثة التي تنمي المهارات اللغوية لدى متعلمي المعاهد الشرعية.
- يجب الابتعاد عن الترجمة وشرح الدروس باللغة العربية مما يخدم تنمية المهارات اللغوية في المعاهد الشرعية.
- تقتصر الوسائل التعليمية في المعاهد الشرعية على الوسائل التقليدية مثل السبورة، والطباشير والكتاب المقرر، وهذا لا يخدم تعليم العربية لغير الناطقين بها، وبذلك يلزم تنوع الوسائل لضمان تفاعل المتعلمين في الصف الدراسي.
- كفاءة معلمي اللغة العربية في المعاهد الشرعية متدنية خاصة فيما يتعلق بمهارتي الاستماع والكلام؛ لأن معظمهم غير متخصصين في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.
- تقتصر أساليب التقويم المستخدمة في المعاهد الشرعية على الاختبارات فقط.
- عدم توحيد المناهج الدراسية للمعاهد الشرعية من الأمور المفضية إلى تدني اللغة العربية لدى الدارسين.
- إن تدريس مهارتي الاستماع والكلام قبل القراءة والكتابة ينمي الطلاقة اللغوية لدى متعلمي اللغة العربية.

التوصيات والمقترحات

بناء على النتائج يوصي الباحث كلا من الإدارة والمشرفين والمعلمين بالآتي:

1. توصيات للإدارة التعليمية وإدارات المعاهد:
 - المراجعة الشاملة لأساليب التقويم الحالية وتحديد أوجه القصور فيها، ثم وضع خطة لتطوير أساليب التقويم بحيث تشمل جميع المهارات اللغوية.
 - توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لدعم تطوير أساليب التقويم وتنفيذ التغييرات المطلوبة.
 - تصميم أهداف تعلم العربية لتتلاءم مع البيئة الصومالية وفق متطلبات تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.
 - عقد دورات تدريبية لمعلمي اللغة العربية لتطوير مهارتي الاستماع والحديث، كيفية تدريسهما في المعاهد الشرعية.
 - رفع مكانة العربية وإعادة دورها في ربوع الصومال لكونها اللغة الثانية بعد الصومالية وفقا للدستور الصومالي.
 - توحيد المناهج الدراسية للمعاهد الشرعية حتى تحقق أهداف العملية التعليمية في هذه المؤسسة.
 - تهئية البيئة التعليمية في المعاهد الشرعية والبعد عن الضوضاء لتساعد الطلاب على فهم مهارة الاستماع

2. توصيات للمشرفين:
 - تطوير برامج تدريبية للمعلمين تتضمن ورش عمل ودورات تدريبية حول كيفية تطوير وتنفيذ أساليب تقويم شاملة التركيز على تعزيز مهارات الاستماع والكلام في العملية التعليمية.
 - الإشراف على تنفيذ الأساليب الجديدة والتأكد من تطبيقها بشكل فعال في الفصول الدراسية.
 - التقويم المستمر للمدرسين ووسائل التعليم لزيادة فعالية تعليم العربية لغير الناطقين بها في المعاهد الشرعية.
3. توصيات للمعلمين:
 - تطبيق أساليب تقويم متنوعة تشمل جميع المهارات اللغوية، مثل استخدام الأنشطة العملية، الاختبارات الشفوية، والمشروعات التي تتطلب استخدام جميع مهارات اللغة.
 - مراقبة أداء الطلاب بشكل مستمر وتقديم التغذية الراجعة لتطوير مهاراتهم في جميع جوانب اللغة.
 - تنوع أساليب التقويم لا يساهم فقط في تقييم جميع المهارات اللغوية بشكل متوازن، بل يعزز أيضاً من قدرة الطلاب على استخدام اللغة بشكل فعال وشامل.
 - تقليل استخدام طريقة القواعد والترجمة في تعليم اللغة العربية في المعاهد الشرعية.
 - استخدام الوسائل السمعية البصرية، والمختبرات اللغوية المساعدة على تنمية مهاراتي الاستماع والكلام.
 - حث الطلاب على قراءة الكتب الإنشائية والأدبية، وإلقاء الخطب المنبرية المساعدة في تنمية مهارة الكلام.
 - العناية باستثمار الأنشطة اللغوية التواصلية مثل الحوارات، والمناظرات، الإذاعة المدرسية، والمسابقات وغيرها بهدف برفع فعالية تعليم المهارات اللغوية لدارسي المعاهد الشرعية.
 - تخصيص وقتاً كافياً لتدريس مهاراتي الاستماع والكلام في المعاهد الشرعية.
 - تفعيل طرائق حديثة في تعليم مهاراتي الاستماع والحديث مثل (السمعية الشفوية، المباشرة، التواصلية) لدورها الكبير في تعليم العربية لغير الناطقين بها، وقد استخدمها الباحث أثناء تدريس مهارة الاستماع والحديث
 - استخدام تقنية الواقع الافتراضي لإنشاء بيئات تعليمية تفاعلية تحاكي الحياة الواقعية، بما يمكن الطلاب من ممارسة مهارات الاستماع والتحدث في سياقات متنوعة، مثل الأسواق، والمطارات، والمقابلات الوظيفية.
- 4- كما يقترح الباحث إجراء دراسات تكميلية لسد الفجوة العلمية في الموضوع، وتحديدًا تحت العناوين الآتية:
 - 1) فعالية استراتيجيات التدريس التفاعلية في تحسين مهاراتي الاستماع والكلام لدى طلاب المعاهد الشرعية في الصومال
 - 2) تحديات تدريس مهاراتي الاستماع والكلام في المعاهد الشرعية بالصومال: دراسة تحليلية من وجهة نظر المعلمين والطلاب
 - 3) استخدام التقنيات الرقمية في تدريس مهاراتي الاستماع والكلام في اللغة العربية: دراسة تطبيقية على المعاهد الشرعية في الصومال

قائمة المراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

1. إبراهيم، عبد الغنى محمد. (2016). أساليب التدريس.
2. إسماعيل، زكريا. (2011). طرق تدريس اللغة العربية. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

3. جامع، طاهر علي. (2024). دراسة تحليلية لأوضاع اللغة العربية في الصومال وأسباب الانتشار والانحسار، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، 2 (20)، 51-75. <https://doi.org/10.56793/pcra2213203>
4. حسن، إبراهيم محمد. (2000). المهارات اللغوية وطرق تدريسها في المدارس المتوسطة في الصومال بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه بجامعة الخرطوم عام 2000م
5. حسين، عائشة. (2023). ضعف المناهج التعليمية العربية في الصومال: أسبابه وحلوله. مجلة التربية العربية، 67(2)، 345-360.
6. الخطيب، محمد بن إبراهيم. (2003). طرائق تعليم اللغة العربية. مكتبة التوبة، الرياض.
7. الخولي، محمد علي. (1986). أساليب تدريس اللغة العربية. دار النشر، رقم الطبعة، الرياض.
8. الخولي، محمد علي. (2000). الاختبارات اللغوية. دار الفلاح.
9. رابطة المعاهد الشرعية. (2017-2016). الدورات التدريبية.
10. رابطة المعاهد الشرعية. (2012). وثيقة التعليم، صفحة الرابطة. <https://raabida.edu.so/2012/12/03/%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%81-%d8%a7%d9%84%d8%ab%d8%a7%d9%84%d8%ab-%d8%a7%d9%84%d8%ab%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%8a>
11. الركابي، جودت. (1996). طرق تدريس اللغة العربية. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.
12. سعيد، عبد الرحمن محمد. (2018). طرق تدريس اللغة العربية في الصومال: دراسة مقارنة. مقديشو، الصومال: جامعة مقديشو.
13. الشاطي، علاء النجيب، أنجو، فابيلا نيماس ويداري، المفتوحة، نورية، والحلم، مستفق. (2024). تحديات المعاهد التقليدية الإسلامية في تعليم اللغة العربية في عصر 5.0. مجموعة البحوث- الملتقى العلمي العالمي للدراسات العربية 1(1)، 581-591. الرابط: <http://conferences.uin-malang.ac.id/index.php>
14. طعيمة، رشدي أحمد. (2004). المهارات اللغوية. دار الفكر العربي، القاهرة.
15. العاصي، زينة. (2024). التحديات والاستراتيجيات في تعليم النطق باللغة الإنجليزية لغير الناطقين بها. المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية (AJASHSS)، 3(2)، 34-41. <https://www.aaasjournals.com/index.php/ajashss/article/view/750>
16. عبد الله، بشير عيسى. (2016). مقارنة بين تعليم اللغة العربية بين الطريقة السمعية والاتصالية، [بحث دكتوراه] جامعة إفريقيا العالمية.
17. عبد الله، عثمان. (2022). اللغة العربية في الصومال: الواقع والتحديات. دار النهضة العربية.
18. عبد الله، عمر الصديق. (2008). تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، الدار العالمية.
19. عطا، إبراهيم محمود. (1986). طرق تدريس اللغة العربية والتربية الدينية. مكتبة النهضة المصرية.
20. عليان، أحمد فؤاد. (1992). المهارات اللغوية: ماهيتها وطرائق تدريسها. دار المسلم، الرياض.
21. عمر، أحمد مختار. (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة. عالم الكتب.
22. القطبي، أحمد حسن. (2000). طرق تدريس القرآن الكريم والعلوم الإسلامية واللغة العربية، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه بجامعة أم درمان الإسلامية عام 2000م
23. مالن، أحمد على. (1987). طرق تعليم اللغة العربية في مرحلتي الابتدائية والإعدادية في الصومال بحث مقدم لنيل درجة الماجستير بمعهد الخرطوم الدولي عام 1987.
24. بوص، فارح بنين. (2020). اللغة العربية في القرن الأفريقي من الهيمنة إلى الإهمال: الصومال نموذجاً، مركز هدف للتدريب والتنمية والترجمة، مقديشو. الرابط: <https://www.facebook.com/profile.php?id=100063717572199&sk=books>
25. الناقية، محمود (2007). تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها. معهد اللغة العربية، وحدة البحوث والمناهج، مكة المكرمة.
26. الناقية، محمود كامل. (د. ت). تعليم اللغة العربية للناطقين للغات أخرى. جامعة أم القرى.
27. هراية، يوسف أحمد. (2012). الكفاية اللازمة لمدرسي اللغة العربية بالمرحلة الثانوية في الصومال، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه بجامعة النيلين عام 2012م

28. ورسمه، عمر محمد (2016). تعليم اللغة العربية في ضوء المدخل التواصلي " تطبيقا على المدراس العربية الثانوية بجمهورية الصومال، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

1. Abdullah, O. (2022). The Arabic language in Somalia: Reality and challenges (In Arabic). Arab Renaissance House.
2. Ahmed, D. (2022). Improving speaking and presentation skills through interactive multimedia environment for non-native speakers of Arabic. *SAGE Open*. <https://doi.org/10.1177/21582440221079811>
3. Al-Asi, Z. (2024). Challenges and Strategies in Teaching English Pronunciation to Non-Native Speakers. (in Arabic). African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS, 3(2), 34–41. Retrieved from <https://www.aaasjournals.com/index.php/ajashss/article/view/750>
4. Al-Naqah, M. (1405 AH). Teaching Arabic to Non-Native Speakers. Arabic Language Institute, Research and Curriculum Unit, Umm Al-Qura University, Makkah .
5. Al-Noeimy, A. M. (2022). The Effectiveness of a Proposed Program Based on Blended Learning in Developing Arabic Speaking Skills for Non-Native speakers. Journal of Tikrit University for Humanities, 29(12, 1), 491–516. <https://doi.org/10.25130/jtuh.29.12.1.2022.22>
6. Alrubtah, M. R. M., & Rouyan, N. B. M. (2023). Teaching Conversational Skills to Non-Native Speakers. Kurdish Studies, 11(2), 4097-4110. <https://doi.org/10.58262/ks.v11i2.299>
7. Ariffin, A. H., Alzitari, D. U. D. M., & Haron, Z. (2023). The Strategy of Developing Speaking Skills among the Students of the Maahad Tahfiz Arabic Al-Gontory, Rembau. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 13(9). <http://dx.doi.org/10.6007/IJARBS/v13-i9/18516>
8. Boos, F. B. (2020). The Arabic language in the Horn of Africa: From dominance to neglect, Somalia as a model (In Arabic). Hadaf Center for Training, Development, and Translation, Mogadishu. <https://www.facebook.com/profile.php?id=100063717572199&sk=books>
9. Fahima,tunnajah. (2024). Kelas Virtual Gather Town untuk Pengembangan Pembelajaran Bahasa Arab dengan Discovery Learning di MAN 11 Jakarta. Jakarta: Fakultas Ilmu Tarbiyah dan Keguruan, UIN Syarif Hidayatullah Jakarta. Available on: <https://repository.uinjkt.ac.id/dspace/handle/123456789/80543>
10. Hussein, A. (2023). The weakness of Arabic educational curricula in Somalia: Its causes and solutions (In Arabic). Journal of Arab Education, 67(2), 345-360.
11. Jami', T. A. (2024). Analytical study of the status of the Arabic language in Somalia and the reasons for its spread and decline (In Arabic). Journal of the Arabian Peninsula Center for Educational and Humanitarian Research, 2(20), 51-75. <https://doi.org/10.56793/pcra2213203> .
12. Jones, K. (2023). The impact of educational games on speaking and listening skills among non-native Arabic speakers. *Journal of Educational Research*. <https://doi.org/10.6007/IJARPED/v13-i1/20760>
13. Mahdi, D. A. (2022). Improving Speaking and Presentation Skills through Interactive Multimedia Environment for Non-Native Speakers of English. SAGE Open. <https://doi.org/10.1177/21582440221079811>
14. Salem, K. A., Mustapha, N. F., Hassan, A. R., & Ismail, M. Z. (2024). Improvement of Arabic Speaking Skills among Non-Arabic Students through Role-Play Activities. International Journal of Academic Research in Progressive Education and Development, 13(1), 2299-2313. <http://dx.doi.org/10.6007/IJARPED/v13-i1/20760>

15. Shatibi, A. N., Anjo, F. N. W., Maftuha, N., & Helmi, M. (2024). Challenges of traditional Islamic institutes in teaching the Arabic language in the era of 5.0 (In Arabic). Research Group - World Scientific Forum for Arabic Studies, 1(1), 581-591. <http://conferences.uin-malang.ac.id/index.php>.
16. Warsama, O. M. (2016). Teaching Arabic in Light of the Communicative Approach: Application in Arabic Secondary Schools. Unpublished doctoral dissertation, University of the Holy Quran.

الملحق (1) قائمة بأسماء خبراء اللغة العربية (عينة المقابلة)

رقم	الاسم	الدرجة العلمية	الاختصاص
1	محمد فاهية عيسى	الدكتوراة	المناهج وطرق التدريس
2	أحمد محمد فارح	الدكتوراة	الإدارة التربوية
3	مرتضى علي مصطفى	الدكتوراه	علم اللغة التطبيقي
4	عبد الفتاح محمد علي	الدكتوراه	الأدب العربي
5	عمر محمد عبد الله	ماجستير	المناهج وطرق التدريس
6	آدم محمد عقال	ماجستير	تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها
7	محمود طاهر علي	ماجستير	اللغة العربية وأدابها
8	محمود شيخ أحمد حسن	ماجستير	تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها
9	محمود عمر عبدي	ماجستير	تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها
10	أحمد فارح و ابري	ماجستير	المناهج وطرق التدريس
11	أحمد محمد سعيد	ماجستير	تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها
12	عمر أحمد حاج فارح	ماجستير	تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها
13	عبد العزيز علي عول	ماجستير	المناهج وطرق التدريس
14	سعيد محمد عبد الرحمن	ماجستير	المناهج وطرق التدريس
15	علي عبدي أحمد	الدبلوم العالي	تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها
16	حسين معلم يوسف	الدبلوم العالي	تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها
17	نصر الدين أحمد عبد الله	الدبلوم العالي	تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها
18	حسن عبد الله حسن	الدبلوم العالي	تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها
19	سعيد محمد ديرية جوليد	بكالوريوس	تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها
20	محمد عمر حسين	بكالوريوس	تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.

المقومات والسياسات الزراعية حسب رؤية المملكة للعام 2030م ودورها في استدامة الأمن الغذائي لمحصول القمح خلال الفترة (2008-2023) (1)

د.خالدة عبد الله مصطفى

أستاذة الاقتصاد المساعد || قسم العلوم الإدارية || الكلية التطبيقية || جامعة نجران || المملكة العربية السعودية

رقم الهاتف: 00966537138277 | الإيميل: Khalda.abdalla2020@gmail.com : أوركيد: <https://orcid.org/0009-0004-5907-4511>

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى بيان المقومات والسياسات الزراعية حسب رؤية المملكة للعام 2030م في استدامة الأمن الغذائي في محصول القمح، وكذا دراسة العلاقة بين المتغيرات (الإنتاج المحلي من القمح، الصادر، الاستيراد) المؤثرة على الاكتفاء الذاتي من محصول القمح في المملكة العربية السعودية (2008-2023)، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الارتباطي؛ بتحليل التقارير الإحصائية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، تم الاعتماد على أسلوب تحليل التقارير (Content Analysis) وأسلوب تحليل المحتوى لبيانات محصول القمح من هذه التقارير خلال الفترة (2008-2023) بطريقة أفقية. (Cross Sectional)، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن سياسة الوصول للاكتفاء الذاتي من القمح من الإنتاج المحلي مكلفة جداً؛ بسبب الموارد الطبيعية وقلة الأراضي الصالحة للزراعة. كما أن السياسات التي تتبعها المملكة في استدامة الأمن الغذائي أثرت إيجابياً على الاكتفاء الذاتي، وبلغ الاستيراد من القمح 61%، كما تبين أن هناك أثراً لمقياس متغيرات إنتاج محصول محلياً والواردات بالإضافة إلى الصادر في الاكتفاء الذاتي؛ عند مستوى دلالة (0.002)؛ ولكن هذا الأثر يختلف من متغير إلى آخر في المتغيرات المستقلة، بمعامل الارتباط (91). ويعكس معاملاً قوياً جداً، كما بلغ معامل التحديد (84)؛ يعني أن (84%) من العوامل التي تؤثر في الاكتفاء الذاتي من محصول القمح وتحقيق استدامة الأمن الغذائي تعزى إلى متغيرات الميزان السلبي من محصول القمح وهو مؤشر عال، فيما (16%) تعزى إلى أسباب أخرى. بناء على النتائج أوصت الباحثة بتركيز الإنتاج الزراعي على محصول القمح بما يحقق استدامة الأمن الغذائي في المملكة، مع الالتزام بالمبادرات الوطنية في مواجهة التحديات وتنفيذ برامج التحول الوطني لتحقيق التنمية المستدامة. ويعد البحث ذا أهمية كبيرة لصانعي السياسات والباحثين المهتمين ورجال الأعمال في مجال الأمن الغذائي في السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث تضمنت توصياته حلولاً عملية لمعالجة مشكلة الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي المستدام، مقومات الأمن الغذائي، سياسات الأمن الغذائي، محصول القمح.

The Agricultural Policies and Resources in Saudi Arabia's Vision 2030 on Sustainability of food security Wheat Crop period (2008-2023) (2)

Dr. Khaldia Abdalla Mustafa

Assistant Professor of Economics || Department of Administrative Sciences || Applied College || Najran University || KSA

Phone Number: +966537138277 || Email: Khalda.abdalla2020@gmail.com | ORCID: <https://orcid.org/0009-0004-5907-4511>

Abstract: This study aimed to identify the agricultural components and policies that contribute to the sustainability of wheat food security according to Saudi Arabia's Vision 2030. It also examined the relationship between key variables—namely local wheat production, exports, and imports—and their impact on achieving self-sufficiency in wheat in Saudi Arabia during the

1-توثيق الاقتباس (APA): مصطفى، خالدة عبد الله. (2024). المقومات والسياسات الزراعية حسب رؤية المملكة للعام 2030م ودورها في استدامة الأمن الغذائي لمحصول القمح خلال الفترة (2008-2023)، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، 3(22)، 155-131. <https://doi.org/10.56793/pcra2213226>

2- APA Citation Documentation: Mustafa, K. A. (2024). The Agricultural Policies and Resources in Saudi Arabia's Vision 2030 on Sustainability of food security Wheat Crop period (2008-2023). *Journal of the Arabian Peninsula Center for Educational and Humanitarian Research*, 3(22), 131-155. <https://doi.org/10.56793/pcra2213226>

period from 2008- 2023. The study utilized a descriptive, analytical, and correlational method, relying on the analysis of statistical reports from the Arab Organization for Agricultural Development. Specifically, a content analysis approach was applied to data related to wheat from these reports for the 2008-2023 period using a cross-sectional method, The results revealed that striving for self-sufficiency in wheat through local production alone is highly costly due to limited natural resources and arable land. Nevertheless, Saudi Arabia's policies to sustain food security have positively impacted wheat self-sufficiency, with imports accounting for 61% of the wheat supply. The study found that local wheat production, exports, and imports had a statistically significant impact on self-sufficiency at a significance level of 0.002, with a strong correlation coefficient of 0.91. Furthermore, the coefficient of determination was 0.84, indicating that 84% of the factors affecting wheat self-sufficiency are attributable to these variables, with the remaining 16% attributed to other factors, Based on the findings, the researcher recommended focusing agricultural production on wheat to ensure sustainable food security in Saudi Arabia, while adhering to national initiatives to overcome challenges and implementing programs aligned with the National Transformation Program to achieve sustainable development. This research holds significant value for policymakers, researchers, and entrepreneurs concerned with food security in Saudi Arabia and the Gulf Cooperation Council (GCC) countries, as its recommendations offer practical solutions to addressing food security challenges.

Keywords: sustainable food security, food security components, food security policies, wheat production.

1-المقدمة.

يمثل محصول القمح أحد أهم المحاصيل الاستراتيجية للأمن الغذائي، وتسعى المملكة العربية السعودية إلى تقليل الاعتماد على واردات هذا المحصول وصولاً إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي؛ إذ تتوجه رؤية المملكة 2030 نحو تحقيق الاستدامة في مختلف القطاعات، ومنها القطاع الزراعي، ومع ذلك، تظل هناك تحديات تواجه هذا القطاع، ما يتطلب دراسة مستفيضة لتقييم أثر السياسات والمقومات الزراعية على استدامة الأمن الغذائي من محصول القمح خلال الفترة من 2008- 2023.

إن مشكلة الأمن الغذائي من المشاكل ذات الطابع الاقتصادي المستعصية التي تواجه مختلف دول العالم في الوقت الحاضر، وتحقيق الأمن الغذائي يعد من الأهداف الأساسية التي تسعى المملكة العربية السعودية التي تحقيقها، وتزداد أهمية الأمن الغذائي في تحقيق الأمن القومي في الوقت الراهن حيث تكاد تحتكر الدول العظمى معظم فائض الإنتاج الزراعي والغذائي وتستطيع أن تستخدمه كسلاح لخدمة أغراضها متى ما أرادت. وبهذا الصدد يرى (أحمد وآخرون، 2024) أن الأمن الغذائي يُعد مصدر قلق كبير للمملكة العربية السعودية والمناطق المحيطة بها بسبب مجموعة التحديات التي تواجهها المنطقة. وتشمل هذه التحديات الموارد الزراعية المحدودة، وانخفاض الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية، وتغير المناخ، وارتفاع مستويات فقد الأغذية وهدرها.

ومع أن المملكة العربية السعودية تعد حالياً من البلاد الأمنة غذائياً، إلا أن هنالك تحديات ومخاطر متنامية تحدى بحالة الأمن الغذائي منها محدودية الموارد الطبيعية الزراعية لكفالة الإنتاج المحلي الكافي للأغذية (نتيجة توقف زراعة القمح محلياً دخلت مرحلة الاستيراد الكلي من الخارج لتلبية الاستهلاك المحلي)، ودرجة الاعتماد الكبيرة على الواردات الغذائية، وعدم كفاءة الإعانات الغذائية الاستهلاكية بالإضافة إلى عدم فعالية سياسات تجارة الأغذية واستيرادها، والمعدلات المرتفعة نسبياً من الفاقد والمهدر من الأغذية في البلاد (أبو ناصر، 2017).

وجدير بالذكر، أن التوسع الزراعي قد أدى إلى استهلاك المياه الجوفية غير المتجددة في المناطق الرسوبية من المملكة بكميات كبيرة، الأمر الذي جعل المملكة تتخذ مجموعة من الخطوات هدفت إلى تخفيض المساحة المزروعة

والحد من التوسع الزراعي الأفقي من القمح نتج عن هذه الخطوات انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح إلى 19% في العام 2015 بعد أن كانت المملكة مكتفية ذاتياً، وتزايد اعتماد المملكة على القمح المستورد. كما أن السعودية بموقعها الفريد في قلب العالم تتأثر بالمتغيرات العالمية الإيجابية والسلبية، ولذا يتطلب التعامل معها على نحو يحقق مصالح أمنها واستقرارها ومستقبلها.

2-1- مشكلة الدراسة:

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة لتعزيز إنتاجية محصول القمح وتحقيق الأمن الغذائي، إلا أن هناك حاجة ماسة لفهم مدى تأثير السياسات والمقومات الزراعية على استدامة هذا المحصول؛ إذ تشير تقارير منظمة الأغذية والزراعة (FAO) لعام 2023 إلى تباين في إنتاجية القمح على مستوى المملكة نتيجة لتغيرات السياسات الزراعية والمناخية، وبذلك يتمثل جزء من مشكلة الدراسة في غياب التحليل الدقيق لأثر هذه السياسات والمقومات وفقاً لرؤية المملكة 2030 في استدامة الأمن الغذائي لمحصول القمح، ويؤكد (آل مهنا، 2019) وجود الكثير من العقبات التي يواجهها القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية، والمتمثلة في ندرة المياه، تبني الدولة سياسات لترشيد استهلاك المياه أدت إلى تقلص المساحة المزروعة الكلية وبخاصة القمح، وتحول المملكة من دولة منتجة للقمح مكتفية ذاتياً إلى دولة مستوردة، وبذلك يتأثر استيراد هذه الأغذية إلى حد كبير- بالعوامل الخارجية وبالسوق العالمية للغذاء، من هنا نبعت أهمية مناقشة السياسات الاقتصادية للأمن الغذائي، لاسيما مع قلة الدراسات التي تناولت الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية، في الوقت الذي ركزت فيه معظم الدراسات على جانب الأمن المائي والذي حذرت فيه من نزوب محتمل للمياه الجوفية في حال استمرار الزراعة المحلية.

3-1- أسئلة للدراسة

بناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي: " ما نتائج تحليل المقومات والسياسات الزراعية حسب رؤية المملكة للعام 2030م في استدامة الأمن الغذائي من محصول القمح"، ويتفرع منه الأسئلة التالية:

1. ما المقومات الزراعية الأساسية التي تساهم في استدامة الأمن الغذائي لمحصول القمح في المملكة العربية السعودية؟
2. هل المقومات الحالية يمكن أن تساهم في استدامة الأمن الغذائي من محصول القمح (الإنتاج المحلي)؟
3. ما نتائج تحليل السياسات التي تتبعها المملكة في استدامة الأمن الغذائي لمحصول القمح؟
4. ما أبرز المتغيرات المؤثرة على الاكتفاء الذاتي من محصول القمح في المملكة العربية السعودية؟
5. ما مؤشرات تأثير إنتاجية محصول القمح في المملكة العربية السعودية بالتغيرات المناخية خلال الفترة من 2008-2021؟

4-1-فرضية الدراسة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات إنتاج محصول القمح والاكتفاء الذاتي خلال الفترة (2008 - 2023).

5-1-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. تحديد المقومات الزراعية الأساسية التي تساهم في استدامة الأمن الغذائي لمحصول القمح.
2. معرفة دور المقومات الحالية ومدى مساهمتها في استدامة الأمن الغذائي من محصول القمح بالمملكة.

3. تحليل تأثير السياسات الزراعية وفقاً لرؤية المملكة 2030 على إنتاجية محصول القمح ومن ثم استدامة الأمن الغذائي
4. معرفة ماهية أكثر المتغيرات (الإنتاج المحلي من القمح، الصادر، الاستيراد) المؤثرة على الاكتفاء الذاتي من محصول القمح في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2008-2023).
5. تقييم تأثير التغيرات المناخية على إنتاجية محصول القمح خلال الفترة من 2008-2021.

6-1- أهمية الدراسة:

- تبرز الأهمية للدراسة من قلة الدراسات التي تناولت الأمن الغذائي في المملكة، في الوقت الذي ركزت فيه معظم الدراسات على جانب الأمن المائي الذي حذرت فيه من نزوب محتمل للمياه الجوفية في حال استمرار الزراعة المحلية، وبذلك تأمل الباحثة أن تفيد نتائج الدراسة على النحو الآتي:
- تسهم النتائج في رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي.
 - تسهم الدراسة في وضع استراتيجيات فعالة لتحقيق استدامة الأمن الغذائي من محصول القمح.
 - تقدم الدراسة فهماً أعمق لتأثير التغيرات المناخية على إنتاجية المحصول، مما يسهم في تطوير استراتيجيات تكيفية.
 - تقديم توصيات تسهم في دعم خطة استراتيجية الأمن الغذائي التي تم إعلانها في المملكة العربية السعودية
 - التطرق لمقومات الأمن الغذائي بالمملكة، وقياس مؤشراتته لمنتوج القمح خلال الفترة (2008-2023).
 - تتماشى الدراسة مع أهداف رؤية المملكة 2030 لتعزيز القطاع الزراعي وتحقيق الاستدامة.
 - تفتح الدراسة آفاقاً جديدة للباحثين لإجراء المزيد من الدراسات حول استدامة المحاصيل الاستراتيجية.

7-1- حدود الدراسة:

- تقتصر الدراسة على الحدود الآتية:
- الحدود الموضوعية: تحليل السياسات والمقومات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في محصول القمح، كما تركز الدراسة على التغيرات المناخية والسياسات الاقتصادية المتعلقة بالزراعة.
 - الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.
 - الحدود الزمانية: (2008-2023).

8-1- مصطلحات الدراسة:

- الأمن الغذائي: يقصد بالأمن الغذائي وفقاً ل(عبد الغفور، 2016): "توفر السلع الغذائية لجميع المقيمين في بلد ما وتحت كل الظروف وفي كل الاوقات (إما بإنتاج السلع محلياً، أو استيرادها بصورة منتظمة واقامة مخزونات من تلك السلع المحلية أو المستوردة كافية لتغطية أي نقص يمكن أن يحدث لأسباب خارجة عن التوقع مثل الكوارث الطبيعية، تأخر اضطراري للشحن، أو حصار اقتصادي أو أي موانع أخرى)
- التعريف الإجرائي في هذه الدراسة: "وجود حالة من التوازن بين قيمة الصادرات الزراعية من الإنتاج المحلي وقيمة المستوردات من السلع الزراعية مع وجود مخزونات كافية للسلع الزراعية الاستراتيجية وخاصة القمح، مع تأمين الحاجات الأساسية من الغذاء وضمان ما يكفل ذلك سواء من ناحية المال أم من حيث الوصول إلى مصادر الغذاء".

2-الإطار النظري والدراسات السابقة.

2-1-الإطار النظري.

2-1-1- أشكال الأمن الغذائي:

هناك العديد من المصطلحات المتداولة؛ ذات العلاقة بالأمن الغذائي وأهمها وفقاً لكل من (غربي، 2010؛ عبد الغفور، 2016) الآتي:

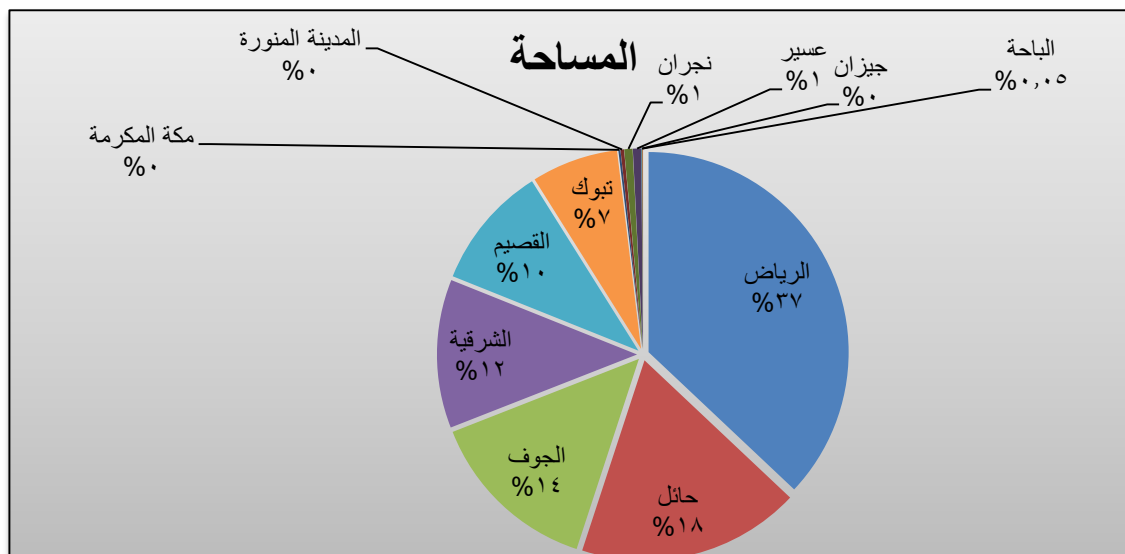
1. الأمن الغذائي المطلق " الاكتفاء الذاتي": الدولة تسد حاجتها من الإنتاج المحلي فقط دون اللجوء للاستيراد
 2. الأمن الغذائي النسبي: توفير المواد اللازمة لتلبية الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع بها البلد بميزة نسبية تؤهل لتأمين الغذاء بالتعاون أو التبادل مع الدول الأخرى
 3. الأمن الغذائي الظاهري: أن الدولة تملك جزء صغير جداً من المادة وتستورد أكثر الغذاء (تظهر ما تملك ولا تظهر ما تستورد) ولا تعبر عن الواقع الحقيقي وهذا يعني أمناً غذائياً ظاهرياً.
 4. الأمن الغذائي المستدام: توفير الغذاء السليم والأمن الصحي للأجيال الحالية دون رهن حق الأجيال المستقبلية في الحصول على نفس الغذاء أو أحسن منه (ضمان توفير الاحتياجات الغذائية للسكان المتزايدين دوماً.
- وبالنظر للأشكال والتصنيفات السابقة، ومقارنة مع ما أكدته الاستراتيجية الوطنية للزراعة لعام 2030 وفقاً لـ (وزارة البيئة والمياه والزراعة، 2017، 40) على:

1. حماية وتحسين استخدام واستدامة الموارد الطبيعية للمساهمة في تحقيق الأمن المائي والحفاظ على البيئة.
 2. تعزيز الأمن الغذائي في جميع أنحاء المملكة أثناء الظروف العادية وحالات الطوارئ.
 3. خلق فرص عمل والمساهمة في تنمية ريفية مستدامة وتوفير ظروف العيش الملائمة لصغار المزارعين.
 4. رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية والبيئة الاستثمارية للمنتجات والخدمات الزراعية وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد.
 5. تعزيز صحة وسلامة النبات والحيوان والحماية ضد الأمراض وعدوى الآفات وضمان سلامة المنتجات.
- وترى الباحثة أن الأهداف الخمسة للاستراتيجية الوطنية للزراعة لعام 2030 تمثل رؤية متكاملة نحو تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة في المملكة، حيث ركزت على حماية الموارد الطبيعية، وتعزيز الأمن المائي والحفاظ على البيئة، وهما عاملان حيويان لضمان استمرارية الزراعة في بيئة قاحلة، تعزيز الأمن الغذائي يمثل أولوية أخرى لضمان توافر الغذاء في الظروف العادية وحالات الطوارئ، وهو ضروري في ظل التغيرات المناخية والاعتماد على الواردات، كما تدرك الاستراتيجية أهمية دعم صغار المزارعين وخلق فرص عمل، مما يساهم في تنمية ريفية مستدامة وتخفيف حدة الفقر، كذلك، يسهم التركيز على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعزيز البيئة الاستثمارية في دعم الاقتصاد الوطني، في حين أن تعزيز صحة وسلامة النبات والحيوان يضمن توفير منتجات زراعية آمنة وصحية للمجتمع.

2-1-2- مقومات الأمن الغذائي بالمملكة العربية السعودية:

2-1-2-1- الأراضي الزراعية:

تقدر المساحة الصالحة للزراعة بالمملكة بنحو (173.220) ألف هكتار (الزراعية، 2023)، منها حوالي (36290) ألف هكتار مزروعة (تمثل نسبة 21% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة) وتتوزع جغرافياً حسب المناطق في الشكل التالي:



شكل (1) المساحة الصالحة للزراعة بالمملكة حسب المنطقة

2-2-1-2-2-مصادر المياه:

1-مصادر المياه التقليدية

- أ. المياه السطحية: الجريان السطحي الموسمي المتدفق في الوديان خلال الفترة من نوفمبر إلى أبريل (من 2 إلى 4.2 بليون مكعب متر) في السنة، تخزين المياه السطحية في 260 سد ما يقدر بنحو 0.06 بليون م³ (25% من إجمالي المياه السطحية، يلاحظ ارتفاع نسبة المياه المهذرة بسبب العوامل الطبيعية (Omar.2013, p. 10).
- ب. المياه الجوفية: تقدر المياه الجوفية المتجددة حالياً 8، 2 مليار متر مكعب في مناطق الدراع العربي (وزارة البيئة والمياه والزراعة، 2016، 80).

2-مصادر المياه غير التقليدية

وتشمل كلا من:

- أ. مياه البحر المحلاة: ويتم إنتاج المياه المحلاة عن طريق 29 محطة تحلية منتشرة في 15 موقفاً على الساحلين الشرقي (الخليج العربي) الساحل الغربي (البحر الأحمر) (المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، 1442هـ)
- ب. مياه الصرف الصحي المعالجة: يمكن استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لأغراض الزراعة

2-2-1-3-العمالة الزراعية:

يتمارس النشاط الزراعي بطريقة يدوية تقليدية، عدد العمالة الكمية نحو 14 مليون نسمة منهم 2.5% يعملون في النشاط الزراعي (هذه المؤشرات تعكس قلة العمالة الزراعية، وعدم خبرتها) (الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، 2022).

2-1-2-4- الاستثمار الزراعي:

اتجهت المملكة العربية السعودية نحو الاستثمار الخارجي في المجال الزراعي كأحد الحلول المطروحة لمعالجة مشكلة الأمن الغذائي؛ إنشاء صندوق للاستثمار يهدف إلى دعم القطاع الزراعي في الخارج، بعد توقف الدعم للزراعة المحلية للحفاظ على المياه الجوفية. (برهم وصباحة، 2017، 110).

2-1-3- سياسات الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية:

2-1-3-1- السياسة الزراعية: تضمن الدعم الكبير الذي قدمته الحكومة للقطاع الزراعي (خطط التنمية الخمسية) بزيادة المساحة من المحاصيل التي توفر الأمن الغذائي وشملت وفقاً ل(شغراب، 2013) الآتي:

- توزيع الأراضي على الشركات والمزارعين دون مقابل (الاستصلاح الزراعي).
- القروض الزراعية الميسرة.
- تحسين البنية التحتية.
- السعر التشجيعي لاستلام القمح المحلي من قبل (المؤسسة العامة للحبوب).
- تشجيع إنشاء المشاريع المتخصصة والشركات الزراعية.

2-3-1-2- السياسة الاستيرادية:

بدأت المملكة العربية السعودية تعتمد على الاستيراد لتأمين احتياجاتها الغذائية من القمح بعد أن توقفت تدريجياً عن زراعته محلياً منذ العام 2008، إلى جانب استيراد سلع رئيسية بشكل كامل منها: الأرز والسكر والزيوت جزئياً لتغطية الفجوة الغذائية في بعض المنتجات كاللحوم النباتية الحمراء ولحوم الدواجن. (الغامدي، 2016) ويمكن أن نقسم السياسة الاستيرادية إلى نوعين:

أ) الاستيراد المباشر من الأسواق الدولية:

تطبق المؤسسة العامة للحبوب سياسة ثابتة لشراء سلعتي القمح والشعير من الأسواق العالمية من خلال طرح مناقصات عالمية تتنافس فيها الشركات العالمية الكبرى المتخصصة في تجارة الحبوب، ويتم وفقاً للخطوات الآتية:

- إعداد مواصفات قياسية للقمح المستورد
- تلقي طلبات التسجيل عبر موقع المؤسسة
- متابعة لحظية لتطورات أسعار الحبوب العالمية
- إعداد تقرير يومي وأسبوعي حول تطورات الأسعار وأوضاع الإنتاج والطلب العالمي على الحبوب
- أخذ عينات من الشحنات بمجرد وصولها للموانئ للتأكد من مطابقتها للتقارير الواردة من شركات الفحص العالمية
- تزود المؤسسة القمح المستورد لشركات المطاحن بسعر مدعوم من الدولة بهدف الحفاظ على أسعار الدقيق ومشتقاته المحددة في السوق المحلية.

ب) الاستثمار الزراعي في الخارج:

قامت المملكة بمبادرة الاستثمار الزراعي الخارجي في العام 2008م كسياسة مكملية للاستيراد المباشر (الاستثمار في مشاريع زراعية في بلدان تتمتع بمزايا نسبية في إنتاج السلع الغذائية وفق اتفاقيات محددة تتضمن توريد جزء من الإنتاج إلى المملكة) ومن هذه المشاريع:

1. الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني "سالك SALIC"

2. شركة الراجحي الدولية للزراعة والاستثمار (RAII) تأسست الشركة عام 2006، وتعمل في مجال زراعة القمح والشعير والأعلاف، وتتركز معظم استثماراتها في منطقة توشكي جنوبي مصر ولاية نهر النيل شمال السودان

2-3-3-1-2 مبادرات برنامج التحول الوطني 2020 المرتبطة بالأمن الغذائي

- أ. استراتيجية وطنية للمياه (تنمية الموارد المائية والمحافظة عليها، وتحسين إدارة الطلب على المياه في جميع الاستخدامات، ورفع كفاءة استخدامها لا سيما في القطاع الزراعي).
- ب. تأهيل المدرجات الزراعية وتطبيق تقنيات تجميع مياه الأمطار في المناطق الجنوبية الغربية للمملكة (عمل خزانات، وتمديد شبكات الري لتخدم المدرجات؛ بهدف رفع كفاءة استخدام المياه، وزيادة الاعتماد على مصادر مائية متجددة في زراعة المحاصيل المساهمة في الأمن الغذائي والتنمية الريفية).
- ج. برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة.
- د. استراتيجية وطنية للاستثمار الزراعي الخارجي.
- هـ. برنامج فعال للخبز الاحتياطي والاستراتيجي للأغذية.
- و. البرنامج الوطني للحد من الفاقد والهدر الغذائي (تقدير حجم الفاقد والهدر الغذائي) (19 منتجاً) 13 منطقة و35 مدينة ومحافظة على امتداد سلاسل الإمداد، غذائياً تشمل المزارع، ومصانع التعبئة، والأسواق المركزية، ومحطات التجزئة، والمطاعم، وقصور الأفراح، والمنازل

2-3-3-1-2-4 رؤية المملكة 2030 لتحقيق الأمن الغذائي:

1. مواصلة بناء مخزونات استراتيجية بمستويات آمنة وكافية لمعالجة الحالات الطارئة
2. بناء شراكات زراعية استراتيجية مع الدول التي حباها الله موارد طبيعية من تربة خصبة ومياه وفيرة بما يحمي الموارد المائية،
3. ترشيد استخدام المياه في المجال الزراعي بإعطاء الأولوية للمناطق التي تمتلك مصادر مياه طبيعية ومتجددة
4. العمل مع المستهلكين ومصنعي الأغذية والتجار لتقليل من كميات الهدر .

2-3-3-1-2-4: تغيرات الإنتاج المحلي والمستورد ونسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول القمح:

مع بداية خطة التنمية الثالثة عام 1980 دخلت المملكة في مرحلة النمو المتسارع في إنتاج القمح، حيث شجعت الدولة قيام الأفراد والشركات على تأسيس المشاريع الزراعية، وقدمت لهم جميع أشكال الدعم والتسهيلات وشملت الإعانات والقروض وتوزيع الأراضي الزراعية مجاناً وأسعار الضمان (ضمان الدولة شراء إنتاج القمح من المزارعين بأسعار تشجيعية) ونتيجة لهذا الدعم والتشجيع ارتفع إنتاج المملكة من القمح حتى وصل إلى 4 ملايين طن في العام 1992، وأصبحت المملكة ليست مكتفية ذاتياً فحسب؛ بل من أكثر الدول المصدرة للقمح.

ساعدت مرحلة التوسع في زراعة القمح والشعير والأعلاف وغيرها على استهلاك كميات كبيرة من المياه الجوفية في المناطق الرسوبية من المملكة، وظهرت الآثار السلبية للتوسع الزراعي، ومن أهمها انخفاض معدلات المياه الجوفية وتنامي القلق على مستقبل الأمن المائي، ونتيجة لذلك بدأت المملكة في اتخاذ سياسة تخفيض الأسعار التشجيعية لشراء محصول القمح من المزارعين بهدف ترشيد استخدام المياه؛ فانخفض الإنتاج، ومنذ العام 2008 تم إيقاف زراعة القمح تدريجياً فانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي، وعلى النحو المبين في الجدول (1).

جدول (1) كمية الإنتاج والصادر والوارد (نسبة الاكتفاء الذاتي) لمحصول القمح خلال الفترة من 2008-2021 (الكمية ألف/ طن)

السنة	الإنتاج	الصادر	الوارد	المتاح للاستهلاك	الاكتفاء الذاتي
2008	1986.0	1.9	76.2	2060.3	96.4
2009	1152.0	7.1	1381.0	2525.9	45.6
2010	1349.0	18.4	1705.0	3035.6	44.4
2011	1184.0	7.8	2136.0	3312.2	35.7
2012	854.0	10.5	2326.0	3169.5	26.9
2013	660.0	12.6	2254.0	2901.5	22.7
2014	500.0	1.0	3392.0	3891.0	12.9
2015	739.0	0.4	3071.0	3809.7	19.4
2016	765.8	7.2	667.7	1426.3	53.7
2017	620.9	0.2	1312.4	1933.1	32.1
2018	517.9	0.1	903.6	1421.4	36.4
2019	534.0	0.0	465.8	999.8	53.4
2020	554.6	2.4	874.6	1426.8	38.9
2021	612.6	0.0	1868.9	2481.5	24.7

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية

يتبين من تحليل بيانات الجدول (1) تبايناً ملحوظاً في إنتاج القمح والاكتفاء الذاتي بالمملكة خلال الفترة 2008-2021، حيث انخفض الإنتاج المحلي بشكل حاد بعد 2008 نتيجة السياسات المائية الرامية للحفاظ على الموارد المائية، كما أن نسبة الاكتفاء الذاتي شهدت تراجعاً واضحاً، حيث انخفضت من 96.4% في 2008 إلى 24.7% في 2021. مقابل ذلك، زادت واردات القمح بشكل كبير لسد الفجوة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك، مما يدل على زيادة الاعتماد على الواردات لتلبية الاحتياجات الغذائية.

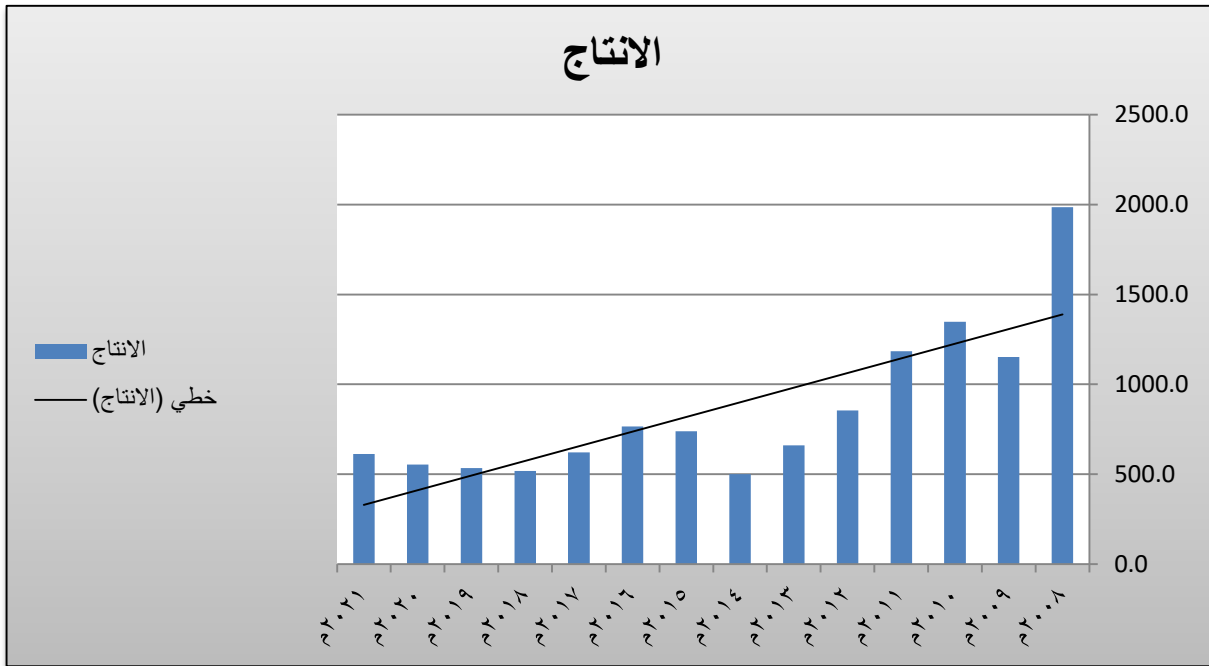
وترى الباحثة أن هناك حاجة ملحة لإعادة التوازن بين الأمن الغذائي وحماية المخزون المائي. التوجهات العالمية تشير إلى أن تحقيق هذا التوازن يتطلب تطبيق استراتيجيات متعددة، تشمل:

1. تبني تكنولوجيات زراعية حديثة: مثل تقنيات الزراعة الدقيقة والزراعة في بيوت محمية لتقليل استهلاك المياه وتحسين الإنتاجية.
2. التركيز على المحاصيل الأقل استهلاكاً للمياه: بتشجيع زراعة محاصيل ذات متطلبات مائية أقل مقارنةً بالقمح.
3. تعزيز التعاون الدولي في الأمن الغذائي: الاستفادة من الاتفاقيات التجارية مع دول أخرى لتأمين واردات القمح في حالات الأزمات وضمان استقرار الأسواق الغذائية.
4. تحسين كفاءة إدارة الموارد المائية: باستخدام تقنيات الري المتقدمة وتبني سياسات مستدامة لحماية المخزون المائي.
5. التوسع في البحوث للاستفادة من التقنيات البيوتكنولوجية والوراثية لتحسين إنتاجية المحاصيل في حال شح المياه. واتباع هذه الإجراءات سيكون حيوياً لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة مع الحفاظ على مواردها المائية المحدودة، بما يتماشى مع التوجهات العالمية نحو الزراعة المستدامة.

وحيث إن: الكمية المتاحة للاستهلاك = كمية الإنتاج + كمية الواردات - كمية الصادرات

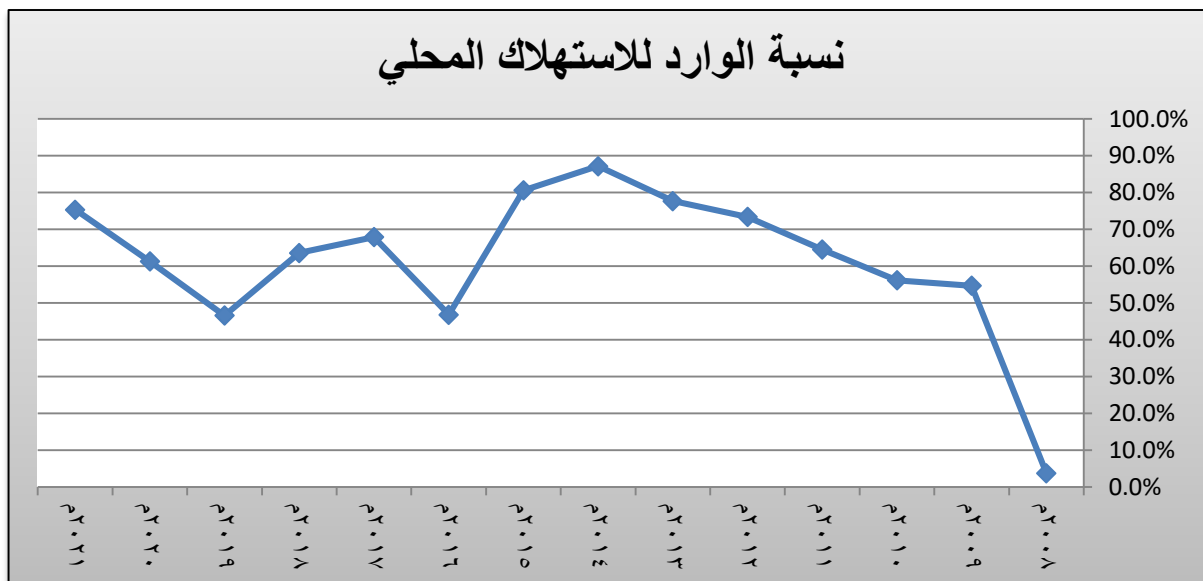
نسبة الاكتفاء الذاتي = كمية الإنتاج / الكمية المتاحة للاستهلاك

وبالعودة إلى الجدول (1) نجد الكمية المنتجة من محصول القمح في الأراضي الزراعية تشير إلى انخفاض في الإنتاج منذ العام 2012م (الانخفاض التدريجي)، وهذا ما يتوافق مع رؤية المملكة 2030م حيث ذكرت في مجال الأمن الغذائي المستدام "العمل على ترشيد استخدام المياه في المجال الزراعي" وكما يتبين من الشكل التالي:



شكل (2): كمية الإنتاج من محصول القمح خلال فترة الدراسة

كما نجد أن ارتفاعاً في استيراد محصول القمح إلى المملكة من الخارج خلال فترة الدراسة حيث بلغ متوسط الوارد 61.4%، مما يعكس السياسة الاستيرادية التي تتبعها المملكة في محصل القمح لتوفير الأمن الغذائي للاحتياج المحلي، وهذا ما أكدت عليه مبادرة البرنامج الوطني 2020م من خلال بناء استراتيجية وطنية للاستثمار الزراعي الخارجي (بناء شركات زراعية استراتيجية مع الدول التي حباها الله موارد طبيعية من تربة خصبة ومياه وفيرة بما يحمي الموارد المائية)، وترى الباحثة أن السودان هو البلد الأمثل لمثل هذه الاستثمارات المهمة، ويتبين من الشكل التالي نسبة الاستيراد:



شكل (3): نسبة الوارد للاستهلاك المحلي من محصول القمح خلال فترة الدراسة

إحصائيات إنتاج القمح في المملكة العربية السعودية (2021-2023)

جدول (2) إنتاج القمح بالمملكة العربية السعودية (2021-2023)

السنة	الإنتاج (بالطن)
2021	700.000
2022	750.000
2023	800.000

المصدر: من إعداد الباحثة نقلاً عن (وزارة البيئة والمياه والزراعة السعودية، 2024).

يتبين من الجدول (2) أن الإنتاج خلال السنوات الأخيرة أصبح في زيادة مستمرة وبمعدل نمو (50.000) خمسين ألف طن سنوياً؛ مما يعكس استمرار التقدم في الزراعة وزيادة كفاءة الإنتاج، وتعكس الزيادات المتتالية في الإنتاج نجاح السياسات الزراعية التي اتبعتها المملكة، مثل تقديم الدعم المالي والفني للمزارعين واستخدام تقنيات الري الحديثة، وتؤكد أن خطوات المملكة في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج القمح، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، تسير في الاتجاه الصحيح لتحقيق هذا الهدف، ومن المتوقع أن يستمر الإنتاج في النمو مع استمرار تحسين تقنيات الزراعة وزيادة الدعم الحكومي، مما يعزز من كفاءة الإنتاج ويقلل من التكاليف، كما يلزم تنويع المحاصيل الزراعية بجانب القمح لتحقيق أمن غذائي متكامل، والاستفادة من التكنولوجيا الزراعية الحديثة في زيادة الإنتاجية.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن السياسات الزراعية لمحصول القمح في المملكة تركز على السياسات الاستيرادية في شكل حبوب ودقيق جاهز وقلت المساحة المزروعة بسبب نقص المياه الجوفية ونضوبها في الآبار، كما سعت المملكة إلى خلق استثمارات لزراعة المحصول خارج المملكة لتقليل التكاليف وضمان استمرارية الإنتاج من خلال خلق شراكات مع الدول التي يصلح فيها زراعة محصول القمح مع تكاليف أقل.

2-2- الدراسات السابقة:

بحثت الباحثة في العديد من محركات البحث بغرض الحصول على دراسات سابقة، وفوجئت بكثرتها عالمياً، وقلة الدراسات السعودية ذات الصلة، وتعرضت الباحثة ملخصات لعدد منها؛ مرتبة من الأحدث إلى الأقدم، كما يلي:

- 1- هدفت دراسة أحمد وآخرون (2024) إلى تقييم وتحليل الوضع الحالي والآفاق المستقبلية للأمن الغذائي والتغذوي في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى ذلك، فهو يسعى إلى تحليل وتقييم أدوار ووظائف المؤسسات المختلفة المتعلقة بالأمن الغذائي، مما يوفر فهماً أعمق للمشاكل المعقدة المرتبطة به، علاوة على ذلك، يتوافق هذا الكتاب مع رؤية المملكة 2030 التي تتضمن مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج التي تركز على الزراعة والأمن الغذائي والمائي، كما يتوافق مع الهوية المؤسسية لجامعة الملك فيصل "الأمن الغذائي والاستدامة البيئية"، وتكون الكتاب من أربعة مجلدات، ويحمل المجلد الثاني عنوان "آثار سياسات الاقتصاد الكلي على الأمن الغذائي والتغذوي"، ويغطي مجالات مختلفة، بما في ذلك أسعار المواد الغذائية، الفاقد والهدر، المعالجة، التمويل، التجارة، الاستثمار، الجودة والسلامة، أنماط الاستهلاك، تغير المناخ، أنظمة الإنذار المبكر، مؤسسات التغذية، عائدات النفط، وأهمية نخيل التمر والأرز الحساوي، والأغذية المعدلة وراثياً والحشرات الصالحة للأكل في ضمان الأمن الغذائي والتغذوي.
- 2- هدفت دراسة (المحاسنة، 2024) إلى تقييم تأثير نظام الزراعة الحافظة على نمو وإنتاجية محصول القمح في مزرعة أبي جرش بجامعة دمشق خلال موسم 2021/2022. تم مقارنة الزراعة الحافظة (بدون حرث) مع الزراعة التقليدية باستخدام أصناف القمح الطري (دوما-6) والقمح القاسي (دوما-1) تحت ظروف الزراعة المطرية، أظهرت النتائج أن

- الزراعة الحافظة تفوقت في عدة مؤشرات مثل عدد السنابل، وزن الألف حبة، والغلة الحبية مقارنةً بالزراعة التقليدية. وخلصت الدراسة إلى ضرورة تطبيق نظام الزراعة الحافظة كوسيلة لتحسين إنتاجية محصول القمح.
- 3- هدفت دراسة (الفهداوي والجميلي، 2024) إلى تحليل الكفاءة التقنية والاقتصادية لطرائق استخدام مياه سد العظيم والمياه الجوفية في ري محصولي القمح والرقى في محافظة ديالى خلال موسم 2021/2022. أشارت النتائج إلى وجود فروق معنوية في الكفاءة التقنية بين الري السطحي والري بالتنقيط لمحصول الرقى، حيث كانت تكلفة المياه للري السطحي أقل. بالنسبة لمحصول القمح، أظهرت الدراسة تفوق طريقة الري المحوري في مؤشرات العائد وصافي العائد لكل متر مكعب من المياه مقارنةً بالري السطحي. وأظهرت النتائج أيضاً أن تكلفة الري باستخدام الري المحوري كانت أعلى من الري السطحي.
- 4- هدفت دراسة (بوادو، 2024، Boadu) في جنوب إفريقيا وغانا إلى تقييم السياسات الغذائية الموجهة للشباب في غانا من خلال نهج الحوكمة التعاونية. استخدمت الدراسة منهجية تحليل الوثائق النوعية ضمن إطار الحوكمة التعاونية والمفتوحة، مع الاعتماد على الأدبيات المتعلقة بالحوكمة متعددة القطاعات والسياسات الغذائية الموجهة للشباب. وقد شملت العينة تحليل السياسات الوطنية والبيانات الوثائقية ذات الصلة. أشارت النتائج إلى أن السياسات الغذائية الموجهة للشباب في غانا تعاني من تداخلات تنظيمية غامضة وفشل في التنفيذ والتقييم، مما يعيق تحقيق التعاون والمساءلة والشفافية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الحوكمة التعاونية وآليات الرصد والتقييم بمشاركة مؤسسات الدولة والمجتمع المدني ومنظمات الشباب لضمان الأمن الغذائي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 و2.
- 5- هدفت دراسة (علام وآخرون، 2024، Alam et al) في بنغلاديش إلى تحليل عوامل التمكين للتعامل مع تأثير التموج في سلاسل توريد الحبوب الغذائية تحت تأثير الاضطرابات. استخدمت الدراسة منهجاً متعدد الأساليب يجمع بين تحليل باريتو، والنمذجة الهيكلية التفسيرية الكلية (TISM)، وتحليل MICMAC تمثل التنوع الجغرافي في مصادر الحبوب كأهم عامل تمكيني لمواجهة هذه الاضطرابات، بجانب تنظيم التدفقات النقدية لتجنب الأزمات المالية، وتصنيف الموردين حسب المخاطر، أكدت النتائج أن هذه العوامل تلعب دوراً حيوياً في مساعدة صناع القرار وقادة الصناعة لاستدامة الأمن الغذائي، خاصة في الاقتصادات الناشئة التي تعد من كبار مصدري الحبوب الغذائية.
- 6- هدفت دراسة (أحمد وآخرون، 2024، Ahmad et al) في جنوب آسيا إلى استقصاء تأثير تزامن الظواهر المناخية المتطرفة مع المراحل الحساسة لنمو المحاصيل على استخدام المياه وإنتاجية المحاصيل في أحواض أنهار الإندوس والغانج والبراهماپوترا (IGB). استخدمت الدراسة نموذجاً هيدرولوجياً نباتياً (LPJmL) لتحليل البيانات المناخية للفترة من 1981 إلى 2100 باستخدام إطار RCP4.5-SSP1 وRCP8.5-SSP3. أظهرت النتائج أن تواتر وحدة الظواهر المتطرفة تزيد بشكل ملحوظ خلال مراحل نمو المحاصيل، مما يؤثر سلباً على إنتاجية المحاصيل واستخدام المياه. كما توقعت الدراسة انخفاضاً في إنتاجية القمح بنسبة تصل إلى 20% والأرز بنسبة 12%، خاصة في الجزء الغربي من الأحواض. ودعت النتائج إلى تطوير استراتيجيات تكيف قائمة على التغيرات الموسمية والمراحل الحساسة للمحاصيل لضمان الأمن الغذائي والمائي في المنطقة.
- 7- هدفت دراسة (ساردو وآخرون، 2024، Sardo et al) إلى تحسين توزيع المحاصيل في مصر لتعزيز إنتاجية المحاصيل والمعايير الغذائية، مع تقليل الحاجة إلى مياه الري. استخدمت الدراسة نموذجاً هيدرولوجياً زراعياً لتقييم احتياجات المياه للمحاصيل المرتبطة بالنظام الغذائي الحالي، ومن ثم طُورت خوارزمية تحسين لتوزيع المحاصيل بهدف زيادة إنتاجية المياه الخضراء وتلبية متطلبات النظام الغذائي الصحي EAT-Lancet. أظهرت النتائج أنه من خلال تحسين

توزيع المحاصيل يمكن تلبية 95% من الطلب على العناصر الغذائية الصحية، مع تقليل استهلاك المياه المحلية بنسبة 8% وزيادة ربحية المحاصيل بنسبة 90%. وأوصت الدراسة بأهمية اعتماد المبادئ التوجيهية الغذائية للجنة EAT-Lancet في مصر لتحقيق نظام غذائي أكثر استدامة وكفاءة.

8- هدفت دراسة (شاكور وآخرون، 2024) (Shakoor et al, 2024) إلى تقييم تأثير إدارة المحاصيل بدون حراثة على الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتقليل الفجوات في إنتاج المحاصيل بين الولايات المتحدة والصين. أظهرت النتائج أن ممارسة الزراعة بدون حراثة في الصين قللت بشكل ملحوظ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 8% وأكسيد النيتروس بنسبة 12%، لكن لم تتحسن غلة المحاصيل بشكل كبير. بالمقابل، في الولايات المتحدة، لوحظت زيادات في غلة المحاصيل بنسبة تصل إلى 12%، إلى جانب انخفاضات كبيرة في انبعاثات أكسيد النيتروس بنسبة 21% وثاني أكسيد الكربون بنسبة 12%. وأوصت الدراسة بتبني نظام الزراعة بدون حراثة وفقاً لظروف المحاصيل والتربة لزيادة الإنتاجية وتقليل الانبعاثات.

9- هدفت دراسة حركات (2022): إلى قياس مؤشرات الأمن الغذائي لمنتج القمح في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2018)، وعرض مقومات الأمن الغذائي في المملكة، استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي للكشف عن استطراد الظاهرة محل الدراسة، باستخدام أدوات القياس المتمثلة في مؤشرات الأمن الغذائي، والمنهج التجريبي لقياس مؤشرات الأمن الغذائي المملكة العربية السعودية، وخلصت الدراسة إلى أن الإمكانيات المتاحة للأمن الغذائي في السعودية لا تمتلك القدرة الكافية لتحسينه، خاصة في ظل تراجع معدلات الاكتفاء الذاتي للمنتجات الزراعية مثل منتجات القمح، تواجه المملكة العربية السعودية تحديات كبيرة فيما يتعلق بالأمن الغذائي، حيث تستورد أكثر من 80% من احتياجاتها الغذائية الأساسية، مما ساهم في تراجع معدلات الاكتفاء الذاتي واتساع الفجوة الغذائية.

10- هدفت دراسة آل مهنا (2019): إلى التعرف على السياسات التي انتهجتها المملكة لتحقيق الأمن الغذائي بوجه عام، كما تهدف إلى دراسة العوامل الاقتصادية المحتملة المؤثرة على الإمدادات المتاحة للاستهلاك من القمح باعتبارها من أهم السلع الاستراتيجية، حيث تفترض الدراسة وجود علاقة بين مستوى الأمن الغذائي من القمح وعدد من المتغيرات الاقتصادية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لبيان مفهوم الأمن الغذائي، أبعاده ومشكلاته وسياسات تحقيقه، كما اعتمدت المنهج القياسي لاختبار فرضيات الدراسة، وكشفت نتائج الدراسة وجود علاقة بين الأمن الغذائي في المملكة ومجموعة من العوامل أهمها مستوى الدخل، حيث إن ارتفاع الدخل على المستوى الفردي وعلى المستوى الوطني المتمثل في ارتفاع الاحتياطات من العملات الأجنبية يؤدي إلى زيادة القدرة على تحمل تكاليف استيراد هذه الأغذية الأساسية وعلى رأسها القمح وزيادة الإمدادات الغذائية المتاحة للاستهلاك، كما أن لأسعار الغذاء العالمية تأثير على حجم تدفق هذه الإمدادات، من أهم توصيات الدراسة: الالتزام بالمبادرات الوطنية في مواجهة التحديات وتنفيذ برامج التحول الوطني التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة ومن أهم مكوناتها تحقيق نمو اقتصادي مستدام وحماية مستدامة للبيئة ومصادر الثروة الطبيعية وتبني استراتيجيات زراعية ملائمة

2-2-2-التعليق على الدراسات السابقة (مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة):

- تتفق الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في تركيزها على الأمن الغذائي كموضوع رئيس، لا سيما فيما يتعلق بمحصول القمح كسلعة استراتيجية؛ خصوصاً دراسة آل مهنا (2019)، التي ركزت على السياسات المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي من القمح، ودراسة أحمد وآخرون (2024) التي تناولت تحليل آفاق الأمن الغذائي في المملكة وتوافقه مع رؤية 2030، كلتا الدراستين تطرقتا إلى تحليل العوامل الاقتصادية والموارد المتاحة لتحقيق الأمن الغذائي، وهو ما يظهر أيضاً في الدراسة الحالية التي ركزت على تكلفة الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من القمح وتأثير الموارد الطبيعية.

- على مستوى المنهجية، تتفق دراستنا مع بعض الدراسات مثل دراسة حركات (2022) التي استخدمت المنهج الاستقرائي لتحليل مؤشرات الأمن الغذائي، حيث اعتمدت الحالية على تحليل تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنهج تحليل المحتوى، مما يعزز القدرة على دراسة الأمن الغذائي من خلال البيانات الفعلية الميدانية والإحصائية.
- فيما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في النطاق الزمني؛ حيث ركزت على الفترة 2008-2023، وهو ما يميزها عن آل مهنا (2019) التي تناولت السياسات العامة بشكل أوسع دون التركيز على فترة معينة، كما تعتبر الحالية أكثر حداثة في تناول المتغيرات الإحصائية وربطها بالمتغيرات المستقلة مثل الإنتاج المحلي والصادر والاستيراد، وهو ما لم تتطرق له الدراسات السابقة بشكل مباشر، في حين ركزت بعض الدراسات مثل دراسة (الفهداوي والجميلي، 2024) على تقنيات الري والكفاءة التقنية لمحصول القمح، تأتي الدراسة الحالية لتناول السياسات الزراعية الوطنية وفق رؤية المملكة 2030، حيث لم تركز الدراسات السابقة على الإطار الوطني الاستراتيجي، بل تناولت الجوانب التقنية والزراعية بشكل منفصل.
- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد الإطار النظري المتعلق بالأمن الغذائي وتحليل السياسات، مثل دراسة حركات (2022) التي ساهمت في تحديد التحديات المتعلقة بالاكفاء الذاتي، ودراسة أحمد وآخرون (2024) التي ركزت على أدوار المؤسسات والجهات المختلفة المتعلقة بالأمن الغذائي. ساعدت هذه الدراسات في تعزيز فهم الباحثة لأهمية الاقتصاد الكلي وتأثيره على الاستيراد والإنتاج المحلي للقمح، كما قدمت بعض الدراسات السابقة كدراسة بوادو (2024) نماذج للتعاون بين الجهات الحكومية والمجتمعية لتحقيق الأمن الغذائي، وهو ما ساعد في توجيه الدراسة الحالية نحو تقديم توصيات لصناع السياسات.
- تتميز الحالية عن الدراسات السابقة بتناولها السياسات الزراعية في السعودية بشكل مباشر وضمن إطار رؤية 2030، وهو ما يعطيها بعداً وطنياً واستراتيجياً أعمق مقارنة بتلك التي ركزت على التحليل الفني أو الإحصائي دون النظر في السياق الوطني الأوسع، أخيراً؛ تعتمد الحالية منهجية التحليل الارتباطي لدراسة العلاقة بين المتغيرات (الإنتاج المحلي، الاستيراد، الصادر)، وهو أسلوب لم تتبعه معظم الدراسات السابقة التي ركزت على جوانب تقنية أو اقتصادية بحتة.

3-منهجية الدراسة وإجراءاتها.

3-1-منهجية الدراسة:

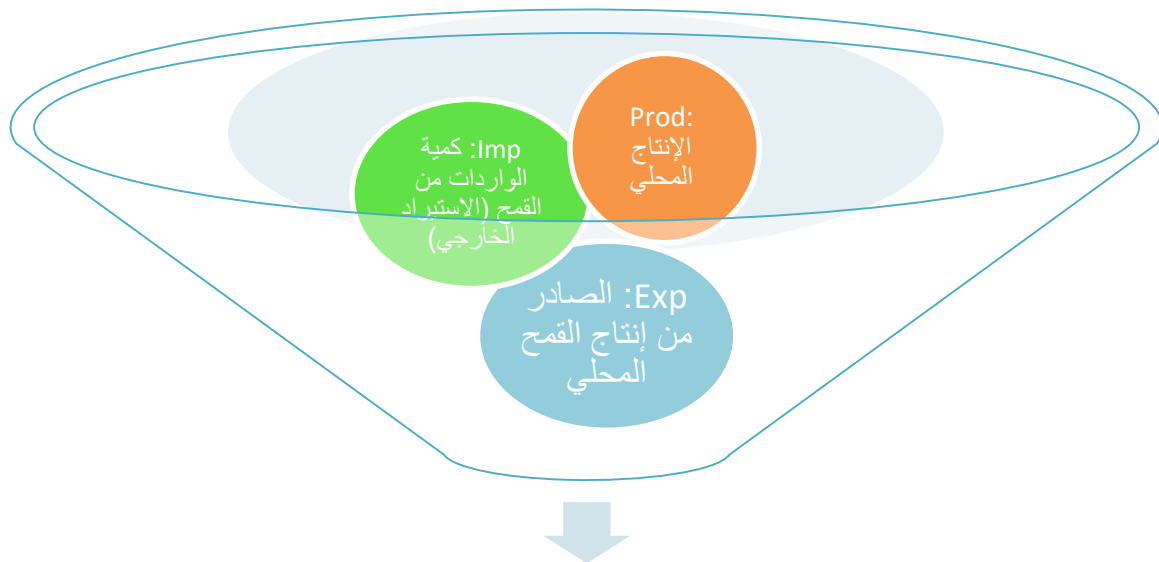
اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتناسب مع طبيعة الدراسة وأهدافها ومتغيراتها، حيث تم تحليل السياسات والمقومات الزراعية في المملكة وتأثيرها على محصول القمح، واستخدام أدوات القياس ويرجع ذلك إلى أن المتغيرات تفسيرية توضح سلوكه، وبالاعتماد على نظرية معينة في تفسير الظاهرة يتم صياغة العلاقة على شكل نموذج رياضي قابل للتقدير، لاستخلاص طبيعة العلاقة بين المتغيرات الرئيسة للدراسة وفق التقارير الإحصائية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ولهذا الهدف تم الاعتماد على أسلوب تحليل التقارير (Content Analysis) وأسلوب تحليل المحتوى لبيانات محصول القمح من هذه التقارير خلال الفترة من (2008-2023) بطريقة أفقية (Cross Sectional).

2-3-مجتمع الدراسة وعينتها:

أجرت الباحثة الدراسة من خلال تقارير إحصائية من بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية خلال الفترة من 2008 - 2022م وذلك وفقاً لأسلوب الحصر الشامل لفترة الدراسة

3-3-نموذج الدراسة:

3-3-1-المتغيرات المستقلة:



γ: الاكتفاء الذاتي

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 (x_1) + \beta_2 (x_2) + \beta_3 (x_3) + \epsilon_{it}$$

المعادلة:

شكل (4) متغيرات الدراسة وعلاقة الأثر والتأثير فيما بينها

حيث إن:

Y_{it} = المتغير التابع: الاكتفاء الذاتي (i) في السنة (t)

β_0 = قيمة الثابت وتعبر عن الاكتفاء الذاتي التي تتأثر بالمتغيرات المستقلة

$(\beta_1 - \beta_3)$ = معاملات الانحدار

$(x_1 - x_3)$ = المتغيرات المستقلة (الإنتاج المحلي، كمية الواردات من القمح، الصادر من إنتاج القمح المحلي) على التوالي

ϵ = الخطأ العشوائي

4-3: أساليب المعالجة الإحصائية

استخدمت الباحثة البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الآتية:

- أسلوب اختبار التوزيع الطبيعي: (Normal Distribution Test) لمعرفة التوزيع الطبيعي للبيانات.
- اختبار التداخل الخطي: (Multicollinearity Test).
- اختبار الارتباط الذاتي: (Autocorrelation Test).
- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة (المتوسط حسابي، الانحراف المعياري، معامل التفلطح، الالتواء).

- معامل ارتباط بيرسون " ر " (Pearson Correlation Coefficient) لمعرفة العلاقة بين فرضيات الدراسة.
- نموذج الانحدار الخطي المتعدد (MultiLearner Regression) للتحقق وبناء نموذج الدراسة.

4-نتائج الدراسة ومناقشتها.

من خلال المنهجية المتبعة للدراسة التحليلية القياسية للدراسة تم تقسيم عملية التحليل إلى ثلاثة مراحل وهي:

4-1-1-4 اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

4-1-1-4-1-1-4 قياس التوزيع الطبيعي: (Normal Distribution Test):

جدول (3) التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة (Kolmogorov-Sminov)

اختبار Kolmogorov-Sminov		المتغيرات
القيمة الاحتمالية	القيمة	
.220	.230	الإنتاج المحلي
.200	.244	كمية الواردات من القمح (الاستيراد الخارجي)
.154	.121	الصادر من إنتاج القمح المحلي
.179	.164	الاكتفاء الذاتي

يتضح من الجدول رقم (3) أن القيم الاحتمالية للمتغيرات أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على أنها تتبع التوزيع الطبيعي. وان نمط التوزيع الذي تسلكه بيانات الدراسة هو توزيع طبيعي

4-2-1-4-2-1-4 اختبار التداخل الخطي: (Multicollinearity Test)

يتم فحص التداخل الخطي من خلال احتساب معامل ((Tolerance لكل متغير من المتغيرات المستقلة ومتغيرات الاكتفاء الذاتي ثم إيجاد معامل ((Variance Inflation Factor-VIF حيث يعد بمثابة مقياسًا لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (4)

جدول رقم (4) اختبار التداخل الخطي (Variance Inflation Test)

Variance Inflation Test		المتغيرات
VIF	Tolerance	
1.340	.746	الإنتاج المحلي
1.250	.800	كمية الواردات من القمح (الاستيراد الخارجي)
1.197	.835	الصادر من إنتاج القمح المحلي

تظهر النتائج من الجدول اعلاه أن قيمة Tolerance لكل المتغيرات المستقلة (مربع معامل الارتباط بين المتغير المستقل وبقية المتغيرات المستقلة) صغيرة جدا لا تتجاوز قيمها (الواحد الصحيح) مما يعكس عدم وجود مشكل تداخل خطي بين متغيرات الدراسة، كما تم حساب معامل VIF والذي يستخدم لقياس تأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة على زيادة تباين المتغير المستقل، إذا كانت قيمة VIF لأحدي المتغيرات المستقلة تزيد عن 10 تشير إلى أن تقدير المعلمة المرافقة يتأثر بمشكلة التعدد الخطي، عليه من النتائج اعلاه أن قيم المتغيرات لمستقلة لاختبار VIF صغيرة فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي، وهذا يدل على قوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع وتحديده.

3-1-4- اختبار الارتباط الذاتي: (Autocorrelation Test)

للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي تم إجراء (Durbin Watson Test) وقد ظهرت قيمة (D-W) المحسوبة بالنسبة لنموذج الدراسة (1.939)، وهي بذلك تقع ضمن المدى المثالي (أقل من 2) مما يدل على عدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي قد تؤثر على صحة النتائج

2-4- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

التحليل الوصفي للمتغيرات في وصف قيمها بعرض مؤشرات أولية واكتشاف القيم الشاذة، كما يلي:

جدول رقم (5) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	Minimum	Maximum	Mean	Std.	Skewness	Kurtosis
الإنتاج المحلي	500.0	1986.0	859.274	422.9325	1.684	2.839
الواردات	.0	18.4	4.966	5.7809	1.118	.555
الصادر	76.2	3392.0	1602.450	973.4865	.304	-.593
الاكتفاء الذاتي	12.9	96.4	38.810	20.6383	1.675	4.130

تظهر نتائج الجدول (5) أن متوسط الإنتاج خلال فترة الدراسة 859.274 طناً بأقل قيمة 500 طن وأعلى إنتاج 1986 طناً، مما يفسر تباين الإنتاج من القمح، هذه النتيجة تعكسها اتباع سلسلة الواردات في الفترة الأخيرة؛ بلغت أعلى واردات 18.4 طناً، يمكن النظر إلى نتائج الجدول أعلاه خاصة الاكتفاء به تشتت وتباين عالٍ من خلال قيمة Kurtosis

3-4: اختبار فرضية الدراسة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات إنتاج محصول القمح والاكتفاء الذاتي خلال الفترة من 2008-2023"

1-3-4- نتائج تحليل الارتباط: (Correlation Analysis)

لاختبار العلاقة بين متغيرات إنتاج محصول القمح والاكتفاء الذاتي تم إجراء تحليل الارتباط كما يتضح من الجدول رقم (6):

جدول رقم (6) مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات نموذج الدراسة

المتغيرات	الإنتاج المحلي	الصادر	الواردات	الاكتفاء الذاتي
الإنتاج المحلي	1			
الصادر	.356	1		
الواردات	-.298	.152	1	
الاكتفاء الذاتي	**.734	-.010	.824**	1

** دالة إحصائية عند مستوى معنوي 0.01

يتبين من الجدول (6) وجود علاقة ارتباط بين الإنتاج المحلي والاكتفاء الذاتي بمعامل ارتباط (.73) عند (0.003) مما يعكس وجود علاقة طردية (كبيرة) أي كلما زاد الإنتاج المحلي أدى ذلك إلى زيادة في نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول القمح وبالتالي تكون هناك استدامة للأمن الغذائي، وكذلك نجد علاقة قوية طردية بين الواردات والاكتفاء الذاتي حيث كانت قيمة معامل الارتباط (.82) ومستوى الدلالة (0.000) كذلك نجد علاقة عكسية بين الصادر والاكتفاء الذاتي حيث كانت قيمة معامل الارتباط (-.010). مما يفسر الارتباط السلبي لصادر القمح على والاكتفاء الذاتي.

4-3-2- نتائج تحليل الانحدار المتعدد: (Multiple Regression)

استخدمت الباحثة طريقة المربعات الصغرى (OLS) (Ordinary Least Squares)، في صياغة نموذج الانحدار لقياس أثر المتغيرات المستقلة الخاصة بمتغيرات إنتاج محصول القمح معاً على المتغير التابع الاكتفاء الذاتي ويعتبر نموذج الانحدار الخطي (OLS linear Regression) هو أكثر نماذج الانحدار استخداماً في الدراسات الاقتصادية، ويعرض الجدول (7) نتائج تحليل الانحدار.

جدول (7) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد

المتغيرات	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعياري Std.Error	معاملات الانحدار (β^*)	ترتيب الأهمية	T-Test		تفسير الدلالة (0.05)
					قيمة الاختبار	قيمة P-value	
لوغاريثم (الإنتاج المحلي)	.274	.253	.227	الثانية	1.084	.310	ذات تأثير موجب
لوغاريثم (الصادر)	.048	.055	.156	الثالثة	.864	.413	لا يوجد تأثير
لوغاريثم (الواردات)	-.386	.093	.757	الأولى	-4.126	.003	ذات تأثير موجب
معامل التحديد R2= .839. معمل الارتباط المتعدد= .913. قيمة اختبار (ف) F-TEST المستخرجة من جدول ANOVA=13.946، القيمة الاحتمالية لاختبار F- Test= .002.							

يتضح من بيانات الجدول (7) أن هناك أثراً لقياس متغيرات إنتاج محصول القمح المتمثلة بالإنتاج المحلي والواردات بالإضافة إلى الصادر في المملكة العربية السعودية على الاكتفاء الذاتي. ويظهر ذلك من خلال مستوى الدلالة البالغ (0.002) وهو أصغر من (0.05). ولكن هذا الأثر يختلف من متغير إلى آخر في المتغيرات المستقلة، حيث بلغ معامل الارتباط (0.913)، كما بلغ معامل التحديد (.839)، أي أن (84%) من العوامل التي تؤثر في الاكتفاء الذاتي من محصول القمح وتحقيق استدامة الأمن الغذائي تعزى إلى متغيرات الميزان السلعي محصول القمح وهو مؤشر عال، و(16%) تعزى إلى أسباب أخرى ليس لها علاقة بهذا المقياس.

كما نجد أن قيمة اختبار ف =13.946 بمستوي معنوي 0.000 مما يدل على معنوية النموذج وتأكيد جودة النموذج المصمم من قبل الباحث وان النموذج يمكن التنبؤ به، وفيما يتعلق بالإنتاج المحلي؛ أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن إشارة معامل الانحدار (β) موجبة (0.227). كما أن القيمة الاحتمالية P-Value=0.310 وهي أكبر من مستوي المعنوية 0.05 مما يشير إلى وجود تأثير غير معنوي

وفيما يتعلق بالواردات والصادرات؛ فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن إشارة معامل الانحدار (β) موجبة (0.757). كما أن القيمة الاحتمالية P-Value=0.003 وهي اقل من مستوي المعنوية 0.05 مما يشير إلى وجود تأثير معنوي، وجاء بالمرتبة الأولى، أما الصادر فأظهرت نتائج التحليل الخطي المتعدد أن إشارة معامل الانحدار (β) موجبة (0.156). كما أن القيمة الاحتمالية P-Value=0.413 وهي أكبر من 0.05 مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي، عليه يتم استبعاده من النموذج، وهذه النتائج تثبت صحة الفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الميزان السلعي محصول القمح (الواردات، الإنتاج المحلي) والاكتفاء الذاتي

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن مبادرة الاستثمار الزراعي الخارجي في العام 2008م كسياسة مكملة للاستيراد المباشر (الاستثمار في مشاريع زراعية في بلدان تتمتع بمزايا نسبية في الإنتاج الغذائي وفق اتفاقيات تتضمن توريد جزء من الإنتاج إلى المملكة مثل مصر والسودان من خلال شركة الراجحي الدولية للزراعة والاستثمار (RAII) التي تعمل في زراعة القمح.

4-4-إجابة السؤال البحثي الأول: "ما المقومات الزراعية الأساسية التي تساهم في استدامة الأمن الغذائي لمحصول القمح في المملكة العربية السعودية؟"

في ضوء مراجعة وتحليل الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت مقومات الزراعة الأساسية، فقد استنتجت الباحثة عدة مقومات يمكنها أن تساهم بشكل فعال في تعزيز استدامة الأمن الغذائي لمحصول القمح في المملكة العربية السعودية، وتتمثل هذه المقومات في الآتي:

1. الموارد المائية: توفر المياه وكفاءة استخدامها في الزراعة.
2. التكنولوجيا الزراعية: استخدام التقنيات الحديثة لزيادة الإنتاجية.
3. السياسات الحكومية: الدعم المالي والفني للمزارعين.
4. التغيرات المناخية: تأثير التغيرات المناخية على الإنتاجية الزراعية.
5. الأسعار العالمية: تأثير الأسعار العالمية للقمح على القرار الاستراتيجي لإنتاج القمح محلياً.
6. الموارد المائية: توافر المياه الجوفية والسطحية، وتقنيات الري الحديثة مثل الري بالتنقيط والرش.
7. التربة: خصوبة التربة وقدرتها على الاحتفاظ بالماء والمغذيات.
8. البنية التحتية الزراعية: شبكات الري والصرف، الطرق الزراعية، مخازن الحبوب، وغيرها.
9. البذور المحسنة: استخدام أصناف قمح عالية الإنتاجية ومقاومة للأمراض والآفات.
10. الأسمدة والمبيدات الزراعية: واستخدام بشكل مدروس للحفاظ على خصوبة التربة ومكافحة الآفات والأمراض.
11. الأيدي العاملة المدربة: توافر الأيدي العاملة المدربة على أحدث التقنيات الزراعية.
12. الدعم الحكومي: تقديم الدعم المالي والتقني للمزارعين، وتوفير التسهيلات الائتمانية.

4-5-إجابة السؤال الثاني: "هل يمكن أن تساهم المقومات الحالية في استدامة الأمن الغذائي من محصول القمح (الإنتاج المحلي)؟"

وللإجابة قامت الباحثة بمراجعة الإحصاءات الرسمية المتعلقة بمساهمة المقومات الحالية في استدامة الأمن الغذائي لمحصول القمح، وجدت الباحثة أن تلك الإحصاءات تشير إلى أن المقومات الحالية قد لا تكون كافية بمفردها لتحقيق استدامة كاملة للأمن الغذائي من محصول القمح، حيث تشير تقارير وزارة البيئة والمياه والزراعة إلى أن الإنتاج المحلي للقمح يغطي حوالي 25% فقط من الاستهلاك المحلي، يمكن تحسين هذا الوضع من خلال تعزيز التقنيات الزراعية وتحسين إدارة الموارد المائية، إلا أن الاعتماد الكبير على استيراد القمح (حوالي 75%) يجعل تحقيق الاكتفاء الذاتي تحدياً كبيراً، ويمكن للمقومات الحالية أن تساهم في استدامة الأمن الغذائي من محصول القمح في المملكة، ولكن بشرط الاستفادة منها بشكل أمثل وتطويرها باستمرار، ومع ذلك، فهناك تحديات يجب التغلب عليها في هذا المجال ومن أبرزها:

1. نقص المياه: تواجه المملكة تحديات في توفير المياه الكافية للزراعة، خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة.
2. تغير المناخ: يؤثر تغير المناخ سلبيًا على الزراعة، مما يتطلب تطوير أصناف قمح مقاومة للجفاف والحرارة.
3. ارتفاع تكاليف الإنتاج: ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية مثل الأسمدة والمبيدات يزيد من تكلفة الإنتاج.

4-6-إجابة السؤال الثالث: "ما نتائج تحليل السياسات التي تتبعها المملكة في استدامة الأمن الغذائي لمحصول القمح؟"

وللإجابة قامت الباحثة بمراجعة وتحليل السياسات التي تنتهجها المملكة نحو استدامة الأمن الغذائي لمحصول القمح بالتركيز على: (مبادرات برنامج التحول الوطني 2020، ورؤية 2030 المرتبطة بالأمن الغذائي)، وقد وجدت الباحثة أن هذه السياسات تؤدي دورًا محوريًا في تعزيز استدامة الأمن الغذائي لمحصول القمح، وتحليل ذلك فيما يأتي:
برنامج التحول الوطني 2020: شملت المبادرات تحسين إدارة الموارد المائية، دعم البحث والتطوير في القطاع الزراعي، وتحسين كفاءة الإنتاج الزراعي.

رؤية 2030: تهدف إلى تنوع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، وزيادة الإنتاج المحلي للغذاء بما في ذلك القمح من خلال تعزيز الاستثمارات في الزراعة وتحسين السياسات الزراعية. لعبت السياسات التي تتبعها المملكة دورًا حاسمًا في زيادة واستدامة الأمن الغذائي لمحصول القمح، حيث شملت هذه السياسات:

1. تحفيز الاستثمار: بتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وتوفير التسهيلات للمستثمرين.
2. دعم البحث والتطوير: بدعم الأبحاث الزراعية لتطوير تقنيات جديدة وزيادة الإنتاجية.
3. تطوير البنية التحتية: بالاستثمار في البنية التحتية الزراعية لتحسين كفاءة الإنتاج والتسويق.
4. تدريب المزارعين: بتقديم برامج تدريبية متنوعة للمزارعين لتطوير مهاراتهم الزراعية.
5. تنوع المحاصيل: تشجيع المزارعين على تنوع المحاصيل للحد من المخاطر.

4-7-إجابة السؤال الرابع: "ما أبرز المتغيرات المؤثرة على الاكتفاء الذاتي من محصول القمح في المملكة العربية السعودية؟"

وللإجابة ومن خلال مراجعة الوثائق والتقارير والإحصائيات ذات الصلة، وجدت الباحثة عدة متغيرات لها تأثير على الاكتفاء الذاتي من محصول القمح في المملكة العربية السعودية، ومن أبرز هذه المتغيرات ما يأتي:

1. الموارد المائية: توفر المياه وكفاءة استخدامها في الزراعة.
2. التكنولوجيا الزراعية: استخدام التقنيات الحديثة لزيادة الإنتاجية.
3. السياسات الحكومية: الدعم المالي والفني للمزارعين.
4. التغيرات المناخية: تأثير التغيرات المناخية على الإنتاجية الزراعية.
5. التغيرات المناخية: تؤثر التغيرات المناخية سلبًا على إنتاجية القمح، حيث تؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة والجفاف.
6. سعر القمح العالمي: يتأثر إنتاج القمح المحلي بأسعار القمح العالمية، حيث قد يؤدي انخفاض الأسعار العالمية إلى تقليل حافز المزارعين للإنتاج.
7. سياسات الحكومة: تؤثر السياسات الحكومية الداعمة للزراعة بشكل كبير على إنتاجية القمح.
8. التكنولوجيا الزراعية: تعتبر التكنولوجيا الزراعية الحديثة عاملاً حاسمًا في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المحصول.

4-8-إجابة السؤال البحثي الخامس: "ما مؤشرات تأثير إنتاجية محصول القمح في المملكة بالتغيرات المناخية خلال الفترة من 2008-2023؟"

وللإجابة على السؤال قامت الباحثة بمراجعة وتحليل التقارير السابقة بالتركيز على تقارير الهيئة العامة للأمن الغذائي ومنظمة الفاو، واستخلصت الباحثة عدة مؤشرات حول تأثير إنتاجية محصول القمح في السعودية بالتغيرات المناخية بشكل ملحوظ خلال الفترة من 2008-2023. وتتمثل هذه المؤشرات في الآتي:

- أ. ارتفاع درجات الحرارة: وهو ما أدى إلى زيادة التبخر وتقليل الرطوبة في التربة، مما أثر سلباً على نمو النبات وزيادة احتياجات الري.
 - ب. تغير أنماط الهطول: حدثت تقلبات في كمية وتوقيت هطول الأمطار أثرت على توقيت زراعة وحصاد القمح.
 - ج. زيادة تكرار الأحداث المناخية القاسية: مثل الجفاف والفيضانات التي أثرت سلباً على الإنتاجية الزراعية.
 - د. الجفاف: تسبب الجفاف في نقص المياه اللازمة للزراعة، مما أدى إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل.
 - هـ. الأمراض والأفات: أدت التغيرات المناخية إلى ظهور أمراض وآفات جديدة تصيب محصول القمح.
- وبشكل عام، يمكن القول: أن التغيرات المناخية خلال الفترة من 2008- 2023 قد أدت إلى تأثير سلبي على إنتاجية محصول القمح في المملكة العربية السعودية.

الخاتمة.

خلاصة بأهم النتائج:

- محدودية الموارد الطبيعية الزراعية للإنتاج المحلي الكافي للأغذية؛ ودرجة الاعتماد الكبيرة على الواردات الغذائية
- الكمية المنتجة من محصول القمح في الأراضي الزراعية بها انخفاض في الإنتاج منذ العام 2012م حيث بلغ متوسط الإنتاج المحلي 859.274 طناً.
- سياسة الوصول للاكتفاء الذاتي من القمح محلياً مكلفة جداً بسبب الموارد الطبيعية وقلة الأراضي الصالحة للزراعة.
- السياسات التي تتبعها المملكة في استدامة الأمن الغذائي أثرت بشكل مباشر وإيجابي على الاكتفاء الذاتي (مبادرات برنامج التحول الوطني 2020 المرتبطة بالأمن الغذائي، رؤية المملكة 2030) من خلال تفعيلها إلى الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الزراعي الخارجي، حيث أدى إلى زيادة الوارد من محصول القمح.
- ارتفاع الاستيراد من محصول القمح إلى المملكة من الخارج خلال فترة الدراسة حيث بلغ متوسط الوارد 61.4%
- هناك أثر لمقياس متغيرات إنتاج القمح المتمثلة في الإنتاج المحلي والواردات في المملكة على الاكتفاء الذاتي.
- أن (84%) من العوامل التي تؤثر في الاكتفاء الذاتي من محصول القمح وتحقيق استدامة الأمن الغذائي تعزى إلى متغيرات الميزان السلعي محصول القمح.

التوصيات والمقترحات.

- بناء على نتائج الدراسة وما استعرضناه من تحديات ومقومات، توصي الباحثة وتقتصر ما يلي:
1. تطوير أنظمة الري الذكية والمحافظة على المياه، بإطلاق مبادرة تنفيذ مشروع "الري الذكي" الذي يستخدم تقنيات الاستشعار والتحليل البياني لتحديد كميات المياه المثلى للري بناءً على نوعية التربة والطقس ونمو النبات، مع تمويل البحث والتطوير في أنظمة الري الذكية، وتقديم حوافز للمزارعين لاعتماد هذه التقنيات.
 2. تعزيز الزراعة الدقيقة باستخدام الطائرات بدون طيار (الدرون): بإطلاق برنامج "الزراعة الدقيقة" لتوظيف الطائرات بدون طيار في مراقبة المحاصيل وإدارة الأراضي الزراعية، ويتطلب تدريب المزارعين على استخدام الطائرات بدون طيار، وتوفير دعم مالي لشراء الأجهزة وتطوير البنية التحتية الرقمية.
 3. تحسين جودة التربة باستخدام الزراعة العضوية والمحسنات الحيوية؛ بإطلاق مشروع "التربة الصحية" الذي يركز على استخدام المحسنات الحيوية والأسمدة العضوية لتحسين خصوبة التربة، وهو ما يتطلب توفير الدعم المالي والتقني للمزارعين لتبني الزراعة العضوية، وإجراء دراسات مستمرة لتحليل تأثير المحسنات الحيوية.

4. إطلاق برنامج تعليم وتدريب شامل للمزارعين؛ بتنفيذ برنامج "المزارع المتعلم" الذي يقدم دورات تدريبية وشهادات معترف بها في مجالات الزراعة الحديثة وإدارة الموارد، ويستدعي نجاح البرنامج التعاون مع الجامعات والمعاهد لتقديم الدورات، وإنشاء منصة تعليمية إلكترونية للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المزارعين.
5. تحفيز الاستثمارات في البحث والتطوير الزراعي؛ بإطلاق صندوق "الابتكار الزراعي" لدعم المشاريع البحثية والتطويرية في مجال الزراعة، ولضمان النجاح يلزم توفير منح بحثية للمشاريع المبتكرة، وتشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجالات البحث والتطوير.
6. إنشاء منصات تسويق إلكترونية للمنتجات الزراعية المحلية؛ بتطوير منصة "سوق الزراعة المحلي" لربط المزارعين بالمستهلكين مباشرةً، وذلك ببناء منصة إلكترونية وتسويقها، وتوفير دعم للمزارعين الصغار لبيع منتجاتهم عبر الإنترنت.
7. الاستثمار في الزراعة الذكية والمستدامة من خلال:
 - a. إنشاء مزارع عمودية ذكية في المدن الكبرى لتقليل المسافات بين الإنتاج والاستهلاك، مع التركيز على المحاصيل عالية القيمة الغذائية.
 - b. تطبيق الزراعة الدقيقة باستخدام أجهزة استشعار وأنظمة ري ذكية لتحسين كفاءة استخدام المياه والموارد الأخرى.
 - c. تطوير منصات رقمية تربط المزارعين بالأسواق، وتساعد في تتبع جودة المنتجات وسلاسل التوريد.
8. تعزيز البحث والتطوير في مجال الزراعة: مشاريع محددة:
 - a. إنشاء مراكز أبحاث متخصصة في مجال الزراعة المستدامة، مع التركيز على تطوير أصناف جديدة من المحاصيل مقاومة للجفاف والأمراض.
 - b. دعم الشراكات بين الجامعات والمراكز البحثية والقطاع الخاص لتسريع نقل التقنيات إلى المزارعين.
 - c. استثمار في البحوث المتعلقة بتحلية المياه وتنقيتها للاستخدام الزراعي.
9. تشجيع الاستثمار في الزراعة المستدامة: من خلال:
 - a. توفير حوافز مالية للمستثمرين في الزراعة المستدامة، مثل الإعفاءات الضريبية والقروض الميسرة.
 - b. إنشاء صناديق استثمارية متخصصة في تمويل المشاريع الزراعية المبتكرة.
 - c. تطوير برامج تدريبية للمزارعين والشباب لتمكينهم من تبني التقنيات الزراعية الحديثة.
10. تعزيز الأمن الغذائي على مستوى المنطقة: مشاريع محددة:
 - a. تعزيز التعاون مع الدول المجاورة في مجال الأمن الغذائي، وتبادل الخبرات والتكنولوجيا.
 - b. إنشاء أسواق مشتركة للمنتجات الزراعية لدول مجلس التعاون الخليجي.
 - c. دعم البحث المشترك في مجال الزراعة المستدامة على مستوى المنطقة.
11. تطوير سلاسل الإمداد الغذائي؛ من خلال مشاريع:
 - a. إنشاء بنية تحتية لتخزين وتوزيع المنتجات الزراعية، بما في ذلك البرادات والمستودعات.
 - b. تطوير أنظمة لتتبع المنتجات الغذائية من المزرعة إلى المستهلك لضمان سلامتها وجودتها.
 - c. تشجيع الاستهلاك المحلي للمنتجات الزراعية الطازجة.
12. بناء القدرات البشرية، بالقيام بما يلي:
 - a. تطوير برامج تعليمية في مجال الزراعة المستدامة في جميع المراحل التعليمية.

- b. إنشاء مراكز تدريب متخصصة لتأهيل الكوادر الزراعية.
- c. تشجيع الشباب على العمل في القطاع الزراعي من خلال توفير فرص عمل واعدة.
- 13- تبين للباحثة أن هناك فجوة بحثية وبذلك تقترح الباحثة إجراء الدراسات الآتية:
- تأثير تقنيات الري الذكية على الإنتاجية الزراعية واستدامة الموارد المائية في المملكة العربية السعودية.
 - تقييم تأثير التغيرات المناخية على إنتاجية محاصيل القمح في مناطق مختلفة من المملكة.
 - تأثير الزراعة الذكية على التنوع البيولوجي المحلي، وتقييم الكفاءة الاقتصادية لهذه التقنيات في السعودية.
 - تحليل الفوائد الاقتصادية والبيئية للزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية.
 - دراسة سلوك المستهلك تجاه المنتجات الزراعية المحلية، وتحديد العوامل المؤثرة على اختيارهم.
 - تأثير التغيرات المناخية على إنتاجية المحاصيل الزراعية في السعودية، وتطوير نماذج تنبؤية لتقييم المخاطر.
 - دراسة إمكانية إنشاء بنك جيني للمحاصيل الزراعية في المنطقة للحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي.
 - دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار في الزراعة المستدامة على المجتمعات المحلية.

قائمة المراجع.

أولاً-المراجع بالعربية:

1. أبو ناصر، مدحت، ومحمد، ياسمين مدحت. (2017). التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتنا. الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر.
2. أحمد، عبد الغفور إبراهيم. (2016). الأمن الغذائي: مفهومه وقياسه ومتطلباته. دار أمانة للنشر والتوزيع، الأردن.
3. آل مهنا، أحمد سعود. (2019). السياسات الاقتصادية لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2017) "القمح نموذجاً". مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 3(13)، 21-52. <https://doi.org/10.26389/AJSRP.A280819>
4. بكدي، فاطمة، وباشا، رابع حمدي. (2017). الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان.
5. حركاتي، فاتح. (2018). تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها. (رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة). Retrieved from: <http://thesis.univ-biskra.dz/id/eprint/3787>
6. الراجحي الدولية للزراعة والاستثمار. (2024). Retrieved from <http://www.raii.net>
7. شركة سالك (2023). Retrieved from <https://cutt.us/exiWD>
8. شغراب، كوثر مصطفى. (2013). الفجوة الغذائية والسياسات المستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية. مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، 4(2-1). جامعة الجزيرة، السودان.
9. الغامدي، محمد حامد. (2016). التوسع في زراعة القمح والشعير والأعلاف خلال خط التنمية الخمس الأولى (1970-1995) وأثره على المياه الجوفية في المملكة العربية السعودية. جامعة الملك فيصل.
10. الفهداوي، لويس كامل، والجميلي، جدوع شهاب. (2024). تحليل مختلف المؤشرات المتعلقة بالكفاءة التقنية والكفاءة الاقتصادية لطرائق استخدام مياه سد العظيم والمياه الجوفية لمحصولي القمح والرقى المزروعات في محافظة ديالى للموسم 2021/2022. مجلة دجلة للعلوم الزراعية، 2(2)، 46-60.
11. مجلس الوزراء (2016). رؤية المملكة 2030. Retrieved from: <http://www.vision2030.gov.sa>
12. المحاسنة، حسين. (2024). تأثير تطبيق نظام الزراعة الحافظة في نمو وإنتاجية محصول القمح (Triticum Spp.). مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، 40(3). <https://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/agri/article/view/6947>
13. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). لا توجد تفاصيل إضافية لتوثيقها، يُرجى تقديم معلومات كاملة.
14. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. Retrieved from http://aoad.org/ASSY37/StatBook42_Ch9_T9.htm
15. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية.

16. المؤسسة العامة للحبوب. (2017). التقرير السنوي. ص4.
17. وزارة البيئة والمياه والزراعة (2017). الاستراتيجية الوطنية للزراعة لعام 2030، الرابط:
<https://www.mewa.gov.sa/ar/Ministry/initiatives/SectorStrategy/Reports/%D8%A7%85%20%202030.pdf>
18. وزارة البيئة والمياه والزراعة. (2016). الاستراتيجية الوطنية للمياه 2030. المملكة العربية السعودية.
19. وزارة البيئة والمياه والزراعة. (2019). الكتاب الإحصائي 2017. المملكة العربية السعودية. وزارة البيئة والمياه والزراعة. (2022). تقرير سنوي عن إنتاج القمح في المملكة العربية السعودية لعام 2021. وزارة البيئة والمياه والزراعة. Retrieved from
<https://www.mewa.gov.sa>
20. وزارة البيئة والمياه والزراعة. (2023). تقرير سنوي عن إنتاج القمح في المملكة العربية السعودية لعام 2022. وزارة البيئة والمياه والزراعة. Retrieved from: <https://www.mewa.gov.sa>
21. وزارة البيئة والمياه والزراعة. (2024). تقرير سنوي عن إنتاج القمح في المملكة العربية السعودية لعام 2023. وزارة البيئة والمياه والزراعة. Retrieved from: <https://www.mewa.gov.sa>

ثانياً-المراجع بالإنجليزية:

1. Abu Nasser, M., & Mohammed, Y. M. (2017). Sustainable development: Its concept, dimensions, and indicators (in Arabic). First edition, Arab Group for Training and Publishing, Egypt.
2. Ahmad, Q.-A., Moors, E., Masih, I., Shaheen, N., Biemans, H., & Adnan, M. (2024). The coincidence of climate extremes with sensitive crop growth phases: Projected impact on sustainable crop water use and crop yield in the IGB river basins. Science of The Total Environment, 916, 169680. <https://doi.org/10.1016/j.scitotenv.2023.169680>
3. Ahmed, A. E., Al-Khayri, J. M., & Elbushra, A. A. (Eds.). (2024). Food and nutrition security in the Kingdom of Saudi Arabia: Macroeconomic policy and its implication on food and nutrition security (2). Springer Cham. <https://doi.org/10.1007/978-3-031-46704>
4. Ahmed, A. G. I. (2016). Food security: Its concept, measurement, and requirements (in Arabic). Amana Publishing and Distribution, Jordan.
5. Alam, M. F. B., Tushar, S. R., Ahmed, T., Karmaker, C. L., Bari, A. B. M. M., Pacheco, D. A. J., Nayyar, A., & Islam, A. R. M. T. (2024). Analysis of the enablers to deal with the ripple effect in food grain supply chains under disruption: Implications for food security and sustainability. International Journal of Production Economics, 270, 109179. <https://doi.org/10.1016/j.ijpe.2024.109179>
6. Al-Fahdawi, L. K., & Al-Jumaili, J. S. (2024). Analysis of various indicators related to technical and economic efficiency of methods for using Al-Adheem dam water and groundwater for wheat and watermelon crops in Diyala Governorate for the 2021/2022 season (in Arabic). Journal of Dijlah for Agricultural Sciences, 2(2), 46-60.
7. Al-Ghamdi, M. H. (2016). Expansion of wheat, barley, and fodder cultivation during the first five-year development plan (1970-1995) and its impact on groundwater in Saudi Arabia (in Arabic). King Faisal University.
8. Al-Mahasna, H. (2024). The impact of implementing the conservation agriculture system on the growth and productivity of wheat (Triticum spp.) (in Arabic). Damascus University Journal of Agricultural Sciences, 40(3). <https://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/agrj/article/view/6947>

9. Al-Mahna, A. S. (2019). Economic policies to achieve food security in Saudi Arabia during the period (1990-2017) "Wheat as a model" (in Arabic). Journal of Economic, Administrative, and Legal Sciences, 3(13), 21-52.
<https://doi.org/10.26389/AJSRP.A280819>
10. Boadu, E. S. (2024). Evaluating Ghana's youth-centered food-security policies: A collaborative governance approach. Sustainability, 16(9), 3830. <https://doi.org/10.3390/su16093830>
11. Harakati, F. (2018). Analysis of the food security problem in the Arab world and evaluation of proposed solutions to confront it (in Arabic). (Doctoral dissertation, Faculty of Economic and Commercial Sciences, Mohamed Khider University, Biskra). Retrieved from <http://thesis.univ-biskra.dz/id/eprint/3787>
12. Ministry of Environment, Water and Agriculture. (2022). Annual report on wheat production in Saudi Arabia for the year 2021. Ministry of Environment, Water and Agriculture. Retrieved from <https://www.mewa.gov.sa>
13. Ministry of Environment, Water and Agriculture. (2023). Annual report on wheat production in Saudi Arabia for the year 2022. Ministry of Environment, Water and Agriculture. Retrieved from <https://www.mewa.gov.sa>
14. Ministry of Environment, Water and Agriculture. (2024). Annual report on wheat production in Saudi Arabia for the year 2023. Ministry of Environment, Water and Agriculture. Retrieved from <https://www.mewa.gov.sa>
15. Sardo, M., Chiarelli, D. D., Ceragioli, F., & Rulli, M. C. (2024). Optimized crop distributions in Egypt increase crop productivity and nutritional standards, reducing the irrigation water requirement. Science of the Total Environment, 951, 175202. <https://doi.org/10.1016/j.scitotenv.2024.175202>
16. Shakoor, A., Pendall, E., Arif, M. S., Farooq, T. H., Iqbal, S., & Shahzad, S. M. (2024). Does no-till crop management mitigate gaseous emissions and reduce yield disparities: An empirical US-China evaluation. Science of the Total Environment, 917, 170310. <https://doi.org/10.1016/j.scitotenv.2024.170310>
17. Shughrab, K. M. (2013). The food gap and future policies to achieve food security in Saudi Arabia (in Arabic). Al Jazeera Journal of Economic and Social Sciences, 4(1-2), University of Gezira, Sudan.

العوامل المؤثرة في الإنتاج بالمشاريع الزراعية بولاية نهر النيل؛ مراجعة تحليلية وثائقية للموسم الشتوي 2018/2019⁽¹⁾

1-الباحثة/ جميلة سالم الشيخ القرابي

طالبة دكتوراه في الاقتصاد الزراعي || قسم الاقتصاد الزراعي والتنمية الريفية || كلية الزراعة جامعة وادي النيل || جمهورية السودان
رقم الهاتف: 00249127039665 || الإيميل: jameelaalgrai@gmail.com : أوركيد: <https://orcid.org/0009-0002-4088-1773>

2-أ.م.د/معتصم عبد الرحمن علي

أستاذ الاقتصاد الزراعي المشارك || قسم الاقتصاد الزراعي والتنمية الريفية || كلية الزراعة جامعة وادي النيل || جمهورية السودان
رقم الهاتف: 00249122161291 || الإيميل: Mutasimali792@gmail.com : أوركيد: <https://orcid.org/0009-0007-6974-0268>

3-أ.د/عامر سالم الشيخ القرابي.

أستاذ دكتور إدارة الأعمال || قسم العلوم الإدارية || الكلية التطبيقية بجامعة نجران || المملكة العربية السعودية

رقم الهاتف: 00966556315635 || الإيميل: amir.salim80@hotmail.com : أوركيد: <https://orcid.org/0009-0004-3705-4149>

المستخلص: هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي بالمشاريع الزراعية في ولاية نهر النيل؛ مراجعة تحليلية وثائقية للموسم الشتوي 2018/2019، باعتماد المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام تحليل الوثائق والتقارير الرسمية المتعلقة بالإنتاج الزراعي خلال الموسم، وشمل مجتمع الدراسة كافة المشاريع الزراعية بولاية نهر النيل، وتم اختيار عينة قصدية تمثلت في تقارير وإحصائيات المشاريع الزراعية، إضافة إلى بيانات من الجهات الحكومية المختصة للموسم (2018/2019)، وذلك لتوفرها، حيث تم تحليل الوثائق والتقارير الرسمية، باستخدام أدوات التحليل الإحصائي والمقارنة لمختلف العوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي، وأظهرت نتائج الدراسة أن ولاية نهر النيل تتميز بتنوع المشاريع الزراعية بين الصغيرة والكبيرة، بما في ذلك المشاريع الفردية والتعاونية والاستثمارية والحكومية، وأن التحول إلى نظم الري الحديثة يمكن أن يزيد من كفاءة استخدام المياه والإنتاجية، كما أكدت على تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية في اعتماد الممارسات الزراعية المستدامة، حيث تسهم في تحسين صحة البيئة وزيادة ربحية المزارع. ويُنْتَد أن تسويق المنتجات يعد عاملاً رئيسياً لتفعيل الإنتاج الزراعي. كما أن استخدام نظم الري الحديثة يُعد ضرورياً لزيادة كفاءة استخدام الموارد المائية النادرة، كما بينت النتائج وجود تحديات تواجه الإنتاج الزراعي في الولاية، أبرزها تغير المناخ والتكاليف العالية للري والبذور والأسمدة، مع الاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية، كما أن نقص التمويل يشكل عائقاً كبيراً أمام تحسين الإنتاجية، بناء على النتائج أوصى الباحثون بتحسين الظروف الزراعية في الولاية، والتحول من أنظمة الري التقليدية إلى التقنيات الحديثة، واستصلاح المزيد من الأراضي الزراعية لزيادة الإنتاج، مع تطوير برامج تدريبية لرفع الوعي بالممارسات الزراعية المستدامة بين المزارعين، كما تم تقديم مقترحات بدراسات مستقبلية في الموضوع.

الكلمات المفتاحية: العوامل المؤثرة، الأمن الغذائي المستدام، المشاريع الزراعية، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، جمهورية السودان.

Factors Affecting Production in Agricultural Projects in the Nile River State:

A Documented Analytical Review for the Winter Season 2018/2019⁽²⁾

1-توثيق الاقتباس (APA): القرابي، جميلة سالم، علي، معتصم عبد الرحمن، والقرابي، عامر سالم. (2024). العوامل المؤثرة في الإنتاج بالمشاريع الزراعية بولاية نهر النيل؛ مراجعة تحليلية وثائقية للموسم الشتوي 2018/2019. مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، 3(22)، 180-156. <https://doi.org/10.56793/pcra2213227>

²- APA Citation Documentation: Algarrai, J.S., Ali, M. A., & Algarrai, A.S. (2024). Factors Affecting Production in Agricultural Projects in the Nile River State: A Documented Analytical Review for the Winter Season 2018/2019, *Journal of the Arabian Peninsula Center for Educational and Humanitarian Research*, 3(22), 156-180. <https://doi.org/10.56793/pcra2213227>

1-Researcher: Jameela Salim Elsheikh Algarrai

PhD Candidate in Agricultural Economics || Department of Agricultural Economics and Rural Development ||
Faculty of Agriculture, Wadi Al-Neel University || Republic of Sudan

Phone: +24912703966500 || Email: jameelaalgrai@gmail.com || ORCID: <https://orcid.org/0009-0002-4088-1773>

2-Co.Prof. Mutasim Abdul Rahman Ali

Associate Professor of Agricultural Economics || Department of Agricultural Economics and Rural Development || Faculty of
Agriculture, Wadi Al-Neel University || Republic of Sudan

Phone: +249122161291 || Email: Mutasimali792@gmail.com || ORCID: <https://orcid.org/0009-0007-6974-0268>

3-Prof.Dr. Amir Salim Elsheikh Algarrai

Professor of Business Administration || Department of Administrative Sciences || Applied College, Najran University || KSA

Phone: +966556315635 || Email: amir.salim80@hotmail.com || ORCID: <https://orcid.org/0009-0004-3705-4149>

Abstract: The study aimed to analyze the factors influencing agricultural production in agricultural projects in the River Nile State through a documentary analytical review of the winter season 2018/2019. The descriptive analytical method was adopted, utilizing document and official report analysis related to agricultural production during the season. The study population encompassed all agricultural projects in River Nile State, with a purposive sample selected from reports and statistics of agricultural projects, in addition to data from relevant government bodies for the 2018/2019 season due to its availability. Documents and official reports were analyzed using statistical analysis tools and comparative methods to assess the various factors affecting agricultural production. The results revealed that River Nile State features a diverse range of agricultural projects, including small and large-scale projects, such as individual, cooperative, investment, and government projects. The study emphasized that shifting to modern irrigation systems could enhance water efficiency and productivity. Additionally, economic and social factors significantly impact the adoption of sustainable agricultural practices, improving environmental health and farm profitability. The marketing of products was identified as a key factor in boosting agricultural production. The results also highlighted challenges such as climate change, high costs of irrigation, seeds, and fertilizers, along with a heavy reliance on foreign labor. A lack of sufficient funding was a major barrier to improving productivity. Based on the findings, the researchers recommended improving agricultural conditions in the state, transitioning from traditional irrigation to modern technologies, and expanding arable land. Training programs to raise awareness of sustainable agricultural practices were also suggested, along with proposals for future studies.

Keywords: influencing factors, sustainable food security, agricultural projects, socio-economic characteristics, ALSudan.

1-المقدمة.

تعتبر الزراعة من أهم الموارد التي يعتمد عليها البشر في مختلف بلدان العالم، لما لها من أهمية بالغة في إنتاج متطلبات الحياة الإنسانية والحيوانية بشكل عام. لذا، نجد أن الشعوب قديماً وحديثاً تهتم بالزراعة، وتعتبرها مهنة وحرفة حرة. وقد أعطيت الزراعة قيمة ومكانة خاصة في حياة الإنسان، عموماً والمزارعين، لما لها من أثر إيجابي في توفير احتياجاتهم الحياتية وتعزيز الاستدامة. كما أن الزراعة تؤثر وتتأثر بالمناخ بشكل عام، فبدون وجود الزراعة، تصبح الحياة مقفرة وتفتقد للهواء المنعش الذي تحتاجه الأرض.

يتجلى دور الزراعة في تعزيز الاقتصاد القومي بشقيه النباتي والحيواني، من خلال تأمين الغذاء وتوفير المواد الخام للصناعات التحويلية. كما تسهم الزراعة في توفير ما يتراوح بين 23% و24% من حصيللة الصادرات (بنك السودان المركزي، 2015). وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة حوالي 175 مليون فدان، يُستخدم منها نحو 45 مليون فدان، منها

حوالي خمسة ملايين فدان مروية، بينما المتبقي يعتمد على الأمطار. بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 30.5% في عام 2015، مقابل 53% للقطاع الخدمي (بنك السودان المركزي، 2015). ومع تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 2.8% عام 2018 إلى سالب 1.3% عام 2019، انخفض أيضاً متوسط معدل التضخم من 63.3% عام 2018 إلى 51.0% عام 2019، وكان لشح الأوراق النقدية دور في تعزيز هذا الانخفاض (بنك السودان المركزي، 2019). كما انخفض معدل نمو القطاع الزراعي من سالب 1.1% في العام 2019 إلى سالب 8.6% في العام 2020، وانخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 21.1% إلى 20.2% على التوالي (بنك السودان المركزي، 2020).

وأكدت دراسة (ندودزو وآخرون، 2024) أن الأنظمة الزراعية الصغيرة ستتأثر بشكل كبير وغير متوقع بتغير المناخ. ومن خلال تربية الأصناف التي تعزز قدرة المزارعين الصغار على التكيف مع هذه التغيرات، ويلزم دعم تحسين النباتات كعنصر أساسي في تكييف الأنظمة الزراعية مع تغير المناخ، ويمكن تعزيز قبول إنشاء وتبني المحاصيل القائمة على تقنية CRISPR-Cas9 ثقافياً من خلال الجمع بين الأساليب الزراعية التقليدية ومشاريع تربية المحاصيل المعدلة بواسطة CRISPR، كما يمكن اتباع المبادئ الزراعية البيئية من خلال إشراك المجتمعات المحلية، واستخدام المعرفة المحلية، وإعطاء الأولوية للمزارعين الصغار، وتطوير المحاصيل المقاومة للمناخ، ويُعدّ إضفاء الطابع الديمقراطي على تقنية CRISPR-Cas9 أمراً ضرورياً لاستيعابها في أفريقيا، حيث تختلف مستويات القبول الثقافي للمحاصيل المعدلة وراثياً من منطقة لأخرى. ولضمان تطوير وتبني المحاصيل المعدلة وراثياً، يجب التفاعل مع أصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية. وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أنه وفي سياق أهداف التنمية المستدامة المحددة في قمة الأمم المتحدة لنظم الأغذية، تواجه الحكومات تحديات إنتاج الغذاء لإطعام سكان العالم المتزايدين، دون استنفاد موارد الأراضي والمياه، مع خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري " (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2022). كما أكدت دراسة (بيورو وأنطون، 2022، Bureau & Antón) أهمية اعتماد أفضل الممارسات الناشئة لقياس إنتاجية القطاع الزراعي الكلية المستدامة (Total Factor Productivity - TFP) وتحليل مصادر النمو بطرق موثوقة وقابلة للمقارنة عبر الدول. يعتمد هذا الدليل على مساهمات خبراء في شبكة TFP الزراعية والبيئة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وأوصت بتحسين طرق القياس التقليدية لـ TFP، مثل ضبط جودة الإنتاج ورصد التأثيرات البيئية كالمكاسب والخسائر في الإنتاجية بسبب تغيرات في استخدام الموارد الطبيعية. كما أوصت الدراسة بمواصلة الاستثمار في تحسين المنهجيات والبيانات المتعلقة بـ TFP وربطها بمؤشرات الأداء البيئي الزراعي. وبينت دراسة (أونشيني وآخرون، 2024، Oncini et al) أن الإنسانية تواجه تحديات اجتماعية وبيئية معقدة، منها تأمين الغذاء في ظل التغير المناخي وتدهور التنوع البيولوجي، وهي أزمات عالمية ترتبط بتغير استخدام الأراضي نتيجة لعمليات إزالة الغابات والزراعة... ويرتبط بها الأمن الغذائي والإنتاج الزراعي والعوامل المؤثرة فيهما، وهو ما تحاول الدراسة الحالية معالجته وعلى النحو الآتي.

2-1- مشكلة الدراسة:

تؤكد الدراسات والتقارير أنه ورغم الإمكانيات الضخمة للقطاع الزراعي في السودان، يبقى المستغل الفعلي منها ضئيلاً، إذ لا يتجاوز 21% من المساحة الزراعية الكلية. ولا تزال الزراعة في السودان تقليدية، مما أدى إلى تدني إنتاجية الهكتار في معظم السلع، ويحتاج القطاع الزراعي في السودان إلى تنمية عصرية لزيادة الإنتاج، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ومن ثم التصدير (محمد وآخرون، 2021، ص 243).

وتشير إحصائية بنك السودان المركزي إلى أن المساحات المزروعة لموسم 2018/2017 بلغت 50.5 مليون فدان، منها 3.3 مليون فدان مروى و47.2 مليون فدان مطري، بينما إجمالي المساحات المزروعة لموسم 2019/2018 بلغ 63.1 مليون فدان، منها 3.7 مليون فدان مروى و59.4 مليون فدان مطري (بنك السودان المركزي، 2019). وتمتلك السودان- أيضاً- ماشية تقدر بأكثر من 108 مليون رأس، وحوالي 43.3 ألف ثروة داجنة، إضافة إلى أعداد كبيرة من الحيوانات البرية التي تمتاز بجلود ذات قيمة اقتصادية عالية. كما تقدر الثروة السمكية بمخزون يزيد عن 72 ألف طن سنوياً، وتمتلك السودان ثروة غابية تقدر بحوالي 115 مليون فدان (إدارة الأمن الغذائي والتنمية الريفية، 2017). وتشير نتائج التحليل الشامل لأوضاع الزراعة والموارد الطبيعية في المنطقة العربية والمعوقات التي تواجه التنمية الزراعية العربية إلى وجود فقد وهدر للغذاء، التكامل التجاري، العوائق الفنية والصحية للتجارة الزراعية العربية البيئية، العدالة الاجتماعية، تمكين المرأة والشباب، القدرة على التأقلم والصمود، القضايا البيئية، والترابط بين المياه والطاقة والغذاء، والتقدم التكنولوجي والانتقال إلى أهداف التنمية المستدامة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020-2030، 2020، ص 7).

وبخصوص ولاية نهر النيل يؤكد تقرير (الجزيرة نت، 2023)، أنها تعتمد على الزراعة التقليدية والحديثة، وتعتبر رائدة في إنتاج الخضروات والفواكه، كما تلعب الثروة الحيوانية والسمكية دوراً هاماً في اقتصادها، وتشتهر الولاية أيضاً بتعدين الذهب وصناعة الإسمنت، كما أنها ورغم توفر الأرض الصالحة للزراعة ومصادر الري من النيل والمياه الجوفية، بالإضافة إلى وجود مزارعين ذوي خبرة طويلة في الزراعة، تشير الدراسات إلى تدني المساحات المزروعة وانخفاض الإنتاجية، ويعود ذلك إلى وجود عدد من المعوقات التي تؤثر سلباً على حركة الإنتاج الزراعي في الولاية وتشترك معها بقية الولايات السودانية. وتتمثل هذه المعوقات في: (ارتفاع تكلفة الري بسبب ارتفاع تكلفة الطاقة، خاصة الجازولين، ارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات والتقاوي، تدني كفاءة الموارد المستخدمة في الإنتاج الزراعي، سواء في المشاريع الحكومية أو الخاصة أو الجمعيات التعاونية، ارتفاع تكلفة التمويل وعدم توفره في الوقت المناسب، ارتفاع تكلفة تحضير الأرض وعدم توفر الآليات في الأوقات المطلوبة، مشكلة تسويق المحاصيل، حيث تنخفض الأسعار مما يؤدي إلى عائد غير مجزي للمزارعين، عدم وجود سياسات زراعية متخصصة، ضعف أو غياب الإرشاد الزراعي في أنماط المشاريع الزراعية بالولاية، نقص العمالة الزراعية وتوجيهها نحو مجال التعدين).

ووفقاً لتقرير (البنك الزراعي السوداني، 2019)، فإن المساحة المزروعة التي يمولها البنك تناقصت بنسبة 60% مقارنة بالسنوات السابقة، كما أفادت دراسة أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الدولي لبحوث السياسات الاقتصادية أن نصف الأسر الريفية تعاني من توقف أنشطة الزراعة، وتصل هذه النسبة إلى 68% في ريف ولاية الخرطوم. فضلاً عن أن الموسم الزراعي الصيفي يواجه تحديات تهدد بتقلص المساحات المزروعة، وذلك بسبب ضعف التمويل ومدخلات الإنتاج، بالإضافة إلى شح الوقود وارتفاع أسعاره، رغم هطول الأمطار مبكراً. كما يمثل الوضع الأمني في مناطق الصراع المسلح تهديداً كبيراً للمزارعين، خاصة في ولايات كردفان ودارفور.

وتؤكد دراسة محمد (2016) ضعف جدوى المشروعات على مستوى دخل الفرد، مما يقلل من فاعلية هذه المشروعات. وقد أوصى الباحث باتخاذ إجراءات لتحسين وضع الأفراد في المشاريع الاستثمارية، بما في ذلك مراجعة قانون الاستثمار وتكوين لجنة لمتابعة الاستثمارات الأجنبية، فيما تؤكد دراسة (ديباو وآخرون، 2023) بأن الزراعة في السودان تتمتع بأدنى إنتاجية عمل في الاقتصاد، بينما تعتبر الإنتاجية أعلى خارج المزرعة، وفي ضوء نتائج الدراسات بخصوص واقع الزراعة في السودان، يمكن تلخيص مشكلة الدراسة الحالية في بقاء الكثير من الغموض بخصوص العوامل المؤثرة

في الإنتاج بالمشاريع الزراعية بولاية نهر النيل، وهو ما يتطلب مراجعة تحليلية وثائقية، واختارت الباحثة الموسم الشتوي 2019/2018، لتوفر بيانات كافية وشاملة لمختلف جوانب الإنتاج الزراعي في الولاية.

3-1- أسئلة الدراسة:

- 1- ما المشاريع الزراعية للإنتاج الزراعي في ولاية نهر النيل في السودان؟
- 2- ما العوامل المؤثرة في الإنتاج بالمشاريع الزراعية بولاية نهر النيل، وفقاً لوثائق الموسم الشتوي 2019-2018؟
- 3- ما مدى تأثير الخصائص (الاجتماعية والاقتصادية) لدى المزارعين في الإنتاج بالمشاريع الزراعية بولاية نهر النيل؟

4-1- أهداف الدراسة:

- يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في الكشف عن العوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي في أنماط المشاريع الزراعية خلال الموسم الشتوي 2019/2018 بولاية نهر النيل. بالإضافة إلى الأهداف الفرعية التالية:
1. التعرف على المشاريع الزراعية للإنتاج الزراعي في ولاية نهر النيل.
 2. تحديد العوامل المؤثرة في الإنتاج بالمشاريع الزراعية بولاية نهر النيل، وفقاً لوثائق الموسم الشتوي 2018-2019.
 3. تحليل مدى تأثير الخصائص (الاجتماعية والاقتصادية) لدى المزارعين في الإنتاج بالمشاريع الزراعية.

5-1- أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من حيث موضوعها الذي يتناول العوامل المؤثرة في الإنتاج بالمشاريع الزراعية بولاية نهر النيل. وتتحدد الأهمية في النقاط التالية:

- الأهمية العلمية:
 - رفد المكتبة العربية بأبحاث تتضمن معارف جديدة وتجارب حديثة حول العوامل المؤثرة في الإنتاج.
 - إثراء الوعي المجتمعي في السودان بأبرز العوامل المؤثرة في الإنتاج بالمشاريع الزراعية.
- الأهمية العملية التطبيقية:
 - تقديم آلية جديدة لتحديد العوامل التي تؤثر في إنتاج المحاصيل.
 - توجيه صناع القرار نحو تعزيز كفاءة الموارد الزراعية المستخدمة.
 - وضع آلية تسهم في تحسين الإنتاج وزيادة دخل المزارعين.
 - تعزيز دور الجمعيات الزراعية والمنظمات الداعمة للزراعة لتحقيق عوامل مؤثرة إيجابية على الإنتاج.
 - ستقدم التوصيات المناسبة لتحسين الإنتاج الزراعي وزيادة دخل المزارعين والاستخدام الأمثل للموارد.
 - تقديم توصيات عملية لمساعدة الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لمواجهة العوامل السلبية المؤثرة على الزراعة.

6-1- حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: العوامل المؤثرة في الإنتاج بالمشاريع الزراعية.
- الحدود المكانية: ولاية نهر النيل، جمهورية السودان.

- الحدود منهجية: المنهج الوصفي المسحي التحليلي الوثائقي.
- الحدود الزمانية: تركيز الدراسة على وثائق العام 2018./2019.

7-1- مصطلحات الدراسة

- العوامل المؤثرة: يُقصد بالعوامل المؤثرة: "مجموعة العناصر التي تلعب دورًا في تحديد نتائج معينة، مثل الأداء الزراعي، وتشمل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية (Huang, 2020, 121). كما يشير مفهوم العوامل المؤثرة إلى مجموعة من المتغيرات التي تؤثر في سلوك أو نتائج معينة في نظام ما، مثل العوامل المناخية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في الإنتاج الزراعي" (Maddison, 2018, 361).
- وتُعرف العوامل المؤثرة في هذه الدراسة بأنها: "المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والمناخية التي تؤثر على إنتاجية المشاريع الزراعية في ولاية نهر النيل".
- الإنتاج: يُعرف الإنتاج بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تحويل المدخلات الزراعية مثل الأرض والعمالة ورأس المال إلى مخرجات مثل المحاصيل أو المنتجات الحيوانية، مما يعكس كفاءة الموارد المستخدمة" (Chavas, 2019, 13). كما تعرف الإنتاجية بأنها: مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خلال فترة معينة باستخدام موارد معينة. ويعبر عنه عادةً بالكمية أو القيمة الاقتصادية (Heady, 2017, 1129).
- ويُعرف الإنتاج في إطار هذه الدراسة، بأنه: "إجمالي المحاصيل الزراعية الناتجة عن المشاريع الزراعية في ولاية نهر النيل خلال الموسم الشتوي 2018/2019، ويُقاس بالكميات المنتجة من المحاصيل المختلفة".
- المشاريع الزراعية: تعرف بأنها: "الأنشطة الاقتصادية التي تركز على زراعة المحاصيل وإنتاج الحيوانات بهدف تحقيق الربح أو الاكتفاء الذاتي، وتتضمن تخطيط وتنفيذ وإدارة العمليات الزراعية المختلفة" (Benson, 2018, 306). كما تعرف المشاريع الزراعية بأنها: "الوحدة الاقتصادية التي تشمل جميع الأنشطة المتعلقة بإنتاج المحاصيل أو تربية الحيوانات، وتعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية باستخدام الموارد المتاحة" (Smith, 2020, 112).
- تُعرف المشاريع الزراعية في الدراسة الحالية بأنها: "الأنشطة الزراعية التي تُنفذ في ولاية نهر النيل، وتشمل المشاريع الفردية والتعاونية والحكومية التي تهدف إلى إنتاج المحاصيل وتحسين جودة الحياة للمزارعين".
- ولاية نهر النيل: وتعرف بأنها: "ولاية تقع شمال السودان، وتحدها ولاية الخرطوم من الجنوب، مصر من الشمال، والولايات الشمالية وكسلا والبحر الأحمر من الغرب والشرق على التوالي، تبلغ مساحتها 124 ألف كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها حوالي 1.2 مليون نسمة، موزعين على سبع محليات: الدامر، عطبرة، شندي، بربر، المتمة، أبو حمد، والبحيرة" (رئاسة الجمهورية، 2023، <https://www.presidency.gov.sd/states-of-sudan/River-Nile-State>).

2- لإطار النظري والدراسات السابقة

1-2- الإطار النظري.

2-1-1- ولاية نهر النيل (الموقع والمساحة المناخ والموارد البشرية):

وفقاً ل(وزارة الزراعة ولاية نهر النيل، 2018)؛ تعد ولاية نهر النيل من أهم ولايات السودان من حيث الإنتاج الزراعي، وتتميز بموقعها الجغرافي الذي يجعلها في مقدمة الولايات، تقع الولاية بين خطي عرض 16-22 شمالاً وخطي طول 32-36 شرقاً، وتبلغ مساحتها 124.000 كم²، كما يغلب على ولاية نهر النيل المناخ الصحراوي وشبه الصحراوي، حيث تنقسم إلى نطاقات بيئية: صحراوي يمتاز بطقس بارد شتاءً وحار جداً صيفاً، وشبه الصحراوي يتميز بطقس دافئ شتاءً. تتراوح معدلات الأمطار السنوية بين صفر و150 ملم، مما يؤثر على الإنتاج الزراعي، وحسب تقديرات إدارة الإحصاء لعام 2018، يبلغ عدد

سكان الولاية حوالي 1.511.000 نسمة، ويتركز توزيع السكان على ضفاف نهر النيل وعطبرة، وتلعب الكثافة السكانية دوراً في توزيع الموارد الطبيعية، حيث تتركز الكثافة في الحزام النيلي، وتُظهر هذه المعلومات أهمية ولاية نهر النيل كمنطقة زراعية واعدة، وتسلب الضوء على التحديات التي تواجه القطاع الزراعي فيها.

2-1-2- البنية التحتية:

تتميز ولاية نهر النيل بموقعها الجغرافي، حيث تبلغ مساحتها 124.000 كيلومتر مربع، وطولها من حدودها الجنوبية إلى شمالها حوالي 700 كيلومتر، ويخترقها نهر النيل ونهر عطبرة. تملك الولاية شبكة متكاملة من الطرق المسفلتة، مما ساهم في تحقيق الميزات الآتية (وزارة الزراعة ولاية نهر النيل، 2018):

- تقليل تكلفة النقل والترحيل: ساعدت الطرق على تقليل التكاليف، مما يسهل حركة السلع والركاب.
- انسياب السلع والبضائع: أسهمت الشبكة في تسهيل حركة كافة السلع والبضائع من وإلى الولاية.
- ساعدت الطرق في الترويج للولاية وجذب الاستثمارات، حيث تمر عبر مناطق سياحية وأثرية، مما يعزز السياحة.
- يوجد في ولاية نهر النيل مطار وطني في مدينة عطبرة، كما يتمركز السكان على ضفتي النيل، حيث تُستخدم العبارات كوسيلة رئيسة لنقل السلع والركاب، مما يسهل الحركة التجارية والصناعية بين الضفتين.
- تتنوع وسائل الاتصالات في الولاية، كما يوجد بها عدة بنوك؛ تقدم قروضاً تجارية وزراعية في المدن المهمة.

2-1-3- الأراضي الزراعية:

أوضحت الدراسات التي أجرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 1983 أن الموارد الأرضية في ولاية نهر النيل يمكن تصنيفها وتقدير مساحتها كما يلي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1983):

أ. إجمالي الأراضي الزراعية: تتجاوز 8 مليون فدان، منها حوالي 3.249.000 فداناً صالحة للزراعة، بينما يُستغل منها 1.200.000 فداناً.

- ب. يتركز الاستغلال الحالي للأراضي الزراعية في الشريط الضيق على طول ضفتي نهر النيل في أراضي التروس السفلى والوسطى، بينما توجد إمكانات زراعية هائلة في التروس العليا والوديان.
- ج. تعتبر الزراعة وتربية الحيوانات المصدر الرئيسي لكسب العيش لغالبية السكان، حيث يقوم المزارعون بزراعة المحاصيل النقدية والغذائية وتربية الحيوانات كوسيلة لزيادة دخلهم.

جدول (1) وضع الأراضي الزراعية بولاية نهر النيل

م	البيان	المساحة بالفدان	ملاحظات
1	المساحة الإجمالية للولاية	29.500.000	
2	الأراضي القابلة للزراعة	9.500.000	
3	الأراضي المستثمرة	3.249.000	
4	الأراضي المزروعة فعلاً	1.200.000	
5	الأراضي الغير صالحة للزراعة الآن	6.251.000	تحتاج إلى استصلاح
6	المراعي	47190	بالكلم مربع
7	الغابات	208.749	

المصدر: عمل الباحثين نقلاً عن: وزارة الزراعة - ولاية نهر النيل، 2018

يتبين من الجدول (1) أن ولاية نهر النيل تمتلك مساحة إجمالية كبيرة تقدر بحوالي 29.5 مليون فدان، منها 9.5 مليون فدان قابلة للزراعة. ومع ذلك، فإن نسبة استغلال الأراضي الزراعية ما زالت محدودة، حيث تم استثمار حوالي 3.2

مليون فدان فقط، بينما تم زراعة 1.2 مليون فدان بالفعل، وهناك مساحة كبيرة غير صالحة للزراعة حالياً (6.25 مليون فدان) وتحتاج إلى استصلاح، كما توجد مساحات مخصصة للمراعي والغابات، وبناءً على ذلك فالأولوية لتوجيه الجهود نحو استصلاح الأراضي غير الصالحة للزراعة وزيادة استغلال الأراضي القابلة للزراعة لتعزيز الإنتاج الزراعي، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية مثل المراعي والغابات.

2-1-4- أنواع الأراضي الزراعية في ولاية نهر النيل

يمكن التمييز بين أنواع الأراضي الزراعية في الولاية من خلال تقسيمها إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1. أراضي الجزر والجروف:

- الوصف: أراضي رسوبية تقع على ضفتي نهر النيل ونهر عطبرة.
- سهولة الري: قريبة من الأنهار، مما يسهل ريها.
- الخصوبة: تتميز بأنها خصبة، ذات قوام سلتى ونفاذية عالية، مما يسهم في إنتاجية مرتفعة.

2. أراضي الكرو:

- الموقع: تقع بعيداً نسبياً عن النيل، خلف أراضي الجزر والجروف.
- الخصوبة: طينية ثقيلة القوام وأقل خصوبة من أراضي الجزر، وتعاني بعض المناطق من ملوحة.
- الاستخدام: مناسبة للتنمية الزراعية، ويعتمد برنامج التوسع الرأسي بشكل كامل عليها، حيث تضم أهم المشاريع الزراعية في الولاية.

3. أراضي التروس العليا:

- الوصف: مرتفعة نسبياً وتقع بعيداً عن النيل، بعد أراضي الكرو.
- المواد العضوية: تحتوي على كميات أقل من المواد العضوية، وقد تحتوي على كميات أعلى من الأملاح.
- التعامل: يتطلب التعامل معها أساليب خاصة مثل أنظمة الري المحوري والري بالتنقيط، واستخدام أسمدة خاصة تحتوي على العناصر المفقودة من التربة، وزراعة محاصيل معينة.
- النسبة: تمثل هذه الأراضي أكثر من 90% من الأراضي المتاحة للزراعة، والتوسع الأفقي يعتمد كلياً عليها.

2-1-5- مواسم الزراعة في ولاية نهر النيل

تتمثل مواسم الزراعة ومساحاتها وأهم محاصيلها في ولاية نهر النيل في السودان في ثلاثة مواسم زراعية رئيسية، كما هو موضح في الجدولين (2+3).

جدول (2) بداية المواسم الزراعية ونهايتها وأهم المحاصيل بولاية نهر النيل

الموسم	بداية الموسم	نهاية الموسم	أهم المحاصيل
الشتوي	أكتوبر	ابريل	قمح، بقوليات، توابل، نباتات طبية وعطرية، خضروات بطاطس، أعلاف، محاصيل بستانية، ذرة شامية، زهرة الشمس
الصيفي	ابريل	أغسطس	ذرة رقيقة، شامية، خضروات، أعلاف، زهرة الشمس، سمس، فول.
الدميره	أغسطس	يناير	ذرة رقيقة، ذرة شامية، خضروات، أعلاف، زهرة الشمس

المصدر: عمل الباحثين نقلاً عن: وزارة الزراعة – ولاية نهر النيل، 2018

يُظهر الجدول (2) أن توزيع المواسم الزراعية في ولاية نهر النيل، يتوزع ما بين الشتوي والصيفي والدميره، وتعكس هذه المواسم تنوعاً زراعياً يتيح فرصاً متعددة لزراعة المحاصيل على مدار العام، مما يتطلب تخطيطاً جيداً لضمان الاستخدام الأمثل للمواسم وتحقيق الإنتاجية العالية، مع مراعاة اختيار المحاصيل الملائمة لكل موسم.

جدول (3) المساحات المزروعة وأهم المحاصيل وإنتاجيتها

م	المحصول	2017- 2016		2018- 2017	
		المساحة فدان	الإنتاجية طن/فدان	المساحة فدان	الإنتاجية طن/فدان
1	القمح	38281	1.3	30633	1.5
2	الفاول المصري	30611	0.34	24661	0.6
3	البطاطس	14773	6.25	17258	7.3
4	البصل	54184	16.9	62623	11.2
5	الذرة المروي	6719 – 12917	1.0.8	-	-
6	الذرة المطري	44830.57200	0.4	-	-
7	الذرة الفيضي	2075-1500	0.9.0.8	-	-

المصدر: عمل الباحثين نقلاً عن: وزارة الزراعة – ولاية نهر النيل، 2018

يتضح من الجدول (3) تحسناً واضحاً في إنتاجية بعض المحاصيل الرئيسية بين موسمي 2017-2016 و 2017-2018، مثل القمح الذي ارتفعت إنتاجيته من 1.3 طن للفدان إلى 1.5 طن، وكذلك الفول المصري الذي شهد زيادة ملحوظة في الإنتاجية. كما تبرز البطاطس كبنية إنتاجية قوية، حيث زادت إنتاجيتها بشكل كبير. مع ذلك، تراجع إنتاج البصل رغم الزيادة في المساحات المزروعة، وتُشير هذه البيانات إلى ضرورة دراسة العوامل التي ساهمت في تحسين الإنتاجية لبعض المحاصيل وسبل تعميمها على المحاصيل الأخرى. كما يمكن العمل على تحسين الإنتاجية في المحاصيل التي لم تُحقق تقدماً ملحوظاً. وهي نتائج تبعث الأمل على زيادة القدرة الإنتاجية من الزراعة في الولاية.

2-1-5-العوامل المؤثرة ونسبة التأثير وفقاً لتقارير متنوعة:

جدول (4) العوامل المؤثرة على الإنتاج الزراعي بولاية نهر النيل ونسبة التأثير للأمم المتحدة (FAO) لعام 2019/2018:

العامل المؤثر	نسبة التأثير %	المصدر	ملاحظات
مستوى هطول الأمطار	30%	تقرير وزارة الزراعة السودانية (2019)	تأثير هطول الأمطار المحدود خلال الموسم الشتوي، مما أثر على المحاصيل الزراعية بشكل مباشر.
نقص المدخلات الزراعية	25%	تقرير منظمة الأغذية والزراعة (FAO) (2019)	نقص توفر المدخلات مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية أثر على جودة الإنتاج والإنتاجية.
البنية التحتية المائية	20%	بيانات حكومة ولاية نهر النيل (2018)	ضعف البنية التحتية لنظام الري في بعض المناطق، مما أدى إلى عدم استقرار تدفق المياه للمشاريع الزراعية.
تمويل المشاريع الزراعية	15%	تقرير البنك المركزي السوداني (2018)	قلة التمويل المتاح للمشاريع الزراعية، مما أدى إلى عجز في تحسين وسائل الإنتاج وتوسيع الرقعة الزراعية.
التكنولوجيا الزراعية	10%	تقرير منظمة التعاون الدولي للتنمية (2018)	استخدام التقنيات التقليدية بدلاً من التكنولوجيا الحديثة في الزراعة أدى إلى إنتاجية أقل مقارنة بالمشاريع المماثلة في دول أخرى.

يوضح الجدول العوامل الرئيسية التي أثرت على الإنتاج الزراعي في ولاية نهر النيل خلال عام 2019/2018، حيث يأتي مستوى هطول الأمطار كأكثر عامل مؤثر بنسبة 30%، وخصوصاً في الموسم الشتوي، كما يُعد نقص المدخلات الزراعية مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية عاملاً مؤثراً آخر بنسبة 25%. ضعف البنية التحتية المائية وقلة التمويل أثرا أيضاً على استقرار الإنتاج وتوسيع المشاريع. ويظهر أن التكنولوجيا الزراعية الحديثة لم تُستخدم بشكل كافٍ، مما قلل من الكفاءة الزراعية، وبذلك ينبغي توجيه الجهود لتحسين البنية التحتية للري وزيادة التمويل الزراعي، بالإضافة إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحقيق تحسينات في الإنتاجية الزراعية.

2-2- الدراسات السابقة:

2-2-1- دراسات سابقة بالعربية

- هدفت دراسة (مصطفى، 2024) إلى تحليل السياسات الزراعية في استدامة الأمن الغذائي لمحصول القمح وفق رؤية المملكة 2030، ودراسة العلاقة بين الإنتاج المحلي، الصادر، والاستيراد على الاكتفاء الذاتي (2008-2023). استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بتحليل محتوى تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية. أظهرت النتائج أن الوصول للاكتفاء الذاتي من القمح مكلف بسبب الموارد الطبيعية المحدودة، فيما بلغت نسبة الاستيراد 61%. وأثر متغير الإنتاج المحلي والواردات والصادر على الاكتفاء الذاتي بمعامل ارتباط قوي (0.91) وتحديد (0.84). أوصت الدراسة بتركيز الإنتاج الزراعي على القمح لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، مع الالتزام بالمبادرات الوطنية للتنمية.
- هدفت دراسة (عبد وآخرون، 2024) إلى تحليل العوامل المؤثرة في القطاع الزراعي لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في العراق خلال الفترة (1990-2019) واعتمد الباحثون منهجية تحليل ARDL باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 10. استخدمت الدراسة بيانات تتعلق بالاستثمار الزراعي والقوى العاملة في القطاع الزراعي، وأظهرت النتائج أن الاستثمار الزراعي يعتبر من العوامل الأساسية في دعم التنمية المستدامة، خاصة في ظل غياب الخطط الاستثمارية المناسبة، كما أظهرت النتائج أهمية دعم القوى العاملة في القطاع الزراعي لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في العراق على المدى القصير والطويل.
- هدفت دراسة (عبد النبي، 2021) إلى تقدير بعض أهم العوامل المؤثرة على الإنتاج الزراعي في ليبيا وتقدير حجم الإنتاج الأمثل لأهم المحاصيل المنتجة في القطاع الزراعي خلال الفترة ما بين 1990-2010. اعتمدت الدراسة منهجية التحليل الاقتصادي الكمي، باستخدام نموذج التعديل الجزئي لنيرلوف، وتكونت الأداة من إحصائيات الإنتاج الزراعي في ليبيا، وشملت العينة بيانات القطاع الزراعي للفترة المذكورة، وأظهرت النتائج أن معدلات النمو المتزايدة للعوامل المتعلقة بالإنتاج الزراعي تشمل: (العمالة، السكان، المساحة المزروعة)، بينما كانت معدلات النمو لبعض العوامل الأخرى مثل العمالة الزراعية ومساحة المحاصيل في تراجع، كما تم تقدير حجم الإنتاج الأمثل لعدد من المحاصيل الزراعية المهمة مثل القمح والشعير والبقوليات، مما يساعد في تقليل الفجوة الغذائية في ليبيا.
- هدفت دراسة (الخاقاني وآخرون، 2020) إلى تحليل العوامل البشرية المؤثرة في الإنتاج الزراعي في محافظة النجف، واعتمدت الباحثة منهجية تحليلية لفحص تأثير نقص التخطيط الحكومي والمؤسساتي والفردى على الإنتاج الزراعي، وتم استخدام البيانات المتعلقة بالنشاط الزراعي في النجف، وتضمنت عينة من العاملين في المجال الزراعي، الذين لا تتجاوز نسبتهم 1% من سكان المحافظة، وأظهرت النتائج أن النجف، رغم امتلاكها الأراضي الخصبة والمياه السطحية، تفتقر إلى التسويق والنقل، مما يؤدي إلى خسارة كبيرة في المحاصيل الزراعية، ويعزز النشاط الحضري على حساب الزراعي.
- هدفت دراسة (إبراهيم، 2018) إلى دراسة اقتصاديات الري الحديث مقارنة بالري التقليدي والتعرف على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين (المزارع الخاصة) وتقييم كفاءة الري التقليدي والحديث وأثرها على الانتاجية والعائد، تمت مقارنة كفاءة استخدام مياه الري فكانت في مشروع الكفاءة الزراعي 73.6% للقمح 82% للذرة الشامي و 70% للبرسيم بينما كانت في مشروع الحصار والمشاريع الصغيرة نحو 39%، 32%، 47% للمحاصيل الثلاث على التوالي. أجريت مقارنة صافي عائد وحدة المياه فتبين أنها لمحصول القمح 1.61 جنيه/م³، 0.21 جنيه/م³ و 0.18 جنيه/م³ في مشروع الكفاءة الزراعي، مشروع الحصار الزراعي والمشاريع الصغيرة على التوالي، أما الذرة الشامي فقد

كان صافي عائد المتر المكعب 3.67 جنيه/م³ و0.14 جنيه/م³ في كل من الكفاءة الزراعي والمشاريع الصغيرة، وأخيراً محصول البرسيم فكان صافي عائد المتر المكعب 0.59 جنيه/م³ في مشروع الكفاءة الزراعي، 0.25 جنيه/م³ في مشروع الحضا و0.29 جنيه/م³ في المشاريع الصغيرة.

- هدفت دراسة (فتحي، 2015) إلى التعرف على الآثار الاقتصادية المترتبة نتيجة التحول إلى نظم الري الحديثة في محافظة البحيرة، وقياس أثر ذلك على رفع كفاءة استخدام مياه الري، اعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات: الأول منهما بيانات مكتوبة منشورة وغير منشورة مصدرها الجهات المعنية والثانية بيانات ميدانية جمعت في نطاق محافظة البحيرة من واقع استمارة استبيان، واعتمدت الدراسة أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي والكمي لدراسة اقتصاديات إنتاج محاصيل عينة الدراسة في محافظة البحيرة، وخلصت الدراسة إلى أن هناك كفاءة في استخدام عناصر الإنتاج للمحاصيل التي تستخدم نظم الري الحديث مقارنة بالمحاصيل التي تستخدم نظم الري التقليدية؛ حيث وجدت فروق معنوية إحصائية بين قيم معايير الكفاءة والتي تتمثل في الإنتاجية، صافي عائد الفدان، الإيراد الكلي، تكلفة الوحدة، ربحية الجنيه المنفق، نسبة الإيراد للتكاليف، الأمر الذي يشير إلى أهمية نظم الري الحديث ومحاولة حل مشكلاتها لزيادة كفاءة إدارة المورد المائي الذي يتسم بالندرة.

2-2-2-دراسات سابقة بالإنجليزية:

- هدفت دراسة (أبيت وآخرون، 2024، Abate et al) في إثيوبيا إلى تقييم تأثير التغير المناخي على المياه الزرقاء والخضراء في حوض نهر كوبو-جولينا. استخدمت الدراسة نماذج المناخ العالمي (CMIP6 GCMs) للتنبؤ بالتغيرات المستقبلية في المياه الزرقاء والخضراء لفترات مختلفة (2015-2044، 2045-2075، 2076-2100) بناءً على مسارين اجتماعيين اقتصاديين (SSP2-4.5 & SSP5-8.5). تم معايرة نموذج SWAT+ لتحسين محاكاة المياه، وأظهرت النتائج انخفاضاً في المياه الزرقاء وزيادة في المياه الخضراء. أشارت النتائج إلى أن توزيع الموارد المائية ظل غير متساوٍ في المنطقة، مع تأثير أكبر لهطول الأمطار على المياه الزرقاء مقارنةً بالخضراء.

- هدفت دراسة (أفوسو-أمبونغ وآخرون، 2025، Ofosu-Ampong et al) إلى تحليل كيفية حدوث التغيير السلوكي في الزراعة المستدامة من خلال مراجعة منهجية للأدبيات من عام 2015 إلى 2024. تم اختيار 74 دراسة أساسية من بين 568 دراسة تم تحديدها، وركزت النتائج على أربعة نهج فعّالة في تعزيز الزراعة المستدامة (النهج الابتكاري، نهج تمكين المزارعين، النهج التاريخي وتشارك المعرفة، والنهج الهيكلي والنظامي)، كما أظهرت الدراسة أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والظروف البيئية هي المحددات الرئيسية لاعتماد الممارسات الزراعية المستدامة. وتسهم هذه النهج في تحسين الصحة البيئية، وزيادة ربحية المزارع، وتعزيز العدالة الاجتماعية والرفاهية للمزارعين. توصي الدراسة الحكومات والمؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية بتحديد السلوكيات التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي والممارسات الزراعية غير المستدامة، وتطوير تدخلات موجهة للتعامل مع هذه المشكلات.

- هدفت دراسة (شاه وآخرون، 2024، Shah et al)، إلى قياس تأثير تغير المناخ وتفاوت التكنولوجيا الإنتاجية على إنتاجية العوامل الإجمالية والكفاءة الإنتاجية الزراعية في الصين، اعتمدت الدراسة على استخدام مؤشر إنتاجية Malmquist (DEA) لتحليل التغيرات في إنتاجية العوامل الإجمالية (TFPC) في 31 مقاطعة ومنطقة إدارية في الصين للفترة 2000-2021. أظهرت النتائج أن لعوامل المناخ تأثيرات متفاوتة على إنتاجية العوامل الزراعية في 8 من أصل 9 مناطق في الصين، مع تأثير إيجابي في هضبة تشينغهاي التبتية، كما كان أداء حوض سيتشوان والمناطق المحيطة به هو الأفضل، حيث شهدت زيادة في إنتاجية TFPC بنسبة 22.3%. وأثبتت الاختبارات الإحصائية وجود فروق معنوية بين الإنتاجية الزراعية مع وبدون تأثير عوامل المناخ والفجوات التكنولوجية بين المناطق.

- هدفت دراسة (لي وآخرون، 2024، Li et al) إلى تقييم تأثير تغير المناخ على إنتاجية القطن في المناطق الرئيسية المنتجة للقطن في الصين، وتحديد أفضل تاريخ للزراعة في ظل تغير المناخ المستقبلي باستخدام نموذج AquaCrop. أظهرت النتائج أن النموذج كان فعالاً في محاكاة إنتاج القطن، وأن تغير المناخ المستقبلي سيؤدي إلى زيادة ملحوظة في الإنتاج بنسبة 28.04% بحلول فترة الثمانينيات من القرن الحادي والعشرين (s2080) وفقاً لسيناريوهات SSP2-4.5 و SSP5-8.5. كما تبين أن الزراعة المبكرة (31 مارس) تؤدي إلى زيادة الإنتاجية مقارنة بالتواريخ اللاحقة.
- هدفت دراسة (حداد وآخرون، 2024، Haddad et al) إلى تقييم تأثير زيادة الإعانات لقطاع تربية المواشي المعتمد على المراعي في الاتحاد الأوروبي على التجارة الزراعية العالمية وتغير المناخ، استخدم نموذج التوازن العام القابل للحوسبة (CGE) لقياس التغيرات المتوقعة حتى عام 2030. أظهرت النتائج أن هذه السياسة تزيد من استخدام الأراضي للرعي وإنتاج المواشي في الاتحاد الأوروبي، بينما تقلل من إنتاج المحاصيل. كما أدت إلى زيادة أسعار المحاصيل وانخفاض إنتاج القطاعات الحيوانية المكثفة مثل الخنازير والدواجن. ورغم انخفاض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) في بعض الدول الأوروبية، إلا أن الانبعاثات الإجمالية في الاتحاد الأوروبي ارتفعت بسبب التوسع في المراعي على حساب الغابات في الدول الغنية بالكربون مثل البرازيل وأمريكا الشمالية.
- هدفت دراسة (بوتسكا وآخرون، 2024، Bouteska et al) إلى تقييم تأثير تغير المناخ على إنتاجية الزراعة والأمن الغذائي في إثيوبيا. استخدم الباحثون بيانات من 2011 إلى 2020 لمحاصيل موسمية رئيسية، مثل الشعير، والقمح، والذرة، والسرغوم. وطبقوا نهج الإنتاجية Ricardian لمحاكاة تأثيرات تغير المناخ على الإنتاج الزراعي. أظهرت الدراسة أن الزراعة في إثيوبيا تتأثر بشكل كبير بتغيرات المناخ، خاصة في المحاصيل الأساسية مثل السرغوم والشعير، مما يزيد من التهديدات على الأمن الغذائي. وأوصت الدراسة بسياسات وتدابير للتكيف للحد من هذه التأثيرات الضارة.
- هدفت دراسة (تيوودروس وآخرون، 2024، Tewodros et al) إلى وصف وتقييم فعالية عناصر التغيير السلوكي الاجتماعي (SBC) في برامج الزراعة الحساسة للتغذية (NSA) وتحليل تأثيرها على تنوع النظام الغذائي. شملت الدراسة مراجعة منهجية لـ 65 تدخلاً في NSA، وركزت على تحديد الأساليب الزراعية المستخدمة كمسارات لتحسين التغذية، مثل الإنتاج الزراعي للاستهلاك وتمكين المرأة وزيادة الدخل الزراعي. تم استخدام العديد من تقنيات تغيير السلوك، وأظهرت النتائج أن أساليب المشاركة الشخصية والمجتمعية كانت الأكثر فعالية في تحسين تنوع النظام الغذائي.
- هدفت دراسة (غاريتي وآخرون، 2024، Garrity et al) إلى استعراض النماذج المحلية لأنظمة الغذاء ودورها في معالجة أمن الغذاء والتغذية بين الفئات ذات الدخل المنخفض في الولايات المتحدة، تناولت الدراسة 34 دراسة من 37 مقالة من عام 2000 إلى 2020، وركزت على تأثير نماذج سلسلة القيمة القصيرة، مثل الأسواق الزراعية، على أمن الغذاء وجودة النظام الغذائي. وأظهرت النتائج أن تدخلات الأسواق الزراعية كانت الأكثر دراسة، وأن هناك تحديات عديدة مثل نقص الوعي بالبرامج والوصول المحدود، بينما كان من بين المحفزات بيئات تعزز الصحة والتمويل المالي.
- هدفت دراسة (كوفيووان وآخرون، 2024، Kpoviwanou et al) إلى استعراض التحديات التي تواجه تبني واستخدام تقنيات الزراعة الحراجية في أفريقيا والطرق المحتملة لتحسينها، تم استخدام بروتوكول عناصر الإبلاغ المفضلة للمراجعات النظامية والتحليلات التلوية (PRISMA) في البحث عن الأوراق العلمية ذات الصلة في قواعد بيانات مثل Google Scholar و Scopus و Web of Science. تم تحديد 351 مقالة في البداية، ومن خلال تطبيق معايير الإدراج والاستبعاد المحددة مسبقاً، تم اختيار 36 مقالة لتضمينها في هذا الاستعراض. أظهرت النتائج أن أبرز القيود التي تواجه المزارعين تشمل الآفات، ومشاكل الوصول إلى الأراضي، ونقص المعرفة والمهارات، ونقص رأس المال، ونقص

البذور. توصي الدراسة بإدخال تقنيات الزراعة الحراجية مع مراعاة السياق المحلي واحتياجات المزارعين والديناميات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، كما تؤكد على أهمية برامج التدريب والتعليم القوية، وحلول التمويل المتاحة، وإصلاحات ملكية الأراضي، وآليات الدعم الفعالة للوصول إلى البذور وإدارة الآفات، يمكن لهذه العوامل أن تسهم بشكل كبير في تحسين واعتماد تقنيات الزراعة الحراجية في أفريقيا، مما يؤدي إلى ممارسات زراعية أكثر استدامة.

- هدفت دراسة (ندودزو وآخرون، 2024، Ndudzo et al) إلى استعراض استخدام تقنية تحرير الجينوم CRISPR-Cas9 في تحسين المحاصيل من أجل تعزيز القدرة على التكيف مع تغيرات المناخ وتأثيراتها على صغار المزارعين في أفريقيا وخصوصاً زيمبابوي، تعاني القارة الأفريقية من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، مما يتفاقم بسبب التغيرات المناخية التي تؤدي إلى أنماط هطول أمطار غير متوقعة وجفاف، مما يسهم في انخفاض إنتاجية المحاصيل، تم استخدام تقنية CRISPR-Cas9 في ممارسات تربية المحاصيل لتحسين خصائص مثل تحمل الجفاف، والقيمة الغذائية، ومقاومة الأمراض. تم إجراء بحث شامل في قواعد البيانات البيولوجية مثل PubMed و Web of Science و Google Scholar لتحديد المقالات ذات الصلة بتطبيقات وتأثيرات تحرير الجينوم باستخدام CRISPR في سياق أفريقيا، تظهر الأدبيات أن تقنية CRISPR-Cas تم استخدامها لتعزيز القدرة على التكيف والمحتوى الغذائي لمجموعة متنوعة من المحاصيل، من خلال مكافحة الضغوط الحيوية وغير الحيوية، يمكن أن يساعد اعتماد تحسين المحاصيل باستخدام CRISPR صغار المزارعين في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في أفريقيا على التكيف مع تغير المناخ دون فقدان الإنتاجية، مما يسهم في الأمن الغذائي والزراعة المستدامة في القارة.

- هدفت دراسة (مارتن وآخرون، 2024، Martin et al) إلى استكشاف الروابط بين الغذاء والمياه والتنوع البيولوجي في الهند، حيث تعتبر هذه الروابط حيوية لفهم التفاعلات المعقدة بين هذه العوامل. على الرغم من أن العديد من الدراسات تناولت الربط بين الماء والغذاء والطاقة، إلا أن التنوع البيولوجي غالباً ما يتم تجاهله في بحوث الربط بين الماء والغذاء، خاصة في السياق الهندي، حيث تستضيف الهند جزءاً كبيراً من التنوع البيولوجي العالمي، وتواجه أيضاً واحدة من أعلى معدلات تحويل المواطن الطبيعية بسبب الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى تزايد ندرة المياه، استخدمت الدراسة مراجعة منهجية للأدبيات العلمية واستخرجت 208 رابطاً من 55 مقالة، باستخدام نهج رسم الخرائط النظامية، أظهرت النتائج وجود ترابط قوي بين هذه الثلاثة، حيث كانت الروابط المتعلقة بالتنوع البيولوجي هي الأعلى بعدد 137 رابطاً، تليها المياه بـ 131 رابطاً، ثم الغذاء بـ 120 رابطاً. تعكس هذه النتائج أهمية فهم الروابط والمقايضات في إدارة السياسات المتعلقة بهذه العوامل في الهند، مما يسهم في تعزيز إدارة فعالة ومستدامة للموارد.

- هدفت دراسة (أونشيني وآخرون، 2024، Oncini et al) إلى استكشاف دور الغابات الحضرية في تأمين الغذاء والحفاظ على المناخ والتنوع البيولوجي، من خلال تحليل الأدلة المستمدة من العلوم الطبيعية والاجتماعية. تبين النتائج الفوائد المتعددة لممارسات جمع الطعام الحضري وغابات الغذاء، لكنها تشير أيضاً إلى مخاطر محتملة. وتستند الدراسة إلى أربعة أبعاد تحليلية: تغير المناخ، التنوع البيولوجي، إنتاج الغذاء، والجوانب العلائقية. تُبرز النتائج الحاجة إلى تغييرات نظامية لضمان الفوائد الاجتماعية والبيئية.

- هدفت دراسة (وانغ وآخرون، 2023، Wang et al) إلى استكشاف تأثير نقص المياه (WD) على استهلاك المياه، والإنتاجية، والجودة، وكفاءة استخدام المياه (WUE) لمحاصيل البطيخ في مناطق الواحات الصحراوية شمال غرب الصين، أجريت التجارب في عامي 2020 و 2021 لتحديد أفضل استراتيجية ري بالبطيخ تحت ظروف نقص المياه الخفيفة (l) والمتوسطة (m) في مراحل مختلفة من النمو، أظهرت النتائج أن نقص المياه في مراحل النمو المختلفة

يقلل من استهلاك المياه بشكل كبير ويحسن الجودة الغذائية في مرحلة النضج، حققت استراتيجية MI (نقص المياه الخفيف في مرحلة النضج) أعلى أداء شامل من حيث التوازن بين توفير المياه، والإنتاجية، والجودة.

2-2-3- التعليق على الدراسات السابقة:

- تتشابه الدراسة مع جميع الدراسات في الهدف الرئيس وهو الزراعة المستدامة ودورها الحيوي في مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية، مع تسليط الضوء على ضرورة تطوير استراتيجيات جديدة لتعزيز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. بينما تركز الدراسة الحالية على تحليل الأنماط الزراعية التقليدية في منطقة معينة، تركز الدراسات السابقة على مفاهيم الزراعة الحضرية وسلوكيات الزراعة في سياقات أوسع.
- تمتاز الدراسة الحالية بتحليل شامل لكفاءة استخدام الموارد في أنماط زراعية محددة، حيث تقدم توصيات عملية مثل الانتقال إلى تقنيات الري الحديثة، مما يزيد من تأثيرها في السياق المحلي، كما تُعتبر الدراسة الحالية إضافة قيمة للأدبيات الزراعية، حيث تجمع بين كفاءة استخدام الموارد والاعتبارات الاجتماعية والبيئية. تقدم تحليلاً معمقاً وتوصيات ملموسة لتحسين الأنماط الزراعية. من خلال الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة، يمكن تحقيق تحسينات مستدامة في أنظمة الزراعة المختلفة، مع تعزيز الجوانب الاجتماعية والثقافية المرتبطة بها

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها

3-1- المنهجية:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمة تحليل الوثائق والتقارير الرسمية المتعلقة بالإنتاج الزراعي خلال موسم 2018/2019.

3-2- مجتمع الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة المشاريع الزراعية بولاية نهر النيل، مع التركيز على تنوع المشاريع خلال الموسم الشتوي.

3-3- عينة الدراسة:

تم اختيار عينة قصدية من تقارير وإحصائيات المشاريع الزراعية، إضافة إلى بيانات من الجهات الحكومية المختصة، وذلك لتعذر الحصول على بيانات متكاملة لبقية المواسم والأعوام.

3-4- إجراءات الدراسة:

شملت الإجراءات جمع الوثائق والتقارير الرسمية، وتحليلها باستخدام أدوات التحليل الإحصائي والمقارنة لمختلف العوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي، حيث تم إجراء بحث شامل في الأدبيات لفحص المقالات ذات الصلة بالعوامل المؤثرة في الإنتاج بالمشاريع الزراعية بولاية نهر النيل، كما تم البحث في قواعد البيانات العالمية مثل "PubMed" و "Embase" و "Web of Science". استخدم فريق البحث مجموعة من الكلمات المفتاحية ذات الصلة، مع مراعاة تنوع المصطلحات لضمان شمولية البحث

3-5- تحليل البيانات:

بعد جمع المقالات، تم تحليل البيانات باستخدام منهجية تحليل محتوى شاملة، حيث تم تصنيف المعلومات وفقاً للمواضيع الرئيسية والعوامل المؤثرة المحددة. تم استخدام برامج تحليل بيانات متقدمة لضمان دقة وسرعة عملية التحليل.

4- عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

4-1- نتيجة الإجابة عن السؤال الأول: ما المشاريع الزراعية في ولاية نهر النيل في السودان؟

للإجابة عن السؤال الأول للدراسة، تم الاستعانة بإحصائيات وزارة الزراعة لولاية نهر النيل لعام 2019م، حيث تم التوصل إلى وجود عدة أنواع من المشاريع الزراعية في الولاية. تنقسم المشاريع إلى نوعين رئيسيين هما:

1. المشاريع الصغيرة: وتشمل نوعين: (1- المشاريع الفردية النيلية. 2- مشاريع مضخات المياه الجوفية).
 2. المشاريع الكبيرة: وتنقسم إلى ثلاثة أنواع: المشاريع (1- التعاونية الزراعية، 2- الاستثمارية الزراعية، الحكومية).
- وبين الجدول (5) مساحات أنواع المشاريع الزراعية بالولاية:
جدول (5) مساحات أنواع المشاريع الزراعية بالولاية

المساحة	العدد	نوع المشروع
310000	52	المشاريع الحكومية
145468	61	المشاريع الأهلية والجمعيات التعاونية
321114	11827	المشاريع الخصوصية
37327	3671	المترا
80550	22	المشاريع الاستثمارية

المصدر: وزارة الزراعة – ولاية نهر النيل، 2019

يتضح من الجدول (5) أن المشاريع الزراعية في ولاية نهر النيل متنوعة من حيث الأهداف والتوجهات، مع تحديد المساحات التي تشغلها. يتبين أن المشاريع الحكومية تعد الأقل عدداً، بينما تأتي المشاريع الخصوصية في المقدمة من حيث العدد، رغم تدني حيازتها من المساحة التنفيذية مقارنة بالمشاريع الحكومية. يعكس هذا التنوع في المشاريع الزراعية أهمية العوامل المؤثرة في زيادة الإنتاج الزراعي، مما يسهم بدوره في تعزيز الناتج القومي للسودان ويُعزز من قوة اقتصادها العام.

4-2- نتيجة الإجابة على السؤال الثاني: ما العوامل المؤثرة في الإنتاج بالمشاريع الزراعية في ولاية نهر النيل في السودان؟

وللإجابة تم استقصاء مختلف العوامل المؤثرة في زيادة الإنتاج بالمشاريع الزراعية، سواء بشكل إيجابي أو سلبي.

وقد أظهرت نتائج الدراسات التي تناولت هذا الجانب أن أبرز العوامل المؤثرة كما يبينها الجدول

جدول (6) أبرز العوامل المؤثرة في الإنتاج بالمشاريع الزراعية بولاية نهر النيل:

العوامل	الإحصائيات والتفاصيل المرجعية
1. الظروف المناخية	وفقاً لتقرير وزارة الزراعة والموارد الطبيعية السودانية لعام 2019، بلغت معدلات الأمطار في ولاية نهر النيل للموسم الشتوي 2019/2018 نحو 150 ملم في المتوسط، وهو أقل من المعدل المعتاد بنسبة 25%.
2. مشاكل الري	"إن انخفاض معدلات الأمطار في موسم 2019/2018 أثر بشكل كبير على إنتاج الحبوب والمحاصيل الزراعية، مما زاد من اعتماد المشاريع الزراعية على مصادر المياه البديلة" (وزارة الزراعة السودانية، 2019).
	تشير البيانات الصادرة عن إدارة الموارد المائية في ولاية نهر النيل إلى أن نحو 40% من المشاريع الزراعية في الولاية تعتمد على الري من النيل، بينما تواجه بقية المشاريع مشكلات في توفير أنظمة ري حديثة.

"تعطل أنظمة الري وترديها ساهم في تقليل إنتاجية المحاصيل الزراعية بنسبة تتراوح بين 20-30% في بعض المناطق" (حكومة ولاية نهر النيل، 2019).	
إحصائية: بحسب تقرير منظمة الغذاء العالمي (WFP) لعام 2019، فإن 35% من المزارعين في ولاية نهر النيل واجهوا نقصاً في توفير البذور والأسمدة خلال موسم الشتاء 2018/2019. هذا النقص في المدخلات الزراعية الأساسية قلل من الإنتاجية الزراعية في المشاريع، حيث اضطرت المزارعون إلى تقليل مساحة الزراعة لتعويض النقص في الموارد" (WFP، 2019).	3. نقص المدخلات الزراعية
تشير تقارير البنك المركزي السوداني إلى أن التمويل الزراعي متاح للمشاريع في ولاية نهر النيل خلال موسم 2018/2019 انخفض بنسبة 15% مقارنة بالسنوات السابقة.	4. التمويل والتسهيلات
"القيود على التمويل الزراعي تسببت في تأخر عمليات التحضير للموسم الزراعي، ما أثر على الإنتاج الزراعي الكلي" (البنك المركزي السوداني، 2019).	5. التأثيرات السياسية والاجتماعية
وفقاً لتقرير منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، فإن الاحتجاجات والتوترات السياسية في 2018 أثرت على الإنتاج الزراعي في ولاية نهر النيل، حيث عانت 25% من المشاريع من تأخر في الزراعة والحصاد. "تأثر الإنتاج الزراعي نتيجة التوترات السياسية، مما أدى إلى فقدان فرص عمل وزيادة الضغط على الموارد المحلية" (FAO، 2019).	

- وبالإضافة للجدول (6) تبرز عوامل عديدة أشارت لها الدراسات السابقة ويرتبها الباحثون حسب أهميتها:
1. الإنفاق الحكومي التنموي المخصص للقطاع الزراعي والاستثمار الأجنبي المباشر في التمويل الزراعي واستثماره: أظهرت نتائج دراسة (عبد وآخرون، 2024) أن الاستثمار الزراعي يعد من العوامل الأساسية التي تدعم التنمية المستدامة الزراعية، خاصة في ظل غياب الخطط الاستثمارية المناسبة. كما أكدت الدراسة أهمية دعم القوى العاملة في القطاع الزراعي لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة على المدى القصير والطويل، كما أكدت دراسة (محمد وآخرون، 2021) وجود تأثير معنوي إيجابي لكل من الإنفاق الحكومي التنموي المخصص للقطاع الزراعي والاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع على الناتج الزراعي في الأجلين الطويل والقصير. كما أشارت إلى أن تأثير التمويل المصري يظهر فقط في الأجل الطويل. أوصت الدراسة بضرورة إعطاء أولوية خاصة للتنمية وتطوير القطاع الزراعي من خلال تخصيص جزء معتبر من التمويل التنموي لهذا القطاع، وأكدت على أهمية حسن إدارة سياسة التمويل وتوجيهها نحو القطاع الزراعي.
 2. التسويق الزراعي: يُعتبر التسويق من العوامل المؤثرة إيجابياً على تفعيل أي منتج أو متطلب من متطلبات الإنسان والكائنات الحية. من خلال التسويق، يمكن للمزارعين توصيل منتجاتهم إلى مختلف المناطق، مما يحدد كيفية استفادة المستهلكين من المنتجات الزراعية. في المقابل، فإن أي ضعف في التسويق ينعكس سلباً على الإنتاجية المرغوبة بالمشاريع الزراعية، سواء كانت في ولاية نهر النيل أو غيرها. لذلك، يعد التسويق من متطلبات المهارات التطويرية لدى العاملين بشكل عام، كما أن التسويق الزراعي يُعد أحد الأعمدة الأساسية في العملية الزراعية، حيث يشير إلى وصول المنتج إلى المستهلك في أجدود صورة وبأسعار مناسبة. قد تتم عملية التسويق في المكان الذي يتم فيه الإنتاج أو في المدن والمناطق المجاورة، وقد تشمل أيضاً التصدير في حال وجود فائض من الإنتاج. التسويق الزراعي لا يقتصر على المنتجات الزراعية فقط، بل يمتد أيضاً إلى التصنيع الزراعي للمواد والسلع الزراعية التي يحتاجها المستهلكون على مدار السنة، ويشمل أيضاً التعبئة والتغليف والنقل والتخزين. وبهذا الصدد يذكر (Abdel-Aziz, 1999) بأن المزارعين غالباً ما لا يدركون الفرق الموسمي في الأسعار وزيادتها بسبب عدم وجود نظام منظم للتسويق والتخزين.

3. العمالة، والسكان، والمساحة المزروعة: وهي عوامل تؤثر في معدلات النمو الزراعي: أظهرت نتائج دراسة (عبد النبي، 2021) أن معدلات النمو المتزايدة للعوامل المتعلقة بالإنتاج الزراعي تشمل العمالة، والسكان، والمساحة المزروعة. ومع ذلك، كانت معدلات النمو لبعض العوامل الأخرى، مثل العمالة الزراعية ومساحة المحاصيل، في تراجع. كما تم تقدير حجم الإنتاج الأمثل لعدد من المحاصيل الزراعية المهمة، مثل القمح والشعير والبقوليات، مما يساعد في تقليل الفجوة الغذائية وزيادة الإنتاج الزراعي للمحاصيل الأساسية، ومن جهة أخرى، تؤكد نتائج دراسة (أفوسو-أمبونج وآخرون، 2024) على وجود أربعة نهج فعالة في تعزيز الزراعة المستدامة، وهي: (النهج الابتكاري، نهج تمكين المزارعين، النهج التاريخي وتشارك المعرفة، النهج الهيكلي والنظامي)، وتشير الدراسة إلى أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والظروف البيئية هي المحددات الرئيسية لاعتماد الممارسات الزراعية المستدامة. تسهم هذه النهج في تحسين الصحة البيئية، وزيادة ربحية المزارع، وتعزيز العدالة الاجتماعية والرعاية للمزارعين.
4. تأثير السياسة الزراعية على الإنتاج: يتضح من خلال الدراسات الحديثة أن سياسة التوازن المتبعة في العملية الزراعية لها تأثير كبير على الإنتاج في المشاريع الزراعية. حيث أظهرت دراسة (حداد وآخرون، 2024) أن استخدام سياسة التوازن، المتمثلة في النموذج القابل للحوسبة (CGE) لقياس التغيرات المتوقعة حتى عام 2030، يزيد من استخدام الأراضي للرعي وإنتاج المواشي في الاتحاد الأوروبي، بينما يقلل من إنتاج المحاصيل. كما أدت هذه السياسة إلى زيادة أسعار المحاصيل وانخفاض إنتاج القطاعات الحيوانية المكثفة، مما يؤكد أهمية اتباع مبدأ التوازن في مختلف جوانب الحياة، وخاصة في الأمور الزراعية لتحقيق الرفاهية.
5. أساليب المشاركة الشخصية والمجتمعية: تشير نتائج دراسة (تيوودروس وآخرون، 2024) إلى أن هناك عوامل إضافية تؤثر في تحسين تنوع النظام الغذائي المرتبط بالإنتاج الزراعي، تتمثل في أساليب المشاركة الشخصية والمجتمعية، والتي كانت الأكثر فعالية في تحسين تنوع النظام الغذائي، وفي سياق آخر، توضح نتائج دراسة (غاريتي وآخرون، 2024) أن تدخلات الأسواق الزراعية كانت الأكثر دراسة، مشيرة إلى وجود تحديات عديدة مثل نقص الوعي بالبرامج والوصول المحدود، بينما تمثل المحفزات بينات تعزز الصحة والتمويل المالي.
6. التحديات والآفات المؤثرة على الإنتاج: من أبرز المشكلات والآفات التي تؤثر سلبًا على الإنتاج الزراعي هي القيود والمحددات التي تفرض على المزارعين، بالإضافة إلى الآفات والمشكلات المختلفة التي تعيق طريقتهم الإنتاجي. تشير نتائج دراسة (كوفويان وآخرون، 2024) إلى أن أبرز القيود التي تواجه المزارعين تشمل الآفات، ومشاكل الوصول إلى الأراضي، ونقص المعرفة والمهارات، ونقص رأس المال، ونقص البذور. كما أوصت الدراسة بضرورة إدخال تقنيات الزراعة الحراجية مع مراعاة السياق المحلي واحتياجات المزارعين والديناميات الاجتماعية والاقتصادية القائمة. كما أكدت على أهمية برامج التدريب والتعليم القوية، التي تلعب دورًا في تعزيز الوعي الزراعي، وحلول التمويل المتاحة، وإصلاحات ملكية الأراضي، وآليات الدعم الفعالة للوصول إلى البذور وإدارة الآفات. يمكن أن تسهم هذه العوامل بشكل كبير في تحسين اعتماد تقنيات الزراعة الحراجية في أفريقيا، مما يؤدي إلى ممارسات زراعية أكثر استدامة ومرونة.
7. المياه واستخداماتها، وتتمثل مصادر المياه في الإمكانيات الواسعة للمياه السطحية والجوفية في الولاية وكما يلي:

أ. نهر النيل ورافده نهر عطبرة: يُعتبر مياه نهر النيل ونهر عطبرة المصدر الدائم للمياه في الولاية، وهناك فائض كبير متاح للاستخدام حسب اتفاقية مياه النيل (وزارة الزراعة ولاية نهر النيل، 2018). كما توجد بعض الأودية

والخيران الموسمية التي توفر كميات محدودة من المياه في موسم الخريف، مثل أودية المكابراب، الهواد، العوتيب، والحمار. وتختلف إيراداتها من موسم لآخر، مما يتيح المجال لاستغلالها من خلال إقامة السدود فيها. **ب. الحجر الرملي النوبي:** يحتل 50% من مساحة الولاية، ويُعتبر الطبقة الرئيسية الحاملة للمياه الجوفية، حيث تقدر سعتها بحوالي 316 مليار متر مكعب بتغذية سنوية مقدارها 136 مليون متر مكعب. كما يوجد حوض أسفل نهر عطبرة بسعة تقدر بحوالي 0.8 مليار متر مكعب بتغذية سنوية 23 مليون متر مكعب. يشكل نهر النيل وعطبرة المصدرين الرئيسيين لتغذية المناطق الرسوبية بالمياه (وزارة الزراعة ولاية نهر النيل، 2018). وتشير المسوحات إلى وجود احتياطات كبيرة من المعادن، مثل النفط، الذهب، المايكا، الجير، الحديد، والرخام. كما تحظى الولاية بشلالات في مجرى النيل مثل السبلوقة والشريك، ويمكن استغلالها لتوليد الطاقة الكهربائية (وزارة الزراعة ولاية نهر النيل، 2018).

8. **كفاءة استخدام المياه في الزراعة:** تشير نتائج دراسة (إبراهيم، 2018) إلى أن كفاءة استخدام مياه الري في مشروع الكفاءة الزراعي تصل إلى 73.6% للقمح، و82% للذرة الشامية، و70% للبرسيم. بينما كانت في مشروع الحسا والمشاريع الصغيرة نحو 39%، 32%، و47% للمحاصيل الثلاثة على التوالي. أجريت مقارنة لصافي عائد وحدة المياه، فتبين أنها لمحصول القمح 1.61 جنية/م³، و0.21 جنية/م³، و0.18 جنية/م³ في مشروع الكفاءة الزراعي، مشروع الحسا الزراعي، والمشاريع الصغيرة على التوالي. أما الذرة الشامية فقد كان صافي عائد المتر المكعب 3.67 جنية/م³ و0.14 جنية/م³ في كل من مشروع الكفاءة الزراعي والمشاريع الصغيرة. وأخيرًا، كان صافي عائد المتر المكعب للبرسيم 0.59 جنية/م³ في مشروع الكفاءة الزراعي، و0.25 جنية/م³ في مشروع الحسا، و0.29 جنية/م³ في المشاريع الصغيرة. أهم توصيات الدراسة هي استخدام الحزم التقنية في الإنتاج الزراعي، خاصة فيما يتعلق بطرق الري المستخدمة.

أ. **تأثير نقص المياه على الإنتاج:** من الواضح أن استخدام المياه كعنصر من عناصر الإنتاج بكفاءة له تأثير إيجابي قوي على زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية المهمة للإنسان وغيره من مخلوقات الله. تشير دراسة (وانغ وآخرون، 2023) إلى أن نقص المياه في مراحل النمو المختلفة يقلل من استهلاك المياه بشكل كبير، ويحسن الجودة الغذائية في مرحلة النضج، حيث حققت استراتيجية نقص المياه الخفيف في مرحلة النضج أعلى أداء شامل من حيث التوازن بين توفير المياه، والإنتاجية، والجودة. وتؤكد دراسة (فتحي، 2015) على كفاءة استخدام عناصر الإنتاج للمحاصيل التي تستخدم نظم الري الحديثة مقارنة بالمحاصيل التي تستخدم نظم الري التقليدية. أشارت نتائج تحليل التباين إلى وجود فروق معنوية إحصائية بين قيم معايير الكفاءة، والتي تتمثل في الإنتاجية، صافي عائد الفدان، الإيراد الكلي، تكلفة الوحدة، ربحية الجنيه المنفق، ونسبة الإيراد للتكاليف، مما يؤكد أهمية نظم الري الحديث وسرعة حل مشكلاتها لزيادة كفاءة إدارة المورد المائي الذي يتسم بالندرة.

ب. **الوضع الراهن لنظم الري:** أشارت نتائج دراسة (توم، 2015) إلى أن 37.5% من المزارعين يستخدمون الري بالغمر، بينما احتل الري بالتنقيط المرتبة الأولى في نسبة التبني بلغت 37%، تلاه نظام الري بالرش بنسبة 19.9%، ثم الري بالمحابس بنسبة 16.8%. أما الري النافوري والري تحت السطحي فقد احتلا المرتبتين الأخيرتين بنسبة تبني بلغت 11.8% و9.85% على التوالي. وأن عدم تبني المزارعين لنظم الري الحديثة يعود إلى التكلفة العالية وصعوبة الصيانة كأكثر المعوقات، بينما تعقيد نظام الري يعتبر من أقل المعوقات. أشارت النتائج أيضًا إلى وجود علاقة طردية معنوية بين كل من الحالة التعليمية، والخبرة الزراعية، وعدد أفراد الأسرة

العاملين بالزراعة، والمساحة المزروعة كمتغيرات تابعة، ودرجة تبني بعض نظم الري الحديثة كمتغيرات تابعة. كما أوصت الدراسة بضرورة توعية المزارعين وزيادة معارفهم بشأن نظم الري الحديثة، وتخطيط وتنفيذ برامج إرشادية تتعلق باستخدام هذه النظم، مما ينعكس إيجابياً على الإنتاج الزراعي في ولاية نهر النيل في السودان.

9. المناخ وتأثيراته على الإنتاج الزراعي: أظهرت نتائج دراسة (شاه وآخرون، 2024) أن لعوامل المناخ تأثيرات متفاوتة على إنتاجية العوامل الزراعية في 8 من أصل 9 مناطق في الصين، مع تأثير إيجابي في هضبة تشينغهاي التبتية. كما كان أداء حوض سيتشوان والمناطق المحيطة به هو الأفضل، حيث شهدت زيادة في إنتاجية TFPC بنسبة 22.3%. أثبتت الاختبارات الإحصائية وجود فروق معنوية بين الإنتاجية الزراعية مع وبدون تأثير عوامل المناخ والفجوات التكنولوجية بين المناطق، كما أشارت دراسة (لي وآخرون، 2024) إلى أن نموذج AquaCrop كان فعالاً في محاكاة إنتاج القطن. وتوقعت الدراسة أن تغير المناخ المستقبلي سيؤدي إلى زيادة ملحوظة في إنتاج القطن بنسبة تصل إلى 28.04% بحلول فترة الثمانينيات من القرن الحادي والعشرين (s2080) وفقاً لسيناريوهات SSP2-4.5 و SSP5-8.5. كما تبين أن الزراعة المبكرة (31 مارس) تؤدي إلى زيادة الإنتاجية مقارنة بالتواريخ اللاحقة، وهنا نشير إلى ما أكدته دراسة (بوتسكا وآخرون، 2024) أن الزراعة في إثيوبيا تتأثر بشكل كبير بتغيرات المناخ، خاصة في المحاصيل الأساسية مثل السرغوم والشعير، مما يزيد من التهديدات على الأمن الغذائي. أوصت الدراسة بتنفيذ سياسات وتدابير للتكيف للحد من هذه التأثيرات الضارة. وغير بعيد عنها تبرز الربط بين العوامل البيئية: إذ أظهرت نتائج دراسة (مارتن وآخرون، 2024) أن الروابط المتعلقة بالتنوع البيولوجي هي الأعلى بعدد 137 رابطاً، تليها المياه بـ 131 رابطاً، ثم الغذاء بـ 120 رابطاً. تعكس هذه النتائج أهمية فهم الروابط والمقايضات في إدارة السياسات المتعلقة بهذه العوامل المهمة، مما يساهم في تعزيز إدارة فعالة ومستدامة للموارد

10. استخدام الابتكارات التكنولوجية: تشير دراسة (ندودزو وآخرون، 2024) إلى أن استخدام تقنية CRISPR-Cas لتعزيز القدرة على التكيف والمحتوى الغذائي لمجموعة متنوعة من المحاصيل يمكن أن يساعد المزارعين الصغار في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في أفريقيا على التكيف مع تغير المناخ دون فقدان الإنتاجية، مما يساهم في الأمن الغذائي والزراعة المستدامة في القارة.

وبناء على ما سبق؛ يرى الباحثون ضرورة تعاضد مختلف العوامل ذات العلاقة بالتنمية الزراعية، منها الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي، وتأثيرها على الإنتاج الزراعي في الأجلين القصير والطويل، كما يبرز التسويق الزراعي كعامل رئيسي لضمان وصول المنتجات إلى المستهلكين بكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، يبرز عامل العمالة والسكان والمساحات المزروعة كعوامل مؤثرة في النمو الزراعي، كما أن تبني السياسات الزراعية المتوازنة، مثل سياسة التوازن الأوروبي، قد تؤثر على إنتاج المحاصيل وتربية الماشية. وأخيراً، فعامل الكفاءة في استخدام المياه وتقنيات الري الحديثة في تحسين الإنتاج الزراعي، فضلاً عن التعامل مع تأثيرات التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي في مناطق مختلفة.

3-4-نتيجة الإجابة على السؤال الثالث: ما مدى تأثير الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لدى المزارعين في الإنتاج بالمشاريع الزراعية في ولاية نهر النيل في السودان؟

وللإجابة فقد تبين من استعراض العديد من الدراسات أن هناك تأثيراً ملموساً للخصائص الاجتماعية والاقتصادية لدى المزارعين في ولاية نهر النيل على الإنتاج؛ فهي من العوامل الحاسمة التي تؤثر على الإنتاج بالمشاريع

الزراعية. تشير الدراسات إلى أهمية معرفة تأثير هذه الخصائص على واقع الإنتاج، سواء بشكل سلبي أو إيجابي، أو عدم تأثيرها على الإطلاق.

1. تأثير الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمزارعين: وتشمل السمات الاجتماعية والاقتصادية لمزارعي ولاية نهر النيل بالمشاريع الزراعية المختلفة (الخصوصية، التعاونية، والحكومية) ضرورية، حيث ينعكس تأثيرها على الإنتاج، وقد أظهرت نتائج دراسة (إبراهيم، 2018) أن المتغيرات المستقلة مثل المستوى التعليمي، تكاليف الري، تكاليف الأسمدة، وتكاليف المبيدات كانت لها تأثيرات معنوية على الإنتاجية. بينما لم يكن لعوامل مثل عمر المزارع، عدد سنوات الخبرة، وتكاليف البذور تأثير معنوي على إنتاجية الذرة الشامي. أما بالنسبة لمحصول البرسيم، فقد أظهرت النتائج أن تكاليف الري، تكاليف البذور، تكاليف الأسمدة، وتكاليف المبيدات كانت ذات أثر معنوي على الإنتاجية، في حين لم تكن المتغيرات مثل عمر المزارع، المستوى التعليمي، وعدد سنوات الخبرة ذات تأثير معنوي.
2. العمر والمستوى التعليمي: يعد العمر من أهم السمات الشخصية التي تسهم في تحديد مستويات الإنتاج، ويمكن أن يحقق المزارع مستويات إنتاجية أعلى إذا توفرت له المعينات اللازمة، مثل التقنيات الزراعية الحديثة، التمويل، وأسواق تستوعب إنتاجه بأسعار مجزية. تشير دراسة (إبراهيم، 2018) إلى أن غالبية المزارعين تقع في فئات عمرية قادرة على العطاء وتحمل المجهود البدني، كما يتضح من النتائج المسحية- التي قامت بها الباحثة- أن للعمر أثرًا هامًا على الإنتاجية في المشاريع الزراعية بولاية نهر النيل. يعود ذلك إلى اعتماد المزارعين على الجهد البدني في أداء العمل الزراعي، بالإضافة إلى تجانسهم من حيث ارتفاع المستوى التعليمي، حيث إن غالبية المزارعين في فئات العمر المنتج، كما أكدت دراسة (التوم، 2015) أن أكثر من 40% من المزارعين المبحوثين هم من كبار السن الذين تزيد أعمارهم عن 60 عامًا. كما أظهرت الدراسة تباينًا واضحًا في المستويات التعليمية، حيث كانت نسبة الأمية 20%، و40% من المزارعين ذوي مستوى تعليمي مرتفع (ثانوي وما فوق)، بالإضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية وعكسية ومعنوية بين العمر واستخدام بعض نظم الري الحديثة. كما وُجدت علاقة طردية ومعنوية بين كل من الحالة التعليمية، والخبرة الزراعية، وعدد أفراد الأسرة العاملين بالزراعة، والمساحة المزروعة كمتغيرات تابعة، ودرجة تبني بعض نظم الري الحديثة كمتغيرات تابعة.
3. حجم الأسرة: تؤكد دراسة (إبراهيم، 2018) أن المزارعين في ولاية نهر النيل يتسمون بتجانس معين، حيث يظهرون ارتفاعًا في المستوى التعليمي، وغالبية المزارعين يندرجون في فئات عمرية قادرة على الإنتاج. ومع ذلك، يُلاحظ أن لديهم عددًا كبيرًا من أفراد الأسرة، مع حيازات زراعية صغيرة، بالإضافة إلى ضعف التمويل وعدم توفره بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب، وفي سياق آخر، أشارت نتائج دراسة (رابعة التوم، 2015) إلى أن 78.9% من المزارعين ينتمون إلى أسر متوسطة وكبيرة، حيث بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة 9 أفراد. كما أوضحت الدراسة أن غالبية هؤلاء المزارعين يعتمدون على العمالة الأجنبية في أنشطتهم الزراعية، وتُظهر هذه النتائج أهمية حجم الأسرة كعامل مؤثر في الإنتاج الزراعي. فوجود عدد كبير من أفراد الأسرة قد يوفر قوة عمل إضافية، ولكن قد يؤدي أيضًا إلى زيادة الضغوط على الموارد الزراعية المحدودة. وبذلك يرى الباحثون ضرورة النظر في كيفية تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين، بما في ذلك تعزيز الوصول إلى التمويل، وتوفير التدريب للعمالة المحلية، مما قد يسهم في زيادة الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي في ولاية نهر النيل.

4-4 مناقشة نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج يمكن تلخيصها فيما يأتي:

- توجد أنواع متعددة من المشاريع الزراعية بالولاية، بما في ذلك: مشاريع صغيرة، والتي تتضمن نوعين: (فردية نيلية، ومشاريع مضخات المياه الجوفية)، والمشاريع الكبيرة، التي تنقسم إلى ثلاثة أنواع: (المشاريع التعاونية الزراعية، والمشاريع الاستثمارية الزراعية، والمشاريع الحكومية).
- يجب إعطاء أولوية خاصة لتنمية وتطوير القطاع الزراعي من خلال تخصيص جزء مناسب من التمويل التنموي له، كما أوصت الدراسة بضرورة إدارة سياسة التمويل بشكل جيد وتوجيهها نحو القطاع الزراعي.
- يعد التسويق من العوامل المؤثرة إيجاباً على تفعيل أي منتج أو متطلب للحياة على وجه الأرض.
- توجد أربعة نهج فعالة في تعزيز الزراعة المستدامة، وهي: النهج الابتكاري، ونهج تمكين المزارعين، والنهج التاريخي لمشاركة المعرفة، والنهج الهيكلي والنظامي.
- تُعتبر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والظروف البيئية المحددات الرئيسية لاعتماد الممارسات الزراعية المستدامة، حيث تسهم في تحسين الصحة البيئية، وزيادة ربحية المزارع، وتعزيز العدالة الاجتماعية والرفاهية للمزارعين.
- يتطلب تطوير التدخلات آليات مناسبة لمواجهة المشكلات التي تواجه المزارعين وكيفية التعامل معها.
- تسهم عوامل التدريب والتوعية بشكل كبير في تحقيق ممارسات زراعية أكثر استدامة ومرونة.
- يُعتبر الماء أساس الحياة على وجه الأرض، لكن استخدامات المياه في الزراعة، وكذلك في حياتنا الإنسانية، تحتاج إلى معايير دقيقة؛ إذ إن الاستخدام العشوائي للمياه يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية على الحياة.
- من الضروري إحداث توازن بين توفير المياه، والإنتاجية، والجودة، مع أهمية توظيف نظم الري الحديثة والعمل على حل مشكلاتها لزيادة كفاءة إدارة المورد المائي الذي يتسم بالندرة.
- يجب توعية المزارعين وزيادة معارفهم حول نظم الري الحديثة، كما ينبغي تخطيط وتنفيذ برامج إرشادية تتعلق باستخدام هذه النظم، مما سينعكس إيجاباً على الإنتاج بالمشاريع الزراعية في ولاية نهر النيل في السودان.
- يواجه الإنسان العربي، وبالأخص السوداني، تحديات متعددة تعيق التقدم في الإنتاج الزراعي بالمشاريع الزراعية، ومن أهم هذه التحديات التغيرات المناخية، التي سيكون لها تأثيرات متنوعة على الإنتاج الزراعي بشكل عام.
- ضرورة اتخاذ تدابير وسياسات مختلفة للحد من هذه التأثيرات الضارة، والعمل على زيادة الإنتاجية.
- تعكس هذه النتائج أهمية فهم الروابط والمقايضات في إدارة السياسات المتعلقة بهذه العوامل المهمة، مما يسهم في تعزيز إدارة فعالة ومستدامة للموارد.
- توجد مخاطر تحيط بالإنتاج بالمشاريع الزراعية، وهي: تغير المناخ، التنوع البيولوجي، إنتاج الغذاء، وجوانب العلاقات. تُبرز هذه المخاطر الحاجة إلى تغييرات نظامية لضمان الفوائد الاجتماعية والبيئية.
- للخصائص الاجتماعية والاقتصادية لدى المزارعين تأثيرات سلبية أو إيجابية على الإنتاج بالمشاريع الزراعية في ولاية نهر النيل. وتُظهر المتغيرات (تكاليف الري، تكاليف البذور، تكاليف الأسمدة، تكاليف المبيدات) أثراً معنوياً على الإنتاج بالمشاريع الزراعية.
- يُعد ضعف التمويل وعدم توفره بالمقدار الكافي وفي الوقت المناسب من أكثر العوامل المؤثرة سلباً على الإنتاج بالمشاريع الزراعية، وغالبية المزارعين يعتمدون على العمالة الأجنبية، في حين يتوجب عليهم توفير فرص عمل للأسر السودانية.
- توجد علاقة تكاملية بين العوامل الرئيسية المؤثرة على الإنتاج بالمشاريع الزراعية والخصائص الاجتماعية لدى المزارعين أو العاملين في هذا الحقل المهم.

توصيات الدراسة ومقترحاتها

- بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحثون ويقترحون الآتي:
1. يجب تبني أنظمة الري بالتنقيط والري المحوري لتعزيز كفاءة استخدام المياه وتقليل الاعتماد على الأمطار الموسمية، مع إنشاء شبكات ري حديثة ومتطورة ومتكاملة لتقليل الاعتماد على الأمطار الموسمية.
 2. يجب على الحكومة التعاون مع المنظمات الدولية لتوفير البذور والأسمدة بأسعار معقولة للمزارعين، كما يجب توسيع نطاق التمويل الزراعي المدعوم من الحكومة والمؤسسات المالية لتشمل الصغيرة والمتوسطة.
 3. إنشاء مراكز تدريبية متخصصة للمزارعين لزيادة كفاءتهم في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة.
 4. تحسين البنية التحتية للنقل بتطوير شبكات الطرق لتسهيل نقل المحاصيل من المناطق الريفية إلى الأسواق، مما سيزيد من كفاءة سلاسل التوريد ويقلل التكاليف.
 5. توفير قروض ميسرة للمزارعين من خلال برامج تمويل حكومية وخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
 6. إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص لتوفير المدخلات بأسعار مدعومة وتسهيل وصولها إلى المزارعين.
 7. يجب توفير الآلات الزراعية المناسبة لبعض العمليات الزراعية، وذلك لمعالجة النقص الكبير في العمالة الزراعية، خصوصاً في العمليات التي تحتاج إلى أعداد كبيرة من العمالة.
 8. يلزم الدولة استصلاح أراضٍ زراعية جديدة لزيادة المساحة المزروعة، بما يساهم في تعزيز الإنتاج الزراعي وتلبية احتياجات الأمن الغذائي.
 9. يجب تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وكذلك بين المزارعين والجهات البحثية، لتبادل المعرفة والخبرات حول الابتكارات الزراعية والتقنيات الحديثة.
 10. يتعين على الدولة والجهات المعنية توفير التمويل اللازم والدعم الفني للمزارعين، لضمان قدرتهم على تنفيذ الممارسات الزراعية الحديثة وتحقيق الاستدامة.
 11. يجب تحسين نظم التسويق الزراعي لتسهيل وصول المزارعين إلى الأسواق وتعزيز قدرتهم التنافسية، مما يساهم في زيادة دخلهم وتحسين مستوى حياتهم.
 12. كما يقترح الباحثون ولما لمسوه من فجوة بحثية في الموضوع إجراء دراسات مستقبلية في الموضوعات الآتية:
 - (1) دراسة تحليلية لتأثير التغيرات المناخية المتوقعة على استدامة المشاريع الزراعية على المدى الطويل.
 - (2) تنفيذ دراسة ميدانية تجريبية لقياس تأثير التحول من الري بالغمر إلى تقنيات الري الحديثة، مثل الري المحوري والري بالتنقيط، بهدف زيادة كفاءة استخدام المياه وتحسين إنتاجية المحاصيل.
 - (3) إجراء دراسات تقييمية دورية لمتابعة أثر التغييرات في السياسات الزراعية والتقنيات المستخدمة، لضمان التكيف مع التحديات المستجدة.

المصادر والمراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم، محمد الأمين أحمد (2018). تقييم ومقارنة الكفاءة الاقتصادية لنظم الري التقليدي والحديث بمحلية بربير، ولاية نهر النيل، السودان، بحث دكتوراة في الاقتصاد الزراعي جامعة أم درمان الإسلامية، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي.
2. برنامج الغذاء العالمي. (2019). (WFP). تقرير الأمن الغذائي في السودان لعام 2019. تقارير برنامج الغذاء العالمي حول السودان.
3. بنك السودان المركزي (2015). التقرير السنوي الخامس والخمسون، مطبعة بنك السودان، الخرطوم، السودان.

4. بنك السودان المركزي (2017). التقرير السنوي السادس والخمسون. مطبعة بنك السودان، الخرطوم.
5. بنك السودان المركزي (2019). التقرير السنوي السابع والخمسون، مطبعة بنك السودان، الخرطوم.
6. بنك السودان المركزي (2020). التقرير السنوي الستون، مطبعة بنك السودان، الخرطوم.
7. البنك المركزي السوداني (2019). التقرير السنوي للتمويل الزراعي في السودان. الخرطوم، السودان. متاح عبر الرابط: التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني.
8. النوم، رابعة (2015). العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على تبنى الزراعة لنظم الري الحديثة (منطقتي القصيم والباحة بالمملكة العربية السعودية)، رسالة ماجستير إرشاد زراعي وتنمية ريفية، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
9. الجزيرة نت. (2023). ولاية نهر النيل. منطقة زاخرة بالأثار والمعادن شمال السودان. Retrieved from <https://www.aljazeera.net>.
10. حكومة ولاية نهر النيل (2019). التقرير السنوي للموارد المائية والزراعية. ولاية نهر النيل، السودان. الأرشيف المحلي لحكومة الولاية.
11. الخاقاني، نادية رحمن، الجصاني، نسرين عواد، والأزيرجاوي، نهاد حبيب. (2020). العوامل البشرية المؤثرة في الإنتاج الزراعي في محافظة النجف الأشرف، المجلة الجغرافية، 1(13)، 165-182، رابط البحث: <https://www.iasj.net/iasj/article/197513>
12. دائرة الاستثمار والصناعة والسياحة والتعدين والمحاجر (2019). الخارطة الاستثمارية، ولاية نهر النيل، الدامر، السودان.
13. رئاسة الجمهورية (2023). ولاية نهر النيل، صفحة رئاسة الجمهورية، الرابط: <https://www.presidency.gov.sd/states-of-sudan/River-Nile-State>.
14. عبد النبي، نور الدين محمد. (2021). التقدير القياسي لبعض أهم العوامل المؤثرة على الإنتاج الزراعي في ليبيا وتقدير حجم الإنتاج الأمثل لأهم المحاصيل المنتجة في القطاع الزراعي في ليبيا خلال الفترة ما بين 1990 إلى 2010. مجلة جامعة بنغازي العلمية، 34(1)، 12.
15. عبد، مقداد جاسم، جاسم، محمد خليل، راهي، وضاح رحيم، و حسن، كريم مطير. (2024). دراسة بعض العوامل المؤثرة في القطاع الزراعي لتحقيق ابعاد التنمية المستدامة في العراق للمدة 1990- 2019. مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، 54(1)، 37-46.
16. فتحي، عبد الفتاح محمد الحداد (2015). تأثير تطوير نظم الري على استخدام المياه في الانتاج الزراعي بمحافظة البحيرة. رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.
17. محمد، خالد هاشم ابراهيم (2016) الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان: دراسة حالة مشاريع الراجعي للكفاءة الزراعية بولاية نهر النيل (بيرير) رسالة دكتوراه منشورة، MD: <https://search.mandumah.com>/ 831193
18. مصطفى، خالدة عبد الله. (2024). المقومات والسياسات الزراعية حسب رؤية المملكة للعام 2030م ودورها في استدامة الأمن الغذائي لمحصول القمح خلال الفترة (2008-2023)، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، 3(22)، 131- 155
19. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). (2019). تأثير التغيرات السياسية على الإنتاج الزراعي في السودان. روما، إيطاليا. متاح عبر الرابط <https://www.fao.org/publications/en/>
20. وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري والغابات (2016). التقرير السنوي، ولاية نهر النيل، الدامر، السودان.
21. وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري والغابات (2017). إدارة الأمن الغذائي والتنمية الريفية، ولاية نهر النيل، الدامر، السودان.
22. وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري والغابات (2018). التقرير السنوي، ولاية نهر النيل، الدامر، السودان.
23. وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري والغابات (2019). التقرير السنوي، ولاية نهر النيل، الدامر، السودان.
24. وزارة الزراعة والموارد الطبيعية السودانية. (2019). تقرير الإنتاج الزراعي لموسم 2018/2019. الخرطوم، السودان. وزارة الزراعة.
25. اليونيسيف (UNICAF) (2015). دليل موسوعة معلومات قارات العالم.

ثانياً-المراجع بالإنجليزية:

1. Abate, B. Z., Alaminie, A. A., Assefa, T. T., Tigabu, T. B., & He, L. (2024). Modeling climate change impacts on blue and green water of the Kobo-Golina River in data-scarce upper Danakil basin, Ethiopia. Journal of Hydrology: Regional Studies, 53, 101756. <https://doi.org/10.1016/j.ejrh.2024.101756>

2. Abdelnabi, N. M. (2021). Econometric estimation of some key factors affecting agricultural production in Libya and the estimation of optimal production volume for major crops in Libya between 1990 and 2010 (in Arabic). University of Benghazi Scientific Journal, 34(1), 12. <https://doi.org/10.37376/sjuob.v34i1.183>
3. Abdul, M. J., Jassim, M. K., Rahi, W. R., & Hassan, K. M. (2024). A study of some factors affecting the agricultural sector to achieve the dimensions of sustainable development in Iraq for the period 1990-2019 (in Arabic). Journal of Al-Rafidain University College of Science, 54(1), 37-46. <https://doi.org/10.55562/jruocs.v54i1.574>
4. Al-Khaqani, N. R., Al-Jassani, N. A., & Al-Azairjawi, N. H. (2020). Human factors affecting agricultural production in Najaf Governorate, Iraq (in Arabic). The Geographic Journal, 1(13), 165-182. Retrieved from <https://www.iasj.net/iasj/article/197513>
5. Al-Toum, R. (2015). Economic and social factors influencing the adoption of modern irrigation systems in Al-Qassim and Al-Baha regions, Saudi Arabia (in Arabic). Master's thesis, Agricultural Sciences (Agricultural Extension and Rural Development), Sudan University of Science and Technology.
6. Benson, T. (2018). Agricultural Projects: Planning and Implementation. Journal of Agricultural Economics, 69(2), 301-320.
7. Bouteska, A., Sharif, T., Bhuiyan, F., & Abedin, M. Z. (2024). Impacts of the changing climate on agricultural productivity and food security: Evidence from Ethiopia. Journal of Cleaner Production, 449, 141793. <https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2024.141793>
8. Bureau, J. C., & Antón, J. (2022). Agricultural Total Factor Productivity and the environment: A guide to emerging best practices in measurement. OECD Food, Agriculture and Fisheries Papers, 177, 1-40. <https://doi.org/10.1787/6fe2f9e0-en>
9. Chavas, J. P. (2019). Production Economics: Theoretical and Empirical Applications. Economic Theory, 24(1), 1-32.
10. Fathy, A. M. H. (2015). The impact of irrigation system development on water use in agricultural production in Al-Buhaira Governorate, Egypt (in Arabic). PhD dissertation, Faculty of Agriculture, Ain Shams University, Egypt.
11. Garrity, K., Krzyzanowski Guerra, K., Hart, H., Al-Muhanna, K., Kunkler, E. C., Braun, A., Poppe, K. I., Johnson, K., Lazor, E., Liu, Y., & Garner, J. A. (2024). Local food system approaches to address food and nutrition security among low-income populations: A systematic review. Advances in Nutrition, 15(4), 100156. <https://doi.org/10.1016/j.advnut.2023.100156>
12. Haddad, S., Escobar, N., Bruckner, M., & Britz, W. (2024). Subsidizing extensive cattle production in the European Union has major implications for global agricultural trade and climate change. Journal of Cleaner Production, 448, 141074. <https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2024.141074>
13. Heady, E. O. (2017). Production Economics: Theories and Applications. American Journal of Agricultural Economics, 99(5), 1121-1135.
14. Huang, J. (2020). Factors Influencing Agricultural Productivity: Evidence from Emerging Economies. World Development, 135, 105-124.
15. Ibrahim, M. A. A. (2018). Evaluation and comparison of the economic efficiency of traditional and modern irrigation systems in Berber locality, Nile River State, Sudan (in Arabic). PhD dissertation, Agricultural Economics, Omdurman Islamic University, Institute of Research and Studies of the Islamic World.
16. Kpoviwanou, M. R. J. H., Sourou, B. N. K., & Ouinsavi, C. A. I. N. (2024). Challenges in adoption and wide use of agroforestry technologies in Africa and pathways for improvement: A systematic review. Trees, Forests and People, 17, 100642. <https://doi.org/10.1016/j.tfp.2024.100642>

17. Li, Y., Li, N., Javed, T., Pulatov, A. S., & Yang, Q. (2024). Cotton yield responses to climate change and adaptability of sowing date simulated by AquaCrop model. *Industrial Crops and Products*, 212, 118319. <https://doi.org/10.1016/j.indcrop.2024.118319>
18. Maddison, D. J. (2018). Factors Affecting Agricultural Production: A Review. *Journal of Agricultural Science*, 156(3), 350-363
19. Martin, J. C. G., Kanade, R., Bhadbhade, N., Joy, K. J., Thomas, B. K., Willaarts, B., & Hanger-Kopp, S. (2024). Review of the food, water and biodiversity nexus in India. *Environmental Science & Policy*, 159, 103826. <https://doi.org/10.1016/j.envsci.2024.103826>
20. Mohamed, K. H. I. (2016). Foreign direct investment in Sudan: A case study of Al-Rajhi Agricultural Efficiency Projects in Nile River State (Berber) (in Arabic). Published doctoral dissertation. Retrieved from <https://search.mandumah.com/MD:831193>
21. Mustafa, K. A. (2024). Agricultural capabilities and policies according to the Vision 2030 and their role in sustaining food security for wheat crop during the period (2008-2023) (in Arabic). *Journal of the Arabian Peninsula Center for Educational and Humanitarian Research*, 3(22), 131-155. <https://doi.org/10.56793/pcra2213226>
22. Ndudzo, A., Makuvishe, A. S., Moyo, S., & Bobo, E. D. (2024). CRISPR-Cas9 genome editing in crop breeding for climate change resilience: Implications for smallholder farmers in Africa. *Journal of Agriculture and Food Research*, 16, 101132. <https://doi.org/10.1016/j.jafr.2024.101132>
23. Ofosu-Ampong, K., Abera, W., Müller, A., Adjei-Nsiah, S., Boateng, R., & Acheampong, B. (2025). Framing behaviour change for sustainable agriculture: Themes, approaches, and future directions. *Farming System*, 3(1), 100123. <https://doi.org/10.1016/j.farsys.2024.100123>
24. Oncini, F., Hirth, S., Mylan, J., Robinson, C. H., & Johnson, D. (2024). Where the wild things are: How urban foraging and food forests can contribute to sustainable cities in the Global North. *Urban Forestry & Urban Greening*, 93, 128216. <https://doi.org/10.1016/j.ufug.2024.128216>
25. Shah, W. U. H., Lu, Y., Liu, J., Rehman, A., & Yasmeen, R. (2024). The impact of climate change and production technology heterogeneity on China's agricultural total factor productivity and production efficiency. *Science of The Total Environment*, 907, 168027. <https://doi.org/10.1016/j.scitotenv.2023.168027>
26. Smith, L. C. (2020). Understanding Agricultural Projects: Theoretical Frameworks and Economic Implications. *Agricultural Systems*, 178, 102-115.
27. Tewodros, T., Escobar, C. X., Berra, L. S., & Girard, A. W. (2024). Effectiveness of elements of social behavior change activities in nutrition-sensitive agriculture programs: A systematic review. *Current Developments in Nutrition*, 8(8), 104420. <https://doi.org/10.1016/j.cdnut.2024.104420>
28. Wang, Z., Yu, S., Zhang, H., Lei, L., Liang, C., Chen, L., Su, D., & Li, X. (2023). Deficit mulched drip irrigation improves yield, quality, and water use efficiency of watermelon in a desert oasis region. *Agricultural Water Management*, 277, 108103. <https://doi.org/10.1016/j.agwat.2022.108103>

TABLE OF CONTENTS

فهرس المحتويات

صفحة pp/	عنوان البحث / اسم الباحث/ الباحثين The title of the research / the name of the researcher/ researchers	الرقم
أ- ز	المقدمة والفهرس/ كلمة رئيس التحرير/ أ.د/ فهد صالح قاسم مغربه Introduction and index / editor-in-chief's speech/ Prof. Dr. Fahd Salih Qassem Maghrabah	00
25 - 1	المبالغة في التعليم لدى الإداريين في مدارس التعليم الثانوي بالمدينة المنورة الباحث/ نايف عبد الله الجابري Overeducation among Administrators of Secondary Schools in Madinah Researcher. Naif Abdullah Aljabri	221
50 - 26	الرضا الوظيفي وعلاقته بالأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة لحج د/ وليد صالح هيثم الحجيلي Job Satisfaction and its Relationship to Academic Performance of the Teaching Staff in Lahej University Dr. Waleed Saleh Haitham Al-Hujailly	222
70 - 51	The impact of information security systems on organizational learning capabilities in educational institutions in Arabic Countries Dr. Elham Ali "Sid Ahmed" Abdullah تأثير أنظمة أمن المعلومات على قدرات التعلم التنظيمي في المؤسسات التعليمية في الدول العربية د. إلهام على "سيد أحمد" عبد الله	223
105 - 71	إدارة كوارث السيول في الجمهورية اليمنية واستراتيجية معالجة آثارها في ضوء نتائج الدراسات والتجارب المعاصرة أ.د. فهد صالح مغربه، 2- أ.م.د. عبد المجيد أحمد مداغش، 3- مبروك صالح السوداني Flood Disaster Management in Yemen and a Strategy for Addressing Its Effects in Light of Contemporary Studies and Experiences 1-Fahd Saleh Maghrabah., 2-Abdulmajeed Ahmed Modaghesh., 3-Mabrouk Saleh Al-Sudi	224
130-106	واقع تدريس مهارتي الاستماع والكلام في اللغة العربية لطلاب المرحلة الثانوية في المعاهد الشرعية بالصومال د. محمود محمد أحمد Teaching Listening and Speaking Skills in Somali Islamic Institutes: Current State and Development Need Dr. Mahmoud Mohammed Ahmed	215
155-131	المقومات والسياسات الزراعية حسب رؤية المملكة للعام 2030م ودورها في استدامة الأمن الغذائي لمحصول القمح خلال الفترة (2008-2023) د.خالدة عبد الله مصطفى The Agricultural Policies and Resources in Saudi Arabia's Vision 2030 on Sustainability of food security Wheat Crop period (2008-2023) Dr. Khalda Abdalla Mustafa	216
180-156	العوامل المؤثرة في الإنتاج بالمشاريع الزراعية بولاية نهر النيل؛ مراجعة تحليلية وثائقية للموسم الشتوي 2019/2018 1-الباحثة/ جميلة سالم الشيخ القراري، 2-2-أ.م.د/معتصم عبد الرحمن علي، 3-أ.د/عامر سالم الشيخ القراري. Factors Affecting Production in Agricultural Projects in the Nile River State; A Documented Analytical Review for the Winter Season 2018/2019 1-Researcher: Jameela Salim Elsheikh Algarrai., 2-Co.Prof. Mutasim Abdul Rahman Ali., 3-Prof.Dr. Amir Salim Elsheikh Algarrai	227